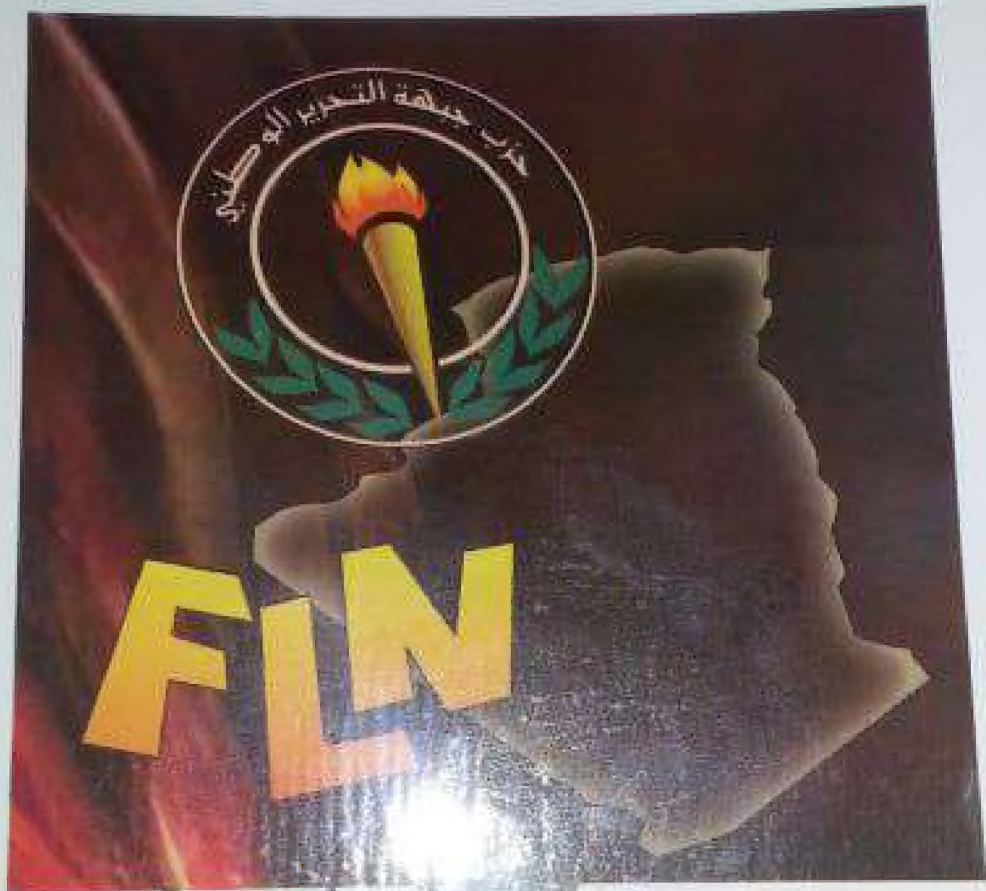


الأستاذ / زبيدة زيدان المحامي

جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة



د. أميرة الهدى
عين مليلة - الجزائر

الأستاذ / زبيحة زيدان

جبهة التحرير الوطني

جذور الأزمة

F. L. N

داير المدين

عين مليلة - الجزائر

دار الهدى

للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ب 193 عين مليلة - الجزائر
الهاتف: 032.44.92.00 / 032.44.95.47
الفاكس: 032.44.94.18
web: www.shouda.com
email: dar@shouda.com

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الفروع

الرقم التسلسلي 147 - 2009 دار الهدى
رقم الإيداع القانوني 5142 - 2009 المكتبة الوطنية
رزمك 1 - 222 - 26 - 9947 - 978

مكتبة وراقدة شركة دار الهدى، طريق باتنة

عين مليلة

الهاتف: 030.34.46.85 الفاكس: 030.34.46.84

مكتبة وراقدة شركة دار الهدى، سني كروجيل محضر جبال الزيتون

قسنطينة

الهاتف: 031.92.22.08 الفاكس: 031.92.27.08

مكتبة وراقدة شركة دار الهدى، 01 شارع نورمان بشر باب الواد

الجزائر

الهاتف: 021.96.62.20 الفاكس: 021.96.61.11

مكتبة وراقدة شركة دار الهدى، 02 شارع احمد محمد الميراني

الجزائير

الهاتف: 021.52.13.07

مكتبة وراقدة شركة دار الهدى، 05 شارع زقوة يوسف عمارة الحرية

وهران

الهاتف: 041.40.46.89 / 041.40.46.47
الفاكس: 041.41.46.54

تم السحب بسطبعة دار الهدى
2009

جميع الحقوق محفوظة ولا يمكن إعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والنسخ أو التوزيع، أو التسجيل، أو التحويل أو الاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

إهداء

إلى روح والدي، ذلك الفلاح البسيط الذي علمني أن الحياة كفاح.
وإلى روح البطل الذي استدعاه التاريخ لوضع أسس أمة جديدة البطل
الذي عاش زعيما ومات فقيرا "الرئيس الراحل هواري بومدين"
إلى كل المناضلين الواقفين لتبقى الجزائر واقفة شامخة، الثابتين
على المبادئ والموفين لعهد الشهداء رحمهم الله

شكر وتقدير

عندما التقيت المجاهد والمناضل صالح قوجيل بمقر حزب جبهة التحرير الوطني بمدينة العاصمة يوم السبت: 2004/08/14، أهرني أن وجدت نفسي أمام رجل يلخص لي وبسرعة تلك المعلومات التاريخية التي قضيت فترة في دراستها والبحث عنها وجمعها، ولأمت حقيقة وهي أن الرجل يجمع بالفعل بين التاريخ والسياسة فهو سره تاريخ جبهة التحرير الوطني ويستحضر بسرعة وقائع الماضي ليمزجها بحاضر هذا الحزب العتيق.

يكرم أن حزب جبهة التحرير الوطني لا تنتهي الأزمات ولا تنتهي المناورات وسوف تخرج منتصرا ويعود إلى مكانه.

شعرنا أن الحديث مع السيد صالح قوجيل يعني عما يمكن استغراقه من وقت طويل في البحث واستقراء المنشورات والمؤلفات حول مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني وخلصنا معه إلى أن ميلاد جبهة التحرير الوطني هو أعظم وأضخم حدث يشهده تاريخ الجزائر ماضيا وحاضرا فكان من الواجب أن نتوجه له بالشكر والتقدير ولا يفوتنا هنا أن نشكر كذلك الرائد عثمان ملاح الذي استقبلنا بمكتبه بمقر جمعية أول نوفمبر ببلدية يوم: 2004/07/31 وأفادنا كذلك بمعلومات تاريخية قيمة أوردناها في الكتاب وكذلك كل الإخوة المجاهدين والمناضلين الذين أفادونا بمعلومات حول الموضوع.

الأستاذ: زبيحة زيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لما زارني السيد الأستاذ / زبيحة زيدان في مكسي في المقر المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني بوصفي نائب رئيس اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الثامن وعضوا قياديا في اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السابع وفي خضم حديثنا عن حزب جبهة التحرير الوطني والصعوبات التي تمر بها حيث قدمت له صورة مفصلة عن الظروف التي مرّ بها الحزب والجهة قبل ذلك عبر تاريخنا المعاصر والارتباط العضوي بينها وبين الأحداث التي عرفتها البلاد لم أكن حينئذ أعلم أن الرجل عُدثي له اهتمام بالموضوع أو يسعى لإنجاز عمل بهذا الضخام، إلى أن عاد مرة أخرى وفي يده عملا بمئات الصفحات كلها عن جبهة التحرير الوطني وقد طلب مني في تواضع العلماء التفضل بتقديم هذا المؤلف.

فلما اطلعت عليه وتفحصته في عجل استجيت عن طيب خاطر. وفي هذا القبول تحية من مناضل مجاهد عايش كل تلك الأحداث بتفاصيلها حلوها ومرّها. إلى مناضل شاب ترعرع في أحضان الجهة فألم بتلاسيها وحزبنا فكذب عنها. لقد شرفت كثيرا بأن أتولى التقديم لهذا العمل الرائع الذي جاء مواكبا لمسيرة جبهة التحرير وهي تستعد للاحتفال بالذكرى الخمسين. ومن هنا أسهب صاحبي في التّباحث في ذكر الأسباب والظروف المحلية والإقليمية والدولية التي ولدت جبهة التحرير من رحمها ولادة تاريخية طبيعية كخلاصة لصراع إيجابي، وثمرة نضال لرجال ألوا على أنفسهم تحرير البلاد والعباد من رقة الاستعمار البقيس.

ثم عرّج على الأزمات المتتالية على الجبهة في مقارنات رائعة أجراها الأستاذ المؤلف بعقوبة فذة، ونظرة فاحصة، وثاقبة، ومتمحصّة، للأحداث والوقائع التي أتت جبهة التحرير الوطني، بأحداث مشاهدتها نجحت عنها ثورات ومقاومات عبر تاريخ الجزائر والعالم على السواء.

وهنا نشاط المؤلف في قوله "إن دراسة التاريخ تصبح ضرورة ملحة وحتمية لمعرفة كل شيء في الأمة"

لقد أعجبتني في منهج القراءة تتبع الأحداث وتسلسلها وتفسيرها، والتعليق عليها ووضعها في زمانها ومكانها.

وموقع جبهة التحرير في كل ذلك صانعة ومؤثرة دون نسيان أو تناسي للشخصيات الفاعلة في تلك الأحداث، والأفكار السائدة التي كانت من حين لآخر تتعارض فتتطاحن لتشكل بوادر أزمة فتراها تشتعل ثم تنفجر فتخرج منها الجبهة منتصرة، بصورها ومخفئها كرمز للتحرير، والبناء والتشييد.

وفكر المنتج على الدوام مختلف الثورات الثقافية، الاقتصادية، الزراعية، ومخططات التنمية الأخرى.

فلقد كان في الأثناء استشهاد الكاتب بخطب القادة الذين تولوا قيادة الجبهة تباعا متبدا، فكانت يعرض شريطا وثاقيا بالصورة والصوت بالجسد والظل.

ومفيدا أكثر تفقيه للثورات الجبهة وندواتها وأثار ذلك في المسار الحزبي وعلى الحياة السياسية في البلاد، ودور الأفراد من أبنائها وأنصارها وأتباعها في استمرار معترك التطور والتنمية والتعمير.

إن هذا الجهد هو نواة لكل باحث ونقاط أساسية في تطور جبهة التحرير الوطني من مرحلة الكفاح إلى ما بعد الاستقلال، وهي نقاط جديرة بالدراسة لأنها تلقي الضوء على خلفيات لا تزال إلى الآن موطن لتخاذب بين القيادة الثورية والسياسية، وفي كل تلك الشرعيات.

لقد أفلح المؤلف في جمع ورصد أهم الوثائق الصادرة عن حزب جبهة التحرير، وكذلك مواقف كل الشخصيات السياسية والوظيفية التي كانت توطن تلك الحياة وتؤثر في مجرياتها.

كما سجل الكتاب تفاصيل مهم الباحثين، وتوزع الوقائع التي أدت إلى الأزمة الأخيرة المعروفة باسم "أزمة المؤتمر الثامن الملقى" وما نجم عنها من اختلافات أفرزت حركية لازالت تتلمس طريقها نحو إيجاد مخرج يعيد للحزب مشروعته نصا وقيادة. وتضعه حيث وضعه الشعب في المؤسسات المنتخبة كقوة أولى في البلاد.

وفي الختام إن هذا الكتاب يعكس جهدا وجدية يستحقان التأييد ويفتح الباب للبحث والتأريخ في مسيرة جبهة التحرير العظيمة. نرجو للمؤلف التوفيق والمزيد من مثل هذا العمل.

المجاهد والمناضل

صالح فوحيلى

مقدمة

ما أشبه اليوم بالبارحة فكلمنا نأزم وضع جبهة التحرير الوطني وآلم لها خطب عادت بنا الذاكرة إلى ماضي هذا الحرب العتيد، والذي وإن حاول البعض التكرار له فليس يستطيع ذلك أن حربا كتجبهة التحرير الوطني وخذ الشعب وقاد به ومن أحله كفاحا ضد الاستعمار وكان له الانتصار. لقد عرف الشعب الجزائري آنذاك شتاتا من الأحزاب السياسية بعضها كان تخويا منطويا على الذات والبعض الآخر لصيقا بأحزاب فرنسية أو يكاد يكون امتداد لها. في خضم وضع كهذا تولد جبهة التحرير وتمهد لثورة نوفمبر 1954 المظفرة بالإعداد النفسي والمعنوي. وإن كان بعض المؤرخين والسياسيين يرجعون بروز فكرة الوطنية أو شعور الوطني إلى بداية نشأة الحركة الوطنية سنة 1919 ويربطون ذلك ببروز حركة الأمير خالد في حين يرجعها البعض لسنوات الثلاثينات 1933 وظهور الحركة الوطنية وبالذات تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا ويعزونها إلى زعيمها (مصالي الحاج) الذي يعتبره البعض مؤسس ((الوطنية الجزائرية))، في حين يذهب البعض الآخر من المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية إلى أبعد من ذلك فيرون بأن للحرب العالمية الأولى تأثيرا ملموسا في الفكر السياسي وفي ذهنية الجزائريين عموما ذلك أن الجزائريين الذين تطوعوا للدفاع عن فرنسا ضد النازية والذين اشترطوا في ذلك إثر الوعود التي تلقوها لتحسين الوضع في الجزائر بعد الحرب كانت لهم فرصة الاحتكاك بالأفكار الليبرالية التي كانت نشيطة خلال تلك الفترة بفرنسا وكذا الاطلاع على أخبار الثورات في المشرق وعند عودهم كان لهم تأثير ودور بنفس تلك الأفكار داخل الوطن وكان الوضع السائد آنذاك يتسم بخارجيا بتحرير بلاد

البلقان وقيام الثورة الشيوعية في روسيا وتأسيس عصبة الأمم وانتصار أفانتوريك والحرب الليبية الإيطالية والنهضة السياسية في مصر وثورة الأمير عبد الكريم الخطاطي في ريف المغرب ودون هذا وذاك فإنه يمكن القول بأن فكرة التحرر والنضال ضد الاستعمار ازدادت وتوسع مدلولها بعد الحرب العالمية الثانية وأن وقوف الجزائريين ضد النازية إلى جانب القوى الديمقراطية كان على أمل نيل الاستقلال والتحرر غير أنه وفيما بعد حدث العكس وتعرض الشعب الجزائري لمجازر رهيبة في حراطة وسطيف وقالة وعين عبيد وفي كثير من المدن الجزائرية وهكذا أدت مجازر ماي 1945 إلى إحداث صدمة هزت كيان الشعب بأسره وأزاحت الغشاوة عن كاهلهم كانوا يعتقدون بحق المساواة والإدماج فكانت تلك الأحداث من أهم العوامل التي سارعت في إيقاف الضمير الوطني وتوجيهه نحو الاختيار الوحيد وهو التحرير الوطني.

تلك هي ملامح بزوغ أشعة الشمس المشرقة والمحرقة للعدو ملامح ميلاد جبهة التحرير الوطني.

لكن وقبل ذلك يتعين أن نعرف ونتعرف على الوضع السائد قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني ونرى من اللازم العودة إلى فكرة الوطنية إذ يلاحظ من خلال الدراسات التاريخية بشأن الحياة السياسية في الجزائر أن هناك من يعتقد بأنه لا وجود لها إلا بعد زوال التواجد التركي ويرجعون ذلك إلى انعدام وجود الدولة الجزائرية أصلا قبل تلك الحقبة، في حين يلصقها البعض بميلاد "حزب نجم شمال إفريقيا" وهذا رأي فريق المؤرخين والسياسيين الذين يمجّدون مصالي الحاج منذ سنة 1933 غير أنه وللرد على هؤلاء جميعا يؤكد فريق من المؤرخين والوطنيين الجزائريين وعلى رأسهم الفيلسوف والمفكر الجزائري ((مولود قاسم نابت بلقاسم))⁽¹⁾.

(1) - مولود قاسم نابت قاسم، أصالية أم انفصالية، ص 404.

من أن الوطنية مرتبطة بالدولة الجزائرية والتي كانت موجودة عند مجيء
 ماسينا أي منذ العصر القديم قبل الميلاد وتوالت في العصور لتتعلق من الدولة
 الرومانية والتي توقفت بعد قبل بمرور سنة 104 ق.م بعد أن أخذ أسير إلى روما
 بعد خيانة من صهره أب زوجته المسعى: يوحوس الثاني ملك المغرب الأقصى
 وكانت الدولة الجزائرية قد ازدهرت في عهد ماسينا خلال القرنين الثاني والثالث
 قبل الميلاد ثم جاءت الدولة الإسلامية في عهد الخليفة الراشد الرابع ويصنف
 الأستاذ/ مولود قاسم بأنه وفي العهدين الأموي والعباسي تأسست الدولة المستمية
 ثم الزيرية ثم جاءت الدولة الحمادية ثم الزيرية ثم الدولة الجزائرية العثمانية (من
 1516 إلى سنة 1830 ثم دولة الأمير عبد القادر سنة 1832، فالأمير عبد القادر ثم
 ينشئ الدولة الجزائرية في رأي الأستاذ/ مولود قاسم وإنما يعطها من جديد بعد أن
 زالت لمدة ستين فقط: 1830 و 1832، فالدولة الجزائرية الحديثة كانت موجودة
 قبل ذلك بكثير ومنذ بداية العصر الحديث الذي ابتدئ سنة 1453 م. هذا كله
 إذا أخذنا بفكرة ربط الوطنية بمفهوم الدولة إذ لا وجود لشعب بدون دولة ونحن
 نؤيد المرحوم مولود قاسم الفكر والفيلسوف الجزائري رجل الفكر ورجل الدولة
 ونؤيد على ذلك بالتأكيد على أن حضارة بلادنا وشعبا حضارة في أعماق التاريخ
 ورغم محاولات قمع شواهد هذه الحضارة من أبناء الوطن أنفسهم بعد أن عصب
 الاستعمار الفرنسي إلى محوها من أصلها، لقد ظل البعض يعتقد أن الرومان هم من
 جاءوا بالحضارة والتمدن إلى بلادنا وأن مملكة نوميديا لم تكن شيئا مذكورا
 والغريب أن هناك من يرى في إحياء حضارات وسهات فية على أشخاص الأمازيغ
 الرومانية بتمتد (بأنه) وغيرها إحياء لتلك الحضارة وتحييدها بآثار الرومان
 وأعمالهم وذلك إهانة كبيرة لتاريخنا وحضارتنا إلا إذا كانت إحياء لأعمال
 الاستعمار على الرومان وأنه يجب أن لا نتجاهل البعض المتصهلات للجسام والمخارج

الضروس التي خاضها أحدادنا ضد الرومان الذين سيطروا علينا لمدة ستة قرون، لقد كان على المكثفين بإحياء ومجيد آثار الرومان بأن يلتفتوا لفتح بركة إلى الشواهد الحضارية والتاريخية. بالقرب من تيمقاد إلى آثار إملغاس وإلى قبر ماسينيسا بالحروب قرب قسنطينة وليس بعيدة عن تيمقاد هناك يعرف أنادانا على الشواهد التاريخية لحضارتهم. ليس من الواجب التاريخي والحضاري حتى هؤلاء بأن يطالبوا باستعادة كل ما سرق من آثار وشواهد التاريخ من المستعمرين ليوضع في متاحفهم. لماذا لا يطالبوا باستعادة الأحجار المسروقة والموضوعة حالياً في متحف لندن والتي أخذها القنصل البريطاني من قبر ماسينيسا سنة 12-18 وهاته الأحجار عليها كتابة بأحرف الأمازيغية لقد كان عليهم أن يتحدثوا مآثر جرات الكاهنة أو الملكة كتيبة⁽¹⁾ التي عاشت 127 سنة وكانت فيها ملكة وفاتنة لمدة 35 سنة عاشت خلالها بحروباً وقادت جيوشاً، وكان لها ملكاً مهابة ثم لمّا لا يعبد المظلمون لمهرجان تيمقاد وغيرها إلى عقد نهوات حول تاريخ الأجداد ليعرف الأبناء والأحفاد وليكن ذلك إن شئنا حتى مما كتبه الرومان أنفسهم عند فتحهم مدينة كتيبة المؤرخ الروماني سالستطوس (Sallustius) الذي كان حاكماً على رأس ولاية إفريقيا الرومانية سنة 45 إلى 47 ق.م في مؤلفه ((حرب يوغرطة)) في خمسة أجزاء أو مما كتبه مؤرخون في تلك العهود الغابرة أمثال ((إبيروس)) الذي ولد سنة 125 م بمدينة مداوروش وتوفي بها 180 م المؤرخ والفكر الروماني الأصل في كتابه ((الحضار النحوي)) والمعروف أن هذا المؤرخ وغيره من المفكرين كانوا ملازمين لأكثر جامعة وهي جامعة مداوروش التي كانت تحت المراقبة بعد جامعة روما وإلى جانب كتب الفيلسوف (القديس أوغستين) الأمازيغي الأصل والفصل كتابه المشهور تحت عنوان ((الدين)) وهو من مدينة مداوروش أيضاً ولعله من الجدير القول بأن المجال لا يسع للغوص أكثر في أعماق التاريخ الوطني فحسن استبعاد

التاريخ لمراحل معينة من تاريخ شعبنا ووطننا بقدر ما عُدّلت إلى الظروف من جانور الوطنية ومناقب الثورة في الفكر الجزائري قديما وحديثا وفي كل ذلك لا يجب أن نكر بأن لتاريخ أهميته القصوى في حياة الشعوب وبناتها وكما نرى متأثرون ومعجبون بالفيلسوف والمفكر الوطني مولود قاسم ثابت بنقاسم فقد كان هو معجب بفلاسفة العالم في كل عصر ومصر ممن يشتبون بالوطنية ويعتزون بتاريخ شعوبهم ((فالتاريخ كما يقول مولود قاسم هو ذاكرة الأمم وهو عقل الأمم وهو روح الأمم فهو السلك الذي تتدرج فيه جميع حقب الأمة تسجل فيها ذاكرتها وتسلك فيها جميع حلقات عقدها ويضمن ارتباط الأجيال بالأجيال ويكفل بذلك استمرارية الأمة)) وهو متأثر في ذلك بالفيلسوف الألماني ((فيثاغورس)) الذي قال بأن التاريخ الألماني يسفر أن يدرس كتابا يحمل بالأماني ويحسب بصر القديس والتقدير والإيجال))⁽¹⁾

فدراسة التاريخ إذن تصبح ضرورة ملحة وحتمية لمعرفة كل شيء في الأمة وليس من الغريب القول بأن هناك في الجزائر من الجرائم من ينسكركم التاريخ بل أنه يستعمر، وينتظر لتجديده عن التاريخ لأنه يستعمر بأنه بلا تاريخ أو كان ذات يوم قد باع هذا التاريخ ومن أتبعه من انطلقت عليه نظريات المستعمرين وعلاقة القومسيين ومن ذلك مقولة نشارل دوغول ((لم تكن هناك أبدا في أي ظرف من التاريخ، على شكل كان دولة جزائرية))⁽²⁾

(Il n'y eut à aucun moment de l'histoire sans aucune forme un état algérien)

وكما قال أيضا في خطابه يوم 16/09/1958 ((التاريخ مجرد كس من قبائل وشعوب وقبائل وعناصر متعددة وليس هناك أمة وليس هناك شعب أو أمة ليس له تاريخ وأنه لم يكن أبدا)). وكما قيل ميمما لشارل المعص مما أن ينسكركم التاريخ، لأنه

(1) أحمد بن عثمان مولود قاسم بن خطاب أمة
(2) Charles de Gaulle, Discours de 1958

والجاء وما عليها، كل ذلك من أجل تفادي الأخطاء التي ما فتئ يوقعنا فيها كل من يطلق على تلك الحركات بمرتها تسمية الحركة الوطنية في الوقت الذي كان البعض منها لا تمت بصلة للوطنية، ولا يمثل من الفكر الوطني شيئا بل أنه تنكر لوحدة الوطن من أصله كما سرى إذ من الأمانة القول بأنه كان من واجب المؤرخين للشيرة الجزئية العظيمة أن يثيروا لفضح الفكر الاستعماري وإبراز جذوره التاريخية البعيدة التي لهذا الفكر يرجع إلى ظهور القومية بعد سقوط شعار: ((يحيا الملك)) إثر الثورة الفرنسية وقيام شعار ((يحيا الوطن))، كان الفرنسيون يقولون بأننا شعبا همجيا إلى أن جاءنا الرومان ثم أتوا هم لا يستأف الإراث الحضاري الروماني)).

وتلك معاللة كثيرة سرعان ما تلاشت بمجرد أن وطئت أقدامهم أرض الجزائر فمن أغم هم الفصح، إذ أنه وبالرغم مما حمله بيان الشعب الفرنسي في: 1789/08/20 حين قال: ((أن ممثل الشعب الفرنسي يعتبرون أن جهل حقوق الإنسان واحتقارها هي الأسباب الوحيدة للفساد العام وفساد الحكومات لذلك فقد قرروا أن يعلنوا في إعلان رسمي حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها حتى يكون الحقوق وواجبهم)). فإن هذا الفكر لم يتخل عن عقلية تاريخية صاحبه قبل ميلاد الثورة الفرنسية وقد كانت الجزائر أول دولة اعترفت بها يوم: 1793/03/21 وأعطتها قروضا⁽¹⁾ ومنذ نشأة وظهور فكرة القوميات الأوروبية أصبحت فكرة الغزو والتوسع مطلقا وطليا وأن التوضيحية تكون للوطن لا للملك وبالرغم من أن أساس الفكر الاستعماري القومي منطلقه من الرومان إلا أنه وللأسف يتعين القول بأن الفكر الروماني أسس للثورة الدستورية وسيادة القانون وأن العالم لن يحضر وإلى حد الآن يدرك ذلك.

(1) - يقول قاسم أبادي في التوضيحية ص 112.

ويغطي من يظن بأن حادثة المروحة هي سبب مجر لا جلال اجرائه فهدك من
الفرحين من أتيت بالفعل أن الفكرة راودت نابليون إثر وصوله إلى الحكم سنة
1800 وقبل أن تتوجه الحملة إلى مصر وبذكر حملة نابليون على مصر لا تقوت
الإشارة إلى أن الجيش الفرنسي كان منذ حروب نابليون يغطي بأفكار الحصار
وتحرير الشعوب الأمر الذي أثر على بعض المواطنين من التورك المستعمرة وحبهم
بناظرين وراء تلك الأباطيل، فبتاريخ: 1895/07/04 يقدم الزعيم المصري مصطفى
كامل إلى رئيس مجلس النواب الفرنسي بيانا يشيد فيه بالحملة الفرنسية أو بالأحرى
بالغزو الفرنسي وهنا ورد فيه الأبيات الشعرية التالية:

أفرانسا من رفعت البلاء عن شعوب تهزها ذكراك
أبصرى مصر إن مصر بموء وأحفظي من مهساوي الهلاك
وأنشري في الثرى الحقائق حتى تجنبي الشجر أسة قواك⁽¹⁾

ويجب أن نذكر بذكر مصر بتلك الفتاوى الأزهرية التي استصدرها محمد علي في مصر
تبيح الاحتلال الفرنسي وأرسلها مع رسالة يقول فيها للنداء حسين:

(استسلم لأنك لا تقدر) وقد أجهه النداء حسين بحملة واحدة⁽²⁾: "كل القول
واسكت" وليس هذا الموقف بالعريب إذ لنا في الجزائر ما يشبهه تماما سيما وأن
البيان الذي وجهه المجائرين إثر تأهب الاستعمار الفرنسي لغزو الجزائر، كما سيأتي
الإشارة إليه أورد العبارة التالية: ((إن الفرنسيين سيعاملونكم كما عاملوا إخوانكم
المصريين الذين يفكرون فينا دائما ويأسفون على مغادرتنا لهم منذ ثلاثين عاما وما
زالوا يعتبرون أمثالهم إل فرنسا ليتعلموا القراءة والكتابة وغيرهما من المهن النجدة))

(1) - الأستاذ/عبد العالي العيسوي، المحامي - أسوار صيف المحاماة، ص 115.

(2) - بلود قاسم - أمية أم انفصالية، ج 1 - ص 185.

وكتب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإن هذه العبارة لم ترد في النص العربي
لبيد⁽¹⁾ وعلى سبيل الاستدلال إن ما قاله فرحات عباس يكاد يكون متطابقا مع ما
قاله مصطفى كامل المصري فرحات عباس كتب بتاريخ: 1936/02/07 مقالاً في
جريدة L'Entente وتحت عنوان: ((فرنسا هي أنا))⁽²⁾ جاء فيه:

((إن أنوت دفاعنا عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود، ولم أستطع
أن أكتشفه وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر فلم يجدتني
أحد عن هذا الوطن)) وهو الموقف الذي لقي رداً عنيفاً من الوطنيين الجزائريين كما
كتب العلامة عبد الحميد بن باديس رداً بحملة الشهاب نشر في أبريل 1936 مما ورد
فيه: ((نحن فتياناً في صحف التاريخ وفتياناً في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية
المسلمة مكونة وموجودة كما تكونت ووحدت كل أمم الدنيا ولهذا الأمة تاريخها
أخافل بحلال الأسماء، ولها وحدتها الدينية، واللغوية ولها ثقافتها الخاصة، وعاداتها
وأخلاقها بما فيها من حسن وقيح شأن كل أمة في الدنيا ثم أن هذه الأمة الجزائرية
الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا تريد أن تصبح فرنسا ولا تستطيع أن تصبح فرنسا
ولو أرادت بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد ولا تريد أن تندمج فيها)).
ولا ننسى ما ورد من رداً صارخ وواضح في فتيد فداء الجزائر للشاعر الكبير
مفتي زكرياء:

فلمنسنا نسرخصي الافتراجيا
ولنسنا نسرخصي الاتدماجيا
رضينا بسلاسلام قاجيا
وكل من يسقي اعوجاجيا
ولنسنا نسرخصي التهجسنا
ولا نسرخصنا فسرخصينا
كسفي السجهال تسدنيما
(جسمنا كسبيلنا)

(1) - د. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأوراق في تاريخ الجزائر، ص 275.
(2) - عبد الحميد المصري فرحات عباس، ج 1، ص 100.

لقد أثبتت الجزائريون من الوطنيين أن الفرنسيين لم يأتوا لتبشر حضارة أو طرد الأتراك كما يزعمون.

وقد اكتشف ذلك لأول وهلة عمت خرقهم لما ورد في بيانهم الذي وزعوه على السكان وقد جاء فيه تأكيد بأنهم جاءوا للتحرير الجزائر من الأتراك وبيانهم مسرحتون فور تحقيق مهمتهم⁽¹⁾ وليس من الغرابة تمكن أن يسارع الجيش الفرنسي إلى نقض العهد وخرق هذا البيان فور بسط احتلاله للجزائر والجدير بالذكر أن هناك معارضة شديدة أوجهت للقائد الفرنسي العام ((كلوزيل)) بشأن خرق اتفاق 1830 ومن بين من تصدى لذلك محمدان خوجة صاحب كتاب (المواقف) وأما رد عليه الجنرال كلوزيل قائلاً: ((فرنسا غير ملزمة باحترام الاتفاق لأنه في نظرها لم يكن سوى لعبة حرب))⁽²⁾ والاتفاق وقع باسم الجزائر الداي و"دي بورمونت" باسم فرنسا في: 1830/05/05 وقد نص على احترام جميع الخرابات الفردية والمدنية وحرمة المساجد والعباد والأماكن.

لقد حاول بعض المؤرخين الفرنسيين خاصة بأن يشيعوا فكرة مضللة حافلة بمفادها أن الجزائر بلد مخلوق للاستعمار، لكن سرعان ما أبطلت هذه النظرية بفعل المقاومات المتتالية قبل الأمير عبد القادر وبعده سواء كانت مقاومة مسلحة أو في المجال السياسي لكنه مع ذلك كله فإنه يجب أن نعرف أن تلك المرحلة لم تخل من الأزمات والإضرابات بفعل الصراعات الداخلية والأهواء الشخصية فلو تمكنا من الاطلاع على حبابا تاريخنا وعصنا في ثيابه لوجدنا أشياء تصدمنا ولكن سرعان ما نغير آراها النفسية فيما عندما تستمر في قراءة التاريخ وسرد حوادته وقائعنا لتؤكد فيما بعد أن رجال الوطنيين سرعان ما تغطي على نفوسهم الوطنية وتشدهم المواطنة وتخرج حينئذ المواقف السلبية بين أخطاء عفا عنها التاريخ ومحتها بطولات هؤلاء الرجال.

(1) انظر كتاب أبحاث وراء تاريخ الجزائر لـ: دؤيب القاسم معبد الله ص 266 و 177.
(2) مقتطفات محمدان خوجة

والتاريخ نذكر أن فروحات عباس ليس وحده من أخطأ في حق نفسه ووطنه بل هناك من يؤخذ ابن باديس عن خطئه التاريخي حين قال: ((دولتنا فرنسا))، وذلك في مقال كتبه بخط يده بمجلة الشهاب سنة 1936.

لكن عبد الحميد بن باديس سرعان ما تراجع عن خطئه واكتشف أنه اسبق وراء الأندلسيين أو ما يطلق عليهم في الوقت الحاضر: التغريبيين ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك لتأكدت في أذهاننا بوضوح مقولة:

((ما أشبه اليوم بالبارحة)) خلافات وتوجيهات حزبية وسياسية كما بالأمر أنواع تركبها شخصيات متقلبة الأمزجة في سنة 1947، حين اشتد عود حزب الشعب الجزائري ونجذرت إيديولوجيته برز تيار جديد رفع راية الحركة المسماة البربرية يقودها مجموعة من الأشخاص من بينهم: الزعيم آيت أحمد من تشبعا بأفكار الماركسية وحاولوا إدراجها كأرضية للحزب الشيوعي الجزائري وقد اتضح بأن هدف زعماء تلك الحركة هو إنشاء ما يسمى بحزب الشعب القبائلي (1).

كما اتضح وتبين فيما بعد أن منطلق تلك الأفكار مرده أساسا معارضة التوجه العربي الإسلامي لحزب الشعب ومن المعلوم أن تلك الحركة بدأت نشاطها بفرنسا ومنطقة القبائل غير أن هذه التوجيهات فشلت في النهاية بفضل تدخل البعض من مناصري هذه الحركة عن فكرة الانفصال واقتناعهم بأن الشعب الجزائري هو شعب واحد ولقد كانت الفكرة المبدأ محل جدال وصراع كبير وظل آنذاك معارضي فكرة الاستقلال من مؤيدي ومناصري الانفصال يؤكّدون بأن لا يوجد فكرة الوطن الجزائري بل ذهب الأمر بالحزب الشيوعي الجزائري إلى أن لا يوجد مجاهدة الوطنيين من دعاة ونظموا أحداث 08 ماي 1945.

(1) - د. عبد الله خويطر، مع الفكر السياسي الحديث، ص 149.

واعتبر بأن ما فعلوه هو تدبير لا انتصار الديمقراطي والواضح أن فكرة فصل
الجزائر عن التوجه العربي الإسلامي، والرجعة في استنساخها كخيار من هذه الزاوية
كان وراء حماس الحزب الشيوعي الجزائري ودعاة الاندماج إلى محاولة ترسيخ فكرة
الجزائر جزء من الاتحاد الفرنسي والحقيقة أن هذه الأفكار لا تزال قائمة إلى حد
الآن وهي من العوامل المهمة في الأزمة الجزائرية وإن كانت بالأمس نفس ثوبا
سياسيا، فهي تكون اليوم قد تجمعت لونا ثقافيا.

إنه ليس بالإمكان الوقوف على الصورة الحقيقية لما كانت عليه الأحزاب
السياسية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني في عجلة لذلك نحتاج إلى بحث
متخصص ومركز على هذه الحقيقة وحدها ونحن هنا بصدد المرور من الكرم على
هاته الحقيقة من التاريخ لنصل إلى ساعة ميلاد جبهة التحرير الوطني ومن المؤكد
أنه لا يختلف إثنان على أنه وبالرغم من الرصيد الفكري والسياسي لتلك
الأحزاب المختلفة توجهاتها إلا أن واقع الحال يفرض القول بأنها ظلت تدور في
حلقة مفرغة تعيش على تناقضاتها وتآكل من نفسها وتلك صور أشبه ما تكون
بحالة الأحزاب التي أوجدتها التعددية اليوم.

فالتصراع على السلطة بعد السمة الرئيسية وضحالة الفكر بارزة للعيان
حتى أن بعض الجمعيات السياسية ولا تقوم الأحزاب أشبه ما تكون بجمعيات
كرة القدم، حتى أن هذه الأخيرة كرست تماما الروح العشائرية وليست روح
الغوغاية بل إن إشاعة ثقافة الإحشاء والوطنية فإذن هذه الرسالة مشتركة بين
كل الجمعيات سياسية أو غيرها بل أن رسالة الأحزاب أكثر من ذلك بكثير
فهي مدارس لتهديب الأفكار وغرس الوطنية والمواطنة كحق دستوري ففي
الوقت الذي عمد بعض المشرفين إلى إضلال بعض التسميات التي هي مدعاة
لتكريس الجهوية الضيقة.

فحين لا تستغرب ذلك أبدا إذا ما تبين لنا بأن ما آل ذلك إلى فئة المتحكمين في تلك الجماعات وهم في الغالب أناس أميون لا يحصلون قيسا حضارية معينة وفي كثير من الأحيان يقرن وجودهم بمصالح ذاتية ضيقة وذلك لما يقاس على بعض الجماعات السياسية إذ من المفروض أن هذه الأخيرة تحمل مشروع مجتمع وهي نتاج أفكار وخلاصة فلسفة وقيم يسعون إلى وضعها في المجتمع أو بالأحرى إقامة مجتمع في غالبها لكن ما يلاحظ أنها تبرز فقط لحوض معارك الانتخابات فتقوم حين مراقبتها وتراها ثم تكتفي من هنا وهناك للبحث عن أشخاص يمثلونها دون ولاء ودون معرفة أو اقتناع ببرامجها وقد روى لي أحد الأصدقاء أن حزبا معيناً كلف شخصا معروفا في الأوساط الشعبية ومهمته بيع السواك في السوق الأسبوعية تولى هذا الشخص فتح مكتب باسم ذلك الحزب ثم تنشط ندوات فكرية سياسية باسم ذلك الحزب وكانت تتألف حلقات بلوانية يندى لها الحزين، والخفيقة التي يجب أن لا يتجاهلها الجميع هو أنه وفي التاريخ العلمي للأحزاب لا وجود لحزب بدون فكر وأيديولوجية بل الأدعي والأمر وهذا ما ينصرف على الجميع أننا في الجزائر استمر بنا المسار تحت شعار الثورة ولم نذكر أننا التينا إلى الشرعية الدستورية ومبدأ سيادة القانون وتجاهلنا المقولة المعروفة:

((بأن جميع تورات عبر التاريخ صنعها المفانيون لكن جميع الحضارات صنعها المثقفون)). إن الصورة التي عليها الأحزاب السياسية اليوم من ضحالة الفكر والعجز للقيم جعل البعض منها ضيق الأفق فتشت بأهواء شخصية وميولات ذاتية حتى متجاهلات لا حدود لها سيما منذ المؤتمر السابع وبعده وقد ليبت فيلادلفيا إلى حظيرة الناس المعتمد بالجزائر من 19 إلى 22 ديسمبر 1983 ما يلي:

((يجب أن نلبث ما عرفنا بالشيشيل اليهودي الذي أصبح مطية عند البعض يستعملونه لتغطية عجز أو إخفاء تقصير أن المشرع إلى مناصب قيادية يختار لقيته أولاً وليس بسبب انتمائه اليهودي أو علاقاته العائلية، لقد غابت بلادنا نظراً من هذه الظاهرة التي تعكس جانبا من جوانب التخلف الذي تسبب في عجزنا خلال القرن الماضي عن مواجهة الاستعمار مواجهة مظهره، أن الجزائر واحدة وأبنائها الذين تتوفر فيهم المقاييس والشروط يمثلون كل أختائها)).

إن ما يجب أن يقال اليوم هو أن أولئك الذين تسللوا إلى مواقع هامة في السياسة والإدارة والذين هم في الغالب ليسوا من رجال الفكر وبلى منهم من موقع تحت تسميات مختلفة لتنظيمات أو جدها للفنسة وعلى مقاسه هؤلاء هم من تبلى أفكار الاستعمار وسياسات وظل يباشرها تماما كما في عهد الاستعمار فلاحظ أن بعض المواطنين البسطاء يشعرون بالريبة ويتوجسون خيفة حين يضطرون للإذهاب إلى بعض الإدارات نتيجة المعاملات التي يتلقونها لقد تغلفت تلك الأفكار حتى أن البعض الآن ممن يزعمون أنهم تشبهوا بقيم الحضارة الغربية لا يفرقون بين مفهوم المواطنة والعروضية ويخلطون بين عبارة المجتمع المدني ومطلق العرش والقبيلة والحظفة أن المجتمع المدني كما عرفه ابن خلدون هو آخر مرحلة من التطور تصلها الدولة بسوء فيها مبدأ سيادة القانون وحده، فلا تنصور قيام دولة واستمرارها إذا لم يسلم القانون، فسيادة القانون تعني سيادة النظام وفي غياب النظام تسود الفوضى ويحل الإحساس بالظلم والشعور بفقدان الثقة بمؤسسات الدولة ولعل أحسن تعبير على ذلك ما قاله صاحب كتاب سيكولوجيا الإنسان اليهود ((في المجتمعات المختلفة والاستبدادية التي لا تمسح حرمة القانون تسود فيها روح الاعتباط وتأتي قرارات السلطة من وحى الأرائكال وغير مبنية على البحث العلمي وفي ظل هذه الأوضاع تسود

إنه ليس من المطلق أن نحاول البعض إعادة صياغة الأحداث التي أدت إلى
 بيان 1947 التي أثبتت حشد حزب الشعب ومحاولة إنشاء ما سمي آنذاك بحزب
 الشعب القبائلي لأن التاريخ أثبت بأن الشعب الجزائري شعب واحد لا عدة
 شعوب وأنه يجب تأصيل الهوية التاريخية للشعب الجزائري بما يتضمن الصدام
 الشعب كما كان أيام الثورة وإعادة الدعم للوحدة الوطنية وعلى المثقفين
 والوطنيين الأخذ بزمام الأمور وإبعاد الحثالات عن الواجهة أننا عندما نظرنا إلى
 واقعنا اليوم نتحلى أمامنا صورة واضحة لتلك الحصة من الزمن قيس ميلاد حياة
 التحرير الوطني باندلاع ثورة نوفمبر العظمى 1954 فقد كان الصراع على
 السلطة ماثرا للأزمات داخل تلك الأحزاب كما هو الحال بالنسبة لحزب
 الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهي الأزمة التي عصفت بالحزب
 وأدت إلى انشقاقه فقد عقد الحزب (حركة الانتصار مؤتمرا في 1953)
 دون حضور مصالي الحاج الرئيس وأثناء ذلك قدمت اللجنة المركزية تقريرا انتقدت
 به بشدة أسلوب التسلط والزعامة وظاهرة عبادة الشخصية والتي لم يرها مصالي
 الحاج وجاء في التقرير: ((إننا نريد إنشاء دولة من الشعب وإلى الشعب يكون
 فيها كل الجزائريين متساوين أحرار دون تمييز في العرق والدين)).

وهنا وقع الانشقاق بين مصالي والمركبيين سوف يأتي توضيحه وإلى جانب
 ذلك كان رجال الدين (جمعية العلماء) والذين يجدر أغلبهم من عائلات
 برجوازية حبيسي أفكارهم السلفية التقليدية بكمول كل الأفكار الاشتراكية
 ويطلقون العنان للملكية الفردية دون قيد أو شرط ويشكروا حتى لا يشركهم غير
 من الخطاب وكان هؤلاء ينظرون نظرة استعصاء وإزدراء للشعوب التي لا تسوي في
 فكهم أما الشيوعيون فلا مجال لهم من الإغتراب.

في حضم ذلك تولد عبادة التحريم الوطني في ثلاثة تيارات أنتزعت من الرجال
 شعورا بحركة الوطنية والاستقلال لغزوا فخرهم من عصر إلى لا مثل لما في

التاريخ المعاصر هذا التاريخ الذي ما فتئ يجهد البعض نفسه لطمسه والتاريخ
ولدت جبهة التحرير وثبتت في أحضان الشعب.

لقد وجدت جبهة التحرير الوطني الثورة وأعلنت ميلادها في الوقت الذي كان
البعض يجادل عن الحدث ولم يصل أسماؤهم إلا بعد حين فوجئت على كبر
بشقي أصدقاءه الفرنسيين ويجري مقابلات مع وزير الداخلية ((فرانسوا ميتران))
قبل اندلاع الثورة وكان معه كل من الدكتور أحمد فرسيس ورومنجل و
وزير الداخلية بالخطر المحدث ويقول له ((نحن جالسون على حرجة وكان في السور
بصالي الحاج لم يصل موقظه إلى غاية 8 نوفمبر 1954 ثم سارع إلى إنشاء منظمة
جديدة (الحركة الوطنية الجزائرية) ومحاوّل احتواء مفخري الثورة تحت لوائه ورفضه
فيما بعد أن تنصب رئيسا بشرط للحركة الثورية وهنا تقع الأحداث المعروفة مع
أنصار مصالي الحاج وأكثر من ذلك كله كان الحزب الشيوعي المغمور في قهقري
الثورة إلى وبالرغم من أن جبهة التحرير أصبحت تجسد مظهر الوحدة الوطنية
انصرفت تحتها الشخصيات والمناضلين في الأحزاب المناهضة لكنه أصبح يأمر به
بممارسة عملية كنت لأفكارهم السياسية وميلاتهم الإيديولوجية فسرعان ما انصرفت
إلى السطوح لتدعى الخلافات باستمرار وهكذا هي جبهة التحرير الوطني من أزمة
1956 إلى أزمة 1962 هنا تظهر الأفكار والتوجهات من جديد ويتعزز الصراع
على السلطة ويصل إلى أوجه ويذهب الأخضر واليابس إلى الانفصال عن جبهة التحرير
الوطني وإنشاء أحزاب مستقلة يعلن آيت أحمد بتاريخ 1963-09-01 عن تأسيس
جبهة القوى الاشتراكية ويستقبل فوجيات عباس من المجلس التأسيسي واليوم هذه
الوحدة الاشتراكية ويقول: إذا كانت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي
متروكة علينا بالإسلام لكنها تلام حنية على سرير مستن.

كان الصراع مختلفا ومتعدد الأوجه صراعا سياسيا بين الفوج الاشتراكي والبرالي وذو وجه حضاري، فقد أوجس الزعماء خلافا محمد بوضياف آيت أحمد، كرم تقاسم خيفة من أن يؤدي تفرغ الرئيس أحمد بن بلة من جمال عبد الناصر تعزيز ميله القومية العربية وهذا الصراع ليس جديدا وليس إلى غير لاحق. ظهر أثر الأزمة القبلية في 1947 وفي نفس الوقت برزت أزمة الحكومة. لوقت وفي هذه الفترة بالذات لعب عبد العزيز بوتفليقة دورا هاما لصالح هواري بومدين ((كان بومدين قد غلب على فرحات عباس وأرسل شايبا ذكيا وحاذقا يدعى عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا ملاقة محمد بوضياف وطلب منه مساعدة قيادة الأركان في خلافاتها مع الحكومة المؤقتة، غير أن بوضياف المعروف بطبعه الصارم رفض طلب بومدين ولما عاد بوتفليقة إلى تونس التحل بومدين استحالة استقالة بوضياف إلى جانبه في حين أكد موقف بن بلة المتقارب من ظروفات بومدين ذات التوجه الاشتراكي العربي والإسلامي))⁽¹⁾

العقيد هواري بومدين تحدى بكل قوة معارضة وفرض رفضه ضمن الوفاء المقايض في مفاوضات "البيان" في: 20 ماي 1961 من تلقا هم منهم الزائد على وقاتل أحمد هذا الأخير أصبح فيما بعد على رأس حزب جبهة التحرير لكنه وحكم أمنائه إلى عائلة لها ممتلكات فلاحية شبه إقطاعية لم يسار صدقة بومدين في توجيهه الاشتراكي مما أدى بومدين إلى عزله عن قيادة الحزب، كانت تلك المرحلة عصبية جدا فمن هنا الجزائر ويكاد المتبع لما يحرم بأنها أصعب من مرحلة الكفاح المسلح إذ أن الصراع هنا متعدد الرؤوس والأوجه ولا يمكن أن يقال عن ذلك بالإمكان السماح بالتعددية الحزبية طالما أن الخلاف في جزء منه متصلا على عدم قبول فكرة الحزب الواحد وهل كان ذلك ممكنا.

(1) عبد العزيز بوتفليقة، الرجل المستحيل، ص 100.

في الوقت الذي يتأكد فيه بوضوح أنه بعض من ينادي بالتعددية هم من الموالين
للاستعمار ومن يطالب بضرورة التعايش السلمي مع المعمرين ويلجأ على ضرورة
تخليهم وبصور ذلك في صورة مجمع متشكل من الأقليات. هل كان من الممكن ترك
البحال طاجورية ودعاة الليبرالية ليعيشوا فسادا في الأرض؟ والشعب في حالة مزوية من
النفق والحرمان تركه فيها الاستعمار الخبيث المدمر الذي لم يشهد العالم استعمارا مثله
أدما سيما وأن هناك ظاهرة بدأت للعيان وهي استفادة أعوان الاستعمار ومن قدموا
خدمتهم له بأراضي فلاحية بعضهم آلت إليه في شكل عقود بيع، والغريب أن
المعمرين "الكولون" أصبحوا يعيشون بين شك ويقين في مغادرة أرض الجزائر فحجروا
عقود البيع تحت عنوان وعد بالبيع عليهم يراجعون فيما بعد حالما تتضح الرؤية ولعل
الشعوب للتواعات العقارية في رحاب العدالة يلاحظون شكل تلك العقود.

في خضم هذه الأحداث الخطيرة جدا يظهر رجل عظيم عظيمة تاريخ الجزائر رجل
حمل في محبته تلك الناس التي عاشها الشعب الجزائري سيما في الأرياف وكما قال
الروائي المرحوم: طاهر جاور (رجل استدعاء التاريخ لوضع أسس أمة جديدة) وقال
عند التوقيع: خالد نزار (رجل لا تله الأمة مثله إلا مرة واحدة كل مائة سنة) (1).

وهكذا يوضع القطر على سكة ليحرك في مساره غير آبه متيقن بأن الغل
الاستراكي هو الحتمي سيما وأن المشكلة في البداية هي مشكلة الملكية الزراعية ووضع
الفلاح عموما. ولينا فتيحا يحذر الرجل والبرنامج في قلوب الشعب صغيرا وكبرا
ويستسلم المعارضون ويركن أغلبهم إلى بيت الطاعة بعد أن أيقن الجميع بأن الشعب
حسم في خياره. كان يومين يقول: ((يجب أن يعود الحكم إلى الذين يعرفون كيف
يقودون الرجال في المعركة))، ثم يقول: ((كان يجب فرض سلطة الدولة وإيقاف الفوضى
 وإعادة النظام وتطهير السيرة، وإصلاح الاقتصاد، والتخلص نهائيا من مظاهر الماضي

(1) اللواء: خالد نزار مستقر مقامه في جوار مع أمة الجمهورية يوم: 20/01/2014

حت لم تكن السياسة الخارجية مطابقة للسياسة الداخلية يريد قبل كل شيء أن نتمتع
بتساكنا وبالجزائر التي لا يجب أن تكون أبدا جزائر الرجل الوحيد
لا يجب أن نعتمد إلا على نفسها ولا يمكن أن تكون جزائر (ماترو) أو
مال عبد الناصر لكن الجزائر الجزائرية فقط (1).

ومكنا يتضح الموقف ويستطيع الرجل بذلك وحده أن يضغط الأفعى في
رجل صعب المراس صقلية التجارب فقد كان وعمره 25 سنة فقط سنة 1957
رنية عقيد يتولى مسؤولية الولاية الخامسة فاقع وانفج له بأن قيادة حزب جبهة
تحرير نبدو غير مؤهلة كثيرا للشكل منهم ثورة البناء في بدايتها ظرا لعدة عوامل
بأن توضيحها فيما بعد الأمر الذي أدى بالرئيس بومدين إلى إقالة قائد: أحمد من
مسؤولية الحزب بتاريخ 1972/12/20. سائر ذلك أيضا نجلي بعض أصدقاء بومدين
من تلقاء أنفسهم عنه بعد أن اقتنعوا بأن الرجل ناقص في ثقافته وبرنامجه وثقافته
مبانيها، فالصراع إذن لم يكن فقط صراعا من أجل السلطة بل صراعا إيديولوجيا
في جانب منه بين التوجه الاشتراكي المعتدل وبين الليبرالية.

في جانب منه بين التوجه الاشتراكي المعتدل وبين الليبرالية.
هذا فضلا على أنه بدا في كثير من الأحيان صراعا اختصاريا على المسار القومي
العربي الإسلامي.

وفي خضم ذلك كله استطاع بومدين الضرب بقوة على رأس القوة النافذة كلما
أمرجه، وهي القوة التي ندد بها ميشال طرابلس، كانت وضعية حزب جبهة
التحرير الوطني في تلك الفترة يرثى لها فانشكبة البشرية للمشرفة على عياكله
تكون في أغلبها من بعض أعضاء جيش وجبهة التحرير الوطني من المسرحين
والسجناء أغلبهم من ذوي مستويات تعليمية بسيطة بهورهم التكوين السياسي تقاما

(1) عبد المجيد خوارزمي، بومدين، الرجل الموعود، ص 26

والواقع أن أغلبهم من أعضاء جيش التحرير الوطني وجمعية التحرير الوطني الدائم
أي أن كانوا يعيشون في الداخل فقط، إذ أنه يمكن تقسيم فئة المقاتلين إلى ثلاث
1- مجاهدين في الداخل وهم من شملوا أبناء الثورة بشكل مطلق لم يسبق
مغادرة أرض الجزائر وأرض المعركة أغلبهم تلقى تعليمها في الكتابات.

2- مجاهدين وسياسيون مدنيون ذهبوا إلى المشرق العربي ودرسوا بالشرق
وبالقاهرة والعراق بعضهم التحقوا بالثورة وأغلبهم تشبعوا بأفكار سياسية متطرفة
منها: بعثية ومنها: ذات توجه إسلامي أو قومي وقد كانت لهم مساهمة في
خلقها في تأطير الثورة وهيكلتها فكريا وتنظيما وكان لهم الفضل في انتشار فكرة
الوطنية كأساس للوصول إلى الاستقلال.

3- والنصف الثالث تشكل في الغالب من لوحدوا بالدول الأوروبية سيما أوروبا الغربية
أنداك واندسوا بالملازمين الفرنسية أصلا وأغلبهم من أبناء الطبقة البرجوازية وأولاد
الدوات والبعض منهم ممن كانوا عسكريين في الجيش الفرنسي لسبب أو لآخر ثم
التحقوا بالثورة مما يعني (بالفارين) الذين أصبح لهم نفوذ كبير بحكم الخبرة العسكرية
التي يكتسبونها فيها غير أن بعض قادة الثورة لم يستصحبوا ذلك بسهولة وما ذكر على
سبيل المثال الخلاف الذي قام بين بومدين وكرم باشا، فهذا الأخير كان قد التحق
نفسه بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي وكان بعضهم على راية علم الجمهورية الفرنسية
أثناء الشعب وما يذكر أن المجاهدين الداخلين فضلا ودوراهما في الثورة كلها أنشأوا في
حين لم يرق دور المشرقين على الأحرار في الخارج إلى مستوى تفصيلات المقاتلين
في الجبال بل هؤلاء تكاد تطلعهم وهم السهل ويعانون من الحصار حيثما سجل تقدمهم
من هم في الخارج عن الإمداد كما حدثت مع لطيف عسرون سنة 1958

أخرى وأن المساعدة الشرقية وما جرى فيها بعد ذلك تتطابق وحده دور رية
في حسم المعركة لصالح الوطن والشعب فلا تتصلح أحد أن يتكلم في الوحدة العربية

قد بلغت إلى أقل محدود وأصبحت تدور في حلقة مفرغة وكانت بالإمكان أن تعين
 في كل مرة إلى عزلها لقيادة الأركان ولحسن الحظ فإن هذه الأخيرة بقيادة الأركان
 تحولت إلى قيادة موازية وفعالة أمسكت بزمام الأمور، إنه من الأمانة القول بأن
 يومين كان قد طوق تلك التناقضات التي كانت مكتونة أيام الثورة وظهرت من
 حادها ونأجحت بأطماع السلطة ومنذ توليه قيادة الأركان وبعد التصحيح الثوري
 في 19 جوان 1965 ضمن دواعي التصحيح ما آل إليه الوضع في البلاد ذكره
 الرئيس في خطاب في: 1968/01/05 قائلا: ((لقد سادت قبلها وضعية امتارت
 بعدم استقرار وبأنواع متعددة من التمرد والفوضى وكذلك يذكر التمرد الذي وقع
 في عمالة تيزي وزو والتمرد الذي كانت ناحية الفل مسرجاله والتمرد الذي عرفته
 الناحية الجنوبية)) ثم يضيف: ((الثقة آنذاك كانت مفقودة في حين كانت في
 سجون الجزائر المستقلة تعرض بأكثر من 1500 مناضل، رد على ذلك التحولات
 الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية، كتمسك عناصر أجنبية في أوساط المسؤولين،
 إلى درجة أنهم أصبحوا مستشارين للقيادة السياسية في البلاد، ولا حاجة بنا
 للاسترسال في ذكر المحاولات الأخرى التي كانت ترمي إلى تفكيك وتزوير صفوف
 الثورة، مع العلم أنه كان يوجد في ذلك الوقت رئيس جمهورية ومستوز متعصب
 عليهما من طرف الشعب، بل كان ثمة مكتب سياسي ولجنة مركزية ولكن بالرغم
 من ذلك، وبالرغم من وجود هذه المؤسسات، فقد قامت التمردات، وانتشر نحو
 عدم الاستقرار، وبدأت تلبو بوادر الحرب في نواح معينة، وظهر تدوير خطير في
 الميدان الاقتصادي الذي كان يسر من سيء إلى أسوأ)).

وراء وأمام الضعف الذي يعانيه هياكل جبهة التحرير الوطني كما سبق
 الإشارة إليها لم يجد الرجل شيئا سوى التحول إلى الجامعة فقد وجد في الطبقة
 النخبة من الطلبة والطالبات.

وهم الذين نشطوا في رأيه المنصفون الثوريون عندما تكفينا لشعر الأفكار والبرامج
والمنطق في وسط الجماهير الشعبية لبيت التوعية ونشر الوعي السياسي وال
للطلبة دور فعال في تنمية وتحميد الثورة الزراعية إذ ذكر أنه لم يكن أي مسؤول
يجوز على إعاقة عمل الطلبة المتطوعين والذين كانت تحصل تقاريرهم بالدور
الرئيسي يومئذ، فقد كان يقول: ((إلى غاية الاستقلال كما تشكل جبهة
حقيقية أما اليوم ونحن بصلبة مرحلة جديدة نجد أنفسنا بحاجة لحزب اشتراكي
خطائتي يتكون أعضاؤه من إطارات تؤمن بالخيار الاشتراكي)). في تلك الأثناء
كانت الجماهير الداعية لا حول لهم ولا قوة أمام أغلبيتهم كفعاليات بسطة
حراس وموظفين وأخوان مرحلة عملية (شبابية) في الوقت الذي غاب المستفيدون
من التعليم في المدارس العربية والذين يتقنون اللغة الفرنسية في المناهج
الطامة وحللت اللغة المتقدمة باللغة العربية في هياكل الحزب على الأخص من هذا
برزت سمات أخرى بين تلك الفئات (مشكلة التعريب مثلاً).

تلك يومئذ لم يمر اعتمادها طاً في البداية فقد كان عدده الأول من الخطوط
برنامجه الاقتصادي أولاً، لكنه سرعان ما تفتت إلى حطبة وهي أن كل ذلك يحتاج
إلى تنظيم سياسي ولا يكون ذلك إلا بحزب خطائتي لتسييس الجماهير واعتماد
والقيام بتوحيدها، لم يكن يومئذ قد أفضى الحزب وحده كما ذهب إليه الدكتور
العربي زكري في كتابه المأموذ الكوري وكثير من الكتابات في أنه كان يصور الحزب
خطائتي، لقد أولى مجلس الثورة اهتماماً بالغاً وأعطاه الحزب الخطائتي الذي
يهدف إلى بناء مجتمع اشتراكي حقيقي والاطلاق من هذا المفهوم اعتبر مجلس الثورة
بأن الحزب الخطائتي مسؤولاً أيضاً عن تسيير شؤون البلاد وهذه هي العبارة التي
أوردتها مجلس الثورة ضمن مقدمة قانون تسيير الحزب والهيئات التي تتألف منها
في جلساته المتعددة بتاريخ 11-12-13 تموز 1973 حيث نصت عليه كالتالي:

لوطي الواحد الطلائعي الذي يهدف إلى بناء مجتمع اشتراكي حقيقي لم يمسؤول
ولما عن تسيير شؤون البلاد العامة وعن رفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين
التي تعبر عن تطلعاتها العميقة وهذه العنفة يتعين عليه رسم.

التوجيه العام والاختيارات الأساسية للبلاد، وعليه أيضا أن يقوم بتأطير الشعب
وتثقيفه وإعلامه وتكويته وهو مسؤول أيضا عن رقابة تطبيق السياسة العامة
القررة⁽¹⁾، ولما يتعين ملاحظته أن الاهتمام بالحزب في عهد مجلس الثورة حسب
التهوم الذي أعطاه للخلية والقسم من حيث تحديد الدور المطلوب لها كان مع
أهمية مكانة هذه عرفت القانون المذكور الخلية بكونها تجمع المناضلين الطلائعيين
الذين عن الجماهير الشعبية والعاشقين في وسطها، فهي الوصل الموضوعي المتروك بين
التيارات الحزبية والجماهير الشعبية التي تعبر عن تطلعاتها وحاجياتها قصد تمكين القسمة
من معرفة الظروف العامة التي يعيش فيها سكان بلدية معينة، فالخلية إذن هي مركز
التقاء بين جميع المناضلين مهما كانت رتبهم وهي بالتالي الأساس الذي يعتمد
عليه الصراع الحزبي باعتبارها مكونة للقسمة.

كما أن نفس القانون يعرف القسيمة من حيث أهميتها من خلال مهامها "فهي
الأداة التي تزود هيئات التفكير والتخطيط الحزبية بالأفكار الجديدة التي تبرز في
جميع المستويات وتكون على اتصال مباشر بالجماهير الشعبية بواسطة الخلايا ومن
له عليها أن تخطط وتوجه وتراقب أعمال النواب المحليين الذين تجمعهم دوريا
لإنجاز المهام المعبأة والحفاظ على التعبئة الدائمة".

لأن يستخلص بأن الدور المطلوب بالحزب حسب المهام المسندة للقسمة وفقا
لنصوص القانون الذي صادق عليه مجلس الثورة سنة 1972 ليست لها مبادئ
الحزب الواحد الطلائعي كما رسمه ميثاق الجزائر 1964 ودستور 1966، فذلك ما

بأنه استمرار على الثورة في نمط هذه التصور ميدانيا وإيمانيا في ذاتها
معرب ومن الأهمية أن العالون ذكر على أهمية القضية حين أشار بالعلماء إلى
يجب أن تنقضى القضية أن تكون هيكلية بلا روح عاجزة عن استقبال وإستيعاب
العواطف والمطامح الشعبية بصورة ديمقراطية ووفقا للأمانة التي يقتضيها العمل
ومبدأ المركزية الديمقراطية.

يقدم الشهيد الحزب الحزب الأفرانج الأول من الطلبة أنفسهم في التخرج من
الجامعة طوعا وحين شعر يومئذ بقوة الحزب عن فيه ألقى خطابا مشهورا في
1974/07/03 بتلخيص قال فيه: ((إن الوقت قد حان لكي نعلم بالحزب لأن مع
الثورة وثمان مكاسبها مرتبط بشيخ الحزب وتقويته وفي نفس الوقت تحت
الرئيس على الأفرانج في الحزب قائلا:

((أقول اليوم بأن كل من تنوّر في الشروط والمقاييس وأهمها التواضع والاحترام
والقدرة عليه أن يخضع في الحزب بدون انتظار لدعوى أو طلب)).

وحكما فتح أبواب الحزب للإحارات الشابة فتبدوا عليه مظاهر القوة وهذه
الأفكار وهنا يطرح يومئذ الميثاق الوطني لمناقش الخطر من طرف الحزب وبعد
إتمام أسس الدولة الدستورية ذات مؤسسات قوية لا تروى بمرور ثم حاد في السهل
كانت القوة الثالثة قد تشكلت وتغلطت في الأوساط وتسلل بعضها إلى أمكنة هامة
بالمؤسسات ففي الوقت الذي كان فيه يومئذ يمكن للاقتصاد الوطني الانحسار
بالهجوم الأجنبي الذي كان أولئك قد وضعوا أنفسهم وسقطوا فيهم على الأجهز
التشغيلية والفكرية وحالتهم من الإعلام كانوا يملكون أفكارا مسيئة وباحثة
التمسك في العمل على سبيل الاستعداد بالاحتياط له وحينئذ لم يزلوا وسلكوا واضح
وملفف للناس على شاطئ الضمير من خلال أمرا الفيلد ومما جعلهم حشوية الحزب
مع إلهاد ذلك على أنه خطورة ومكبس مملوء من الأفكار تلك الأفكار.

كبر المشهد بمرور الوقت، تولد الذي البعض من الثقة الشابة خاصة في المدن الكبرى
بدور ثقافة الزملاء للمجاهدين وفي نفس الإطار يتم حلف ومغامرة كل ما سجد
للثورة وبطولات المجاهدين فلم يعد الناس يشاهدون لهم ما ثورة وحتى في ليلة أول
وقعت تحت أفلام أجنبية وبنتهي الحاسبت عن ثورة نوفمبر العظيمة في معرض نشره
الأخبار، صاحب ذلك بث أفكار خاطئة في صفوف المجاهدين وأبناء الشهداء
وبقاعهم من أن يعرفوا بأنفسهم وينفردوا بالنسبة (الأسرة الثورية) وذلك كان
يقطع تمييزهم عن أفراد الشعب ويختلهم في زاوية متفرقة حتى يسهل التشويه لهم
ومستخرجهم بشيئ النعوت ولم يفتطن هؤلاء إلى مقولة الشهيد البطل: العربي
مهيدي: ((ارموا بالثورة إلى الشارع وسوف تحتضنها الشعب)) بعد ذلك تفرق
بعض الجرائد إلى الإشارة بعنوان غريبة ومشككة في تضال المجاهدين وتكتب بالشك
البريخ عن قضائيا ((المجاهدين المزيغين))... وغيرها...

وهكذا تسير الأمور إلى أن أصبحنا نلاحظ ونلمس قلبي الشعب عن ذاكرته
قلبي ملاميات إحياء الذكريات الوطنية بما فيها ذكرى الفاتح نوفمبر نلاحظ عزوف
الناس عن الذهاب إلى مقابر الشهداء ويقتصر الحضور على بعض فئات المجاهدين
وأبناء الشهداء وحدهم ليس كلهم مع الأسف، ليس ذلك مدعاة للبقاء أن تقوم
ثورة نوفمبر العالمية العظيمة وصانعوها لا يكون على قيد الحياة!

في: 28 ديسمبر 1978 ينتقل الرئيس بومدين عليه رحمة الله إلى جوار روحه وهناك
تبرز الخلافات المدفونة من جديد لكن حزب جبهة التحرير الوطني كان قد حارح
من جديد إلى احترام الخلافات وإن كان ذلك بواسطة جناحه من العسكريين وهم
إعداد من كانوا الأقرب لتولي السلطة ومن وراء الخارجية آنذاك السيد عبد العزيز
وخلقة ومسبق الحرب محمد الصالح بلعالي وهناك يتم الشروع في إقامة الجدار أمام
المنسى لجماعة وحيدة ولم يكاد التوقيع يستقر إلا بعد صيحة محمد الشريف



مستندة إلى هذه الجبهة المركزية، وكان العسكريون قد وجدوا في الشاذلي بن جديد
أحد الصالحين ونصروا كل فريق منهم بأنه سوف يجد فيه نقطة صائغة، من خلال
المرحلة التي من حوله كان أدنى من الجميع¹¹ وبالرغم من ذلك فإن أحمد
الاسحق فكر من السيطرة من حين لأخر وفتح المجال للإنتقامات وهكذا نجد مثلا
نسخة من ترقية نصر في دورها السادسة يوم: 22، 23 و 24 ديسمبر 1981 قرارات
أخذت بطاقت كثيرة من الخراب دون مرور مشروع، إذ صدرت قرارات بالتأجيل
للمقرر عريف كل المسألة: عبد العزيز بوتفليقة، بلعيد عبد السلام، سيد أحمد
غري وعل عبد القادر جاء على تقرير لجنة الانضباط رشا يتم إقصاؤهم من طرف
السلطة وبالحظ في قرارات القرارات المذكورة بأنه وبالسبب للسيد عبد العزيز بوتفليقة
جاء فيه وطفا لأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لحوال القضية على العدالة.

وكانت دورة اللجنة المركزية السادسة هذه قد أشادت بالعمل الذي أنجزته لجنة
الانضباط المركزية ومما دلت على حصيلة أفعالها وكان مكتب الدورة يتكون من
السادة: صالح الويللي، علي بوحجة، أحمد زمرلي، ومحمد مجاوي.

مفاهيم الإقصاء والتهميش أخذت تستشري وعند تأجل هياكل الحزب والدولة أيضا
وبدا الضار ودعا الوجه الليبرالي يستشرون بقوة ويضطلعون شيئا فشيئا إلى هدم السلطة
لأن من أهمهم الاقتناع ببرنامج الحزب بهذه المرحلة بل أن إيديولوجية جبهة التحرير
الوطني تكاد تكون ونسحي أمام تاذيب التيارات في قمة هرمه كان الرئيس الشاذلي وفي
آخر أيامه أنه يحس في بيت تقليدي يحاول التوفيق بين (عرائسها) زوجات أبنائها
في الوقت الذي رفع فيه شعار "من أجل حياة أفضل" ترفع شعارات الإصلاح التطهيرة
والإثبات بالبلدان إلى ولاد للسلطة ومما أثار القراء كان الصراع عسيرا جدا ولم يقتصر
على طوائف خلة بل زاد واستمر مع جواره مع قادة الجبهة

11- حسب التقارير خذت قرارا في 1981 مع قادة الجبهة

على فرض التوجه الاقتصادي بل ظهور وبقوة التوجه الحضاري المكثرت منذ الأربعينات،
إسحاب التوجه الثغري ودعاة الإدماع وجامعي لواء الإمارات من منطقة القبائل
والتاريخ تقول أن هؤلاء جميعا كان بالإمكان أن يشعروا خيرا أهليا.

في الفترة التي تلت وفاة الرئيس يومين لولا حكمة مسؤولي الحزب السيد محمد الصالح
بجلاوي وبأبي بعده المرحوم: محمد الشريف مساجلة رحمه الله والذي واجه الجميع في
الجن وجمع التناقضات في إزاء واحد ورفع شعار ((نحن حزب قوة ولا تحكم))

و لم يفهم المناضلون والمسؤولون في البداية معنى هذه العبارة لكن سرعان ما فسرها
الواقع من خلال خلافة الحزب بالحسائر الشعبية واعتبار مؤسسات الدولة تقاض أدوات
فائدة لا أدوات حكم بإضفاء المرونة عليها وتكييفها وفق مصلحة الشعب وقد ربط ذلك
بمبدأ عمل جديد تحت عنوان: ((راجع ولا تراجع))

كانت تلك المرحلة مشحونة بالخطبة البرجوازية لت وتغلقت داخل الدواليب
وأصبح نفوذها يمتد فأصبح الحديث عن القطاع الخاص يأخذ مفهومها جديدا وقوة
فمنذ آن وضع الرئيس: يومين حدا فاصلا بين الثورة والثروة وحاول بذلك قطع
الطريق على البرجوازية الكبيرة لكي لا ينسحب لها الجميع بين سلطة القرار والمال إلا
أن هذه الخطبة عرفت كيف تمكك نفسها بالرغم من أن استاف الوطني فصل
الأمور بندا وحدد الأهداف التي تسعى الثورة إلى بلوغها إلا أن الأقدار تشاء أن
يشرح يومين بالرفق الأعلى وبالرغم من حمية السيد: محمد الصالح بجلاوي إلى
الحزب إلا أنه لم يعد بالإمكان السيطرة على الوضع أو فعل أي شيء ذلك أن
مراكز القرار لم تعد بيد الحزب سيما فيما يتعلق بتسيير الاقتصاد فلم يعد يحافظ
الحزب على تلك إلا الحديث عن بعض الأمور الشاغرة بالحوادث السياسية وغير قصص

الثورة والتعب، وما أشبه ذلك وهكذا سارت الأمور، كذلك وضع حزب جبهة
التحرير الوطني مهتلا معززة التنظيم النقيض للأغلبية من الشباب والشباب الناصر
كان يومين بينهم لبعث نشاط حزب قوي كما أسلفنا صدعوا بروز الصراع بين
الشباب العداوي الذين تولدت لدى بعضهم الحماسية والرغبة في الرجوع إلى
قواعدهم الجارية المتعددة أيام الحركة الوطنية ولولا تدخل الجيش لتأطير المؤتمر الرابع
لحدث ما لا يحمد عقباه، لكن جبهة التحرير الوطني ذات حضور متأصلة وبصعب
إغراقها من الذائبة الوطنية فسرعان ما تبرز من حيز الأمر كقوة خفية في الوقت
الناس لكه مع مرور الوقت تولدت لدى الطبقة المتعددة لجبهة التحرير الوطني
نظرة عدائية كبيرة تجاه جبهة التحرير الوطني وشيئا فشيئا أصبحت شبه معزولة عن
مصادر القرار بالرغم من تشكيل ما يسمى آنذاك بمجالس النشيط من البلدية تحت
رئاسة أمين القنينة إلى المحافظة تحت رئاسة المحافظ إلا أن ذلك لم يحد من نشاطها
من الناحية القانونية والدستورية لا وجود لمجالس النشيط ولا لتكسيس قرارها التي
طابع قانوني وبذلك أصبح الحزب بمؤسساته الجماهيرية شبه معارضة ضد الحزب
الحاكم وهو في جسم الإدارة وكانت ملغمة بقوة وانضم في دولتها دعوة
البرجوازية والاتحادات القومية أو قل دعاة الاندماج فأضحت الروابط معززة مع
المستعمر السابق ومعلوم أن هذا التوجه قلتم وقد كان عمل حكام كثير من هو
السبب الرئيسي في التناقض يومئذ هذه العناصر البارزة آنذاك، وحتى هذه الحكومة
الواقعة فلتقرأ ما جاء في تصريح وزير خارجيتها آنذاك السيد سعد لاجلنا إلى عمدة
(أفريك أكسيون) (Afrigue Action) (أفريكا أكسيون)

تاريخ: ديسمبر 1961 هناك هناك لا يحتاج لبيان فيه إلى حاشية، إنه
هو الشاهد على أن هذه الإحصاءات والتفاهات الرسمية هي والظهور هي وعلى هذا

الصعيد أنتم مؤهلون لمعرفة أن فرنسا في هذا الخلل عكسياً أن نراجع كل شيء دون أن نخسر أي شيء، وستحفظ رغم أننا وانتهى هي يعبر المبدأ الثقافي الذي سيكون لصالحها» (1).

لقد كان الصراع ذو التوجه الاقتصادي بين الاشتراكية والليبرالية يزداد يوماً بعد يوم وفي ذات الوقت نما الصراع الحضاري والثقافي بشكل خطير ممازجاً من ظهور قوة مثبته قادت الصراع من معقل جهة الجريد من رجال أكفاء سجل التاريخ مواقفهم أمثال مولود قاسم ثابت بلقاسم ومحمد حجار والذي كان سدياً للطلبة في الجامعات أيام الصراع حول التعريب ومنهم أيضاً:

عبد الحميد مهزي ومحمد الصالح مجاوي والذي أرسل تعليمية فور توليه منصب قيادة الحزب إلى هياكله القاعدية يحثهم إلى توظيف الطلبة والمخرجين من الجامعات بالنسبة الوطنية.

إن أنه في ذات الوقت كانت الإدارة ترفض توظيفهم وكانت الأنظار متجهة على الأرجح وفي كثير من الوقت إلى الصراع المحتدم في الجانب الثقافي وفي هذه الأثناء كان دعاة البربرية يشوزون من حين لآخر وقد اكتشف الوطنيون بما في ذلك من أسماء معطفة القبائل ولا أقول بلاد القبائل كما يطلقها بعض السياسيين لأن كلمة الكلمة أطلقها المستعمر والجزائر بلاد واحدة.

عرف هؤلاء الوطنيون أن القضية ومنذ طرحها أول مرة سنة 1947 في صراع لأجندة تجاه حزب الشعب لا يعني الديمقراطية ولا الهوية في شيء، ذلك أن أي كان بكتشف لأول وهلة أن مترعسي الحركة لم يدرجوا الطلبة غير الهوية الوطنية لما

عند الكتابة من معنى فهم لم يسبق أن بحثوا عن التاريخ المؤرخ النهوية فلم يتدرجا
في أدبنا أي من الشواهد التاريخية عن الكاهنة ((الملكة كيهية)) وما سببها
ويعرفه ولم يلاحظ لم أي مجهود في تعريف حتى أنماهم بهذا التاريخ.

كتب أوصاف البلاد شخص وجبهة التحرير برجالها أصبح منهم الوحيد هو
اختلاف على المرحلة الوطنية وعلى الاستقرار فأصبحت بذلك مثل شيخ القيادة الذي
يكلف بالإشراف على تنظيم العرس في الدوار أي: ((الشاوش)) كما يسمى في بعض
البلدان ينشئ بعناية على الأطفال ويحول دون اختلاط النساء بالرجال. لقد أيقن
الجيش من بترصود ويتجود الفرصة للانقضاض على جبهة التحرير الوطني في
الدخل وفي الخارج أهما ويرغم الضربات التالية والتهميش المدروس لا تزال هناك
كثير الرجال متعربين في البطال متجادة في الجماهير الشعبية ولم يكن هؤلاء بعد
متعربة ومتصلة عنه وقد ثبت ذلك في أكثر من موقف سيما أيام مناقشات الميثاق
الوطني، يضاف إلى ذلك كله أن الحقيقة التي تم إدراكها فيما بعد هو أن الجناح
العسكري لجبهة التحرير استمر مقعوله في الجيش الوطني الشعبي وكان له الفصل
الكبير في الإنقاذ أيام الأمور فكلما خارت القوى السياسية ولاح ضعفها برز في
الحزب كقوة صاعدة لحزب جبهة التحرير الوطني، لقد كان له القول الفصل في إخماد
الأزمات التي عرفتها الجبهة. التحرير منذ مؤتمرها الأول إلى الرابع والتي تكاد تفقد
تأثيرها في تلك الأثناء وكان مفعم لا زاد قوة للحزب والتي تكاد تفقد
باحتكام المشقة الدستورية. لم تلبس اليد الحقة التي أيقنت أن ميثاق الميثاق الوطني
مسترة والحزب الواحد حاتم على الدستور ولم تقسم بسهولة فكرة استبدال عبارة
الحزب بالجيبة وما تحله العبارة من معنى لتساع الجبهة لاستيعاب الحساسيات
باعتباراتها السياسية. بلغ الغضب أوجه لدى الجبهة الأخرى بعد أن مايت
جميع محاولتها بالتشال بعد أن خلى الحرب شامها ولهم الصعاب الذي يعرفه ولم يوفقوا

ولاء به وهو مجرد هيكل بلا روح لا يحكم ولا يفرد كان اولئك يملكون اكثر قوة
وشي وسائل الإعلام سيما في وسط تكتنف الأمية المسامة وسياها فيها في العام
وراء الإشاعة والتي أصبحت تشكل مؤسسة بذاتها تروج عما ساء من الآراء والأخبار
وتكفيها بدأت شعارات غريبة تستمر مثل: ((القطيعة))، ((جبهة التحرير الوطني
انتخفت))... الخ. وجاءت أحداث أكتوبر 1988 الممينة ومن رماها ولد البعية
جبهة الإنقاذ الإسلامية ولم يجد أعداء جبهة التحرير سوى هذه الترجمة لمحاولة
الانقراض وبالرغم من أنهم في الواقع لا يتبنون هذه الجبهة (جبهة الإنقاذ) شكلا أو
موضوعا إلا أنهم وجدوا فيها الوسيلة المثلى لمحاكمة جبهة التحرير وقد نجحوا لسيا
بسبب ضعف التكوين السياسي وقصر نظر الإسلاميين في مشكل مشاريعهم
السياسي، لكن رجال الجبهة الضعيفة يظهرون في الأوقات الحرجة فعند مساعدة
وميزي ويوعلام بن حمودة يستمر الحرب ولحقا رغم أزماته الداخلية التي كانت
ولادة حركات متعددة الأوجه وليست كلها حول السلطة كما اتضح فيما بعد
بالم تعد تقتصر على الزعامة وحدها والتي نشأت وترعرعت منذ الحاج مصالي
تسند إلى غيره إن مشكل الزعامة كان وراء التفكير في هيكل الثورة من الوجهة
التطبيقية بغية تجاوز النزعة الفردية التي بلغت أوجها في الخارج بين أحمد بن
محمد بوضياف ومجموعة المركزيين وفي الداخل بلغت ذروة خطورة جدا جدا إلى
درجة التصفية الحاصلة في بعض المناطق كل ذلك دفع إلى التسرع بعد مؤتمر الثورة
الذي قارب 24 أوت 1996 فتمت دعوة المصالحات والمصالحة في الحاشية الأندلسية
فيكون الثورة دون خطط تصور نفسها ودون الفصل في الحاشية الأندلسية
شكلا وأصبح فقد تولد منه أزمة أخرى شعبة عدم التوافق بين بعض القادة الخارجيين
مثل الدايح كما سمر كور الأمر الذي أدى إلى تفتت تلك الدولة فكتبت عما كان
متصلا به كان الهدف في البداية هو إيجاد التوافق والوحدة والتفاهة لكن تولد

عن المؤثر زعامات عدة رؤوس هذا من الجانب الواقعي أما نظريا فإنه يمكن القول
أن مؤثر التصيغ أرسى قواعد تنظيمية بالمشهور المؤسساتي بإنشائه للمجلس الوطني
الثوري كهيئة تشريعية ولجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة السلطة التنفيذية وهيكل ونظ
جيش التحرير وأرسى التنظيم الإقليمي للبلاد.

كانت فكرة الصراع من أساسها تتمحور حول مبادئ منها: أولوية السياسي
على العسكري وهذا أولوية الداخل على الخارج غير أن النصوص المنسقة عن
التي لم تصح حينئذ الأمور بل أن ظهور الخلط والدمج بشكل أكثر من ذي
قبل أعاد الصراع إلى التواجهة ولم تستتب الأوضاع إلا عقب اغتيال عيان ومضام
يوم: 27 ديسمبر 1987 بالغرب كان يمثل التيار المضاد لأحمد بن بلة الذي يمثل
الوحدة العربي الإسلامي للثورة ومركزه القاهرة آنذاك، إن القرارات تلوكه كلها
بأن عيان ومضام لعب دورا حاسما في قطع الطريق أمام الفرنسيين وعلى رأسهم
الحاكم العام: حاك مسيل في محاولته عزل جبهة التحرير الوطني ووقف السيل
الخارج الذي أخذ في التوسع بقيادة جيش التحرير الوطني وذلك عن طريق
مناورات استعمل فيها مصالي الحاج وفرحات عباس، عرفت انتطرق للموضوع
باحتساب في حبه ولعود إلى القول بأن مؤتمر طرابلس جاء بعد ذلك لفصل
وحشكن حاسم في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وفي الطابع التنفيذي
والسياسي للحزب فقد برزت قيادة صلبة بيدها سيف الحجاج كانت بالمرصاد
مقضت على أحلام الظالمين وأقربت آمالي البرجوازيين وأيقضت الاندماحيين من
أحلامهم وكانت إرادة الله قد استعانت بصراحة الشهداء فلم يكتب الاستمرار
للعالمين وإفكار التعددية السياسية الأفقية ذات رؤوس من غير أجسام وأرساء أسس
الاقتصاد البديل المتوجس ولننظر كيف سيكون الوضع حينها لو جميع حركات

صراع أصلي بلغ حد التصفية الجسدية وهو منعزل عن الشعب والذي إنما يريد
المرء إلى جبهة التحرير الوطني وأعصى نكس لوائها وفي الجانب الاقتصادي
يكون دخل وبدون أرض زراعية ولا قاعدة صناعية مما هذا محض غارت إقطاعية
بعضها استحوذ على أراضي المعمرين خوفاً من هؤلاء أنفسهم وقد حصل ذلك
ميثاق طرابلس بالقول: ((كما كانت هناك إقطاعية في الأرض كذلك كانت إقطاعية
سياسية وزعامات لها أتباع معترفون...)). ويضيف بأن هناك ظاهرة خطيرة توشك
أن تصير بالثورة وهي ظاهرة البروجوازية الصغيرة ولهم أن ميثاق طرابلس استطاع
أن يحوّل المفاهيم التي جاءت لها أرضية بيان أول نوفمبر وأن يكرس بذلك مفهوم
الثورة في التوجه الاشتراكي وفي بناء حزب قوي يوظف هذا التوجه ويعتبر على
تجسيده ميدانياً وفي ذلك يؤكد الميثاق على ما يلي:

((ولكي تتحقق أهداف الثورة لابد من حزب قوي وواع)) ويضيف: ((والحزب
بوصفه هو طليعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن توجد في داخله
تعدد الإيديولوجيات)).

فميثاق طرابلس فصل في فكرة تعايش الإيديولوجيات داخل حزب واحد وهو
جبهة التحرير عندما قال: ((إن الحزب ليس تجمعاً وإنما منظمة تجمع كل الجزائريين
الواعين الذين يناضلون من أجل ثورة ديمقراطية شعبية)). فالجسم إلى عدد
الإيديولوجيات داخل الحزب اتخذ طابع الصرامة فقد أكد الميثاق على أن لا يقبل في
صفوف الحزب كل من هب ودب وانضمّ القبول في صفوف الحزب إلى
مواصفات ومقاييس صارمة ودقيقة فهو يركب أن قيمة الحزب وقوته لا تقاس
لتحده في الأعداد بل بنوعية أعضائه وبذلك تنكس القول بأن القرار مبدأ وحدانية
الحزب وطرد الخصائص ولد في مؤتمر طرابلس هذا في الجانب النظري أما واقعياً

فالأمر متفق، لقد أدت نتائج التوجه إلى خلافات حادة بين قيادات غابون
أحدث الأحداث في مسار كهر جانا، فحدثت هناك غلوص بقوة الترح
الاشد اكي ووجه رسالة شديدة الأهمية إلى اتحاد من بلد جاء فيها:

((علينا أن نكون أقل انطباعا في أوجتنا نحو الاشتراكية، فالجزائر لا توجد في
طبقات بل فئات اجتماعية فقط)). وفي جوان 1963 في نفس السنة غرد آيت احمد
وأعطى عن دأبير خزانة جبهة القوي الاشتراكية ويقود غرد مسنح بقيادة غرد
الوفاج وتعتبر تلك المرحلة الثالثة مرحلة المخاض العسر بلغت أوجتها في عملي أزمة
صيف 1963، بتاريخ 17 إلى 21 أبريل 1964 انعقد أول مؤتمر للحزب جبهة التحرير
الوطني دجل أرض الوطن فتقرر الأمين العام للحزب القديم المؤثر الحذر أن مؤتمر
الوطن هو مؤتمر حاض بالمجلس الوطني المؤثرة الجزائرية أما المؤتمر الثاني فهو مؤتمر
ناسبي موضوعه الأساسي هو تصحيح وضعية قائمة وهذه هو وضع أسس التسي
الإنسان والنظم والمجتمع نحو الاشتراكية وجما بعض تنظيم الحزب أمر المؤتمر مما
التركيز الديمقراطية وحده مفيديوها في جملة مبادئ هي:

1- تشجيع جميع المبادرات القيادية للحزب في جميع المستويات.

2- تطبيق المبادئ القيادية للحزب في مختلف المستويات، رأي المنظمات النسي.

3- تقديم المظاهرات المنقلى عرضا عن نشاطاتها إلى المنظمات العليا.

4- مبدأ القادة الحساعية بسود المبادئ القيادية لكن هذا المبدأ يطبق على السوية
النوعية يمكن والأول وهلة أن نستخلص ما أن إليه الحزب أنر ما نسي بالوكم
القامن المعلن بقرار قضائي وكيف تم قلب التوازن بالنفص من هذه الأسس
التي تم إقرارها لتسيو الحزب والتطبيق منها.

قد تم المؤتمر الخامس القامن المظم بالجزائر في: 18-19-20 مارس 2003 مصادقا
بمقرر جليله لا تملأى فيه ج العصر كذا بالإمكان استخلاصها لم لم ومعهما

مؤتمرات سابقة فطبيعة الأعياء بحكمها منطلق التطور والتغير لا التجميد والتفكير في
 المادة 50 من القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر الثامن الملحق بمؤتمر من القوانين
 الأساسية لمختلف مؤتمرات الحزب بدءاً بالمؤتمر العادي الأول أو الثاني كما
 من المعتقد في: 16- 21 أبريل 1964 نجد أن المادة 50 منه تنص على ما يلي:

«طبقاً للمبادئ الديمقراطية الداخلية التي تسم عليها جبهة التحرير الوطني فإن
 لكل مناضل الحق في: عرض آرائه ووجهة نظره والدفاع عنها في اجتماع المنظمات
 (أو الهيئات) ويتضح أن القانون الأساسي لهذا المؤتمر نفسه ينص على العودة الزجاجة
 بقيادة الشخصية يوماً ما لذلك تنص في المادة 12 منه على ما يلي:

«بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة
 الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني» في حين لا نجد أثر
 لذلك لفقراته مع تنص المادة 50 من القانون الأساسي للمؤتمر الثامن الملحق.

لم يقتصر تعديل مبادئ تسمية الحزب كما أثرنا في مدخل هذا التمهيد على
 المادة 50 وحدها بل امتد وتشكل واضح إلى أمور كثيرة فحتى تعلق القانون
 الأساسي والذي نصت جميع القوانين الأساسية للحزب والمختصة عن جميع
 قرارات على أنها من صلاحيات هذه الأخيرة، أضاف المؤتمر الثامن الملحق فقرة
 أخرى إلى هذه الصلاحيات مما نصت عليه المادة 68 بالقول: «تعديل القانون الأساسي
 من اختصاص المؤتمر في دورته العادية إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام دون موافق».

من اختصاص المؤتمر في دورته العادية إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام دون موافق
 كانت هذه الصلاحية محولة للمؤتمر وحده منذ مؤتمر 1964 والذي نص في المادة
 التي قانونه الأساسي على ما يلي:

«للمؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب» إضافة
 إلى هذه الصلاحيات والمقررات فإنه لا أساس من العودة بالحزب إلى وسع الصلح
 من قبل المؤتمر على مسبقاً إذ كثره الديمقراطية المتأخر تسمي

وبات على جميع المناضلين، المقادير المؤمنين مستقبل الحزب، العودة به إلى الوضع الصحيح والتوقف في وجه السلطة الخفية التي تسعى باستمرار إلى تخطيم الحزب أو على الأقل تقويضه مستغلين في ذلك أية فرصة مهما كانت ضئيلة، فربما يكون التدخل المباشر في المؤتمر الثامن ناتج عن قلة خبرة أو سرعة فئانه من الأكيد أن هناك قوى خارجية عملت على تغييط قيادة الحزب ودفعها إلى الأمام دون تروي، فهم تارة يلجأون بضرورة نقل الجبهة إلى المنحرف وتارة أخرى يعملون على إظهار الأمين العام للحزب في صورة "أبي الغول" يخيفون به الآخرين ((إن علي بن فليس الذي استخلف بن بوزر أدهشهم في أول وهلة ثم أقلقهم وأخيرا أخافهم))^(١).

كانت نتائج الإخفاق باذية خلال مرحلة التمهيد لهذا المؤتمر الثامن الملغى.

والقواعد الخفية بتعريفها ضعف كبير ويعوزها التكوين والتنقيف السياسي فالحياكل استكانت وانصرفت بدافعها الميقات البشرية التي لم تعد تنتج أفكارا أو تسوق آراء من قناعاتهم بل دافع الحزب واستقطاب والفئدين بحدود من الراغبين في الانضمام إلى صفوف الحزب عن قناعة به، كما أن عوامل أخرى كان لها تأثير هي الأخرى في الوضع الذي آل إليه الحزب وهي تدهور القيم وغياب ما نسميه بأخلاقي السياسة المركزية وأحق من غيره برأس قائمة الحزب في أي ترشيح مهما كان نوعه لا مجال للمناقشة بين المناضلين في حزب واحد له برنامج وهدف واحد يفترض أن يسعى الجميع لتحقيقه، وتلك هي الظلمة الكبرى.

لقد أدرك الكثير من المناضلين وحتى المناصرين لبرنامج حزب جبهة التحرير الوطني أن النتائج المترتبة عن المؤتمر الثامن الملغى تنكسر طالما عراضا سوف تكون له انعكاسات على سير الحزب ومستقبله وقد تؤدي إلى انفصاده من الأساس وفلتت ما

(١) من كلام الجندال المنقاه خلال نزار بوقلقة الرجل بالحصول منحة ١٩٩٠

يتوجه الآخرون فتلقف هؤلاء المناضلون فكرة تصحيح المسار وانضموا إلى هذا السعي وبالرغم من قصر الفترة الزمنية فقد توسعت الفكرة وأخذت في الانتشار واستقطبت أعداداً هائلة من الإطارات والمناضلين وكان لوجود الإطارات القليلة المعروفة من أقطاب جبهة التحرير الوطني أمثال: عبد القادر حجار دفعاً لها إلى الأمام واستطاعت أن تسعى في شكل متوازن بفضل تواجد رجل متزن يشهد له بالوسطية والاعتدال وهو: السيد عبد العزيز بلخادم الذي عمل على كبح جماح بعض المتسارعين إلى قلب الأوضاع والبروز على السطح بأي شكل إذ أن هناك من تصدىقي فيهم بقوله "مناضلي نمر ساعة" ممن لديهم القدرة في ركوب الأمواج لإرضاء نزوات شخصية وذلك يحدث دائماً عبر تاريخ جبهة التحرير الوطني فهؤلاء غير ملمين ببرنامج الحزب بل يجهلون عنه كل تفاصيله والغاية عندهم نحر الوسيلة فمنهم من عرف عليه النقل من حزب إلى آخر بعد التعددية ((وقب الستة))، كما يقال من أجل الوصول إلى نصب المستورلية وهؤلاء مواصفات خاصة كالتملق والتسلق والميوعة في الموقف.

لقد تمكن التيار التصحيحي في ظرف قصير من تحديد قاعدة هائلة وصلت به إلى عقد مؤتمره الذي سماه بالمؤتمر المرحلي المنعقد بتاريخ 22 و23 جانفي 2004 وقد كنت شخصياً مدركاً أنه كان وراء هذه التسمية فكرة نابعة عن تصور بعيد النظر وكتب متيناً لأنها لم تكن صادرة سوى عن مناضل كفء ومقتدر ومشتيع ببرنامج وأفكار الحزب كان عنوان المؤتمر الذي لم يكن معروفاً سوى قبل خطوات من انعقاده ((أي المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع)) قد نزل برذاً وسلاماً على نفوس المؤتمرين وهذا من الحسن الفياض لبعض المهتمين الذين هموا أنفسهم بحسب الزيادة والقيادة.

كان لنا شرف العمل في المؤتمر كمقرر للجنة القانونية وكان ذلك لنا فرصة للوقوف على ما في أسس ومبادئ تسيير الحزب وقد أشرنا إليها في بداية هذا التمهيد وفي المؤتمر ومن خلال كلمة قيمة ومطلوطة للمهندس عبد العزيز بلخادم أهداه المندوبون من الفوائد الميزة أن تأملهم أن تسبح عبد العزيز بلخادم بالإنجازات الرائعة التي أحرزها من الوحدة

الذي يترصد عليهم القانون الأساسي للحزب فهو من المناهضين الأوائل وهو صاحب الفضل في عودة حزب جبهة التحرير الوطني إلى الساحة بقوة وتأكد لنا لا ريب على ذلك بأن هذه العودة والقوة للحزب هي أحد العوامل التي أدت بأطراف معية بأنهم قد استأنفت توطيع بوتقة، نفس الجهة كانت تعلم دائما بأهمية الوجود الفعلي في الحرب: "جبهة التحرير الوطني" لكونهم يحلون عقدة تحلها عقدة التاريخ فهم من حسم وحللت الأحداث أكتوبر المشهورة 1988 ومن كان وراء محاولة تحريض (جبهة الإغاث) في البداية عند جبهة التحرير الوطني لتكثير (خلفى السب) ثم تكثرت (فتح السب) اليوم المرعى على القانون الأساسي وصادق على لائحة السياسة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، غير أنه وأثناء ذلك أثرت إشكالية مهمة، تستحق التكيف القانوني لها بحق، وقد جذبت في تدخل السيد عبد الرزاق بوجارة مفادها: هل أن لوائح المؤثر وقانونه الأساسي تأخذ الصيغة القانونية أم أنها تقدم بمجرد إحالة على المؤتمر الخاضع؟

وحول السؤال الذي يترك التحليل:

السيد عبد الرزاق بوجارة صاحب الجدل الثالث لأزمة جبهة التحرير الوطني كان يرى بأن الأزمات المتتالية على جبهة التحرير كانت دائما تعطينا دفعا قويا ونتائج مهمة:

((ما من أحد يشك أن جبهة التحرير الوطني شاعرت أنها كانت حركة ثورية، في مرحلة حياة حصارية، فقد كانت عزاء سياسية جديدة غداة مؤتمر الصومام عام 1956 وأثناء انعقاد جلسات المجلس الوطني لثورة التحرير والحرية وحشية وعدائية وظل إطلاق النار وقد تراكمت هذه الممارسات بالطبع مع ضعف في المنظمة والنشاطات من حيث كفاية الجبهة دون المشاغل بالوحدة السياسية والتنظيمية...))

... في تلك الأوقات جبهة التحرير... 1988... في جوان 1988... في تلك الأوقات جبهة التحرير... 1988... في جوان 1988... في تلك الأوقات جبهة التحرير... 1988... في جوان 1988...

كان السيد أحمد العزيز بلخادم وكما يبدو مقتنعا بضرورة جمع ثقل الماضيين في
جبهة التحرير الوطني بغض النظر عن الخلافات وبالرغم مما يلقاه من معارضة وكان
كما يستشعر من ضرورة الحاجة أن المختصر في نهاية المطاف إلى الانتصارات الزمسة
التاريخية السودج في بلدان العالم الثالث والبلاد العربية ثم السحب الجرام في كان
سيد عبد العزيز بلخادم في الكلمة الختامية للمؤتمر المجلد يغالب ويطالب المسلمين
بعد ثلاثة لائحة المساندة لترشيح الرئيس عبد العزيز بنقله بأن هموا بعهدهم
وبأن يتروا إلى العمل في الميدان في الضفة الأخرى. وجد أشخاص ركبو رؤوسهم
كما يقال، راحوا يتموقعون من حيث لا يتصلح التوقع ولا يجدي العناء وقد كان
من المنطق الانحراف دون قيد أو شرط في مسعى لم العمل وراء الصدع والذي
يجب أن يفهم ويتفهم هو أن التوقع في ظل وحدانية الحزب شبه ممكن العسكري
في حصنه المنيع وشكله البديع لكنه ليس كذلك في عهد التعددية الحزبية فمن لم
يعلن موقعه يداهم الخطر ويهادر عليه موقعه ويفقد حصنه.

التعددية الحزبية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني:

إما عندما نكتب للتاريخ تكون مواقفنا مجردة من العاطفة وعلى خلاف ذلك
عندما نكتب للذاكرة فهذا تأخذنا العاطفة الجريسة وراهو بأنفسنا ونس نكتب قوله
مراجعة للعوامل الخفية والمبطنة ما ذلك ما بالأحظ على الكائنات النجدة حول
نسيج نورنا العظيمة لم يجرؤ أحد على تحدده موقفه ونسب نجاح مسرة زعمائنا
إلى اكتفينا من غموض وما اعترافنا من شمول في الموقف لم يكن أحد يستقرأ هذا
لتاريخ ليكشف على حقيقة ما إذا كان مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية حقيقة أو
له جانب للسرور، وهل أن لغة الشهادة لحشد الأمور عبد القادر فكتما.
ولم يفتد في حبات غسارته وعصا زعماءه والكلام بل دعاءه والفرح هل استرة
أما وضوء أفتكنا؟ إنما لا يجرؤ أحد على فرضه للرؤية فكتما والفتنة



في جبهة الزعيم مصالي الحاج مثلا، ثم ماذا نصيب الخلاف وظل قائلا بين حناي
أحد من جهة وفائدة مؤلف الصبر عام وما ترتب عنه؟

وما هي أسباب الاختلاف بين: عيان رمضان وبلقاسم كريمة وجماعة العسكريين
العقلاء وما حقيقة أزمة هؤلاء؟

حل حقيقة أن عيان رمضان كان يسعى لترعم ويحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ
التيقة عن مؤلف الصبر عام؟ وهل أن خلافا مع العسكريين العقلاء وعلى رأسهم
كريمة بلقاسم كالة سببا في القضاء عليه؟

فل أن من الواضح أن مواقف عيان رمضان وتصريحاته قد أعطى جوابا ونفي
سيفيا عنده؟ فقد قال وهو في حالة غضب لأولئك العسكريين ((إنكم تصد
إثناء سلطة فاعلموا الجيش إن الحبال شيء والسياسة شيء آخر ولا يمكن لسياسة
أحد السياسي بواسطة أمين))⁽¹⁾ إنه من الواجب أن يبري الشفون والأحياء من
عاشوا الثورة بمختلف مراحلها لكشف الحقائق وبالكثافة للتاريخ وحده مجردا من
العاطفة ومن هذا الغرض الخوف وعقدة التردد إنه ليس برسما أن نعوض في أعضائنا
تاريخ نستقرى واستعجلي ما يلزم معرفته عن الحركة الوطنية أو ما يمكن أن نسميه
بالتعددية الحزبية أو السياسية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني من جوانبه السلبية
والإيجابية في عناية بالموضوع يتطلب بحثا خاصا ومنحصصا ومن غير الممكن أن
تتصدى لذلك الآن ونرجو فقط الموضوع في ومضاتهما يلي:

من الثابت أن ما وقف عليه الباحثون في تاريخ الجزائر يؤكد بأن الحركات
السياسية كانت في بدايتها ذات طابع ديني بالنظر إلى التكوين الذي حمله المجتمع
آنذاك ثم أن هذه النظرة لا يمكن تعميمها باستطاعة إذ أنه يمكن القول بأن التفكير
الديني هذا تقسم منذ البداية إلى عدة اتجاهات منها:

(1) محمد عبد القادر عيان وريان رمضان (مواثيق جبهة التحرير الوطني) ص 144

الاتحاد الثقافي والذي انقسم بدوره إلى:

أصحاب المواقف السلبية المستكينة أو ما أطلق عليهم قادة الإسلام السكوتي من الذين انزروا وانطربوا على أنفسهم وغاصوا في الخرافات والخرافات في حين كان:

١- الاتجاه الإنشائي توريثا للتفاطيل يبرز منه مجاهدون أمثال الشيخ بوعمامة والشيخ الحطاب ولاألا فاطمة نسومر.

والملاحظ أن تلك التفاضات ومقاومات كانت تعمل فكرة الجهد ضد العدو لمقتصب للأرض والمعتدي على الحرمات وهي محدودة في الزمان والمكان مما يؤكد أن فكرة الوطنية لم تنتج غير أن تلك الثورات كانت دون شك مصير إشاعة للتضامن والتعاطف بين الجزأين لتبني الطريق لبروز شعور وطني مهد لقيام الحركة الوطنية وما أن الموضوع الذي نحوض فيه يخص جبهة التحرير الوطني بالذات فإنه دين أن نستجلي صورة من الأحزاب السياسية ومن خلال بعض المواقف التي من خلالها نشف على حقيقة توجهاتها وعلاقاتها ببعضها وما ترتب عن ذلك من صراعات كبيرة وعقيدة جعلها تدور حول نفسها إلى أن جاءت جبهة التحرير لتجاوز تلك الخلافات وتوحد الهدف وتوجه الشعب نحو تحقيقه ، ونقف بعد ذلك على امتداد الصراع والاندلاع من جديد في محيط جبهة التحرير الوطني خاصة بعد ١٩٥٦م الصراع عام ١٩٥٦، كيف تجاوزت جبهة التحرير الأزمة الأولى بتأسيس حزب جبهة التحرير الوطني وطرد الحساسيات المضمومة تحتها؟ وهل تم تكريس ذلك فعليا أم طرد حسب؟ وهل الصراع توقف أم استمر داخل جبهة التحرير الوطني؟ والتي ظهر أحزابا هذا الاسم وأخرى باسم الحزاب وليس الحزاب؟ وهل أن الصراع صراع مصالح أم مبادئ؟ ذلك ما سوف نحاول إيجازة ذلك خلال طريقتين الأولى الناس من شرار قضائي وإلى أن نشفي في تقرير التفصيل والتعامل.

وأعده على العلاقات التي كانت تربطه ببعض الفرنسيين أمثال البون روميه
والذي ساعد على التأليب ضده والتمزقه وسبنا لموري إن كانت حقيقة أو غير
بغاية ٩٠ فضلا عن اتهامه بأمور أخرى كالميلاد والعبث بعدم رفع السلاح ضد
فرنسا وطلبه إلى مغتربيه بالبقاء السلاح (١) وأنه وبالرغم مما قيل في شخصية الأمير
حاله فإنه يتضح لنا من خلال الملاحقة أن الفترة التي عاشها في سوريا (دمشق)
والتي تقارب الثمانية عشر عاما كان لها تأثيرا في تشكيل شخصيته وأفكاره وهو
بالرغم من دخوله إلى مدرسة فرنسية مشهورة (سانس ليكول) عام ١٨٩٦
ومشاركته في الجيش الفرنسي وتكوينه فيه عسكريا ولم يأنر كثيرا كما هو الشأن
بالنسبة للاندماحيين نحن كانوا ضمن ما سمي بحزب الشباب الجزائري الذي تولى
رأسه الأمير خالد فيما بعد إذ أن هذه الجماعة التي تشكل حزب الشباب كانت
مختلفة التوجه الحضاري وقد بنى الأمر بعضهم إلى المطالبة بإلغاء فكرة الإنصاف إلى
الإسلام بشكل مطلق وإحياء المسيحية وهو ما برز بقوة بمنطقة القبائل (٢) كان
الأمير خالد معارضا لفكرة الاندماج الكلي للجزائريين.

وأصر على أن يكون ذلك باحفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية كان
القانون الصادر في ١٤ فيفري ١٩١٩ والذي يعتبر في حقه الإصلاحات التي جاءت
لتخفيف من قانون الأهالي القمعي: Code d'indigenat الصادر في: ٢٦/٠٦/١٨٨١
ثرا كبيرا في إعطاء هامش للتحرك بالنسبة للأمير خالد فتمنى فيها بعد إلى تأسيس
حزب الإخاء الجزائري سنة ١٩٢٢ كان الصراع السياسي قائما منذ بداية تكوين
الأحزاب السياسية في الوهلة الأولى فالأمير خالد وبعد معارضة شديدة من
الحفاظين أو ما سمي بأصحاب العمامات والذي أطلق عليهم هو نفسه: (مبي وبي
الحفاظين أو ما سمي بأصحاب العمامات والذي أطلق عليهم هو نفسه: (مبي وبي

(١) - ذلك جزء مما كتبه المؤرخ الفرنسي (أنفري جولد) عن الأمير عبد القادر رويته الإخبارية له في ص ٢١
أبحاث وآراء تاريخ الجزائر للدكتور أبو القاسم سعد الله
٢ - أحمد المصطفى - حزب الشعب الجزائري ص ٢٧

وحيث يجب موافقتهم المبدئية والمستمرة لما يقتضيه عن الإدارة الاستعمارية من هؤلاء في الغالب مضطرون تحت لواء ما يسمى آنذاك بالجامعة الإسلامية أو الرابطة الإسلامية التي أنشأها السلطان العثماني: عبد الحميد الثاني.

أما النجدة فقد انضمت هي الأخرى فالتعصبين للاندماج في المجتمع الأوروبي قلما وقابا ظمرا على هذه الفكرة مضالين بالمساواة وإلغاء قانون الاندماج وضرورة التميز البني للجزائريين وكانت نقطة الخلاف بين هؤلاء وبين الأمير خالدة تنحصر في جوانب عدة منها ما يتعلق بالتوجه الحضاري فالأمير لا يزال على قناعاته الأولى بتأثير المجتمع العربي الإسلامي الذي نشأ فيه بالشرق العربي فضلا عن تسرب فكرة المواطنة وحب الوطن إليه فلهذا اختلافا عن هؤلاء في عزوفه عن السلوك الغربي بالابتعاد عن مظاهر التماثل الحضاري والتعيشي مع الأوروبيين كما ظهر به جماعة النجدة الآخرين ((والعرب أن هذه الظاهرة استمرت مع دعاء الاندماج فيما بعد والذين أنشؤوا ما سمي بالتحالف المسلمين الجزائريين سنة 1934)) واستمرت الظاهرة لدى طبقة معينة حتى الآن لقد كان الفضل للأمير خالدة بأن أرسى قواعد العمل السياسي فهو أول من طالب تبليغا تقرير التصور للشعب الجزائري إثر عزيمته في مؤتمر ((مرماسي)) سنة 1919 هذا فضلا على أنه ناضل بقوة من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية للجزائريين وحالف بذلك في مذكرة أرسلها إلى الرئيس الفرنسي سنة 1924 وهناك بفرنسا خلال هذه الفترة كشف الأمير من نشاطه وأبرز أفكاره بوضوح والتي أساسها رفض الاندماج والتعشيش واعتبار الكفاح الثوري طريقا وحيدا للتخلص من الاستعمار الفرنسي وتلك هي الأفكار التي كانت أرضية ميلاد حزب نجم شمال إفريقيا كما سيأتي توضيحه وعلى خلاف هذا التوجه الذي سلكه الأمير خالدة كان الاندماحيون كما هم معروفون منذ ذلك التاريخ وفي جميع مراحل الكفاح المسلح مقربين بالأفكار الفلسفية للشبهة الفرنسية والتي صاحب أصحابها حول استعمارهم: 1789/08/20. كما يلي:

رأى مثلي الشعب الفرنسي يعتبرون أن جهل حقوق الإنسان ونسائها واحطارها هي
الاسباب الوحيدة للبؤس العام وفساد الحكومات لذلك فقد قرروا أن يعلنوا في إعلان رسمي
حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها حتى يكون هذا الإعلان حاضرا في
ذهن كل أعضاء المجتمع السياسي فيذكرهم بدون انقطاع بحقوقهم وواجباتهم....

فبالرغم من إيمانهم بالاندماج إلا أن القوانين الفرنسية الاستعمارية ظلت تضع
الفرق المميّزة فقد اشترط القانون الصادر في 19 فيفري 1919 والذي يعتبر إصلاحيا
بحاء منخفضا لإجراء قانون الأهالي إلا أنه اشترط شروط يجب أن تتوفر عند التمثيل
النيابي منها ما يلي (1):

- 1- الخلق في الجيش أو البحرية الفرنسية.
 - 2- جيزة الملكية.
 - 3- أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو بتقاضى رتبة تقاعدية من
السلطات الفرنسية.
 - 4- يحمل شهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية.
 - 5- يحمل وساما فرنسيا.
 - 6- أن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين.
- هذه الشروط تبين بالضرورة أنها تلتخص في حملها في شرط واحد:
يجب أن تتوفر في المنتخب للمجالس النياية ألا وهو العمالة والخيانة. ويبدو
أيضا أن طبقة الشعب العامة لم تخور هذه المواصفات مطلقا كان التمثيل النيابي قد
لم يواصل منذ إقراره بالقانون الصادر في 1863 والمسمى (سيناتوكونسلت)
(*Senatus consulte*) والذي ألغي في عهد الجمهورية الثالثة.

(1) - أحمد الخليل، حزب الشعب الجزائري، ص 58



ومقتضاه كان يجري مثل المباشر في مجالس الجماعة والتي يشرف عليها ممثل
إداري فرنسي وقد شهد بعد ذلك إصلاحا بموجب القانون الصادر في 1919
البلديات المختلطة وما يهنا على هامش هذا كله هو أن العمل السياسي الذي
للأمير خالد كان قد بلغ أوجه عقب صدور هذا القانون مما منح هامش التحرك
للأمير إذ أنه ورغم المضايقات وتزوير الانتخابات فقد كانت مشاركته فعالة
في الانتخابات وتحتل على حسن تدوين يتمتعون باستقلالية عن الإدارة الاستعمارية.

وكما كان لتأسيس جمعية الأخوة الجزائرية بإشراف الأمير خالد بمثابة البداية
لإقامة تنظيم سياسي. تعنى الكلمة ولم يجد الأمير الطريق معبدا أو سهلا بل
عصية ومعارضة أبدا مشاورة شديدة له والتي لم تقتصر على مضايقاته من طرف
السلطة الاستعمارية بل أيضا من المنتخبين الجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية، هؤلاء
تصلوا للأمير عندما انتقل إلى باريس عام 1920 في إطار نصالة ومساعدة الرامي
الحياولة دور تحديد العمل بقانون الأهالي ((الاندليجان)) هؤلاء الاندماحيين كانوا
عونا للإدارة الاستعمارية ضد الأمير فحصر أشد وتم تزوير الانتخابات ضده في
أفريل 1924 ثم فرض عليه المنفى نحو الإسكندرية بعد أن خيره الحاكم العام بين
التقاعد المدني أو العقوبة القاسية وجميعها ضد الأمور باللعواء إلى الشعب بعد فوز
اليسار في الانتخابات 1924 انتقل إلى فرنسا وهناك وجد في العمال المهاجرين وسط
مناسبات أفكاره وبناء أرضية للمواطنة اتسعت وترقي فيها بعد وتصبح أرضية صلبة
لميلاد نجم شمال إفريقيا كما مسرى وكان الأمر قد وجد بتاريخ: 1924:07/03 بعد
نفيه إلى رئيس الوزراء الفرنسي المنتخب من تجمع اليسار رسالة جاء فيها:
سيدى الرئيس:

بني مسلمو الجزائر في وصولكم إلى الحكم شير خير وعهدا حريدا لمسلم كبر
طريق التحرير. بصفتي واحدا من أسعد المدافعين عن قضية السكان العنصر

باصليين وقد نصبت لأنني اضطلمت بالدفاع عن مصالحهم بحرية بشكل مكشوف.
ثم قد تعرض برنامج مطالبنا الأولية على رئيس الحكومة الفرنسية الجديد.

1- التمثيل في البرلمان بصفة متساوية مع الأوروبيين الجزائريين.

2- الإلغاء الكامل والتام للقوانين والإجراءات الاستثنائية والمخالف للصيغة المدنية والرقابة الإدارية مع العودة إلى القانون العام لكل منطقة.

3- نفس الحقوق ونفس الواجبات كالمفرنسين فيما يخص الخدمة العسكرية.

4- وصول السكان الجزائريين الأصليين إلى كل المرحلات المدنية والعسكرية دون أي تمييز آخر سوى الجدارة والقدرة الشخصية.

5- تطبيق التام على السكان الأصليين لقانون التعليم الإلزامي مع حرية التعليم.

6- تطبيق قانون فصل الكنائس عن الدولة على العبادة الإسلامية.

7- حرية الصحافة والجمعيات.

8- عقور عام.

9- تطبيق القوانين الاحتشائية والعمالية على السكان الأصليين.

10- الحرية المطلقة للعمال الأصليين من جميع الفئات في الذهاب إلى فرنسا.

11- الحرية المطلقة للعمال الأصليين من جميع الفئات في الذهاب إلى فرنسا.
ما أننا لنتنا على تناقض مع البرنامج الذي لو زارتكم وحزبكم، لذلك لدينا
الأمم المراسخ أن مطالبنا المشروعة المذكورة آنفا سوف توجد بعين الاعتبار الكامل.
تفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول الإعراب عن تقديري المنير، ((الأمير عباد

لنا المنفى)).

لكن الأمير أعيد عثوة إلى منفاه وحكم عليه بالحبس أمام محكمة بالتصليبة الفرنسية
بالإسكندرية في شهر أوت 1925 ووافقه الشبه بالمشق سنة 1936 لتقسم أعضائه فيما
بعد منهم من انضم إلى غريمه "بن النمرهاسي" بسما وأصل أغنيهم العمل السياسي.

أصبحتا ثغرة قاعدة لنجم شمال إفريقيا في الوقت الذي شكّل المنصورون تحت لواء
 "بن التوفيق" حزبا جديدا وهو المسمى ((فيلدالية نواب مسلحي الجزائر)) وذلك
 خلال سنة 1927 وكان من بين هؤلاء المؤسسين "الملكور بن جلون" و"فرحات
 عباس" والذي كان قد تأثر بأفكار "الأمير خالد" بشكل كبير فقد أعاد صياغة الفكر
 الذي كان يرددوا "الأمير خالد" أثناء المحاضرات التي كان يلقيها في فرنسا سنة 1923
 بالقول: ((نحن أبناء عروق كان له باضيه وعظمته وليس عرقا مثلنا)).

رغم كل ذلك فإن الفرنسيين ونظرا لعرفتهم لحقيقة مواقف الأمير وحسن
 وطنيته أقاموه بعادة فرنسا وروجت الصحف الفرنسية لذلك، فالتسديد "فرحات
 عباس" وهو يحكي تلك الأفكار بقوله: ((لا يوجد في القرآن الكريم ما يمنع
 الشباب الجزائريين أن يصبحوا فرنسي الجنسية، فهو يملك أذرعاً قوية، وذلك
 متطلبا وفيها رحيما ووعيا بالتضامن))⁽¹⁾ كان للأمير "خالد" دورا هاما جدا
 في رزع يدور الوطنية وقيدة الظروف لبلاد حزب سياسي مهم وهو نجم شمال
 إفريقيا وعمر هذا بمكسما القول بأن الأمير "خالد" هو زعيم الحركة الوطنية
 ويعده "مصالي الحاج".

لنسمع فيما كان يقوله الأمير في محاضراته التي كان يلقيها على الجزائريين
 المغتربين وكذا الفرنسيين الذين كانوا يتابعون محاضراته ((عما أننا لا نملك مشيت
 داخل البرلمان الفرنسي على الأقل أموز برنوج السنغال والهندو الصغرى
 نسكن من إسماع صوتنا المرحي والمخنوق عندما كانوا يفترون علينا، رغم هذا
 النقص الفاضح، يأخذون علينا فوق ذلك أن المدافعين عنا في البرلمان هم
 اشتراكيون وشبه شيوعيون هل يمكن أن لا نكون نحن المدافعين عننا في البرلمان هم
 على فضح المظالم التي يقع ضحيتها المسلمون الجزائريون على أيدي إدارتهم)).

كان اليسار الفرنسي وعلى مر الزمن محل إعجاب بعض السياسيين الجزائريين
دون فيه الوجه اللطيف لفرنسا لذلك فهم كانوا ما يسارعون إلى الاستعداد له أيام
حرب ومعارزته أيام السلم ((لما أقدم مجلس الثورة على تقديم مساعدات سخية
أنشأ كتلة للحزب الاشتراكي الفرنسي في صراعه من أجل الحكم الذي وصل إليه
سنة 1981))⁽¹⁾ كان الأمير "نحالد" قد لجأ إثر هزيمته بالانتخابات في فرنسا إلى
توجيه رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي (سبقت الإشارة إليها كما هي).

إن أفكار الأمير "نحالد" امتدت إلى الشباب الجزائريين الذين تلقوها بقوة
وكانوا لها آتيا قائل أمثال "الدكتور محمد بن جلون" و"فرحات عباس" و"مصطفى
الحاج" ذلك بعض النظر عن اختلاف وجهات النظر في توجهات كل منهم وما
يتمنا في سرد هذه الوقائع كلها سوى التأكيد بأن جذور الوطنية تاصلت منذ
الأمير "نحالد" وأن جزءا من أفكاره تعد أرضية حقيقية لا يدور عليها الأحزاب
الوطنية التي ظهرت فيما بعد منذ نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب إلى ظهور
"جبهة التحرير الوطني" فملاحم البرنامج السياسي لحركة الأمير "نحالد" سيما بعد
الفصل عن النخبة عقب الصراعات التي جاضها معهم وعلى رأسه "بن
الوهابي" ثم ليشتد ساعد المعارضين للأمير وخلالهم الجور بعد نفيه وهؤلاء
هم أصحاب التيار الليبرالي وتبرز تلك الملاحم في المطالب التي كانت تنادي
بحركته بتجسيدها ومنها ما جاء في رسالته التي وجهها إلى رئيس الحكومة
الفرنسي بتاريخ 1924/07/03 والمشار إلى محاورها سابقا وإذا كان الأمير "نحالد"
لوصف من وجهة نظر السياسيين بـ "زعيم الأتحاد الوطني الإسلامي" فقد فتح
أشباب لظهور الاتجاهات السياسية الأخرى والتي يمكن اعتبارها في بداية عهدها إلى

(1) انظر في التوضيح على هذا خبر جريدة الشروق عدد 11/11/1981

الاتحاد الثوري والذي تهاد نعم شمال إفريقيا تم حزب الشعب فالساحة الثورية
 الموحدة والعمل تم جبهة التحرير الوطني ثم الاتجاه الليبرالي الذي تحسده حرك
 لخدمة الجناح المعارض للأمير "خلد" والتي تشكلت خاصة من الحوارية الصغيرة
 وبعض الشباب المتشبعين بالثقافة والفكر الغربي وكانت تنادي بالاندماج الكلي
 والتخلي نهائيا عن الأحوال الشخصية للمسلمين خلافا لما ينادي به الأمير
 "خلد"، ثم الاتجاه العالي الذي كان ينظر إلى مصير الشعب الجزائري من منظور
 عالمي ويربط تحريره بتحرير الإنسان في شتى بقاع العالم. كان أنصار هذا الاتجاه في
 البداية مرتبطون بأفكار الأمير "خلد" ثم نعم شمال إفريقيا ثم سرعان ما انفصلوا
 بأفكارهم وأبدوا معاداة للحركة الوطنية بشكل عام والملاحظ أن مصالي الحاج لم
 يقتنع بفكرة الدولية الشيوعية التي تزعم حركة تحرير المستعمرات فانسحب إليها
 هذه الحركة الدولية فضلا على أن تلك الحركة تعد مناهضة للحركة الإسلامية في
 الوقت الذي انجاز الشيوعيون إلى فكرة الشيوعية الدولية وربطت التحرير
 بالمستعمرات الفرنسية. ويبدو أن الفيدرالية الشيوعية الجزائرية التي أنشئت سنة
 1924 كخرج للحزب الشيوعي الفرنسي أدركت عدم جدواها إذا استمر وضعها
 مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي فسارعت إلى الانفصال لتشكل الحزب
 الشيوعي الجزائري خلال سنة 1935 في مؤتمر التأسيس الذي عقدته بتاريخ
 1936/10/24 ويبدو أن برنامج الذي خرج به أغرقه من جديد في عصر
 الإستراتيجية الشيوعية العالمية وإيمانه في رابعة الحزب الشيوعي الفرنسي فلم يتم
 استقلاله إلا تنكيا فقط ذلك أن فكرة استقلال الجزائر لم تكن واردة عنده إلا في
 إطار الاتحاد مع فرنسا وبدون هذه الوحدة مع الشعب الفرنسي فإن الجزائر مستق
 تحت الإمبريالية الأجنبية ويرى الشيوعيون الجزائريون في مفهوم الجزائر العربية
 خطرا كبيرا مهم يرون بأن الجزائر المستقلة عن فرنسا تعني الجزائر العربية

فالشبيوعيون الجزائريون يرددون وهم مقتنعون بأفكار ملهم الأعلى دعم الحرب
 الشيوعي الفرنسي "موريس طوريز" بأن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية
 مناهج رجعية فهذا الأخير يرى متيقنا بأنه لا وجود لأمة جزائرية بل وجود
 أحاسا من أصل بربري وعربي واسباني وتركبي فضلا عن شريحة العمال الفرنسيين
 الذين يتواجدون في الجزائر والذين نقلوا عنهم الشعب ثم هم تأقلموا واستحدا
 جزء من الأرض الجزائرية وفقدوا حسنات الفرنسيين بفنسا والملاحظ أن موقف
 الاشتراكيين الفرنسيين ليس بعيدا عن الشيوعيين فيما يتعلق باستقلال الجزائر
 ذلك كان موقف دعاة الاندماج في الجزائر موحدا تجاه مشروع "بلوم فيوليت"
 وهو مكملا لمشروع "فيوليت موريس" الوالي العام في الجزائر والمالك في البلاد
 الفرنسي والذي قدمه في مشروع قانون للبرلمان سنة 1933 ويغير مشروع
 إصلاحيا غايته منح بعض الحريات للقبائل من الجزائريين وتمكينهم من الجنسية
 الفرنسية والقبائل المحددة في مشروع "بلوم" هي: الموطعين وبعض حاملي
 الشهادات وجملة أوسمة الشرف الفرنسية والمتزوجين من الفرنسيات وما فرات
 لما كتب في الموضوع أن التيار الإصلاحي والذي تجسده جمعية العلماء المسلمين
 والعلمانيين أو الملائكيين بما فيهم النواب كانوا من المؤيدين للمشروع من خلال
 مطالبهم في المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد في العاصمة صيف 1936 دعا
 له "ابن باديس" و"الدكتور بن جلون" رئيس كتلة متحجي قسنطينة وحضره
 جمعية العلماء والمتحجون الجزائريون والاشتراكيون والشيوعيون الجزائريون
 وعارضه نجم شمال إفريقيا وما يجب تأكيده هو أن الحرب الشيوعي الجزائري
 كانت له مواقف عربية جدا وخارجة عن المؤلف فهو يرى بأن انفصال الجزائر
 عن فرنسا معناه أن تصبح عربية ومن يؤمن بهذه الفكرة فإنه يجب حسب رأيه أن

يتم التعامل معه ((بالعشوائية وسرعة و بدون رحمة))⁽¹¹⁾ وهذا ما طالبوا به المسلمون الاستعمارية بأن تفعله ليجاهد الشعب الجزائري إثر مظاهرات 18 ماي 1945 عرصة ومع كل ذلك من اللازم القول وحسبما جاء في التصور الأساسية لحزب التحرير الوطني ((أن انتشار الشعور الوطني مع ارتفاع مستواه إلى مرتبة أرفع يثبت أن قوض الأساس العمالي للحزب الشيوعي الجزائري كما يقوض المني على العمل وكان ذلك الأساس نفسه قد ضعف بعد ضياع عناصره الأوربية الذين المذبذبة على أننا نستهل بعض الأعمال الفردية الصادرة عن بعض الشيوعيين الذين انضموا إلى صفوف جهة التحرير الوطني وجيش التحرير ومن المنكر إغفال بعض الأفراد والانتباه إلى تصحيح رأيهم في التحرير الوطني))⁽¹²⁾.

جمعية العلماء المسلمين:

كما سبق التطرق لبعض الحركات السياسية وكما سرف يأتي عن أخرى نشر إلى أننا لا نهدف إلى التعريف الأكاديمي أو الجرد التاريخي لهذه الحركات بقدر ما نريد ببساطة محاولة إبراز شخصية ومواقف هذه الأحزاب إن صححت التسمية حتى نصل إلى غايتنا وهي ميلاد جهة التحرير والوقوف عندها ومن خلال ذلك نرجع البصر ككرة إلى الوراء لنطابق المواقف ونقارن الأهداف فننتقل بصراحة أن ما كتب عن جمعية العلماء وما أشير له جملة وتفصيلا كان ولا يزال يتحاشى قول الحقيقة وهي أن "أبن باديس عبد الحميد" مثله مثل النخب الجزائرية التي تأثرت بأفكار الثورة الفرنسية ومبادئ الإحياء والمساواة شعار الجمهورية الفرنسية بل أن هذه النخب كما قال: "محمود قلداس" كانت خلال فترة العشرينيات تفكر داخل الإطار

(11) - الفكر السياسي الحديث والمجهد الإنشائي في الجزائر د. محمد الله شريط ص 141

(12) - مكيب: الشيوع الأساسية لحزب جهة التحرير الوطني 1954-1962 بعد الإطاحة والاندماج في

الفرنسي بل أنه والأكثر من ذلك فإن "ابن باديس" كان في البداية معارفا لفرنسا
 وإذا فقله كتب في العدد الأول من مجلة الشهاب 12 نوفمبر 1925 (يصحح
 الختري السليم ما يلي: "كن وفيما لمبادتك السياسية لأنه لا سياسة لك سوى سياسة
 الانتحار بفرنسا والقيام بالواجبات الملقة على شائق كل ابنائها والعمل من أجل
 الحصول على حقوقهم... كن وفيما لفرنسا الحرية والمساواة والأخوة")

قد يكون للاتساء العائلي لابن باديس تأثير في توجيهه هذا فهو من عائلة
 بورجوازية مقربة من الفرنسيين فوالده كان نائب رئيس كونفدرالية السواب إلى
 إنشائها سنة 1927 ويضاف إلى ما نشر في مجلة الشهاب المذكورة مواقف أخرى،
 فقد ذهب إلى باريس سنة 1936 في إطار تأييده للمشروع "نوم هيريت" وهناك أكد
 موقفه الداعي للاندماج وهو الموقف الذي تصدى له فيه الزعيم الوطني "مصالي
 الحاج" والذي قال فيه شخصيا ما يلي: ((ابن باديس جاء هنا إلى باريس في سنة
 1936 إلى ساحة الأوبرا اجتمعوا في فندق وذهبنا في وفد باسم الحزم وقلنا لهم أننا
 قرأنا برنامجكم هناك قسم قبلكم لأنكم طلبتم تحسين الحالة، وهذا شيء طبعي،
 لكنكم تركتم الجزائر لفرنسا وهذا شيء لن تقبلوه... وصارت معركة بيني وبين ابن
 باديس والشيخ العقبي وأقهرناه، وقلنا لهم: ((يا معار يا للعار، كيف أنتم تعرفوا
 حكم وبين ربي وتأمررون الناس بالصلاة وتذهبون إلى فرنسا وتربطون بلادنا، هي
 تستطع ربطها، وأنتم أردتم ربطها بها، هذا عيب عليكم يا ناس))

وإضافة إلى ما جاء في الفقرة السابقة من العدد الأول من مجلة الشهاب حسب
 نص السابق فإن الفقرة التالية جاءت في افتتاحية العدد الأول من جريدة المصالح
 الصادرة بتاريخ: 1935/12/27 ((مضافا بنظم علينا النافسون! أيقظون علينا نأسس

للأمن شرط التعددية الحزبية في تجريد الحركة الوطنية من
 مصالي الحاج - الرسم المرفق عليه على جداره

جمعية نية إسلامية تعين فرنسا على تذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه إلى
الدرجة اللائقة بسعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب، وتثقيفها. فإذا كان
ما يقسم عليه فقد أساءوا إلى فرنسا قبل أن يسيئوا إليها أو امنكروا على
الحرارة أن تكون لها جمعية لها مواثيق العظيمة في قلبها، وحرية لها قيمتها الكبيرة
في نظرها... فمنكم أنه سيكون للجزائر الفرنسية جمعيات وصحف...

أقنعت أن الأمة الجزائرية ذات التاريخ العظيم، تقضي قرناً كاملاً في حرج
ومسا الشدة، ثم لا تفيض بحب فرنسا، وتحت كنفها، يدها في يدها فتاة لها من
الجمال والحيوية ما لكل فتاة أجنبية فرنسا أو ربتها تلك الأم))⁽¹⁾ ويدون أن "ال
باديس" مرعك ما تراجع عن هذه الأفكار عذب عودته من فرنسا وعلى الغير
ويعتبر الأستاذ "مولود قاسم" أن ابن باديس ارتكب خطأ تاريخياً حرجه إليه
التفريق كما يسلون اليوم وما لث أن تراجع عليه لذلك جده وفي نفس السا
1936 حين عظيم واستمع إلى خطاب الزعيم مصالي الحاج الذي ألقاه بالشعب
البلدي بالعاصمة يوم: 02 أوت 1936 أعاد عشرين ألف جزائري والذي قال فيه:
((إن هذه الأرض ليست للبيع، فالشعب هو صاحبها ووارثها وأهداف: ((غير
حيها قام ابن باديس وأيدوا، لكنه ومع ذلك كله فتحت نرى بأن تراجع ابن باديس
كأن تحت تأثير زملائه من أعضاء الجمعية وروادها والذين يسمون في عابهم إلى
أسر رغبة فقيرة وزاوي أغلبهم دراسته في الزوايا ثم انتهى البعض منهم إلى الرتبة
والأزهر⁽²⁾ وهكذا كان لجمعية العلماء بعد ذلك دوراً حاسماً في الموقف في وجه

(1) - عمل تشار. المرجع السابق، ص 10 - 11.

(2) - مولود قاسم، بطلان أساليب أم أستاذية، ص 10.

(3) - د. الأميز عريط المرجع السابق، ص 27.

لأن المسح الثقافي والتكري وحيد قانون التحسيس مما كان في ذلك العصر
 في الوطن فقد كتب "أحمد توفيق المدي" يقول: ((وكل شك في الشعب
 العرب المسلم أن يصبح شعبا فرنسيا يحافظ في آدابه ولغته وتقاليد
 عروسته ويتخلص ولو لعدة قرون من دمه الخالص ومن لغته ومن كل ميوله
 إن ذلك عين المستحيل)) (١)

كما تصدى العلماء لمظاهر الطرقية والخرافة التي كانت بعض الزوايا مسرحا لها
 في بادئ يرى بأن: ((الإصلاح الديني والاجتماعي لا يكف له النجاح في التعليم
 فإلزامي ما لم يبادر العلماء إلى الجبهة الداخلية لأرب ما مما من تصدع عقائدي
 إن المصلحين لن يكون لهم على العامة نفوذ ما لم يقدروها من سيطرة الطرقية)).

وفي الخلاصة فإن فكرة تنظيم الدولة عند "ابن باديس" تقوم على مبادئ دستورية
 تبدأ مبدأ الفصل بين السلطات وتسمى تلك المبادئ بأصول الحكم وهي:

أولا: أن لا تختص لأحد في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بشولية الأمة.

ثانيا: أن لا يكون أحد يتحرد ولايته أمرا من أمور الأمة خيرا من الأمة.

ثالثا: ضمان حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها هي مصدر سيادتهم
 وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم.

رابعا: حق الأمة في مناقشة رجال الدولة ومحاسبتهم على أعمالهم وخطئهم على ما
 تراه هي لا ما يروونه هم.

خامسا: من واجبات الدولة أن تطلع الأمة على خطئها في الحكم وسياساتها التي
 تسير عليها حتى إذا صادقت الأمة على تلك السياسة لم يعد من حق الدولة
 أن تحدد عنها.

سادساً: أن لا تحكم الدولة إلا بالقانون الذي رضته الأمة لنفسها. إذ الدولة ليست إلا أداة تنفيذ لإرادة الأمة التي تطيع القانون لأنه قانونها لا لأن سلطة الدولة هي التي فرضته على الأمة كأنها ما كانت تلك الأمة إن خضوع الأمة للقانون الذي رضته لنفسها يجعلها تشعر بأنها حرة في تصرفاتها وأنها تسيّر نفسها وأنها ليست ملكاً لغيرها من الناس لا الأفراد ولا الجماعة ولا الأمم.

سابعاً: الناس أمام القانون سواء يطق على القوي دون رهبة لقوته، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه.

ثامناً: حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صوغ الحقوق فيؤخذ الحق من القوي دون أن يقصد كسره ويعطى للضعيف حقه دون أن يقصد تهليله.

تاسعاً: تعويد الحاكم والمحكوم معا على الشعور بأنهما مشتركان في الحكم، وأن كل واحد منهما له دور يمثله في مسرح الحكم.

إن ما يهمنا في المرور بتسمية العلماء ليس التعريف بها كجمعية حرة وإصلاحية كما هي عليه بل بعين التعريف على مواقفها السياسية وموقفها من حركة الاستقلال ومدى تأثيرها بالفعل الثوري والواقع أن هذه الأفكار ليس لها مجال في فكر جمعية العلماء (فيما عدا ما قبل عن "العربي التبسي" الذي كان فكره ثورياً ومشرقا) ويرى البعض بأن لزوايا دورا هاما أحسن بكثير من دور "ابن باديس" بحيث كانت مطعماً لتغريب للتوار المخاضين وملاذا لوحادات جيش التحرير ويعطي الاستقلال حصار بخاراً مثلاً على ذلك "زاوية الحسلاوي بالولاية" وفصلاً عن ذلك فإن النقطة التي يتابعون حزب الشعب كانوا يصطرون إلى التوجه إلى مدرسة الكفاية ويعبرون عن

(١١) - د/عربي الزبيدي الثورة الجزائرية في عامها الأول

(١٢) - حجاز نجار مصالي الحاج الزعيم الوطني

حول ذلك معبد "عبد الحسيّد بن باديس" الذي هم قريب منها وأن الفكر القومي
الوطني لم يولد ولم يربط النور إلا مع "مصالي الحاج" بتأسيس أول حزب
سري حديث وهو "الحزب شمال إفريقيا" كما سترى ثم عدلت لتكامل مواضعه إلى
حزب الشعب ولم تنقطع لتشكيل في رحم جبهة التحرير الوطني.

الحزب شمال إفريقيا:

ذلك خلاف حول تاريخ إنشاء هذا الحزب وحول مؤسسه، فهناك من يرجع
بداية نشأته إلى سنة 1924 إثر اقتراح من الأمير "عزالدين" في شكل جمعية سياسية لتصل
بسم "الحزب الشمال الإفريقي الإسلامي" ودون الخوض في الآراء المختلفة في هذا
الموضوع تجدر الإشارة إلى "الحزب شمال إفريقيا" ظهر في شكله الرسمي سنة 1926
بإتفاق رأسه إلى "مصالي الحاج" بينما كانت شرفيا للأمير عزالدين وخلال تأسيسه
سنة 1924 وهو التاريخ الذي يؤكدته ميثاق الجزائر (صفحة 15) وهذه هي ((الحركة
التي تكلمت بمهمة طرح فكرة استرجاع الاستقلال على مستوى المغرب العربي في
بدايتها ثم أصبحت حركة جزائرية صرفة))⁽¹⁾ ولعلنا من البديهي القول أن
عزالدين القائم حول تاريخ إنشاء هذا الحزب عزده خلفيات سياسية فالشبيوعيون
هم من إنشأه إلى سنة 1924 مبرزين ذلك بظروف الإنشاء وربطها ((بمؤتمر شمال
إفريقيا الذي انعقد في 1924/12/07 تحت إشراف الحزب الشيوعي
الفرنسي))⁽²⁾ ويصحون بعض الجزائريين الشيوعيين كمؤسسين منذ البداية أنذاك
كما افتر الحاج علي الذي كان يعمل الحسية الفرنسية و"أحمد بورحلف" و"أحمد
أوسور" كل ذلك من أجل إنعاش الأتوية الشيوعية على الحزب لكن القول

التفصيل في ذلك يستخلص من أن الشيوعيين كانوا يعارضون فكرة الاستقلال عن
عكس فكرة "مضالي الحاج" لذلك فإن محاولتهم احتواء الحزب كانت بالتالي
مضالي الحاج لم يلبث أن استقل بأفكاره عن الشيوعية سيما بعد أن احتك بالأمير
"شكريت أرسلان" الذي التقاه بـ 1936. خلال سنة 1936. خلال صيف 1936. بعد
تتضاف النجم بالجزائر، تحريف 1936 يعود "مضالي الحاج" إلى فرنسا ويستمر
طرف قاضي التحقيق ويتهم بالنسب بسيادة الدولة الفرنسية ويتأرجح: 25 11 1937
بهم جعل "نجم شمال إفريقيا". كان برنامج حزب شمال إفريقيا واضحاً بالمرح من أن
ظل يحتوي على إيديولوجيات مجتمعة في صلبه والغريب أن هذه المجموعة استمرت مع
جبهة التحرير الوطني منذ إنشائها كما سوف نرى... فالشيوعيون ورغم الخلاف
الحاد مع مضالي الحاج ظلوا مسلمين في الحرب هذا فضلاً عن طابع الوطنية النجم
لنحبه يضاف له صبغة الترجمة الإسلامي القومي.

البرنامج السياسي لحزب النجم

كان البرنامج الأولي الذي عرض في المرحلة الأولى سنة 1927 مستمداً بشكل
يكاد يكون مطابقاً لبرنامج "الأمير جمال". وما يشهد الانتباه إليه هو النعماء المغربي في
هذا البرنامج والذي منادى عليه الخدمة العامة للنجم تاريخ: 20 06 1926. ومن
أهم أهدافه: الدفاع عن مصالح مسلمي "شمال إفريقيا" والتوصل على اكتشاف الثروات
من أجل الوصول إلى التحرر الكامل لهم وعلى وجه الخصوص يمكن الحصول على
النجم وفق مطالبه التالية:

- 1 - إلغاء قانون الأهالي (الأنشوات) مع كافة لوازمه.
- 2 - منح مسلمي شمال إفريقيا حق الاقتراع وحق تولد الامتيازات لكونها طائفة لا
فيها أولاد والفرنسيين ومسلمهم في ذلك مع إعطاء الفرص للفرنسيين.

- 3- إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية للسلطات القضائية، وإلغاء الجزاءات، والعودة إلى القانون العام بشكل واضح وعادي.
 - 4- فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، منح مسلمي شمال إفريقيا نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون.
 - 5- حق الأهالي الجزائريين في الترقية إلى كافة الدرجات المدنية والعسكرية دون أي اعتبار لغير الجنسية والكفاءة الشخصية.
 - 6- تطبيق قانون التعليم الإلزامي دون تمييز، على الجزائريين، ومنحهم حرية التعليم.
 - 7- حرية الصحافة وتكوين الجمعيات.
 - 8- تطبيق فصل الكنيسة عن الدولة، على الدين الإسلامي.
 - 9- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.
 - 10- منح عمال شمال إفريقيا، بكافة فئاتهم، الحرية المطلقة بالسفر إلى فرنسا وإلى الخارج دون أية معاملات أخرى غير تلك المفروضة على بقية المواطنين (الفرنسيين).
 - 11- تطبيق كافة قوانين العفو العام الصادرة في الماضي والتي ستصدر في المستقبل على الأهالي بدون أي تمييز أسوة بغيرهم من المواطنين (الفرنسيين).
- والملاحظ أن برنامج النجم وضع أسس للعمل المغربي المشترك بين تونس والمغرب والجزائر وسرعان ما تطور هذا البرنامج من خلال الأهداف التي عرّضت خلال سنة 1927 ذلك أن "مصالي الحاج" تمكن لأول مرة من طرح فكرة استقلال الجزائر خلال مؤتمر بروكسل المنعقد في 10 فيفري 1927 والذي دعت إليه أجهزة المنظمة للاستعمار، والملاحظ وحسب ما أورده "محمود قداش" أن النجم لم يأخذ شكل حزب سياسي جزائري إلا بعد أن التحق التونسيون والجزائريون بأحزابهم الوطنية

منذ سنة 1930 ومن ثم ظهر برنامج جديد تلخص أفكاره فيما يلي: التصالح مع
الأساسي من طرق الاقتراع العام تطبيق مبدأ الاقتراع العام على كل المستويات ومن
كل سكان الجزائر للترشح لكل المجالس وممارسة حق الانتخاب.

- تكوين جيش وطني وحكومة وطنية تورية.

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

- تمليك الدولة الجزائرية بشكل تام للبتوك والموانئ والسكك الحديدية
والمرافق العمومية.

- مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون أعوان المحتل.

- المعوزة والتشجيعات الكبرى وإعادة توزيعها على الفلاحين مع ضرورة احترام
الشبكة الصغرى والمتوسطة وعودة الأراضي والغابات وكل ما هو بيد الدولة
لاستعماله إلى الدولة الجزائرية.

- اعتراف الدولة الجزائرية بالحقوق القابلية وحق الجمعيات بما في ذلك الأحزاب
وحتى الإضراب.

- التزام الدولة الجزائرية وضع القوانين الاجتماعية ومساعدة الفلاحين بأشكال مختلفة.

ومن الأهمية بمكان أن المؤتمر الذي أشير إليه والذي انعقد ببروكسيل كان
كتابة حدث هام في حياة نجم شمال إفريقيا وفرصة لمينة للزعيم مصالي الحاج
للاحتكاك بالشخصيات السياسية المهمة في ذلك الوقت ومنهم: شرور، سوكارنو
وهو من هذه وكان التقرير الذي قدمه مصالي الحاج تحت عنوان "نقطة التعبد 113"
ومما جاء فيه ما يلي:

1- مصالي الحاج مصالي الحاج الزعيم الثوري ص 52

الأمريكية الإمبريالية الفرنسية، على أرض الخراب بقوة السلاح والتهديد والوعود الخائبة، فاستولت على الثروات الطبيعية وعلى الأرض. وذلك بواسطة مئتين مئتين من الآلاف من العلاقات، الذين كانوا يعيشون من إنتاج أراضيهم المخصبة وقد سلبت للمستعمرين الأوروبيين، وإلى الأهالي غلاء الإمبريالية، وإلى الجمعيات الرأسمالية والذين اغتصبوا أراضيهم قد أُجبروا على بيع قوة موانعهم للملاكين الجدد، إن أرادوا أن يعيشوا، والسكان الذين كانوا يعيشون في لعملة لم يبق لهم شيء، وقد جعلت منهم الإمبريالية جوعاً وميتاً، والاعتصاب قد نفذ كما هي العادة تحت شعار المدنية وباسم هذه المدنية البرعوم... فالإمبريالية الفرنسية زادت على الاغتصاب وعن الاستغلال، السيطرة السياسي الأكبر رجعية وذلك بحرمات الأهالي من كل حرية...

ولا تسمح بالحقوق إلا لقلّة من الأهالي الخواص، وزيادة على هذا فساد العقول المنظم، وبثشر الخمر وإدخال دين جديد وغلق المدارس العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال...)) والملاحظ أن فساد الأخلاق وزعزعة قيم المجتمع كانت السممة المميزة على مر الزمن منذ ولدت رحل المستعمرين أرض الجزائر فهم يعتبرون ذلك من الوسائل المساعدة على الاندماج في السلوك الغربي فقد سبق أن وقف الأمير "محمد" ضد هذه المظاهر فقد جاء في محاضرة ألقاها في باريس في جويلية 1924 يصف حالة المجتمع وما آل إليه وضع الجزائريين ((الأخلاق منحلّة تماماً بحجة تخادعة هي عدم المس بالحرية الفردية، بنات الطوى (الزمن بعصر العاشرة) يتحولن بحرية في الشوارع تحت نظر رجال شرطة الأخلاق اللامبال، وقد اجتاحت البيوت المساء (المفروشة) كل الأحياء، رغم التماسات الخادعة من الناس الشرفاء، وتقدم المشروبات الكحولية بكثرة لشباب الأصليين في جميع المقاهي والبارات والحانة الريفية رغم قانون السكر

أما هذا ما يفعله بالاتفاقات السابقة والتصرّجات التي ألغاهها نابليون الأول
ولويس رينيس الجمهورية⁽¹¹⁾.

إن هذه الصورة الفاتحة التي أصبح عليها الجزائريون كما صورها الزعيم
مصالي الحاج تؤكد أن عادي الحرية والمساواة التي لم تعد تلحح صورة التمييز
فالوجه البشع لم أصبح حقيقة لا رجعة فيها وإنما يذهب البعض إلى الشك
فيما قاله مصالي الحاج، فتورد أمثلة أخرى تحسم الموقف على لسان أحد
مواطنيهم القديس من بني جلدكم ((وشهد شاهد من أهلها))⁽¹²⁾ وهو
المستشرق "روحي فارودي" في كتابه "حوار الحضارات": ((لقد كانت الجزائر
قبل وصول الفرنسيين 1830 بلدا يصدر القمح وقد استطاعت جيوش الثورة
والإمبراطورية أن تغذي بالقمح الجزائري الذي أرسله (الداي) وعائلته
موظفوا على يد بلاد إسلامي تحرم ديانتهم الحنبلية وحتى زراعة الكروية وبذلك قضى
على الاقتصاد الغذائي الذي كان سائدا من قبل وأصبحت الجزائر تستورد القمح
بعد أن كانت تصدره)) وعن احتساب الأرض من أصحابها كان المارشان
(برجو) يقول سنة 1840 ((حيثما يتواجد مياه صالحة وأرض خصبة ينبغي أن
تكون للمستعمرين دون أن نحالي من تلك تلك الأرض، وينبغي أن يوزع
ملكيتها الناعمة يسا))⁽¹³⁾ وتضيف التقارير منها تقرير لجنة التقصي الحكومية سنة
1883 ((لقد أبولينا على أملاك المؤسسات الدينية، وأقمنا حارما قصائدا على
أملاك طبقة من السكان هم الذين وعدنا باحترامهم واستولينا على ملكيات
خاصة دون تقديم أي تعويض))⁽¹⁴⁾.

(11) - داخيد القادر جفول المبر السائق، ص 216 - 217.

(12) - سورة يوسف، الآية 20.

(13) - روجي فارودي، حوار الحضارات، ص 70، ترجمة: ساهبات العفا.

(14) - روجي فارودي، نفس المرجع.

في صورة الغتصاب الأراضي واستعباد أصحابها تلك فائمة ومائلة في آذهان القوار
البربريين وكان هؤلاء أن يعيدوا الحق إلى أصحابه ويصححوا تلك الصورة ولا ما
لنا من التضحيات التي قدمت قربانا للاستقلال والحرية إذا كانت تلك أمنية
وعاء الحركة الوطنية وهاجسهم من الأمير خالد إلى مقبلي الحاج فإن إرادة الله
صلى الله عليه وسلم تحقق في ظل الاستقلال على يد الزعيم الراحل هواري بومدين وإذا
كان البرنامج الشامل للنجم قد شهد تطورا واسعا من خلال عودته إلى النشاط
فدول سنة 1935 إثر دخوله إلى الجزائر واحتكاكه بالواقع الجزائري سيما بعد عي
اصلي الحاج للجزائر وحضوره لمهرجان المؤتمر الإسلامي بتاريخ: 1936/08/02.

ويبدو أن مصالي رفض ما جاء فيه لأنه يتعارض مع فكرة الاستقلال التي هي
بداية مطلبه وهو نفس الموقف الذي أبداه النجم من جميع المشاريع الإصلاحية
كمشروع "بلوم فيوليت" وعلى هامش حضور مهرجان المؤتمر الإسلامي قام
مصالي الحاج "بجولة عبر الجزائر وشرع خلالها في إقامة المياكل النظامية للحزب
فأشياء في نفس السنة 1936 ما يفوق ثلاثين قسمة منها:

في الجزائر: روية، الحراش، شرتال، تيزي وزو.

في وهران: عين قوشنت، معسكر، غيلزان.

وفي عمالة فسطاطية: كاروبير (أم البواقي حاليا)، قصر الصيحي، قاله
مكيكدة، وغابة. كما ازداد في نفس الفترة عدد منخرطيه.

تاريخ: 26 جانفي 1937 صدر مرسوم بطل النجم وهذا أقيم مصالي معارضة
تلك "من جلول" من المنتخبين الجزائريين وكانوا الشيوعيين على تحريض السلطة
للسنة مبدية والنقد بشدة موقف الحزب الشيوعي الفرنسي في هذا المجال ورد
مصالي على ذلك بالقول: (إن الشيوعيين أنفسهم بأننا نتعاون مع فرنكو

وموسوليني وبأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي يستعملها كوسائل
لتخلص من الرجال الذين يصطلون في وجهه... وأخذ علينا الحزب الشيوعي
أيضا تعاوننا مع "شكيب أرسلان" وعلاقانا بالعالم العربي، وأخيرا موقفنا من
مشروع فيرلنت⁽¹⁾ وعلى الفور سارع مصالي الحاج إلى تأسيس جمعية "الحزب
الأمة" لتتولى تحت لوائها متاهلي النجم المنحل وكان الهدف هو التأسيس لحزب
كبير وقوي هو حزب "الشعب".

حزب الشعب الجزائري:

تأسس بتاريخ: 11 مارس 1937 ويعتبر ذلك تأسيسا فعليا بعد عقدن جلاء شعب
إدماج الوثائق والذي أعقبه "مصالي الحاج" بإلقاء خطاب في مهرجان ثم فيه الإعلان
عن تأسيس الحزب وفي الخطاب شبه مصالي الحزب بمولود حديد قاتلات: ((إن هذا
المولود وصل إلى هذا العالم فهو يرث ماضيا عظيما عليه أن يغديه وينعشه)) والملاحظ
أن حزب الشعب لم يخصص له رسما إلا بتاريخ: 14 أبريل 1937 وقد تبين حزب
الشعب نفس البرنامج الذي كان عليه النجم ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- 1- معارضة سياسة الاندماج.
 - 2- معارضة مشروع "بلوم فيرلنت".
 - 3- الشفغال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.
 - 4- محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله وصوره.
- ولما يجب التأكيد عليه هو أن حزب الشعب يعتبر من أهم الأحزاب السياسية
التي عرفتها الساحة السياسية من حيث التنظيم الميكاني والتوجه السياسي فقد أسس

(1) - يرجع إلى نشرات مصالي الحاج

تنظيمه بسما من القاعدة بأخوية إلى القسمة والقدرة لم تكن مستوى الفهم بالحدود
التركيبية والمكتب السياسي والمؤتمر السنوي أو الجمعية العامة والاحتفال من خلال
نصا في القوانين الأساسية المنبثقة عن مختلف مشغولات جبهة التحرير الوطني لهذا
هذا التنظيم مع تعبير طفيف.

ويمكن إجراء مقارنة لمن أراد ذلك وما يمكن تلخيصه هو أن حزب الشعب لم يته
ورغم حله من طرف السلطات الاستعمارية بتاريخ: 26/09/1939 بل وحصل تعيق
العمل في أوساط الجماهير وكان له الدور الزائد في تحريكها ودفعها إلى انتفاضة 08
ماي 1945، عقب ذلك اضطر مصالي إلى تأسيس حزب جديد هو "حركة الانتصار
لحريات الديمقراطية" في: 10 نوفمبر لسنة 1946 وكان مصالي الحاج قد شارك من
خلال هذه الحركة في الانتخابات وعاد إلى الشرعية باسمها لكن ومع ذلك فإن قوة
ومقاومة حزب الشعب ظلت ماثلة في الوجدان فافكاره برزت بوضوح في بيان الشعب
الجزائري الذي اجتمع حوله وأعدته شخصيات وعدد من النواب إثر اجتماع
بسطيف وقع بتاريخ: 07/02/1943 حضره: فرحات عباس، أمين دباعين، العربي
تبسي، أحمد توفيق المدني، وهم الممثلون للجمعيات والأحزاب وهذا البيان حرمه
فرحات عباس وقد سلمه بتاريخ: 31/03/1943 إلى السلطات الفرنسية وقوات
الحلفاء التي نزلت يوم 08 نوفمبر بمدينة وهران وتضمن البيان المطالبة بتطبيق نظام
جديد على الجزائريين مستوحى من ميثاق الأطلسي الذي نص على حق الشعوب في
تقرير المصير غير أنه وإثر خروج مصالي من السجن التقى بفرحات عباس بتاريخ: 20
أبريل 1943 وتم الاتفاق على إضافة ثلاث نقاط للبيان أهمها:
الطالبة بالاستقلال وقيام دولة جزائرية بعد الحرب وإنشاء جمعية تأسيسية
مختصة بالاقتراع العام وقد سلم البيان من جديد بتاريخ: 10 جوان 1943 إثر
العودة إلى الجزائر.

أول فرحات عباس من سخط عن تأسيس حزب جديد أحماه "أحباب الوطن والحرية" وكان عبارة عن تجمع يجسد فكرة فرحات عباس في إقامة جمهورية مستقلة مرتبطة بالرابطة بفرنسا وإذا كان مصالي الحاج قد انضم إلى فرحات عباس قبل توقيع البيان بهدف تعزيز هذه الجبهة الوطنية وتفادي الشقاق فهو لم يؤمن أبداً فكرة الارتباط بفرنسا وقال آنذاك لفرحات عباس: ((لاني وأنت في قلبك على إقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، لكني لا ألق في المقابل في فرنسا فهي لم تعصت شيئا ولم تتنازل إلا بالقوة ولم تعطني إلا ما يستحق منها))⁽¹⁾.

لم تعد قضية الانتخابات تحدي فعلا ولا سياسة التقرب من فرنسا بالرغم من التحالفات التي ظهرت بين مختلف التيارات السياسية كما هو الشأن إثر تكوين الجبهة الخوارية من أجل الدفاع عن الحريات بتاريخ: 1951/08/05 إثر اجتماع الأحزاب منها: جمعية العلماء الحزب الشيوعي الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والذي جاء إثر إلغاء الانتخابات التشريعية من قبل السلطة الاستعمارية في جوان 1951 لكنه ونظرا للتدخلات القاطعة بين هذه التيارات لم يدم هذا التحالف طويلا كان مصالي الحاج وجلال لقاؤه مع هذه الأحزاب يعني في كل مرة تنازلا ولو ضئيل عن مواقفه لعله يبرحها إلى اتخاذ موقف صريح وقوي من فكرة الاستقلال لكن دون جدوى ليستند الخلافات والتنازلات بينهم بين الأحزاب وخاصة بين فرحات عباس ومصالي الحاج وبقتهم الحجاج لم تغور فالصراع بالنسبة إليه له حدود فدية وقد سمع أنه أن تصدى لتصومه أكثر من مرة ولعل الرجوع إلى نص البلاغ أو البيان الذي رحيه مصالي الحاج إلى الأمة الجزائرية بتاريخ: 13 نوفمبر 1936 فيه شمولية ووضوح تلك المواقف فيه بوضوح.

(1) - حديث عبد القادر مصالي الحاج رجل الجمهورية ص 144

على نظريته السياسيين ويقول: ((أية الخطبوم السياسيون ظالما قام بصوتة طرق
 حجة وغير حجة، وظالما أقعهم الدعايات عند حوزة الوطني، وهذا أيضا ظلم
 لنا نحن نحييكم بالمثل لأننا قوم أشرف ومصلحة الجزائر فوق الجميع، بل نشفق
 عليكم التي تستدعي الشفقة، ونحييكم بإخلاص وأعمالا وبنانا غير نوا أو عرفوا
 أو عرفوا فلن يزيلنا ذلك إلا ثباتا ورسوخا وانتشارا لدعواتنا، ولن يزيلكم ذلك إلا
 دنية وإفراقا وفشلنا، وهذا هي الحوادث شاهدة، فأنتم لم تفرطوا حتى غلبت قدرتكم
 على الاحتفاظ بوحدةكم ولم شهرا واحدا، فكيف تحتفظون بالامة سنوات؟ فها
 هي لكم في كل ناحية، وهذا هي ظلالكم تنصب لكم الجبال وتعلم لكم
 الدقائق يوما بعد يوم، وهذا قد أصبحتم متناقضين شيئا بكم بعضكم ببعض
 وبلغ بعضكم بعضا! أما نحن فقد تبتنا مدة خمسة عشر سنة كاملة على برنامج
 واحد وعلى سيرة واحدة ولن نغترق أو نترجح بإذن الله.

مادام فينا قلب يخفق وعرق ينض نجيب هذا الوطن العزيز المظني، ولم نعلم
 احد منا قط في لغة آباءه وتاريخ أجداده، وليس بيننا متحمسون، أما أنتم فها هو
 احد متحمسيكم يخطب باسمكم في "توري وزو" وبسب اللغة العربية، ويتهكم على
 من طلب أن تكون لغة رسمية للبلاد. وهذا هو بوهيران يظعن التاريخ الجزائري في
 الضيق، وأنتم ساكنون تصفقون! وهذا هو نفس عيه بعد ذلك يتوهم يظعن
 تحتكم وشيعة الإسلام والجزائر أكبر ههنا بتناوله الخمر قارا حيارا أمام نخة
 الشعب في مأدبة الشعب. وهذا هو اليوم ينصب الجبال للوقعة بكم وإسقاط
 طاعتكم مع عدوكم اللدود الذي كان بالأمس رئيسا عليكم، وكان يظعنكم حرا
 بخلاية وأنتم صامتون من أعان ظالما ابني به وهذا هو الآخر، والآخر،
 فلذلك مسجل في كتاب معلوم ليوم لا ريب فيه. ومادام صنائع الاستعمار
 معكم بكم فلن تأمنوا على كرامتكم وكرامة هذا الوطن المذكور...)).

لم يكن الخلاف مقتصرًا على الأحزاب قبل اندلاع الثورة بل كان على أساس
السياسة الحزبية مصالح الحاج نفسه فحركة انتصار الحريات تكاد تنقسم على نفسها
حيث إن أعضاء مؤتمرها الثاني بالجزائر من 04 إلى 06 أفريل 1953 أين برز
تساؤل إحداها تحت إقادة مصالي الحاج وكتلة اللجنة المركزية بالرغم من انعقاد
في غيات الزعيم مصالي الحاج وفي هذا المؤتمر التضحيت الرؤية وأصبح الزعيم
الوطني: حزب الشعب، انتصار الحريات الديمقراطية وأصبحا تمامًا وقائما كعاقبة
عليه في حياة جبهة التحرير الوطني فيما بعد وفي هذا المؤتمر تم تكريس أسلوب أكثر
ديمقراطية في سير الحزب فقد تم انتخاب اللجنة المركزية بديمقراطية وشفافية وتم
تكريس مبادئ الحزب وأهدافه والتي أشير لها منذ نشأة الحزب وفي هذه المرحلة بلغ
التحالف والصراع داخل حزب مصالي الحاج أوجهاً وأدى به الأمر إلى عقد مؤتمر
بليجكا في جويلية 1954 أدى إلى حل اللجنة المركزية وانتخاب مصالي بدي الحياة
والخروج بكتلة مركزية جديدة، وبالمقابل نظمت اللجنة المركزية مؤتمرا استثنائيا
بالجزائر خلال شهر أوت 1954 تم فيه عزل مصالي ومسانديه وأصبحت اللجنة
المركزية مستقلة وأخذت تسعيه المركزيين ومن أجل التوفيق بين الجناحين أنشئت
بتاريخ 23 مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

وبتاريخ 05 نوفمبر 1954 تم حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية من
طرف السلطات الفرنسية كانت من أسباب تلك الأزمة في حزب مصالي الحاج
عوامل عديدة يرجعها البعض إلى الصراع بين المناضلين القدامى والجديد كما يرى
آخرون عناصر في جيون يرجعها البعض إلى أزمة الشرعية فلمركزيون يستندون إلى
شريعهم المستمدة من المؤتمرات وإيادها مصالي في شرعيته الخارجية وقد كان إيشاء
اللجنة الثورية الموحدة والعمل بمثابة كتلة أساسية كان لها الفضل في تجاوز الخلاف
والتمكيد بالثورة فذلك الوضع الذي طعمه الأحزاب السياسية من تعاضد والتعاون في

العمليات الداخلية أدى إلى فصلها عن الحقائق الشعبية التي كانت توافقه إلى
 الانتفاضة ضد الاستعمار وهو الذي أدركته جماعة من الداخلين ممن لم يتورطوا في
 الصراع ومسيح: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ديوش
 برا، ورايح بيطاط، والذين شرعوا في التنظيم الجديد واستدعاء الإطارات القديمة
 في المنظمة السرية ولعله يتعين العودة هنا إلى نقطة نراها مهمة جداً هي موقف
 مصالي الحاج من تفجير الثورة وهل كانت لديه هذه الفكرة؟ يجيب عن هذا
 السؤال المرحوم رايح بيطاط في حديث له مع مجلة "روز اليوسف" النظرية قائلا:
 ((كان مصالي الحاج قد وافق على فكرة إشعال نار الثورة التي عرضها عليه كل من
 "حسين عسلة" وهو أحد المناهضين في صفوف الحركة الوطنية والدكتور "لمين
 دياغي" والذي أصبح فيما بعد ممثلاً لجمعية التحرير في القاهرة وحسب ما ورد عن
 "ديوش مراد" قوله: (إن مصالي الحاج يصرح بأنه آن الأوان للانتقال إلى مرحلة
 العمل الثوري المسلح في حين أن اللجنة المركزية تعلن بأن أوان مرحلة العمل
 المسلح لم يحن بعد ولا شك أن ما يهم مصالي الحاج هو المحافظة على زعامته
 السياسية وبما أن الثورة في حاجة إلى غطاء سياسي فلم أحد أحسن من زعامة اثقنا
 عليها زهاء 25 سنة))^(١) ويشير الأستاذ "عمار نجار" في نفس المرجع المشار له أن
 أن المبلي "أبلغ هذه النظرية إلى "بوضياف" فأجابه بأن مصالي يقول حقيقة بأنه آن
 الأوان للدخول في مرحلة العمل المسلح، وصحيح أن اللجنة المركزية تقول بأنه لم
 يحن الأوان بعد لكنها منسقة مع مصالي في الرأى)) ونحن لا نريد هنا أن نقول أو نخدد
 موقف مصالي من اندلاع الثورة فذلك متروك لدوري الشاك فمن عاينوا الأحداث
 نكر ما يجب قوله فقط أنه يجب على هؤلاء أن يقولوا شيئاً قبل أن يقرروهم الثورة.
 لقد أحفظنا من خلال دراسة الكيمياء مما كتب في الموضوع بأن الجميع ينظر إلى

جده نقطة شيه من الرية والغوض ومهما يكن فانه وكما قال مصالي الحاج
لنفسه: ((إن التاريخ سوف يبرز ولو دفن تحت الأرض)).

إن ما يرجح مقولة بوضياف المختار لها هو فائدكم في كتاب (البحر
"مصالي الحاج") ((Benjamin Sana "Massali El Hadj") إن مصالي الحاج قد
بدأ الثورة على أكثر تقدير يوم 15 نوفمبر 1954 لكن قرار وزير الداخلية الفرنسي
"ميتران" بإبعاده من "بيروت" إلى "صايل دورلون" يوم: 1954/09/20 يعرض على
نظرا لما لاحظته من تحركات وحركة كبيرة من المتمردين عطية الأمر الذي جعل
مصالي يقرر تأخير الثورة إلى جانفي 1955 حسب نفس المؤلف.

لقد كان لخازن 08 ماي 1945 دورا هاما كما سبق أن أشرنا في تمسيح فكرة
الكفاح المسلح خاصة لدى العديد من مناصلي حزب الشعب والذين كانوا
تطمين المظاهرات 08 ماي 1945 والتي أدت بالسلطة الاستعمارية إلى حل جمع
"أحياء البلد" واعتقال كل من فرحات عباس والسنور الإبراهيمي في الوقت
الذي كان فيه مصالي منفيًا "بوزفيل" بالكومو قبل أسبوعين من وقوع هذه
المظاهرات، وإثر مرسوم قانون العفو الشامل سنة 1946 أطلق صراح فرحات والسنور
الإبراهيمي وعاد في نفس السنة مصالي إلى الجزائر وكان يقرر أنه سيعمل على تنظيم
الانتخابات البرلمانية لدى مناصلي الحزب الذين عارضوه بشدة وظنوا بحدوث
استثنائي والذي تم في 15/02/1947 وفي بيروت تلك الانتخابات الثلاث السرية
بواحد ميلاد جبهة التحرير الوطني: اجتماع مجموعة (22)

والشكوة من المستعبد

والشكوى من المستعبد
بمطابق سمعته في مدينته عند الحفلة بوسوف ومصالي من عبد المالك راج
بما هو سمعته في مدينته عند الحفلة بوسوف ومصالي من عبد المالك راج
بما هو سمعته في مدينته عند الحفلة بوسوف ومصالي من عبد المالك راج

يوسف، حليمي، عبد السلام، مصطفى محمد، ملاح، سيب، سعيد، يوسف، الصودي، عبد القادر، ديلوش، مراد، مرزوقي، محمد، بوزداد عثمان، ولم يحضر الاجتماع حليمي عبد القادر)).

وكان جدول الأعمال:

1- اتخاذ قرار إعلان الثورة.

2- كيفية إعلان الثورة.

3- الأحداث التي ترمي إليها.

وقد ترأس هذا الاجتماع بالفعل السيد "مصطفى بن بولعيد" العضو الأكبر - كان عمره 32 سنة - وقد اختارت المجموعة "مصطفى بن بولعيد" نفسه لتشكيل لجنة التحضير للثورة وكونها من خمسة أفراد وهم:

مصطفى بن بولعيد، ديلوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ثم انضم إليهم: كريم بلقاسم ليصبحوا 06 أعضاء ثم أضيف لها اعتناء الوفد الخارجي لحركة التحرير الحريات في مصر وهم: أحمد بن بلة، محمد حيطر، وأبي أحمد⁽¹⁾.

كما ورد عن السيد بن يوسف بن خدة أن لجنة الستة كانت تشارك فقط مع اللجنة الخارجية المتكونة من هؤلاء الثلاثة المذكورين، كما يرى من جانب آخر أن اللجنة المركزية كانت تؤكد الكفاح المسلح غير أنها ترى تأجيله من أجل تحضير أفضل⁽²⁾.

ويقول المرحوم "رابح بيطاط": ((بعد الانتقال إلى الأوراس وجدنا الشعب قد مبثا بخطوات أي سبق الحزب لأن الانفصال وقع بين القيادة والشعب، وكما تعيش في المدن لا تعرف حقيقة البوادي)).

(1) الأسير شريط التعدينية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ص 54
(2) يوسف بن بلة، التطورات الثورية (مترجم).

ومضيف ربيع بطاطا (الكثبان الأوراس بالنسبة لنا مدرسة ههناك عرفها النصارى
على حثتها... وتكفي لإحوة "بن طوبال" و"مصطفى بن عودة" أن يشهدوا في
الصحف قد سبقنا بخطوات لأن الانفصال وقع بين القيادة والشعب كما نعيش في
الصحف لا يعرف (الأرناؤف) (ال) ويضيف السيد بطاطا: ((بأنه ومن ضمن أهداف
الثورة هو استقلال الحكم في إطار المغرب العربي)) وكان الاتصال مع النصارى
التيوس الذين ملهم "محر الدين" ثم عن طريق "مصطفى بن عو العبد" وأن
الاتصال انصرف عن طريق "أحمد بن بله" الذي كان بالخارج. (الوقد جاءنا كما
يقول بطاطا رقيه من مكتب المغرب العربي بالقاهرة على أن تبدأ الثورة يوم: 1-1
أوت الذي سادف التذكير الأول لحيى ملك العرب "محمد الخامس" فكان
جونا لنا لم تكمل بعد استعدادنا وانجرتنا أول نوفمبر وكانت تقف عبيد النصارى
ولم تكن تريد من خلالنا حزبا حليبية لكنها انجرتنا أول نوفمبر لتسبب

1- لأنه أول الشهر وحرب العادة أن تسبب الحوادث في أول الشهر.

2- لأنه يوم عطلة يأخذ فيه النصارى الفرنسيون راحة 24 ساعة هذه المناسبة وهم
ما سهل علينا مهاجمة الكثبان العسكرية بالتحصين على بعض الأسنحة.

والملأحظ أيضا أن الاسم الذي كان سادفا بين هذه المجموعة [12] كان من
النصارى المساعدة على الانفلاق بشرف، فلهذه المجموعة مستقلة عن النصارى
والتم كثرين ووقفها جيلنا من النصارى النصارى من الطرفين لهذا كثرين وقد عودوا
عن ذلك هم أمة في شأن أول نوفمبر.

13- المحمد ربيع بطاطا...
[تدريج]

بيان أول موقفهم:

(أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

رأيتم الذين يستصحبون حكمكم بشأننا معي الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة، يعلنكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب الحقيقية التي تدفعنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعاتنا والهدف من عملنا، ونفهمات وجهة نظرنا الأساسية، التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار التمسك بالقيم وروحنا أيضا هو أن نحكمكم بالائتلاف الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبراطورية ورجالها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فحينئذ نعتبر، قبل كل شيء، أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد تكونت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة تورية في الواقع هو تحقيق جميع الظروف التورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية في الانحراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيةنا التي نكاد نراها الدبلوماسية وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعض مراحل كفاح التحريري في شمال إفريقيا، وما يلاحظ في هذا الميدان أننا كما منذ مدة نرى أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم ينجح طامع الأسف، تحقيقها من الاضطراب الفلاني (الذي نكل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، كالحسن الثاني مثلا في محاولة الركب فإننا نعرض إلى تصور من تجاوزت الأحداث، وهكذا فإن حركة الوطنية قد وجدت نفسها مخططة لخطط إسبانية تتوخى من

الجور والروتين، توجيهها متى شروعة من نصد الرأي العام الشروري قد تجاوزنا الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يظهر فوجا ظنا منه أنه قد أحرز انتصاره في كفاحه ضد الظليحة الجزرية، إن المرحلة خطيرة.

((أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومتمسكة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من التآرق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى الحركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوبة لتقصية الانتعاش والسمعة لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأسمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة، أن تمنح أدنى حرية.

((ونظرا أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجددية تظهر تحت اسم: (جبهة التحرير الوطني)، وهكذا تخلص من جميع التنازلات المختصة، وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرامجنا:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

- (1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- (2) إسعاد جميع الجزائريين السياسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

- 1- التظهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى محجها الحقيقي وانقطاع عن جميع مغلطات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تحللنا الحالي.
- 2- تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتغطية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- 1- تدويل القضية الجزائرية.
- 2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.
- 3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي نساندهم قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

- تسجما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا نواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى نحقق هدفنا.
- إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفنا يجب علينا أن نتحرر من جميع القيود في وقت واحد وهما:
- أولاً: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المصغر.
- ثانياً: العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، ونجسب التأويلات الخاطئة والتأويل غنى رغبتنا الحقيقية في السلم، وغدينا للمصالحة البشرية والرفقة الدماء فقد أعددتا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تخدمها الية الطبيعة، وتعترف قناني الشعوب التي تستعمرها بحقوقها في تقرير مصورها بنفسها.

(1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاليم والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

(2) فتح مفاوضات مع الممثلين الموقرين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

(3) حتى جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الحاجزة وإيقاف كل مطاردة ضد الفئات الذكافحة.

وفي المقابل:

(1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمكتسبات عليها بمرحلة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

(2) جميع الفرنسيين المقيمين في الجزائر يكون لهم الإختصاص حسب جنسيتهم الأصلية ويحترمون بذلك كأجانب تجاه القوانين الأساسية أو القوانين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يحترمون كفرنسيين كما هم من حقوقهم وحرياتهم من واجبات.

تتمتع العلاقات بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين اللتين
على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أما الجزائر فإنا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواضح هو أن تقدم إليها لإخذ
رأيها والعمل على أن تستقر جمع له حرية، إن جهة التجديد الوطني هي جهة
انتصارها هو انتصارك.

بالحق، العارمون على مواصلة الكفاح، الواقفون من مشاعرك للمساعدة
الجزائريين، فإننا نقدم للوطن أنفسنا فاعلمك.

أول نوفمبر 1954.

((وقد حمل مصطفى بن بولعيد بيان أول نوفمبر من الجزائر العاصمة وطلع من
في الأوراس في مشقة لقرين في دار "عبد الله بن مسعود" (المزيطي) وكان الحاضرون
هم: مصطفى بن بولعيد، شيهاني بشير، عاجل عجول، عباس الغرور، الشاذ
عمراسي (أوبسني)، عبد الله بن مسعود (المزيطي)، خنتر محمد، البشير حجاج
وكان ذلك في 24 أكتوبر 1954)) (1). إن قراءة متعمقة لبيان أول نوفمبر يستخلص
بشكل واضح بأنه ليس مجرد بيان يفصح عن واقعة أو عمل محادثة بل إنه عبارة عن
ميثاق وهو أول ميثاق للشورة يتضمن:

1- تشكيل قيادة عليا للشورة.

2- برنامج هذه القيادة الحالي وهو تحسين الدورة وتصفية الاستعمار والقضاء على
جميع خلفاته.

3- تلميح مستقبلي وهو بناء الدولة الجزائرية أو إعادة بعث الدولة الجزائرية.

4- بيان الأسس السياسية لهذه الدولة أو وضع مشروع مجتمع (دولة تتصرف على
اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية).

5- تحليل الوضع القائم وإدانة الأحزاب السياسية القائمة.

6- تحقيق وحدة الشمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

هذا البيان أعلنته إذاعة "عمقوت العرب" عند ساعة الظهر وأذيع عن طريق ذلك
الإذاعة ليلة أول نوفمبر لتتصاحبه في المحطة نفسها تصبغات الضباب ومجربون
الطامش على مراكز العدو وقد كان أول هجوم كاسية "خسنة" والتي كانت تحت
قيادة "عباس الغرور" والذي حوّل المخلص قول تلك الكلمة في حوزة هذا ((جورج

(1) - تلميح وحديث عن الثورة وشكرات الوفاء على ما كان عليه.

يؤمنون بما نحن أدركنا يوم الثورة العظيم الذي يقودنا إلى الاستقلال... التي
أبنا متحابة العدو وأبدينا فارغة... وليس لدينا إلا الإيمان الذي يصر
يرنا... ربي أنت بكم وبشجاعتكم... انطلقوا وأضربوا العدو بقوة... وعودوا
فانتم... ذلك لأن الله مع المجاهدين ومع القضية العادلة، الله أكبر⁽¹⁾.

وفي ذات الوقت شملت الهجومات مناطق الأوراس وخاصة ناحية "أريس"
بمنطقة "مصطفى بن بولعيد" وكانت ناحية تماما أما في باقي المناطق فقد
كانت العمليات غير مجددة وتكبد فيها المجاهدون خسائر كبيرة ومنها عمليات
منطقة الخامسة تحت قيادة "العربي بن مهيدي". وكان رد الفعل الفرنسي عتقا
بما قد قبلت الطائرات منطقة الأوراس في حين تم القضاء الفرض على الآلاف من
ناضلين في حزب مصالي اعتقادا منها بأنه هو من فجر الثورة. وفي ذلك يقول
مصالي الحاج نفسه عن نفسه: ((مجرد الإعلان عن أحداث أول نوفمبر عززت
ثقة المفروضة على شخصي بشكل خطير)). وعقب ذلك في ديسمبر 1954
بشيء مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية (M. N. A)⁽²⁾ ويرى البعض أن عرض
مصالي هو احتواء الثورة تحت لواء هذه الحركة الجديدة كان مواقف التشكيك
نسبة الأخرى واضحا أيضا، فموقف "فرحات عباس" كما هو يرفض العمل
سبح أما العلماء فهم يشددون دائما على الترس في حين أدان المغرب الشيوعي
ثورة كما فعل بشأن أحداث 08 ماي 1945 لكن العرب أن الأراء الواردة في
هذه النقطة عن موقف الأحزاب السياسية من اندلاع الثورة منطقة تماما فقد ورد
في كتاب المختصر في تاريخ الجزائر "لمؤلفه" الدكتور صالح فرحون "صفحة 359
الموقف الامتداد الديمقراطي للبيان التراجع لفرحات عباس على منصفنا من تأويل

صالح فرحون المختصر في تاريخ الجزائر ج 1 ص 359
في تاريخ الجزائر ج 1 ص 359

الثورة إلى غاية سنة 1956 حيث التحق هو ومن معه بالثورة وبالنسبة لشركائهم
فقد موثقهم بعد أن كانوا مترددين ولعبوا دورا كبيرا في الثورة. أما جمعية العلماء
فكان موقفها واضحا مباشرة بعد اندلاع الثورة الخمسة عشر يوما حيث صرح
رئيسها الشيخ الشير الإبراهيمي عن طريق "راديو القاهرة" قائلا: ((أيها المسلمون
الخزائن هذا هو الصوت الذي يسمع الأذان الصم هذا هو النور الذي يفتح
الأنفوس المغلقة إن فرنسا لم تبق لكم ديناً ولا دنياً... سيروا على بركة الله ويعونه
إلى ميدان الكفاح المسلح...)).

لكنه يستخلص أن هذا الموقف لا يعبر سوى عن تيار داخل جمعية العلماء يقوده
الشيخ الإبراهيمي غير أنه وحسب ما أورد الدكتور العربي الزبيري في كتابه تاريخ
الحزب العاصم "الجزء 02": ((فإن قيادات التشكيلات السياسية انجموا من طرف
متجري الثورة بعدم الاستجابة لمداء في الوقت المناسب ووجهوا بالانتماء
ويؤكد المؤلف في هذا السياق بأن الحزب الشيوعي حل من طرف السلطات
الاستعمارية في سبتمبر 1955 وظل ينشط في العبرة أما جمعية العلماء والاتحاد
الديمقراطي للبيان الجزائري فإلحاحا أعلننا عن حل نفسها وانضمت قيادتها ومناضليها
بشكل قري إلى جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1956))⁽¹⁾ إن ما يستغرب منه
هنا هو كيف أصبح هؤلاء بعد حوالي ثلاثة أشهر أعضاء فياديين بموجب قرارات
مؤتمر الصومع في: 20 أوت 1956 وهم لم يستوعبوا بعد الفكر الثوري.

في شهر ماي من 1955 كان السيد فرحات عباس يجلس في حجرة الثورة وما
يلفته من عنفوان وهيجان ضد المستعمر كان في حديقته بيته بقسم العاصمة مع كل
من: عيان رمضان، والعقيد أوعمران، يعتر نفسه ويشيد بالإصلاح السياسي الذي
هو من دعاة. فقال له "عيان رمضان": ((إن الثورة قد انطلقت يا سي عاصم
(1) - العربي الزبيري - الوجد السابق "عواصم" ص 80

والتي تقوم عليها ليس مصالحنا الخاسرة ولا حركاتكم ككل هذا فائدة الزمنية ومن واجبكم ان تتحققوا بجهة التحرير الوطني نحن بحاجة لرجال مثلكم ومن نحو العقول الذين كانوا في الماضي) "1" واستخلاصا من الحوار الذي جرى بين "عيسى فرحات" و"عمران" و"عباد" ليلة 26 ماي 1955 يستخلص أنه وإلى هذا التاريخ لم ينضم أحد من القادة في الحركات السياسية إلى الثورة وإلى جهة التحرير الوطني.

فعندما كانت الثورة مشتعلة لا يزال فرحات عيسى يردد على المحاكم العام أنه يحقق مسعاه الذي يطبع حواراته مع القوميسين الذي ميز فضائله تحت شعار الثورة بالشانود" فالسيد فرحات عيسى التحق بجهة التحرير الوطني تحت ضغط أعضاء حركته الذين طالبوه بجلها ومن ثم الالتحاق بالجهة، ومن جهة أخرى حالة اليأس التي وصلت إليها أمام تعنت السلطات الاستعمارية وتعصبا للحرب وهكذا نقل فرحات عيسى عائلته إلى باريس بتاريخ: 07 أبريل 1956 وتركها هناك مطمئنا عليها ثم لينتقل إلى القاهرة لينضم هناك إلى بقية الماضلين ويعقد ثورة صحفية بتاريخ: 25 أبريل من نفس السنة يعلن فيها انضمامه إلى جهة تحرير الوطني. كان السيد الرئيس "أحمد بن بلة" محقا فيما ذهب إليه بالنسبة لفرحات مما ترتب عن مؤتمر الصومام كما سرى قبلا إضافة إلى فرحات عيسى كان له دور في انضمامه إلى الجهة في أواخر سنة 1955 في حين أعلن أعضاء الثورة في 07/01/1956 وهو الرأي الذي انضمام الثورة بدعوتهم الناس إلى ذلك في: 07/01/1956 وهو الرأي الذي يؤيد أنه وفي هذا التاريخ ثم إلقاء القبض على الشيخ البشير الإبراهيمي إثر فضائه للإعلان المذكور في ذات الوقت كان الصراع مستمرا بين الحركة الوطنية و"البيان" في تلك الفترة برزت صراعات بين القادة معروفات تطرق لها فيما بعد (1) (2) (3) في تلك الفترة برزت صراعات بين القادة معروفات تطرق لها فيما بعد سواء في الداخل أو في الخارج، فالرافع من أن المرحلة المستمرة من اندلاع

الثورة 1954 واعتقاد مؤيدو الصومع 1956 كانت بمثابة مرحلة جديدة. نتيجة
 لاختلاف قنات الشعب بعد أن تبين أنها ملتزمة بحول الثورة فإن السلطات
 الاستعمارية الفرنسية أخذت تعمل عسكريا وسياسيا لمواجهة الثورة فقد حاولت
 استغلال مواقف بعض الشخصيات من تصفهم بالمعتدلين فقد استقبل الحاكم
 العام في 28 مارس 1955 ممثلين عن الأحزاب السياسية وهم: "الشيخ عمر النور
 مثالا عن جمعية العلماء المسلمين" "الحاج شريشالي" مثالا عن المراكزي "أحمد
 فراسيس"، ثم بعد ذلك وبجاريح: 1955/04/02 يلتقي اتفاقهم العام "الحاج
 مونسال" بالسيد "فرحات عباس" كانت هذه اللقاءات مشار شاك لدى قادة
 الثورة بالسيد "أحمد بن بلة" وكما سبق الإشارة يهرف إلى عباس مجذرا إياه من
 عدم حموى سياسة التجاذب مع الفرنسيين، فسياسة الإصلاح تجاوزها الزمن
 كان يخوف قادة الثورة في محله إذ أن السلطات الاستعمارية كانت تهدف إلى
 خلق القوة الثالثة لإجهاض الثورة في هذه الأثناء شرعت الثورة في أعمال جديدة
 ميدانية بالإضافة إلى العمل العسكري لمواجهة القوات الفرنسية بغرض إزعاجها
 والحصول من جهة على أسلحة شرعت إلى تحالف ذلك في تصفية كل الحركة
 والقياد وقد تزامن هذا العمل مع صندوق بيان صياغة "عبان رمضان" ونشره بتاريخ
 أول نوفمبر 1955 موجه للشعب الجزائري.

إن هذا النداء كان له أثر هام في التعبئة سواء على المستوى الشعبي وكذا بالنسبة
 للكثير من الناضلين في الأحزاب السياسية فقد التحق أعضاء اللجنة المركزية لحركة
 الانتصار للحريات الديمقراطية بالجبهة فور إطلاق سراحهم في صيف 1955 ومن
 أبرزهم: "بن يوسف بن خدة" والملاحظ أن إطلاق سراح المراكزي من سجن
 "سركاجي" جاء بعد تأكيد السلطات الاستعمارية بأن هؤلاء لم تكن لهم علاقة وثيقة
 بالثورة ((وعند خروجهم اتصلوا بعبان رمضان في بداية الأمر كهيئة واحدة فطلب

سيرة الانتحاف بالثورة بصفة فردية فاستجابوا لطلبه ومارعوا نجل اللجنة المركزية...
 كانت السلطات الاستعمارية إلى تكثيف ضرائبها ضد منطقة الأوراس بصفة عامة
 والجزائر لم تفتأ تقبل جهال الأوراس بشكل مستمر. هذا الوضع دفع بالبطل "زيغود يوسف"
 إلى تنظيم هجومات 20 أوت 1955 بالتشال القسطنطيني وكانت لها أثر في
 تخفيف من الضغط المفروض على الأوراس والمعروف أن ما سمي بالهجومات لم تكن
 بل أنما أسلوب جديد في الحرب أفضى به "بن طوبال" إلى "زيغود يوسف"
 في الحرب الثورية تعني القضاء على جميع أعداء الثورة بما في ذلك العملاء وذلك
 في العملية التي استهدفت أسعد أقارب "فرحات عباس" وهو المدعو "علاوة عباس"
 في بفسطينة وهي الحادثة التي اغتاض لها فرحات عباس نفسه وكان "علاوة"
 من أهلها ممن وقعوا على عريضة تناد بالعرف فيها كان مضطرا ورغم أن الحرب
 ثورية التي تجاوزها "زيغود يوسف" الحرب المنظمة أعطت دفعا قويا للثورة وكانت لها
 دورا في فك الحصار على الأوراس، فإنها لاقت اعتراضا وانتقادا كبيرا من طرف بعض
 قادة الثورة أمثال "عثمان ومصمان" و"بن مهيدي" و"بن خلة" هذا ما توضحه مما أوردوه
 في المناقشات في مؤتمر الصومام معتبرين أن قتل المدنيين الفرنسيين أمر مقبوض بالثورة
 وهي الفكرة التي لم ترض "بن طوبال" والواضح أن هذا الأخير كان له دورا هاما في
 غرس ذلك الأسلوب الثوري الذي ابتكره أدى إلى بث الرعب في صفوف العدو
 المزعج موقف المتحاذين والعملاء على السواء ويعتقد أن التحاق "فرحات عباس"
 بجهة وما لحق ذلك من تغيير في موقف السياسيين الآخرين ومنهم ما يسمى بجماعة
 "الزعيم" أعضاء البرلمان الفرنسي من النواب الجزائريين الذين أعلنوا سنة 1956 أنهم
 سوا النواب المرشحين للشعب وطالبوا فرنسا بأن تفاوض جهة التحرير الوطني وجاء
 ثوبا من تنفيذ الموت في حقهم بعد أن وضع "بن طوبال" قائمة بأسمائهم بغرض قتلهم

ذلك ما أكده "فرحات عباس" رداً على الأسباب المستند إليها في قتل قريبه "علاوة عباس" قائلا: ((لو كان ما قاله بن طوبال صحيحاً، فلماذا وضع هو وزيدون قائمة أسماء المياسين الواجب قتلهم بما في ذلك اسمي أنا الذي لم أمتض على هذه العريضة المسماة بالثورة))⁽¹⁾ إنه ليس من الممكن أبدا القول بأن الفترة من 54 إلى 56 كانت بمثابة مرحلة نضج فقط كما أثبتنا إليه وكما يراه بعض المؤرخين بل بالعكس فإن هذه الفترة بالذات شهدت أحداثاً داخلية وخارجية لم تشهدها الثورة من قبل ومن بعد، بالإضافة إلى أحداث أو ما يمكن تسميته بالحرب الثورية بالشمال القسنطيني وجنوبه تكون الأحداث امتدت إلى مدن بحروب قسنطينية مثل الخروب وعين عبيد ولم يقتصر على شتاتها فحسب، هذه الأحداث والتي فسرها فرحات عباس كذلك على أنها محطة اتخذها زيدون يوسف لصفحة حسابات قديمة ومثال ذلك انتقامه من علاوة عباس لتكون هذا الأخير كان قد فاز في الانتخابات على مرشح انتصار الحريات الديمقراطية ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى "تاريخ حرب فرحات عباس" لكن ومهما يقال فإنه من المؤكد أن أحداث 20 أوت أثبتت قدرة منظميها الفائقة وبعد النظر لديهم فالأحداث كان لها أثر بالغ كما أسلفنا على مسار الثورة داخليا وخارجيا ومنها إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة العاشرة 1955، في نفس السنة كان لها أيضا أثر هام في رفع معنويات المجاهدين وحشد قواهم لتحقيق انتصار عظيم في معركة الخرف الأولى في سبتمبر 1955 وبصدور ذكر هذه المعركة الكبرى يتعين التذكير بقضية هامة أشعر لها في كتابات المؤرخين ومنه ما ذكره الدكتور العربي الزيريني في كتابه "تاريخ الجزائر المعاصر (الجزء 02)" بخصوص قضية الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي ووضعهم فيما بعد وقد ذكر منهم القياد: محمد درقي، علي عبد المؤمن، وآيت إدير، والملازمين: سليمان هوغان، عبد القادر شايو،

على الخصوص بأن محمدا ذرقيني كان واحدا من الضباط الفرنسيين الذين قادوا
 حركة "الحرف" الأولى 1955 وقد جرحه أثناء أحد المواجهات بواسطة بلدية ميند
 الشخص تولى مهام الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني من 1962 إلى 1971
 أثناء سقوط الطائرة العمودية التي كانت تقله أثناء جولة تفيش (13)

التي ردت فعل السلطات الاستعمارية تجاه أحداث 20 أوت 1955 عندما ساء
 مع المدنيين ورغمما يكون هذا هو الأمر الذي أثار حفاضة عيان رمضان وبين ميهدي
 عدة مواجهات، وحتى المدنيين الفرنسيين نظموا مليشيات مسلحة أخذت تطلق
 عنوايا على المواطنين في حين تعاملت السلطات العسكرية المواطنين الجزائريين
 من قتلهم الاعتقال بقسوة شديدة وحتى الصحف الأجنبية قدمت آنذاك معاملة
 إلى الحارقة لاتفاقيات "جنيف" لسنة 1949 الرابعة والملاحظ أن هذه الاتفاقيات
 ساء لم تكن موضع احترام على مر الزمن من طرف القوات الاستعمارية الغربية (14)
 تدخل القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة لم يكن بفضل أحداث 20 أوت
 1955 وحدها بل ما صاحبها من مجهود يجب أن لا ينكره أحد والذي يشهده
 مليون خاصة على المستوى الخارجي ومنهم خاصة فرحات عباس نفسه والذي
 من قوة إلى تحسيس الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية بعد أن دعمه في ذلك
 من الحيد مهري تمثل جبهة التحرير الوطني في بلاد الشام ومكة من الحصول على
 فوز سوري وفضلا عن ذلك دفع فرحات عباس ببلقي مناضيه إلى الالتحاق
 جبهة التحرير الوطني ومنهم: أحمد بومنجل طالب الإبراهيمي، وفي نفس السنة 1955
 منار الوفاء الخارجي برئاسة الدكتور "لمن دباغين" لتدخل بالقضية الجزائرية إلى

(13) الدكتور الزبيدي الموضح المذكور، هامش ص 196.
 (14) نفاذا الأستاذ/ زبيدة زبدان العدوان على العراق وضع الأسرى من منظور إنسانية جنيف
 1948/1949، العدد 1506، العدد 1506، العدد 1506.

مؤثر عدم الانحياز "بياندونغ" سنة 1955، كانت الأحداث في هذه السنة تشهد
تسارعا وتوترا في الداخل وإلى جانب تواصل المعارك هنا وهناك أخذت الصراعات
تتفاقم بين القادة في مختلف المستويات داخليا في منطقة الأوراس (قضية عمور
عمور، وعيسى لغور، وشيخاني بشير) والتي تصدى لها بن بولعيد إثر قراره من
السجن كان بن بولعيد قد توجه إلى تونس في جانفي 1955 للإسراع في تسليح
الثورة فالتقى عليه القبط في فيفري 1955 قرب "فردان" وحوكم في تونس في ماي
1955 ثم حوّل في جوان 1955 إلى سجن "الكديّة" بقسنطينة ليحاكم مرة أخرى في:
21 جوان 1955 وحوكم عليه بالإعدام وفي 11 نوفمبر 1955 فرّ من السجن مع
عشرة مجاهدين من المحكوم عليهم بالإعدام ورجع إلى قيادة الثورة في الأوراس ليستط
شهيذا ليلة 22 - 30 مارس 1956. وعلى الصعيد الخارجي تشهد القاهرة ثورة
نور حادة بين "بن بلة" و"آيت أحمد" و"محمد حيدر" و"بلقاسم كوريم" و"بومزياف"
و"بن بلة" من جهة أخرى.

وحسب اعتقادنا فإن الصراع لم يكن على الزعامة أو الرقم واحد كما عبر
بومزياف بل أن الصراع إيديولوجي بالدرجة الأولى وهي البداية الأولى للصراع
الذي لم ينته إلى حد الساعة فالأزمة ولدت قبل الجبهة وجاءت إليها بقوة
التاريخ على اعتبار أن جبهة التحرير لم تولد من فراغ بل هي من مخاض ماض
قائم قبلها، وقبل أن نأتي إلى تحليل الصراع بين القادة الذي هو في الأساس
صراع توجه حضاري قبل كل شيء يعود بالضرورة إلى بداية الأزمة في حياة
جبهة التحرير الوطني لكنه من اللازم وقبل كل ذلك الوقوف عند نقطة لزاما
من الأهمية تمكان وهي:

تفكير الإيديولوجية في برنامج الثورة.

وخلال الثورة توفهم العظمى مجردة من أي برنامج إيديولوجي لا ومن أية خلفية سياسية ولم تكن سوى اتفاقية مسلحة قام بها أفراد عسكريون وذلك كما ذهب إلى البعض من لديهم فكرة تفهم الثورة والحد من قيمتها والإغصان من عظمتها وقد ذهب البعض الآخر إلى القول بأن لا وجود لبرنامج سياسي أو إيديولوجي إلى أية انعقاد مؤتمر الصومام في حين يقول البعض أيضا بأنه لا وجود لفكر إيديولوجي "وإن الأمر يتطلب انتظار عملية الاستقلال من أجل أن تضع الجبهة أول برنامج نظري في تاريخها وهو برنامج طرابلس" (1) لكن الدرس والتأخير لبيان أول تغيير سوف يستخلص العكس تماما. فالبيان نفسه برنامجا سياسيا وإيديولوجيا. إن هذه المعالم، أساسه: تحقيق الاستقلال وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية من سيادة في إطار المبادئ الإسلامية. وهذا عنوان كبير يحتوي في مضمونه على عناصر ومبادئ متميزة حول النظرة المستقبلية للدولة الجزائرية بعد تحسب الخلاف الأول وهو تحقيق الاستقلال، والملاحظ أن بيان أول نوفمبر أو ما يمكن تسميته برنامج أول نوفمبر أو ميثاق الثورة الأول لكونه في الحقيقة ليس مجرد بيان تلي في مسامع الشعب بل هو برنامج وميثاق في الشك والضمور. إن البيان حمل في طياته مشروع مجتمع هو نفسه الذي وضعه نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، فإرساء أنس التوجه الحضاري والاقتصادي للدولة أصبح واضحا في الدولة الدستورية ذات الطابع الديمقراطي لا خلاف حولها كما أن فكرة الاستقلال أصبحت ضرورة لا جدال بشأنها، أيضا كونها الهدف الأول. لكن وما قرر الجدال حوله ومنذ بيان أول نوفمبر وإلى حد الآن هو الجواب الحضاري والجدل الاقتصادي كمفاهيم وكأسس بنيوية للدولة، ويعتقد أن الخلاف سيبه

الرئيسي هو بقاء بعض السياسيين الذين التحقوا بالجبهة بعد حل أحزابهم على قائمتهم الخاصة وعدم تبليغهم إيديولوجية الجبهة التي جاءت أصورها السابقة من حزب النجم وحزب الشعب كما شرحت ذلك وهم داخل الجبهة لئلا يكون لهم إيديولوجيتهم الخاصة وأفكارهم السابقة سيما بعد أن فسح المجال أمامهم ليؤا مناصب القيادة فور الالتحاق بالجبهة مباشرة واستمرار ذلك عبر الوقت، فكم ستختل الفرقة إلا وسارع هؤلاء إلى استغلالها وتحويل ذلك في بروز أفكار جديدة من حين لآخر تكاد تكون متناقضة مع مبادئ الجبهة وعلى ذلك ما حصل في مؤتمر الصومام بالتخلي عن فكرة المبادئ الإسلامية وهي النقطة التي أثارت حافطة بعض زعماء الثورة وعلى رأسهم الرئيس "أحمد بن بلة" في الوقت الذي ذهب البعض إلى تبرير ذلك بكونه عملا مقصودا به معالجة الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي أخذت في إلحاق الثورة الجزائرية بكونها حركة دينية متطرفة. لكن ذلك لم يضع الرئيس "أحمد بن بلة" الذي لاحظ فعلا أن العملية لها أبعاد خطيرة وارتفاع أنه وكما سوف نوضح فإننا نرى كما يرى الكثيرون ما دون شك أن الرئيس "أحمد بن بلة" كان له فضل كبير جدا وهو يستحق لقب الزعيم إذ كان له الدور في الحفاظ على مستقبل الثورة فهو الذي أعادها إلى إطارها الصحيح الذي كانت فيه ((أي الإطار العربي الإسلامي)) وذلك موضوع الأزمة التي عاشتها ولعبتها الجبهة. ثم يأتي حدال التوجه الاقتصادي بمحاولة تخريف مفهوم الدولة الاشتراكية كما جاء في ميثاق أول نوفمبر (اليان) ففي الوقت الذي تفسر كلمة الاشتراكية الطابع الحقيقي للبرنامج الاقتصادي والذي جاء مستخلص من برنامج النجم ثم حزب الشعب والذي تار بقوة ضد الممارسة الإقطاعية والإستعمارية في أشنع صور من الملاحقة خاصة والطبقة الشعبية في الأرياف بطرق ترهيبهم واعتصامها منهم واستغلالهم واستغلالهم في أشنع صور الاستغلال وقد عبر عنهم بذلك الخوار 1964 قوله ((وكان الملاحون الحسود المظلمين)) وهو أوضح من أي شيء

نعرض به الجزائريون الى هذا التراجع الذي حصل في طياته مغفوماً بمبادئ
الزراعية والعمل على إعادة الحق لأصحابه لم يستطع البعض من الذين
أنتمى لهم أنهم كما لم يرق أصحاب الفكر الرجولي من حاولوا استبعاد
الاقتصادي عن الثورة والإبقاء عليها كعمل مسنح لتحقيق الاستقلال
وبما أن أي فكر سياسي وإيديولوجي.

بأن في نهاية المطاف زعيم آخر ليصح مسار الثورة في هذا الجانب وهو الزعيم
الح "هوارى بومدين". لكن وقبل الخوض في هذه النقطة يتعين العودة إلى
موضوع أزمت جبهة التحرير الوطني وسببها من البداية:

١- الأزمة الأولى:

إن كان البعض يرجع الأزمة الأولى التي عرفتها جبهة التحرير الوطني إلى نتائج
ثورة عن مؤتمر الصومام 1956 فإن الحقيقة غير ذلك فالأزمة أو الأزمات لها
سبب قديم يقول السيد عبد الحميد مهري: ((إن جبهة التحرير الوطني اليوم مكاثرة
بعدة بالمؤامرات التي تتوالى عليها وصيادها التاريخي والشعبي يدد وتجربتها الثمينة
والفصل تنقادفها الأهواء والحسابات السياسية القصيرة)) (١) ويحاول السيد عبد
حميد مهري وضع تظايق بين صور الصراع بالأسر في ظل حزب الشعب
داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنتي 1953 و 1954 بين ممالي الخناج
أعضاء اللجنة المركزية وبين ما يجري اليوم في جبهة التحرير الوطني ويجمع جانب
الأزمات إلى ممارسات خارج جبهه. فهناك دعاة القطيعة مع جبهة التحرير الوطني
الذين يأخذونها إلى المتحف وهناك من هم أخطر من هؤلاء وهم من يرمي الإبقاء
على اسمها وهيكلها الخارجي بعد تعريضها من تراثها الثضالي والحيلولة دون

عبد الحميد مهري، 1984 ص 22.
١- السيد مهري جبهة التحرير إلى أين؟ مقال نشر بجريدة الشروق في 20/02/1984



مواصلتها لرسالتها وذلك لتحقيق خططها قيم وأهدافهم، فهل من الممكن أن تولد
كما بالأمس اللجنة الثورية للوحدة والعمل أو مجموعة [22] لحل الأزمة؟

قد يكون لقيادات الحزب هذا الدور إذا تجاوزت ضيق الأفق وتخطت المواقف
المنطوية ((فالتأصلون الحقيقيون كما يقول الأستاذ "عبد القادر حجار" يجتهدون
للبحث عن الظروف الكفيلة لتجاوز الخلافات وتناسي المشاحنات والارتفاع إلى
مستوى المسؤوليات حفاظا على جبهة التحرير الوطني واحدة موحدة وعلى
مناضليها متماسكين متصافين لأن الأفلان هو أكبر من أي شخص يريد أن يتزعم
أو يريد أن يخاصم أو يسعى للتفوق))⁽¹⁾ إن أعمال هؤلاء المناضلين في جبهة
التحرير الوطني المتشبثين بعبادتها والمؤمنين برسالتها لم يخفوا الأزمات في حياة
الجبهة فقد أكد السيد عبد الرزاق بوحارة من جهته: ((بأن جبهة التحرير الوطني
شأنها شأن أية حركة ثورية، قد عرفت حياة مضطربة، فقد عاشت عزات سياسية
جديدة غداة مؤتمر الصومام 1956 وأثناء انعقاد جلسات المجلس الوطني للثورة
الحزبية وغداة وقف إطلاق النار غير أن هذه العزات قد أعطت غالبا بشكل أو
بآخر نتائج مفيدة وطوّرت كفاح الجبهة دون المساس بالوحدة السياسية
والتنظيمية))⁽²⁾ وبصدد الحديث عن الأزمة الحديثة في جبهة التحرير الوطني فإن
السيد بوحارة طرح ما يسمى (بالحل الثالث) انطلاقا من إعادة تأسيس الحزب
وفق معطيات وآليات يراها ضرورية في مفهوم هذا الطرح ويؤي بأن المؤتمر
الجامع يجب أن يحدد لنفسه هدفا أساسيا يكمن في إبراز الجبهة كحزب متضامن
ومتسامح مبني على نظام عصري وديمقراطي.

(1) - حوار عبد القادر حجار مع جريدة الأحرار في: 2004/05/09.

(2) - عبد الرزاق بوحارة عضو الأمانة العامة للحزب سابقا، مختلف العلاقات الخارجية لجبهة التحرير
الوطني جبهة التحرير قوة رمز نقال نشر بـ"جبهة العمل" العدد 199 في 2005/06/01.

مؤتمر الصومام نحو تحقيق الثورة وإعادة النظر في مسارها العنقودي: السير نحو الأزمة الأولى لجبهة التحرير الوطني:

رأينا كيف تشكلت القيادة العليا الأولى لجبهة التحرير الوطني وكيف تم إقرار برنامج سياسي جسده بيان أول نوفمبر وفضلا عن ذلك برنامج تنظيمي بالثورة وثبت بضبط ما يسمى اليوم بالتقسيم الإداري، وقد رأينا أيضا أن الكفاح المسلح شهد اختلافا كبيرا حسب المناطق وأن المنطقة الرابعة عاودت بعث النشاط بفضل من بيناني، والعقيد أوعمران، وعينان رمضان بعد التحاقه بهم فور خروجه من السجن.

ولسنا هنا بصدد التأريخ ورصد الحوادث فهناك الكثير من الكتابات حول مؤتمر الصومام بجميع معطياته إلا أن ما يهمنا هنا فقط هو الموقف عند نقطة واحدة وهي ما حقيقة الخلاف بشأن المؤتمر أو حقيقة الأزمة؟ وهل أن المؤتمر هو استمرار لروح نوفمبر أم انحراف عنه؟ وإذا كان مؤتمر الصومام بعد الحدث البارز في حياة جبهة التحرير الوطني فإن من الأهمية التأكيد كذلك بأن سنة 1955 تعد مرحلة هامة، إذ شهدت حوادث مهمة سلبا وإيجابا على الصعيد الإعلامي وبغية محاكاة أساليب نهاية الاستعمارية نشطت الصحافة وعرفت عملا لا مركزيا في البداية بظهور صحيفة "الوطني" تلتها ظهور طبعات مختلفة تحمل اسم المقاومة الجزائرية ثم ظهرت صحيفة "الجهاد" سنة 1956 والتي تعتبر لسان حال لجبهة التحرير الوطني وهي السنة التي التحق فيها طلبة الثانويات والجامعات بالثورة وأعقبها أحداث أليمة.

وفي المقابل كان تأثير الثورة قد فعل فعلته في نفسية الفرنسيين ففى فبراير 1956 تسقط حكومة "مندوس فرانس" ويأتي "بقي مولاي" بحكومته الجديدة ويعين "لاكروست" في منصب وزير مقيم بالجزائر. لم يفتح لাকروست أو غيره في مثل الثورة بل أن تساقط الحكومات الفرنسية يستمر كلما انتشر اسم الثورة

سنة سقوط حكومة "محمود مران" 1955 - 1954 إلى سقوط حكومة
 "بشارفور" 1955 - 1956 إلى سقوط حكومة "قي مولي" 1956 - 1957 إلى
 حكومة "موريس بورجيس مونوري" من 1957/06/12 إلى 1957/09/30 إلى
 حكومة "فليكس عيار" من 1957/11/05 إلى 1958/04/15 إلى حكومة "بيار
 فليمان" من 1958/05/12 إلى 1958/05/28 ثم وصول "ديغول" إلى رئاسة الحكومة
 من 1958/06/01 إلى 1959/01/08 وبعد قيام الجمهورية الخامسة برئاسة "ديغول"
 في 1959/12/21 تتعاقب الحكومات المتعاقبة ومنها: حكومة "دوري ميشال"
 1962/1959، حكومة "جورج برميندو" في 1962/04/14 إلى جويلية 1962.

لشهادة ساحة الثورة عقبه مخططات جهنمية كان لها تأثير على الثورة سيما
 مخططات "شال" نفسه.

كان للقيادات الخارجية لجبهة التحرير الوطني دور فعال جدا سيما في القاهرة
 هناك بدأ الرئيس "أحمد بن بلة" العمل الدؤوب ودور عوادة التحضير للثورة فبعد
 أن سجل بالقاهرة في شهر أوت 1953 إثر إبعاده من الحكم الصادر ضده عقب
 حادثة بريد وهران . استطاع السيد الرئيس "أحمد بن بلة" وبفضل حكيمة وورائه
 وبعد النظر لديه تسليح علاقات طيبة وأخوية مع المصريين وفي مقدمتهم الرئيس
 الراحل "جمال عبد الناصر" وقد تزامن هذا النشاط في الدخول بتشكيل "الجنة
 الثورية الموحدة والعمل"، كان التنسيق جاريا بشكل دقيق بين أعضائها في الداخل
 وأعضائها في الخارج وعلى رأسهم "أحمد بن بلة" والذي كان يصور ويمرر هذه
 أدق التفاصيل وفي لحظة اندلاع الثورة يعطي إشارة انطلاقها براديو "صوت العرب"
 الذي صمم ذلك أول نوفمبر والملاحظ أنه وخلالها لا يردد في كتاباته تطور حتى حول
 علاقة الثورة بمصر أو دور مصر هذه الثورة، بل يركز على المخططات وفي إحداها
 يقول ليوم مصر: "الثورة هذه الثورة منذ بدايتها الأولى ولم تكن إلا استعصاء وقيادتها

والخطوة أيضا أن بعض المحاضرين لهذا الدور والأسباب الحقيقية يقومون على الترسيد من بلة" ويحاولون بالشعبية الاستهانة بدور ومكانة أثناء الثورة ويصعدون صوت عن إذاعة "صوت العرب" فذكر بأن مصر سمحت بإنشاء إذاعة خاصة بالجرائم في جويلية سنة 1952 إلى غاية الاستقلال.

لقد أثارت كتابات عديدة مقولة مفادها أن الثورة في الداخل لم تخلق إلا سببا لتفاقم زعمائها في الخارج وذلك من الأسباب التي دعت إلى الإسراع بفتح الصومام فقد ذكر بأن بن مهيدي رجع من إسبانيا فارغ اليدين بعد أن كان هناك ينتظر وصول باخرة محملة بالأسلحة موجهة للثورة وأنه توصل إلى قناعة وهي ((أن المساعدات المصرية بالأسلحة مرتبطة بشروط معينة وأنه لا توجد قيادة للثورة بل قيادات وأفراد يبحثون عن الزعامة))⁽¹⁾ كل هذه الكتابات تعتبر غير صحيحة ويدون أساتس ذلك أن الوثائق الرسمية التاريخية للثورة تؤكد العكس تماما بالرئيس "جمال عبد الناصر" نفسه يشرح سنة 1956 عما يلي: ((تداولت وقتها مع أحمد بن بلة والوفد الذي جاء معه إلى القاهرة، ووعدهم بأنني سأكون معهم إلى النهاية، ووعدهم أيضا، بأن أمددهم جالا عما يمكن من السلاح وأن أسعى شخصيا إلى الدول العربية، وخاصة السعودية، لكي تمددهم معا بالمال، وأمرت الأخ فاضل الحبش والأخ عزت سليمان من المخابرات العسكرية المصرية بأن يكونا مع الوفد يوما تمثيل لي شخصيا))⁽²⁾ ((وأعطيت تعليماتي للمحققين العسكريين المصريين أن يكونوا أينما كانوا في خدمة الحركة الجزائرية، ثم أصرحت سرا بإرسال ما عندنا من الأسلحة وما اشتريناه بعد ذلك إلى رجال الثورة في الداخل... حتى جاءت ساعة الحشر، واندلعت الثورة في اليوم الأول من نوفمبر 1954)).

1- حميد عبد القادر في حات غيبات ص 118.
2- د. يوسف عبد خاس بنسابة الذكرى الثمانين لاندلاع الثورة الجزائرية

يومين يرد الجميل لمصر:

والعلم من البيدي القول أن الخرائز لم تكن هذا الجميل فقلده رده يومين حين انتهت حرب (1973) أين أمضى رحمه الله شيكا على رياض وعزال رحلة خاص إلى الاتحاد السوفيتي مقابل السلاح الذي تطلبه مصر وتم شراؤه بالفعل ويذكر ذلك "حسين هيكل" في كتابه عن حرب أكتوبر "حرب الثلاثين سنة 1967" أو ((الانفجار)) ويؤكد "حسين هيكل" بأن محتوى الزيارة كان موضوع لقاء الرئيس يومين مع القادة السوفيات قد سجله يومين في محضر وأرسله إلى القاهرة مع بعوثا خاص وهو محفوظ ضمن وثائق قصر عابدين في ملف منفرد يحمل عنوانه وتاريخ وإشارة لخط الرئيس: جمال عبد الناصر مما يدل على أنه اطلع عليه (أنظر في ذلك صفحة 778 من كتاب الانفجار لحسين هيكل).

ويؤكد هيكل بأن يومين وحمل إلى موسكو في حالة نفسية سيئة وفي لقاء الأول مع القادة السوفيات في الكرملين بعد ظهر يوم 12 يونيو بدأ "يومين" حديثه بأن قال لـ: "بريجنيف" إنه: ((يأسف لأنه طلب من سفير الجزائر في موسكو الإطلاع على السجلات السوفيتية أنه لا يريد حفلات تكريم على عشاء أو عشاء)). وكان الرئيس الجزائري قد شعر بالاستغزاز عندما أجتمعه سفير الجزائر على برنامج أعد لزيارته السريعة لموسكو يبدأ بحفل عشاء لتكريمه وحمل "يومين" من سفيره أن يبلغ السوفيات باعتذاره عن قبول أية مناسبات اجتماعية وقد وجد ضروريا أن يبدأ حديثه مع "بريجنيف" بتأكيد هذا الاعتذار وبشرح وجهة نظره فيه. ولم يلبث أن انشغل وهو يتحدث، وقال للقادة السوفيات بضميق لم يستطع أن يخفيه: ((إنه لم يجيء هنا لكي يتعدي أو يتعشى وإنما هو يريد أن يفهم)). ورد عليه "بريجنيف" قائلا: ((إنه ورملاءه يفترض أن يسمعون أولا رؤوس المسائل التي يريد أن يتحدث عنها)).

ويبدو أن الرئيس "يومدين" لم يكن ينتظر أكثر من هذه الدعوة لتكريمه، وقد انطلق يقول إنه: ((ليس لديه رهوس موضوعات، وإنما لديه موضوع واحد يتصل في سؤال يريد أن يطرحه ويريد أن يسمع جواباً قاطعاً عليه)).

وكان القادة السوفييت يركزون اتهامهم على ما يريد الرئيس الجزائري أن يجوابه. وجاء السؤال الواحد له: "يومدين" في قوله: ((إنه يريد أن يعرف ما هي حدود الوفاق بينكم وبين الأمريكيين)). وبدأ أن الزعماء السوفييت لم يشعروا المطلوب من السؤال بلغة واستطرد "يومدين" يقول: ((إننا نراه وفقاً من جانب واحد. أنتم تتصرفون بأقصى درجات الضعف، والآخرون يتصرفون بأقصى درجات القوة)). وقاطعه "كوسيجين" قائلاً: ((إن الاتحاد السوفيتي لا يتصرف بضعف)) ورد "يومدين" قائلاً: ((بل إنكم تتصرفون بعبثي الضعف. إذا كنتم تتصورون أنني جئت إلى هنا لكي أجاهلكم فإني لن أفعل ذلك. لقد جئت لأحدثكم بالحقيقة، والحقيقة أننا لسنا وحدنا الذين هزمنا، وإنما أنتم هزمتهم في نفس الوقت معنا بل قبلنا. وإذا كنتم لا ترون أن ميزان القوى العالمية قد تحول لصالح الناحية الأخرى فهذه مصيبة. وإن كنتم ترون ذلك ولا تتعلمون منها فهذه مصيبة أكبر. وأنتم أكثر من غيركم تعرفون مدى الدور الذي قام به الأمريكيون مع إسرائيل، وما كانت لتقدم عليه وحدها لولا هذا الدور.

وتعرفون أيضاً أكثر من غيركم ما الذي يعني ضرب القوى التحررية العربية في العراق الدولي القائم، كما أنكم تعرفون أن جزءاً كبيراً مما تحمله كان مقصداً به إخمادكم ونفوذكم المعنوي في المنطقة. وقد ترككم ما حدث يحدث رغم أنكم أول من حذر منه دون أن يصدر عنكم أي رد فعل إلا بالبيانات والمقالات)).

مرة أخرى كان "كوسيجين" هو الذي رد على "يومدين" فقال له:

((ظل زائداً أن يدخل في حزب نويرة؟ وهل تقامرون ما هو معنى الحرب النويرة؟))
 وبعثاً؟ ورد "يومدين" قائلا: ((إن هذا كلام كان ينبغي أن تفكروا فيه قبل
 الأحداث وليس بالمرجعى عليها)). وتدخل "بريجيف" في الحديث فقال مثاقفة
 "يومدين" - "الرفيق": ((إن الاتحاد السوفيتي لم يكتف بالبيانات والمقالات، وإن
 قدم لأصدقائه العرب ما يحتاجون إليه من سلاح، ولكنهم لم يحسنوا استعماله)).

وقد "يومدين" أعصابه وقال له: "بريجيف": ((ليكن، نحن لا نحسن غير أن
 ندرك الخصال ولا نعرف كيف تقوم الطائرات الحديثة. فتعلموا أنتم وأرونا ما
 تستطيعون عمله)). ثم أضاف إن ((معلوماته كلها تؤكد أن السلاح الإسرائيلي
 كان متوقفاً في الكم والعد)).

وقال: ((كوسيجين)): ((إننا حاولنا أن نستجيب لطلباتكم وقدمنا لها لكم
 بأشعار مرعقة، بل إنكم لم تستدوا حتى ربع تكاليف ما حصلتم عليه)). واستد
 الغضب - ((يومدين)) وقال إنه: ((كان يتحرف من مثل هذه الملاحظات، واستد
 لما بأن طلب من وزير المالية الجزائري أن يعد له نحو بلا تسامح وزارة الدفاع
 السوفيتية بمبلغ 100 مليون دولار ثم أخرج ((يومدين)) الصك بمبلغ 100 مليون
 دولار، وكان يحتفظ به في ملف أمانه وضعه على الطاولة، وأصر واحد
 ((كوسيجين)) وقال له: ((يومدين)): ((إنني لست تاجر سلاح حتى تعاملني
 بالشكايات)). ورد: ((يومدين)) بأنه لم يبدأ وإنما ((كوسيجين)) هو الذي طرد
 عن نصف الثمن وربع الثمن. وتكثرت جنو الاجتماع والفرح ((يومدين)) رفع
 الجلسة لاستراحة قصيرة وبعدنا يستأنفون الغاش)).

لقد مضى أن نورد تفاصيل زيارة موسى وجماره مع قيادة السوفيات، كما
 استأنفها حسين عركل من حضور الاجتماع الذي أشر به ونورد أيضاً أن
 111 - محمد حسين عركل - الاشتغال 1967 حتى 1970

على يثف الثارئ على حقيقة الدور الذي قامت به القيادة الجزائرية أيام الثورة العربية وكيف كان الرئيس الراحل ينصرف من مطلق القوة ومن اعتبار نفسه صاحب قضية إلى ملاحظتها فيما بعد في الكثير مما قال ((نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة)).

إنه ومعية إبراهيم دور الجزائر تجاه القضية العربية أيام نحن متسا هذا الموقف سمي صنع في أذهاننا تلك المواقف منطقتها الشكر الثوري وموجعيتها هي حبهة التحرير الوطني وحدها وإذا ما عدنا إلى موضوعنا وهو موقف مصر وحال عبد الناصر من الثورة الجزائرية منذ بدايتها لتأكدنا بأن ما فعله "بومدين" كان له مبرره وكما سجل موقف بومدين في محضر رسمي فإن هناك وثائق رسمية بأرشيف الثورة عند مواقف مصر فقد جاء في الوثائق الخاصة بالمكتب الدائم لجمعية التحرير الوطني بالقاهرة ما يلي: ((علمنا في أول جوان 1956 بأن 36 علما من دفعة الأمتحة العربية التي سبق إرسالها برا قد وصلت بسلام إلى مجاهدتنا داخل الأراضي الجزائرية)) ويضيف تقرير المكتب: ((قدمنا اليوم للسيد "كمال الدين" رفعت وزير الدولة في الجمهورية العربية المتحدة بياناً بمجموع ما وصلنا من أسلحة مصرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية من 30 نوفمبر 1958 إلى 30 فبراير 1959 وهي: 282 ل. و 369 قطعة سلاح ما بين فمخنة وقنابل ومدافع باروكا ومسدسات وأنغام مضادة للدبابات والأشخاص وباحتاجات من الأنغام. كما طالبنا في نفس البيان بحصة من السلاح التي خصصتها مصر لجهاد الجزائر مبدداً ما لبنا حاجلاً مقداره ملياراً من الفرنكات الفرنسية أرسلناها فوراً لإعانة الشعب في الداخل، بعد أن أصبح في حالة الحرب الشرسية أرسلناها فوراً لإعانة الشعب في الداخل، بعد أن أصبح في حالة الحرب الشرسية، وكاد يكون هذا المبلغ بالنسبة له قضية حياة أو موت وما سهل تحرير الأسلحة منها عن طريق البحر وعن طريق ليبيا بالضبط "الملك السنوسي" الذي من قبل جزائري ولد بمدينة المناسك وقد وجد تشجيعاً من الحكومة البريطانية في ذلك لئلا تكونها ترى أن من مصنعتها مروج فرنسا من الجزائر وقد قلرنا قيمة أول

لجنة سلاح من مصر على طريق ليبيا مبلغ 800 جنيه⁽¹⁾ إن ككل هذا يفند ما نسب من قول أبي بن مهيدي وهو عائد من إسبانيا دون أن يتسلم السلاح الذي كان يصره بجمع بقيادة الداخل ويقول لهم بأن تسيرها ثلاثي يتكون من بن بلة، يوسف، وأحمد شمس وعليها أن تحرك لتخلص الثورة من شبح الرقعة الذي ورثه البعض من التجربة الصليبية كل هذا القول مردود تماما.

فالسيد "سعد دحطب" يشهد بمكانة هؤلاء في الخارج ويقول: ((وإذا ما كنا في مهمة في الخارج فلم نكن أننا نحتار قبل "يوسف"، "بن بلة"، "يحيى" والآخرين))⁽²⁾.

كانت العلاقات ولا يزال فضلا عن الغموض الذي لم نجد له وضوحا فيما كتب حتى الآن حول عدم حضور الوفد الخارجي إلى مؤتمر الصومام في الوقت الذي نجتمع فيه الكتابات بالقول بأن الوفد الخارجي وحمل إلى الحدود الليبية وظل ينتظر طويلا ولم يأت أحد ليقدمه إلى الداخل ((السيد أحمد بن بلة يرد على الاتهامات التي لفتت لزملائه مقدما التبريرات والأسباب التي جعلت الوفد الخارجي يغيب عن المؤتمر، مشددا اللوم على قيادة الداخل وعلى رؤسهم عيان ومضبان الذي لم يلتزم بالموعد المحدد ولم يلتحق بالمكان المنفق عليه 4000)) يوسف بن بلة: ((فحقنا ننتظر في روما لمدة ثمانية أيام ثم انتقلنا إلى طرابلس الليبية وانتظرنا لمدة خمسة عشر يوما))⁽³⁾.

هذا فضلا عن عدم حضور الوفد المختل للمنطقة الأولى التي لم تسجل مقررات المؤتمر فيما بعد وقد جاءت بعض التفسيرات بترجيح نظرتين: الأولى تتعلق بكون المنطقة الأولى كانت أكثر تمسكا بروج نوفمبر وبيربط مبادئ الثورة

(1) - د. إسحاق ديش - السياسة العربية والوفاق الدولية تجاه الثورة الجزائرية ص 71
(2) - سعد دحطب المصنف لصحيفة ص 31
(3) - محمد خيتوني - قسم التاريخ بجامعة الجزائر مقال نشر بجريدة الشروق عدد 161 بتاريخ 20/4/1974

رافقاء الحضاري العوفي والإسلامي باعتبارها عهد الثورة. والثانية: تحصن بحكم قيادة الداخلية بقيادة "عبدان رمضان" المشرفة على تحضير الوفود عن قبل الوفاء الخارجي والذي يشكل من: بن بلة بوضياف جيلبرت آيت أحمد، باعتباره يشكل صراحة في جميع الحالات التي من شأنها الشاغل بروح توفيق وباندا الذي يتسبب به مجاهدو منطقة الأوراس خصوصا وما يعوز هذا الاتجاه هو أن تكون الوفد الخارجي من الحضور سوف يحول دون تفسيده أو حتى إثارة هذا الزلزال الداخلي عن الخارج وحتى مبدأ أولوية السياسي على العسكري.

وما يجب التطرق إليه في المرحلة قبل انعقاد مؤتمر الصومام أن التطور السياسي للثورة بلغ ذروته وأخذت الأفكار والتوجهات تظهر على السطح فتم بعد النظرة إلى الثورة على أنها عمل مسلح مجرد من أي تصور أو فكر أيديولوجي والواقع أن الظاهرة أصبحت متحى خطير سيما بعد تسليح بعض التسمين للحزب الشيوعي لتنفسي العتوى إلى الآخرين كل ذلك يخصص فكرة التوجه الحضاري للثورة فالاعتقاد بأن ارتباط الثورة بالشرق العربي معناه ارتباط بالرجعية والتخلف على خلاف النشبت بالسكر العربي الذي يرى فيه بعض التنوير والتطوير، في معظم هذا الصراع يتجلى بوضوح دور الرئيس أحمد بن بلة" والذي وجد سندا ودعما من طرف القاهرة، وكانت السلطات الفرنسية قد أدركت هذا بوضوح فد "جاك مونسال" الحاكم العسكري الفرنسي بالجزائر يصرح عام 1955 قائلا: ((إن مصر هي رأس الأعطوط)) وفي تلك الأثناء وكما تؤكد الكتاتبات التاريخية كانت فرنسا تدعم بقوة إسرائيل اقتصاديا وعسكريا والواضح أن دور مصر بالنسبة للثورة الجزائرية كان هائلا ماديا ومعنويا لم يرق إلى دعم أي بلد آخر، فقد كان "عبد الناصر" أيضا على وحدة الرأي ودرا الخلاف بين قادة الثورة فقد كان الوفد الجزائري

من قادة الثورة الذين قاموا بزيارته لتبنيته بتأييم قيادة السويين الذي تم بتاريخ 26 جويلية 1956: ((نحن مع قضية الجزائر المجاهدة منذ البداية وسنظل معها حتى النهاية المشرقة هي منا ونحن منها)). وما هو مؤكد بأن مصر كانت تتأيد البدر الأكبر لاحتضان الثورة فقد شهد للرئيس "جمال عبد الناصر" على احتفاله الكبير بالثورة الجزائرية بما أولاه لها من تأييد مادي ومعنوي هام.

لقد كان لتأييم قيادة السويين فرصة سانحة لفرنسا للانتقام من مصر بمشاركتها بقوة في العدوان الثلاثي على مصر من طرف التحالف الثلاثي (الفرنسي البريطاني الإسرائيلي) في 22 أكتوبر 1956، هذا العدوان الذي استكبرته جبهة التحرير الوطنية آنذاك وبشت ير سالة إلى الرئيس "عبد الناصر" جاء فيها:

((إن الاستعمار العدو الآن، المنحسوب الطائفة نحو الحرية قد شن هجوما شديدا جديدا ضد الأمة المصرية معتبرا في ذلك جميع القوانين الدولية. فباسم جبهة التحرير الوطني نعلن لكم عن غضبنا الصارح وبوقع احتجاجاتنا مع سائر شعوب العالم ضد هذا العدوان العابر ونؤكد لكم عن تضامنا الإيماني الكامل في هذه الحقبة الحاسمة القومية التي تتجاوزها مصر بطلونة ونعرب لكم عن ثقتنا في انتصاركم السريع شاء على المعتدين الآثمين))¹³ وما تأكد روسيا أن المشاركة الفرنسية في هذا العدوان كانت قوية إذ أنها كانت تسعى إلى تحقيق هدف مهم أعلن عنه وزير الدفاع في حكومة "في مولي" قائلا: ((أما نريد إحصاء الجزائر عن طريق القاهرة 1956 وكونك السخاخ الجدد إلى ماسو قائد المظليين في الجزائر بقوة مظلية أثناء العدوان.

13 - المبريد من الاستغابة في المؤرخين يمكن الرجوع إلى مذهب المصور المستعمل بغير الترخيص المستعمل
1956 وما بعدها
14 - في استاذيل موش - المرجع السابق ص 74



كانت هناك حساسية معروفة تجاه علاقة مصر بالثورة الجزائرية التي لم تكن
التي يرى فيها السيد أحمد بن بلة دعماً لا محدوداً لجميع الروابط الخفية
التي كانت قيادة الداخل تنظر إليها بعين الريبة وتعتبرها علاقة تسمية وقد
رأى ينسب إلى ((عبد الرحمن بن مهدي)) (1) وقد تم تجسيد هذه الأفكار
في مؤتمر الصومام إضافة إلى أفكار أخرى نجح بها في سياق مبدأ أولية
الداخل على الخارج وأولية السيامي على العسكري وهذا ما يدعنا إلى القول بأن
موقف السيد الرئيس أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام كان محققاً فيه إلى أبعد الحدود
ذلك ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

موقف الرئيس أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام:

لا يمكن الإشارة إلى موقف السيد أحمد بن بلة بمجرد ذلك إدراجه ضمن مجموعة
من المعطيات.

نقربنا إلى البعض منها فالسيد أحمد بن بلة وبحكم قهره ومعرفته الدقيقة بالحركة
الوطنية فكراً وتوجيهاً يترك بوضوح الأبعاد المتوخاة من إجراء الأفكار الدولة
الطروحة على مستوى قيادات الثورة سيما بالداخل لاخطأ أن الذين التحقوا
لثورة من قيادات بعض الأحزاب لم يفعلوا ذلك إلا خلال فترة قصيرة من انعقاد
المؤتمر ومع ذلك أسندت لهم مناصب قيادية منهم من لم يكن يؤمن بالعمل المسلح
كما فضلاً على أن هؤلاء من الفئات البرجوازية ومعروفة بموقفها المادنة وبذلك
شكل المؤتمر ما يسمى بعملية فرملة للثورة وكبح جماحها إذ عادت بها فجأة إلى
أجل ما قبل الثورة 1954 ببروز قيادات سياسية داخل تشكيلة اللجنة بل
المتحاذية على القيادة فالمؤتمر خرج بقيادة عليا هي لجنة التنسيق والتنفيذ للثورة

تعود فيها الغلبة للسياسيين بعضهم لم يكن حاضرا في المؤتمر من المكونين
 سعد دحل وبن يوسف بن خدة يذكر ذلك سعد دحل قائلا: (من حدة
 لحضر المؤتمر وأظن أنه قد تم تعييننا في لجنة التنسيق والتنفيذ باقتراح من عيان)
 وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد شكلت من خمسة أعضاء هم:

- 1- بن ميلادي.
- 2- كرم بلقاسم.
- 3- من قادة أول نوفمبر.

1 - بن يوسف بن خدة.

(من المكونين)

- 2 - سعد دحل.
- 3 - عيان رمضان.

(من الثوار ومن المكونين)

وهي لجنة عليا تنفيذية للثورة في حين تشكلت مجلس الوطني لثورة
 مبعوث عشر عضوا أساسيا وسبعة عشر عضوا إختارهم تعتبر لجنة عليا للثورة
 تتكون مختلف الميادين السياسية السابقة كما يلي:

- حركة الانتماء للحرية والديمقراطية: 10 أعضاء
- أحزاب اليسار والوسط: 11 أعضاء
- مؤسسي جبهة التحرير الوطني: 10 أعضاء
- وإجمالي: 31



- جمعية العلماء: أساسيون: 01 وإضافيون: 01.
الحزب الشيوعي: أساسيون: 00 وإضافيون: 01.
غير متحيزين: أساسيون: 00 وإضافيون: 01.

إنه ومن خلال استقراء ما كتب عن مؤتمر الصومام وإلى حد الآن أنه شهد خلافات حادة سيما فيما يتعلق بهذه التشكيلات المنبثقة ضمن هيئات التي أسسها المؤتمر والواضح أن فكرة الثورة أصلاً أخذت حيزاً آخر أو بمعنى آخر تبيّنت وتفهّم آخر أعادت إلى الواجهة مساحة من الحالة السائدة لدى الحركة الوطنية تلك الحالة التي استكرهها مجموعة [22] التي أسست الحنية واتجهت إلى العمل المسلح وهو ما بينته بوضوح في بيان أول نوفمبر: ((رأت مجموعة من الشباب... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق)) لكنه يلاحظ أن مؤتمر الصومام عاد إلى ما يشبه تلك الحالة ذلك هو الأمر الذي أكده السيد علي كافي والذي كان من ضمن الحاضرين لأشغال المؤتمر قائلاً: ((إن فكرة الثورة الاجتماعية كانت فكرة واضحة في أذهان الجميع قبل مؤتمر 1956 الذي اتخذ قرارات خطيرة جداً شكلت مكبحاً وفرملة لهذه الثورة لأن تشكيلة القيادة المنبثقة عن المؤتمر عادت بنا فجأة إلى وضع ما قبل 1954))⁽¹³⁾.

ما يلاحظ أن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت كما يلي:

- الأعضاء الأساسيون:
1- مصطفى بن بولعيد.
2- زيجود يوسف.
3- كرم بلقاسم.
4- عمر أو عمران.
5- العربي بن غيلدي.
6- راجح بيطاط.

1- د. خير صدوق آراء سياسية وقانونية ص 67.
2- السيد علي كافي نسخة الجزائر الأحداث. 1989/08/23.

- 1- عثمان ومطاف. 8- س يوسف بن خدة. 9- عيسات المذو.
10- محمد بن طه. 11- آيت أحمد حمين. 12- حبيب محمد.
13- أحمد بن بنة. 14- ابن عماد. 15- عثمان فرحات.
16- توفيق الدين. 17- إيهام أحمد.

الأعضاء الإضافيون

- 1- عيسى. 2- من عوالي السعيد. 3- محمد السعيد.
4- دهميس مطيع. 5- عبد الحفيظ يوسف. 6- علي مزاح (سي فيشر).
7- من يحيى. 8- عمر. 9- مبرور.
10- السعيد. 11- الصادق. 12- الروبي.
13- صالح الرشي. 14- خالي العليب. 15- عبد الحميد مبرور.
16- أحمد مبرور. 17- سي زاهر.

لم يكن حب العلاقة الذي يرمي به البعض الرئيس أحمد بن بنة سببا في تذكرو
للمرات مؤثر الصدام أو رغبة في الانفراد بتسيير الثورة من الخارج وهم يشعرو
في ذلك بمصالح الحظيرة غير ذلك فبدأ في رأيا للأعضاء التالية:
أن وصول قيادات الأحزاب التي انضمت إلى الثورة أو انضمت لاحقا لها
سوى أيضا معروفة قبل انعقاد المؤتمر والتخطيط بدءا من شهر أبريل 1956 ولما
ظروف معروفة مثل الإشارة إلى بعضهما وأن توليهم القيادة السياسية ليس حرج
تسببا لبدء تولية السامي على القسطنطينية في الوقت الذي كانت الثورة تجري
وما تكون فيه القيادة عسكرية صلبة وقوية وقد تضمنت مسما أوليها تسييرها

العسكري لم تكن محدية كما توقع بن بلة بدليل فشل معركة الجزائر، فقد أشار
ميناخ الجزائر 1964 إلى ذلك بالقول أن الطبيعة الاجتماعية للقيادة قد حسنت
عندما شاهدنا رجوع قادة لا يؤمنون بالعمل المسلح إلى الشرح السياسي وتكليفهم
بقيادة هذا الكفاح المسلح نفسه).

إن الأفكار التي كان "عبان رمضان" متشبها بها لا ترقى إلى مستوى الفكر
السياسي والإيديولوجي الذي وصله الرئيس أحمد بن بلة بدليل أن "عبان" وحسب ما
قال عنه كان لا يتصرف برزانة وحكمة ويجمع البعض ذلك إلى كونه كان يعاني من
مرض عضال أثر عليه، كان "عبان رمضان" يرى أن اعتماد الثورة على الفلاحين
وسكان البوادي عموما حردها من المرجعية الفكرية وجعلها قاصرة على العنف
الثوري لذلك كان يرى ضرورة نقل الثورة إلى المدن بالاعتماد على الطبقة البرجوازية.
خاصة كان ينظر إلى قادة الجيش على أنهم أقيود وغير قادرين على تسيير الثورة وأن
هبة العسكري تقتصر على تنفيذ ما يقرره السياسي. لقد أدى مبدأ أولية السياسي
على العسكري إلى انعكاسات خطيرة حين غادى "عبان رمضان" في إعطاء مكانة
للمحافظ السياسي وللجمعيات الشعبية وزاد في حدة النقد الموجه للعسكريين
خاصة فتغيرت نظرتهم تجاهه حتى بلقاسم كورم أصبح يساند أفكار أحمد بن بلة.
سيما بعد أن أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تسيير الثورة من الخارج بعد فشل معركة
الجزائر التي دامت من بداية جانفي إلى 04 فيفري 1957. كان السيد أحمد بن بلة قد
لم تقريرا مطولا تضمن انتقاداته لجماعة "عبان رمضان" ولأرضية الصومام ومنها ما
ذكرنا فضلا عن وصفه للمؤتمر بكونه أهدر الشرعية التاريخية وبسببها الفساد
للثوريين وإسناد المهام لسياسيين غير مؤهلين هذا أولا، وثانيا وهو الأهم أن ما
أعطاه وأدركه بن بلة هو الانحراف في فكر وإيديولوجية الثورة فإذا كان يسان أول
باسم قد حدد الأهداف الآتية والمستقبلية للثورة ووضع معالم إيديولوجيتها كما

حاج لها يدا أول نوفمبر ((الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الديكتاتورية الديمقراطية والاشتراكية في إطار المبادئ الإسلامية)) هذا المبدأ أو التفسير الذي يرجع عنه في أوقية الصومام الذي جاء بتصور جديد يخص المرحلة الجديدة للثورة أو المرحلة الحضارية للثورة أو للدولة الجزائرية ما بعد الثورة ونحن نعلم أن الصراع المرتبة عنه اليوم قارية الصومام ((تقدم تصورا لالكفاح والديمقراطية الشعبية وللثورة الجزائرية المبدأ بتأوها عقب التخلص من أهيمنة الاستعمارية كما جاء في الوثيقة ((لا دولة بونابونية ولا دولة دينية)) كما أن هذا التصور يتجلى في العبد من الفقرات الواردة في وثيقة الصومام في معرض الانتقاد الموجه للحزب الشيوعي جاء فيه ما يلي: ((أن الكفاح الوطني هو لتدمير النظام الاستعماري وليس حرب دينية)). منبى أن أشركا إلى موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة إذ أنه قد بدا وانعمرها أصلا لإشاعة مما يستحق الإشارة إليه هو أن مبدأ طرابلس ليا للثورة الحزب الشيوعي مستقبلا وقال ما يلي:

((إن الحزب الشيوعي سيحاول في المستقبل أن تشمل بعض عناصره في صفوف الجبهة ليضمن عزلة التامة وغيابه عن المعركة التاريخية للثورة الجزائرية)) كما أنه جفاعة عيان رمضان "تعمل ثقافة تختلف عن ثقافة وأفكار جريدة أحمد بن بلة فيباني الصومام يعرف بأنه ولو لا الروح الوطنية التي كانت ثقافة نقاح بمحض لادب المثلثون الجزائريون باللغة الفرنسية في العشر الفرنسي المختل فثقافتهم لم تتجلى في خلق ضميرهم الوطني ليكن مع ذلك فإن فرنسا الاستعمارية تعتبر بأن عنصر اللغة عامل معوق عليه كثيرا في إبقاء الأرباط وثباتها فهي ليست مجرد وسيلة تخاطب بل عنصر عبودية واستعباد أصاب وحاء حضاري معين فإنه بالرغم من أنها لا تشكلت في وحدة العقلية الفكرية كنهية ولا تتجلى بالأساس بزعيماء الثورة وابطالها الخارجيين فهما يمكن دولة لهم في فرنسا ما زالت الجزائر التي عرفت في هذا الوقت جبهة التحرير 1964 التي جاء ليعزى من روى رواية الثورة قبل رحلتها من جرحات حصارها وبشام كرمها ووضعت في هذا

بمخروفي، وأحمد فرنسيس... متشبعون كثيرا بأفكارنا ومشروعنا إلى قسنا ومنزكون
في الإثبات للظروف الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي
تربطهم بالمقارنة مع بلدنا حتى لا تكون لهم رغبة في بناء المستقبل المشترك⁽¹¹⁾.

وما يجدر ملاحظته أن قيادات حركة الجهادية الجيش التحرير الوطني كانت معروفة بتبنيها
للمبادئ بوجهها الحضاري العربي الإسلامي بالرغم من أنها من منطقة القبلي
بذكر على سبيل المثال العقيد عميروش وغيره وكانت المناطق الأكثر ارتباطا
بمنطقة الأوراس لذلك فإن نتائج الصومام والجهت مناضحة تجاهها فضلا عن
الذي قادده أحمد محساس بهذه الشأن تونس كان قد تلقى رسالة شديدة
ليجة من عيان رمضان بنبيه إلى خطورة تصرفه كقائد للثورة وفي الأسس يذكر
أحمد محساس "أن الخلاف الثوري عن مؤتمر الصومام هو أعين من النزاع عن
لجنة بل يمس أساسا قضية انتماء الجزائر بعد الاستقلال أي العودة إلى المجال
العربي الإسلامي أم تكريس للتبعية إلى المجال الفرنكوفوني⁽¹²⁾.

في كل ما سبق ذكره لا يعني من القول بأن مؤتمر الصومام فتح مرحلة وإنصاف
لثورة فقد أوجد هبات رحمة تنظيمية للثورة تعين المجلس الوطني للثورة ولجنة
عامة كهيئة عليا للثورة ووضع التنظيم الإقليمي في الجانب العسكري والسياس أيضا
أهل بشرون المواطنين لخلق مجالس سياسية مدنية تحول مختلف الشؤون وإدارة
أعمالهم ومنذ وصلت الثورة إلى مرحلة النظام وبعد وضع تنظيم شامل للثورة
أدت وثيقة الصومام بالتدريج بقرب موعد الاستقلال الذي هو آت لا محالة أمام
الجيوش الحسام للشعب فضالت (والحمد لله) اليوم الذي يخبئ فيه الشعب الجزائري
في الحياة الجديدة لتصبح الثورة الأبدية وشمسها السامية الكريمة من أهل

11- الدكتور العربي زكري في مقال «مجموعة التيارات» العدد 100 بتاريخ 10/10/1990.
12- أحمد محساس محمد عيسى الوار «مطالع» ص 100.

استقلال الوطن الذي سيحقق فوقه العلم الجزائري وهو الحرية والسيادة)). لقد عجزت معارضة الرئيس أحمد بن بلة لتأجيل مؤتمر الصومام إثر إقدام السلطات الاستعمارية على اعتقال زعماء الثورة عند تنقلهم بالطائرة من الرباط إلى تونس بتاريخ: 22/10/1956 غير أنه وعقب توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة أصبح من بلة عظموا فيها بعد أن أصبحت تضم أربعة عشر عضواً إلى جانب المعتقلين الخمسة واعتدا الأشراف، وروى سعد حبيب أنه بذلك تم تجاوز المبادئ المقررة في مؤتمر الصومام مثل أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري ولو صمينا.

وما ينبر الثوبه به أنه وعندما أشرنا إلى خامل الثقافة لدى بعض وعبدنا لتجلى أن بعضهم شعر بأن الحرمان من الثقافة العربية الناتج بالضرورة عن الاستعمار فلجأ إلى تعلم اللغة العربية وتفاها بسرعة وذلك هو شأن الكثير مثل ((من يومئذ إلى الأبد وسعد حبيب)). فقد ذكر الدكتور البرقي رايح: ((إنه كان يعلمها اللغة العربية في القاهرة في مكاتبة جهة التحرير الوطني يومياً وبالعمل أصبحتا لغتان اللغة العربية الفصحى حديثاً وكتابة)).

إذا أنه من الطبيعي القول بأن قضية "الموزة" والتي بسببها كان أي يقع عديد من اللواتج إلى مؤتمر الصومام وكذا قضايا عديدة مثل قضية: المعتقلين ومشكلة البعثات الثلاثية (L.3.B) وهم القادة العسكريين:

بنقاسم كرمي، من طوبال ويوصوف مع عيان ومحمد الذي انتهى الأمر إلى اغتياله بتاريخ: 1957/12/27 بالمعزات عقب قرار اتخذ في اجتماع المعتقلين الخمس في 20/17 ديسمبر 1957 وهم: بنقاسم كرمي، ويوصوف من طوبال أو عمار وعبد الشريف ومولاه أصبحوا يشكلون مع السياسيين من جيل عبيد.

(1) أ. رايح لوفير معتقل مع المعتقلين وبذلك اعتقلوا في وقت لاحق من قبل السلطات الفرنسية.

ورئيسه عيان رمضان، وعبد الحميد مهري، الهيئة الجديدة المشيكة لتجدة النسي
والتي، إنه ليس من المنطق أن نحاول إخفاء ما تربت من نتائج وأثار مليحة لتربي
عن أرضية الصومام فكلمنا ماضي الوقت تظهر معلومات جديدة وآراء حول هذا
تأثير وما أحاط به من غموض بالإضافة إلى تشكيك من بلة لتأثيره فقد تبين بأنه لم
يكن في الأصل ((مؤتمرا جامعا))، فقد أثبت جماعة النخاضة بالداخل إلى عقد
بإثر مجاز له في الوقت الذي لم تعترف به جماعة الخارج كما أشرنا إلى موقف من
بأنه ومن الملاحظ ذكره ((هو أن مهندس المؤتمر عيان رمضان قام بتصفية واختيار ما
ريد من 15 خمسة عشر معارضا له حسب شهادة مجلس وغیره))⁽¹⁾.

إذا ما توقفنا بنونس نجد آثار سيرة للتحولات بين مجلس وبقي القادة والمعد
كما بدأنا من نقطة الخلاف حول دور مصر تجاه الثورة الجزائرية فكما كان السوفون
على مؤتمر الصومام مرنايون من علاقة مصر بالثورة سيما بين مجيدي وعيان
رمضان، كانت مصر غير مرناحية لتتأرجح مؤتمر الصومام وغير مقتنعة بتشكيلة الحكومة
بوقت حسب ما يبدو ولعل الخوض في هذا الموضوع يؤدي إلى الوقوف بالضرورة
على أزمات أخرى خطيرة وذات أهمية في مسار الثورة منها ما عرف بمأامرة
العموري وما تبع ذلك إلى غاية ليلة 15 إلى 16 مارس 1956 التي أعاد فيها
الطيف: محمد العموري ونواورة والرائدين عولاشية ومصطفى لكتحل وقد ورد
مصل في مذكرات علي كافي⁽²⁾، كما ورد تفصيل تلك الأحداث من قبل فرحات
علي في: (تشريح حرب)، إذ يورد بأن شخص اسمه "قرلم" صرح لدى قاضي
الطبر بأن العموري عيّن رجاله الموثوق فيهم بالولاية الأولى قبل أن ينتقل إلى
الغربة ومنهم: صالح قوجيل ونواورة وبلهضات وعمار سلقون وغيرهم وكان

علي وعائلة جريدة الشروق العدد 1141 الأحد 11 مارس 1956.
علي كافي في مذكرات علي كافي
ص 141 قوام من بلدية أم البواقي لا يزال على قيد الحياة وقد استوطن في الصومام

عنهم الانقلاب على الحكومة المؤقتة وسحق العناصر القبائلية وحسب ما ورد فإن
العموري اتصل بالملك كنوز دباغين والذي أشاد بدور الشاوية قائلا: ((أعزكم سيد
انكم برفضت أن بفسكم أيا كان)) وقد كان تشكيل الحكومة في تلك الأثناء
مفروضة فرضا على يومين ولها غطيات فلم تكن نظام محكمة في مواضيع أخرى
خطيرة وفيها ما يمكن الوقوف عنده أخيرا هو أن الأمانة التولدة عن مؤتمر
الصومام ظلت مستمرة ومتفائلة إلى أن برزت بشكل آخر على مستوى قيادة
الأركان والحكومة المؤقتة لكن ما هو أهم هو أن النص الأصلي للأرضية الصومام لم
يسر بعد حسب السيد/ عبد الحميد مهري فإن: ((هناك فقرات مهمة من النص
الأصلي قد حذفت وهي تخص دور جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال))⁽¹⁾.

فإن هذا الكلام يطرح أكثر من تساؤل ويجعل كل المهتمين بتاريخ الثورة
متسوقين لمعرفة مضمون تلك الفقرات المفقودة والمحذوفة ويظل التساؤل قائما حول
سبب حذفها، ذلك أن ما جاء به نص المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاق
الصومام يظل متورا وهو كما يلي: ((إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب
الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة
دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة)). والتأكد أن مؤتمر الصومام أقر مبدأ التوجه
العلماني والبقاء مستقبلا في الرباط الفكري والوطني وهذا ما أكدته العقيدة عنان بن عودة
بالقول بأننا نلتفتنا على هذا المبدأ لأنه سائق لأفكاره ففهم مدعوا الناس إلى الثورة
باسم الجهاد ورفع راية العلمانية في آن واحد⁽²⁾ بعد ذلك عند تشكيل الحكومة

(1) حسب ما يستخلص من كتاب السيد/ علي بن القاسم بعد مؤتمر التحرير الوطني جبهة التحرير في 1962
الطبعة: 2004/2005

(2) عبد الحميد مهري في ندوة رابطة الفكر والثقافة جريدة الأحرار العدد 1000

(3) محمد عيسى المروج السابق من (1971)

في الأمور في لجنة التنسيق والتنفيذ، لم يعد للسياسيين دور فيها وكانت حدث
بين غيوك رمضان أثر بالغ في نفس الكثير من السياسيين خاصة منهم:

رحلات عباس فقد نحاطب العقيد بن طويان قائلا: ((كانت القيادة تتكون من
بعض أعضاء فقرر خمسة منهم تصفية السادس: إننا نشهد عودة ممارسات القرونة
ومنى وفي غاية الأمر ستوف تؤدي ممارستكم إلى اتحاد أكثر من الجزائر، وكل
جزائر واحدة.

إن الجزائر بلد ليس له حظ قابضه يحسدون بعضهم ولا يملكون روح الانضباط
التي يفشلون المكائد ويلهثون وراء الأمور الثانوية، إن المستقبل يظهر في
بيد الفاتحين والمكرين قد يفرضون قوايتهم⁽¹⁾.

وبكنا نردد الصراعات ونتمنى إلى غاية إنشاء لجنة التنظيم العسكري COM
بمواظفة كرم بنقاسم، بوصرف وبين طويال وهي اللجنة التي آل إليها تسيير
من الخارج وهي التي تخطط لتنظيم ونهضة الجيش وتقديره خارجيا
بالحل داخليا فتكونت القاعدة الشرقية في "غار دملو" بنوس تحت قيادة عتدي
ميد والقاعدة الغربية في: وحدة تحت قيادة هواري بومدين. كان هواري بومدين
يقيم مخاها باهرا في مهامه وكان له دور فعال وعظيم في استمرار الثورة رغم ما
كانت تتعرض له من اضطراب وخسائر جراء ضغط جريس ونشال. كان هناك
أشاور في الجبال بسطاء تفيض قلوبهم بالوطنية وشنوا الثورة بزيهم
الارتباطهم بالشعب المسكين والبطل في آن واحد في الأرباب في هذه الأثناء
اعتقد أوعمران في تقريره عن الوضعية والذي وجهه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ
((إن جيش التحرير الوطني أصبح قوة محترمة لكنه لا يزال

يعتبر جيسار خليفة، ضحيح أن الثورة حققت نجاحات كبيرة بين 1955 و 1956 و
 وصحيح أن مؤتمر الصومام أخرج الثورة من مرحلة الفلأفة إلا أنها لم تنجح في
 مائة من ذلك الحين، فالروح الثورية تراحت لدى الجميع بما في ذلك القيادة
 والقطاعات والشباب، وفتحت المجال أمام السعي وراء المكاسب المادية
 والوطنية والوطنية)) وكان هذا الانحدار الذي وجهه عبان رمضان كذلك
 بعض القادة في الخارج قائلاً: ((على كل واحد منا أن يستشر وعيه ليقدر جدته
 أموالاً طائلة في الخارج، روح التوفيق غير متوفرة لدينا، نعيش في القصور ونقوم
 بأعمال عميلة القيمة بينما الشعب في بعض المناطق يحش على العشب))¹¹ كان
 الموقف الذي اتخذته أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام صداه الحقيقي وأحد ما يعطى في
 الواقع كحقيقة تامة لا تنافي من التكرار ما يدل أن البعض من القادة البارزين
 تراجعوا عن كثير من المبادئ التي أقرها المؤتمر ولم يشعروا بعبان ورمضان متصلاً
 في موقفه بعد فشل معركة الخراف وأعمال العرب من مدينتي. أصبحت بلجة
 التسوق والنفوذ نفسها تسير الثورة من الخارج وهناك تتم مراجعة الموقف وهو
 اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة بتاريخ: 20 إلى 28/08/1957 والذي
 يعتبره الدكتور يحيى بوعزيز المؤتمر الثاني للثورة الجزائرية¹².

والذي كان محطة عامة أيضاً أزال بعض النقاط السلبية والمتولدة عن مؤتمر
 الصومام ووسع في قيادة الثورة¹³ وقرر رفع عدد أعضائه من 34 إلى 54 وأعطاه
 لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضواً وكان هذا الاجتماع بمثابة منعرج حاسم في
 تاريخ الثورة ويعتبره البعض بداية أزمة أعمارنا تضاهي إلى الألفية الشرقية عن مؤتمر

11 - حميد عبد القادر عبان رمضان في مواجهة من أجل الحقيقة ص 191
 12 - د. يحيى بوعزيز شهادات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج 2 ص 137
 13 - صالح فوجيد لقاء مع بوعزيز حزب جبهة التحرير الوطني د. السيد: 11/11/2007

الصومام نفسه ذلك أن صراعا حادا شهده هذا اللقاء لم تشهد الثورة أمثله وهو لم يكن في الخارج لأدى إلى مأساة لكن بصوت العقل وتغليب الروح الوطنية يكبح عاص العنف وتنتهي الأشغال بتوزيع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة التنفيذية بعد أن يهدف من الأعضاء السابقين كل من: سعد، وحبيب وعبد يوسف بن خدة من المؤكرين. ويضاف لها خمسة المعتقلين كان الاجتماع والمؤتمر كما يسميه البعض جلة مشهورة في حياة جبهة التحرير الوطني وقرى فيه تصحيح مسار مؤتمر الصومام في الخطاب القيادي وفي التوجه السياسي وقد عبر ميثاق الجزائر عن الحدث كما يلي:

«إن أزمة جبهة التحرير الوطني التي انفتحت في سنة 1957 أدت تدريجيا إلى تفكك الميكانات القيادية وقد أثر بعض بحث مشكلة المحتوى للجزائر المستقلة تأثيرا مباشرا على الخلافات إيفيان التي توقفت وأبومت باستعمالها»⁽¹⁾.

والشيء الذي يمكن استخلاصه بوضوح هو أن مؤتمر القاهرة ألغى كل ما تقرر في مؤتمر الصومام من مبادئ أولية سياسية على العسكري وأولية الذاتية عن الخارج وآل الأمر أثر ذلك إلى العسكريين الذي سبقوا فيما بعد بالباءات الثلاث ولجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت تتكون غالبيتها من العسكريين العظام: بوصوف عبد الحفيظ، الحظوظ بن طويال، بلقاسم كورم، أوعمران تير وعصود الشريف.

والأعضاء المدنيون كتم: عبد الحميد مهري، فرحات عباس، أمين دياغين، وعنان رمضان.

بضاف إليهم الأعضاء المعتقلون: أحمد بن بلال، محمد عيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، ورابع بيطاط.

(1) - ميثاق الجزائر ص 31

هذا كله من الشغل الاعتراف بأن مؤتمر الصومام وضع الأسس الدستورية والمبنيكية للثورة بغض النظر عن التوجه السياسي والإيديولوجي الذي فيه خلافا كما استندنا إليه صحيح أن المجلس الوطني للثورة أصبح بمثابة السلطة التشريعية والجهة التنفيذية واليعد بمثابة جهة تنفيذية وفي كل ذلك تصحح جهة التحرير هي الممثل الشرعي وهي الجسم الذي تحمسه مؤسسات الثورة كلها فجميع التحرير بعد جزء من تنظيم وتشكيل الجهة بل أن كل جندي يعتبر متاضلا وكل مناضل يعتبر جنديا وهو ما يست عليه المادة الثالثة من نصوص القانون الأساسي آنذاك (نصوص 1989) كما يلي:

(إن جيش التحرير بعد جزء لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني، وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني، وكل مناضل في جبهة التحرير الوطني مقاتل وإن يكن جنديا).

هذه الفكرة فرضتها ظروف الحرب لكن المجلس الوطني للثورة رأى في مؤتمر طرابلس بأن جبهة التحرير هذه الصورة أصبحت مجرد أداة إدارية للتسيير فغنى أن هذا المداخل جرد جبهة التحرير الوطني من مسؤوليتها لصالح جيش التحرير الوطني وهذا الوضع لم يتم تصحيحه إلا بإقرار دستور 1989 حسب رأينا، إن الواقع الحال وما تبين من التناقضات التاريخية أن قيادة العسكريين أو ما يعرف بالبيانات الثلاث لم تتجلى بشكل جيد في تسيير أمور الثورة بل أن الخلافات الأولى وهذه بين هؤلاء ليستمر وتشكل فيما بعد في شكل محوري:

الأول: يدور حول كونه بلفاسم وتسمية أو غير أن وعمود التشريعات كونه من منطقة القبائل.

والثاني: يدور فيه يوسف وبن خويان وقدمهما من الشمال القسنطيني من (مسة)

(1) - كذلك هو رأي السيد صالح قحجيج حول هذه الجوانب الأولية السياسية من العملية (2010) مع السيد قحجيج في مقر العزب



بالإضافة إلى الثور الأخيرة هو من حافظ على ارتباط الثورة بالقومية العربية
وعلى علاقة الحسنة مع مصر وجمال عبد الناصر بعد ميسر في بلد نفس الاتحاد
بشر كان الثور المضاد يدور حول فكرة إنشاء المغرب العربي والتي برزتها
ببها بورقية هذه الفكرة تجد تأييد لدى التيار المضاد لأحمد بن بنة ومن هؤلاء
بن رمضان وفرحات عباس ومن مهماتي قبل ذلك وقد ذكر بعد ذلك
أوقاف كانت لي أنا بالذات حينما كنت مكثفا بالإعلام علاقة موحدة
بالحزب المصري والدين آتوا إلا أن يروفا نتحار ضد بورقية الذي لم يكن في
من الفترة يتوافق عن مجاهدة عبد الباصر { وقد بين فيما بعد أن موقف بورقية
ور مختلفا اتجاه الثورة الجزائرية وعند أن انساق وراء خطة رئيس الحكومة
عربية مابنديس فرانس عندما أعلن بتاريخ 31 جويلية 1964 يتمكن تونس
بحكم ذاتي وقد استجاب حزب بورقية (الدستوري الحر) ودعا بورقية إلى
تجديد السلاج وهو الموقف الذي عارضه صالح بن يوسف والذي اعتبر الاستمرار
في مقاومة هو الطريق الوحيد للاستقلال وتأنيا في استمرار المقاومة دعم الثورة
الجزائرية وهذا دعا للحصول للفرنك عن تدعيم الجزائريين للمقاومة التونسية إثر
غالبها (وقد تضامن الجزائريون مع تونس وساعدوها بالمال والسلاح وقد دعا
شيخ العربي التبسي إلى التوقف عن شراء أسلحة البعيد والفرع بأنفسها إلى
سيرة التونسية يضاف إلى ذلك أن منطقة الحدود كانت تتعرض على أسلحة
تحتل كان الألمان قد أقوا لها جوا على الحدود الجزائرية وقت احتلالهم تونس
منهم في أن يستعملها الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي وقد استعمل ذلك
الأمم في الأوراس عند انطلاق ثورة نوفمبر¹¹

ويضاف إلى ذلك كله فإن بورقيبة سارح إلى التوقيع على اتفاقية أبواب البترول (النفط) والتي ينقل البترول إلى البحر الأبيض المتوسط وكانت ليبيا قد رفضت هذا العرض واستجابت لمرغبة جبهة التحرير الوطني بالرغم من حاجتها الملحة وبالرغم من عرض الملك على جبهة التحرير التنازل عن الأرباح والواقع عدم الثقات بورقيبة لمطالب جبهة التحرير وإخاؤها على رفض المشروع وعدم إعطاء فرصة لفرنسا بفرض بوضوح المحور الذي يدور فيه هذا الأخير والاتجاه الذي يسعى إلى فرضه على الدول المغاربية أو المغرب العربي آنذاك لإبقائه في رباط الفرنكوفونية وهو ما أدت إلى إثارة صراخ القومية العربية وقيام الاتجاه المؤيد لها ويعتقد في تونس: محمد بن صالح لينادهم فيما بعد على مستوى جبهة التحرير الوطني بالتيار اليساري تحت لواء محور بومدين وبين بلة وكل من سار فيه السيد أحمد بن بلة لم يستسلم أبدا ولم يتنازل عن أفكاره بل وحده نفسه متحمسا لها أكثر من ذي قبل حين حروجه من السجن وهذا الموقف لم يعجب الكثيرين فتجد السيد: سعد دحلب يتقدمه بشدة ويذكر ذلك الموقف الذي ظهر به إلى وصوله إلى تونس بعد إطلاق سراحه في 19 مارس 1962 ويقول لقد استقبلناه كبطل وسامرة بعد نزوله من الطائرة صاخ قائلا ثلاث مرات: ((نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب)) موقف بن بلة من مؤثر الصومام أصبح واضحا بعد كل ما شرحنا لكن مع ذلك نرى أنه هناك نقطة برهنة من الأهمية يمكن أن كان قد عالجها مؤثر الصومام وتعين النظر إليها.

ذلك أن مرحلة تنظيم وتأييد الثورة التي انتهت إليها المؤثر رسمت المظالم الإنسانية والحضاري للثورة ونوعت عنها صورة الإرهاب والمسيحية التي حاول الاستعمار الفرنسي إقصائها بها فمؤثر الصومام علاج مشكل الأقليات ومعالجة اليهود البحر الأبيض فوضح ذلك فيما يلي:

موقف جبهة التحرير الوطني من أقليات ومن اليهود الجزائريين:

((رسالة جبهة التحرير إلى يهود الجزائر)):

قبل احتلال فرنسا للجزائر كانت هناك أقليات أوروبية وغيرها تعيش في الجزائر وتختلف الإحصائيات بشأنها ففي سنة 1954 كان عدد الأوروبيين يصل إلى مليون وثلاثة وثلاثين ألفاً في حين يصل عدد الأقلية اليهودية في نفس السنة 1954 إلى مائة وخمسون ألفاً.

كانت تعيش في المدن وتعمل في الصناعة التقليدية والتجارة ووظائف الدولة ومنهم طبقة بورجوازية من اليهود من سكان تلمسان والجزائر العاصمة وحية الشلف وكانت طبقة باتت تعيش في فقر مدقع كما هو حال اليهود في فلسطين ويخبرهم الجزائري ((¹) ويمر في المؤلف العماد مصطفى طلاس في كتابه الثورة الجزائرية بأن هؤلاء اليهود لم يسيروا فرنسيين وهم في الحقيقة جزائريين احتفظوا بالفرنسيين منذ صيدور مرسوم كركيتو سنة 1870 والذي منح الجنسية الفرنسية لليهود دون اشتراط النسخ عن أحوالهم الشخصية ويؤكد بأنهم يرجعون في الغالب إلى العنصر البربري ونحن نخالفه في ذلك عندما ليس يدافع عرقي لكن نكرم المظن فهو لم يستند إلى أي دليل أو مصير تاريخي وهذا دون الإنكار بأن هؤلاء اليهود ذوي أصول جزائرية وقد خاطبهم بأن جبهة التحرير بهذه الشدة قال: ((بحان الوقت نقوم كل جزائري إسرائيلي ونفرض على نفسه... تحديد موقفه دون غشوض... في هذه المعركة المنظمة))⁽²⁾.

¹ - العماد مصطفى طلاس الثورة الجزائرية ص 55.
² - مثل ذلك ما جرى في فلسطين سنة 1948 حين أقدم أحد اليهود ويسمى عليوه حليف بالقوة على هذه المسألة أن ذلك غضب المسلمين ثم كان رد اليهود ورفضهم بشهادات عديدة.

واللاحظ أن مرسوم كرتشو على كذلك اليهود في كل من تونس والجزيرة
وهي ورقة كانت فرنسا تستعملها لتغذية الحركة الصهيونية ودعم دورها
الصهيونية تكن الثورة الجزائرية أدركت هذا المسعى وسارعت إلى معارضة المرسوم
بأرفع ما صدر عن اليهود من أعمال محسوبة لصالح الاستعمار لذلك أصدرت
جبهة التحرير بتاريخ: 1956/10/11 بياناً إلى يهود الجزائر جاء فيه:

تحت عنوان: رسالة إلى يهود الجزائر

إلى السيد الحاجاج

إلى السادة أعضاء المجلس الوطني الأعلى للإسرائيليين

إلى جميع النواب المسؤولين عن جماعة الإسرائيليين بالجزائر

سباغى الحاجاج

معشر السادة والمواطنين الأحرار

إن جبهة التحرير الوطني التي تتحمل قيادة الثورة ضد الاستعمار منذ ستم
تقصد تحرير الوطن الجزائري تترى أنه قد حان الوقت ليختم كل جزائري إسرائيلي
ويختص على نفسه وبناء على ضوء تجربته الخاصة، ككثير من موقفه دون عصبية أو
إهانة في هذه الحركة العقلية التاريخية، وأنه من المعروف اليوم أن حرب اليهود
الامضات، التي أرفعها عليها الشعب الجزائري قد أتت ثانياً لتشمل عروجه في
المدائن العسكرة والسياس وعطفت القادة القويسون منهم وعلى رأسهم
(الشارشال جازان) اليوم بعدم إمكانية القضاء على الثورة الجزائرية الطاغية وأن
الحكومة الفرنسية الآن، تبحث عن حل سياسي لا مفر منه، وهي في حيلها
تستسلم لأوامرها في إمكانيات سلب الشعب الجزائري الثروة القومية التي هي

تدريجاً في الأعمال السقيفة والتاورات البنية التي يكون حزامها منذ الآن الفشل
البريء، ونعم ما في هذه المناورات أنها تحاول عزل جبهة التحرير عن الشعب.

وهو بكيفية جزئية وذلك ليعملها على إجماع الوطن إجماعاً حصيناً في قيام
به الاستعمار.

لكنكم لا تظنوا يا معشر المواطنين الأعزاء أن جبهة التحرير التي جعلت
فيها إيماناً وطنياً رفيحاً يتساءل قد قضت على السيادة الشيطانية التي كانت
تقاوم بث الثغرة بينا إذ برزت أخيراً في مقاطعة إخواننا الصحاريين التي
موتت تهادنهم إلى كثافة الصحاريين، إذ هذه المحاولة التي قضينا عليها
في استحقاقها كانت كأحوالها السابقة من صنع الإدارة الفرنسية العليا وقد
فوت تطبيقها شريعة من المغامرين والمخادعين التابعين لمصلحة البوليس. إن
الشرطي والخونة والوشاة ورجال الإرهاب المضاد للساكنين، قد قتل من قبل
سهم لا باعتباره ملته ودينه ولكن قتلوا باعتباره أعداء الشعب، إن جبهة
التحرير الوطني التي هي الممثل الحقيقي للوحدة للشعب الجزائري، لرى اليوم أنه
من الواجب عليها أن تتوجه مباشرة إلى جماعة الإسرائيليين لتعزل منهم أن
صراعاً علناً بانتمائهم إلى الأمة الجزائرية.

وإن هذا الاعتبار إن وقع التعبير عنه بكل وضوح لما يبد الشكوك والمخاوف
بمجرد يدور الحق الذي غرسها الاستعمار الفرنسي في القلوب.

والله من ناحية أخرى لا خير معين على خلق الأثرة الجزائرية خلقاً حادياً بعد
الخطأ الاستعماري الفرنسي يوم أن فجعنا به.

إن جماعة الإسرائيليين بالجزائر في نظرائها من سوء مضروها ومستقبلها كانت
له ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 على اضطرابات وتغيرات سياسية مختلفة.

إن المندوبين النصارى في المؤتمر اليهودي العالمي الأخير الذي انعقد في لندن قد أظهروا تعلقهم بالجنسية الفرنسية خلافاً لإخوانهم النمسيين والمغاربية وغيرهم على هذا الموقف متأسفون. ولم تنجح الجماعة الإسرائيلية نحو اتحاد موقوف محدد إلا بعد أن ظهرت قلاقل السادس من شباط فبراير ذات الصيغة الاستعمارية الفاشية وظهرت فيها من جديد تلك العبارات المعادية لليهود.

ثم ظهرت من بعد جماعة من الإمبراطوريين تنتمي إلى جميع الطبقات وظهرت خصوصاً معادية الجزائر ودفعتها شجاعتها إلى القيام بعمل مضاد للاستعمار بطريقة واضحة إذ صرحت باحتيارها الحكيم والنهائي للجنسية الجزائرية. إن هؤلاء لم ينسوا تلك القلاقل المعادية لليهود.

سواء منها الاستعمارية والعنصرية، إذ تنابعت بكثيرة عارضة سفاكية. إلى نظام فيشي (الذي) فعلت الجماعة الإسرائيلية أن تفكر في الظروف القاسية التي مارس فيها يتان وكبار المستعمرين أساليبهم من غرض للجنسية الفرنسية مع إصدار قراراتهم وفوائهم امتثالية واغتصاب وإذلال واعتقال ودمي في الجزائر. وبعدما ظهرت حركات بوحاد وظهرت بوادر امبعث الفاشية، فإنه يمكن لليهود أن يعرفوا من جديد على الرغم من حسرتهم الفرنسية ذلك الخط الذي عرفوه أثناء (نظام فيشي).

إننا لا نريد تتبع مجرى التاريخ في القسم. ولكنه يجدينا نقلاً أنه تذكر بالعبء الذي كان فيه اليهود بفرنسا أقل اعتباراً من الحيوان. وكان ممنوع عليهم دهر ممتلكاتهم وكانوا يصعدون الأموات تحت التراب احتلالاً بالثقل في أي مكان لأنه كان ممنوعاً عليهم منها كلياً أن يملكوا أرض مفرقة من النظام. وقد كانت الجماعات في نفس الوقت مأوى لجميع الإسرائيليين وأرض حرة لهم بفرود أيضاً من التمتع والاضطهاد الديني. وفي الوقت ذاته كانت الجماعة الإسرائيلية محبوبة بل إن تجرد

وذكر المصنف الجزائري في أواخر عمله عن مكتوفه فيرد أنصاره على
انتظار الحرف المعدي لما تستعصار الذي أمداد الترميز المكتوب بكمون من الحركات
من تانوا في. من هذا الخبر في كمال مستحق وسوق القرائن. والله أعلم
بما هم على موقفه كبير الأساطفة الأمد. رغم أنه كان في الحرف الشريف بسبب
بما في الشرح الاستعصاري.

بهيئة التحرير الوطني له حجر بين فائدة الجماعة الشيوعية ان تؤدي به شكوكه
والتأخر في تشييد اتحاد المظلة ذات الأبعاد الخلفي وقد هذا ان حرم منها إذا
في معنى الإمبرياليين الحمر الذين من الماء وطوبى.

ان جهة التحرير لم تكن هي ان السكرواير سينتقمون ان من وجدهم وانهم من
جهة الرشيدة بمصالحهم الاسرائيلية ان لا يطيح بعيدة عن المصالح وان ذلك
ان يخطئ على الرغم الاسرائيلي المختص وان تصريح راجعاً الى الخوف
الذي يملأ قلوبهم.

حرور حركاتها بالجنس الثوري في فصح أكتوبر 1936
جبهة التحرير الوطني

لما ما عدنا إلى الشرق بأن مركز الصراعات شكل مرحلة هامة وثقيلة تاريخية في
تعليم ثورة عسكريا ومباريا اعقد تنظيم الخلية بين داخل السجون والمعتقلات
مركبة مدتها وكان ذلك بتكليف المخابرات الذين تولى التأسيس والمراقبة في حق
هؤلاء المقاتلين والمجاهدين في السجون كل ذلك لا يمنع من التركيز على أن الثورة
الاشتراكية التي اتجه نحو مؤتمر الصراعات عبر مصادر الخلاف ومنطقتي الحركة
والتي استمرت فيما بعد الفترة وإلى غاية زوال الحكومة المؤقتة وقيام المكتب
السياسي لجبهة التحرير ولا تزال مظاهر ذلك الصراع قائمة إلى اليوم فبالإضافة إلى
السياسيين ثم وصولوا إلى طريق الصراع وفشل حكومة فرحات عباس أصبح واضحا
وهو أن حكومة تشكلت في 1958.09.19 وهكذا تعود السلطة من جديد إلى
الفسكون أو ما يسمى بالبيانات الثلاث من جديد:

(أكرم الخاقاني، عبد الحفيظ بوصوف وخضر بن طوبال).

هؤلاء الذين وصفهم فرحات عباس حين وجه له بعض أعضاء المجلس الوطني
الثوري الجزائري المرموم في قاعة الحزم والتسامح كمراسل للحكومة المؤقتة قائلاً: «لقد
كلفتوني بحراسة ثلاثة حيوانات متوحشة ولم يكن لدي سوط لترويضها كانت
مستعينة تمثل في منبها من أكل بعضها البعض وهذا هي ذاتي حية ترويضها أفسدكم
وما كان في وسمي أنه أفضل لا أقل ولا أكثر» (أكرم الخاقاني، عبد الحفيظ بوصوف،
كما أوضح له مع العقلاء المستعدين لولايات وهو ما سمى «احتجاج العقلاء العشرة»
معهم بالإضافة إلى البيانات الثلاثة: الخراج من طهر الولاية الأولى على كافي الولاية
الثانية، بوزوراك المندموم السعيد المؤقتة الثالثة، سليمان دحيطس المندموم الصادق
الولاية المربعة المنظمي الولاية الخامسة وبعثان إليهم: فالنصيحة أو كذا...
عليه طارون خيبة المندموم أو أربعة صفت...»

بثورة والغرب وحقا كل من: هواري بومدين ومحمد بن عبد القادر من
الخصائص انقسم هؤلاء الى فريقين:

الفريق الأول: من العقلاء الجسدين: كرم، ناصر، بوزورال، فطيس، الحاج
خير يملكون الولايات: ١، ٢، ٣، ٤.

والفريق الثاني: يتكون من العقلاء الجسدين الآخرين: بن طوبال، بوجلف،
وأي، بومدين، الطفي يملكون الولاياتين الثانية والخامسة.

وبعد جهد تشكّل ثاني حكومة مؤقتة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية

بالتاريخ: 1960/06/18 إلى أوت 1961 تحت رئاسة فريجات عباس كما تم اتخاذ
قرار هام وهو توحيد قيادة الأركان تحت قيادة واحدة يشرف عليها العقيد هواري
بومدين ومساعدة كل من المائدين: سليمان (فائد أحمد) ومحمدي ومن هنا بدأ
التصحيح الثوري أو تعبيد الطريق السوي للثورة.

بداية التصحيح الثوري أو تجهيد طريق المستقبل للثورة أو الثورة من أجل المستقبل:

فوز اتخاذ قرار توحيد قيادة أركان الحرب وإسناد المهمة للعقيد هواري بومدين
بأن القوة تسير في جبهة الثورة بتوحيد قوة الجيش فالتعبئة بومدين حبر وفهم
حقيقة الصراع الدائم في أوساط قيادات الثورة كما عرف وفهم الاتجاهات
السياسية التي يمتثلها ويتبناها كل طرف مما يبدأ التفكير في مستقبل الثورة وبدأ
تخطيط للثورة ووضع الأسس النظرية التي من شأنها تصير مبادئ أول نوفمبر
بمعناها الحقيقية على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أننا نذكر على التمام

ان يودي إلى الانفجار بسبب موقف كريم بنفاسم الذي يسعى إلى العودة فقد أدى الأمر إلى التفكير في تصفية معارضة ((علي كافي لطفى وبومدين))⁽¹⁾ وقد كان اجتماع المعتادين قد انتهى بتجديد الحكومة المؤقتة تحت إشرافه: فراحات بوليس بعد قضاء العديد من أعضائها السياسيين وتعرفتهم بالعسكريين فإن ذلك لم يده الخلاف الذي ازداد حدة بين الثلاثي: كوتيه، برصوف وبين طوبال. لكن تعيين بومدين على رأس قيادة الأركان سوف يضع حدا لكل الخلافات فهذا بعد حال ما يجبر الوقت لكن الخلافات في باطنها لم تنه فسرعان ما تعود إلى الظهور وكان هذه المرة وبدرجة أولى حول السلطة ومن أجلها وهكذا وفي عصف هذه الخلافات يمتنع المجلس الوطني للثورة عن تحديد ويعين في أوت 1961 ثالث حكومة مؤقتة تستند إلى الرئيس من يوسف بن عبد كان الخلاف قد بلغ أشده بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة من جهة أخرى.

الخلاف بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة:

وكان بومدين من المعارضين لاتفاقيات إيفيان ولعله من الملاحظ أن الجانب البري من الاتفاقية والذي لم يستمر حسب ما يرجع عنه الكثير هو سبب اعتراض بوليس ((بشار إلى وجود ملحق بري لاتفاقية إيفيان وما بين ذلك الاتفاقية بالسوية خاصة بوجود قاعدة عسكرية سريعة ((J2 KAMOUSS)) بالقرب من مدينة بني وبل أخرى بها الجيش الفرنسي فحارب على الأسلحة الكيماوية إلى غاية أبعين⁽²⁾ وكانت آنذاك قيادة الأركان قد وحيت رسالة شديدة المصلحة إلى الحكومة المؤقتة وهذا الصدام مشير إلى تكتون وهي بوعزيز. إلا أن وبالرغم من مرور تحت طين منذ توقيعها وإلى حد الآن لم تقم الدولة الجزائرية بشتر اتفاقية السلام المضاوية الباحثون الجزائريون بالمجيب والدراسة بينما تناوذا بعض النروحين

⁽¹⁾ الشريعة يمكن الرجوع إلى مذكرات علي شاذلي
⁽²⁾ في جليل جريدة الشرق الأوسط 20/12/1961 العدد 1001

عزمت برلمانها على أن يعزز بأن هذا المرسوم عن قبول الاتفاقية
يكون مرفوعاً إلى الخلافات التي حصلت إثر إعضائها ويعيب هذا الشأن
بأن يوسف بن خدة كونه نشر نص الاتفاقية في 1986 بالفرنسية إلى
نظام قانوني بالغة تكن الشرف في تلك الخاتمة جاء تعالياً من المرسوم الرابع والعشرون
بموجب قانون شروط الاستفتاء بشأن تقرير القصر والذي يقتضي على أربعة أرباب
وقاية قبول ستة وأربعين مادة والمعلوم أن السيد بن خدة بعد الاقرب إلى هذه
الاتفاقية كونه كان رئيساً للحكومة المؤقتة التي تفاوضت وأتممت الاتفاقية.

وبما يعيب عليه أن يعزز كذلك الاتفاقية لم يقرر نسخة منها بالغة وبعد
بشأن مع سادة الدولة اليوم المرفوعة.

كانت الحكومة المؤقتة شعرت بأن يومين بشكل خطراً بحقوقه خدوها فقد كان
أول المراسم لاتفاقيات وقف إطلاق النار بصفة ككل من مساهميه قائلاً أنه
ومعنى، كانت مجموعة يومين هذه قد وجهت المذكورة إلى الحكومة المؤقتة
تاريخ: 19 جويلية 1961 جاء في محتويات ما يلي:

إن ما ندعوه إليها تعاملاً في الشأن الداخلي بأن من الانحراف ومن عدم تطبيق
قرارات المراسم في أن معا وفيها يخص بالملق الأول ليس عليها إلا أن بعد
الاشتراكات المسجلة التي تشكل مجموعها مع الأسف، جنباً إضفاء على الثورة لا
تستطيع احتسالك فوق أعبائها الأخرى. لقد قلنا دائماً أن المجهود الذي عايناه
لا يمكن أن يسمح لأي منا بمسألة تناسي الألام وحالات الحوادث التي تحملت
فئات الشعب، لقد فكرنا دائماً أن ثورتنا لا يمكن أن تتأخر مع المسؤوليات ومع
المسؤوليات الشخصية والمسؤوليات الأكبر حسنة وأن ثورتنا بمرحلة أسوأ لحظة على
النفس والمودة لثورتنا على مسرع ومرأى من الجميع، ألسنا نرى أن عدداً من
العناصر يقع لجزء من تلك المراسم إلى الإقصاد والذي لا يوقف استعصامه اليوم؟

إن ظنا دائما أن هناك حدودا لن اجتريها نحن، ظنا من مكان الناس وطبيعتهم وحيتهم، وقد أرمنا الصمت على بعض الإحصائيات التي جرت بدون حدود سوى حقيقة وحصلت على إمدادات تساعدهم في القضاء على هذه الآفات العامة التي اعتبروها على أنها، دون المراقبة علما بالمناخ المتغيرة التي أدت بتشكل عدم عدد الشعب إلى حالة حقيقة الفرد، وهي نقض كامل وبسيط للمبدأ الأساسي القائم على العمل الجماعي، وبه إعادة للفرد تمت خدمات مختلفة لخدمة الأجهزة الفعلية للمناخية والإحصائية...

وتضيف المرسلة، لا حاجة لأن يكون المرء عذرا كبيرا لكي ينفذ لكم ظنا من الإحصائيات الجارية، يكفي أن بعد المور قليلا لكي... يعرف أن الثورة، كما نصورها الأوساط الحزبية في تونس قد امتدت بشكل خطير عن النقطة التي تكوّن المداخلون الماسخون، وأولئك الذين ساهموا بحلهم وبصحتهم لترسيخ مبادئها دماء وتضحيات أبطالنا الذين عملوا بعيدا عن الأنوار.

وفي هذا الجو من التعاضد والتضامن والسياسات الرحيمة، كان الشعب يجهل كل شيء عن هذه المؤشرات الدرامية الخطيرة وكان ذلك من حسن حظ لأنه أبقوا احترامه قائما، وظل يريد بكثير من الصلابة وصدق الالتزام كل ما يأتيه من هؤلاء القادة، ولم يكن ذلك سادحة، بل شيئا بعيدا عن ذلك. لقد كان التزاما شاملا مصحوبا بثقة.

وعلى المسؤولين الذين كان يفترض بهم (أن يكونوا) دولة حديثة وعصرية توراتية، وكان هذا الموقف المريح، لا بل هذا الإجماع اللافت (بفائدة) عود محاولة جادة لفهم فضائل عن أن الشعب كان يظن بمكارية الفهم غير متوفرة كان هذا الإنجاز يعمل لصالح مناخ عدم فائدة كثيرة لبلاده دون شك. أولا لم تحدث نزاعات على مستوى الشعب، وهذا هو الأساس لأن مشروعنا بسيط كان فكيف أن تؤدي إلى أمور غير قابلة للإصلاح وجعلنا عميقة).

المبررات القائمة بحضرة قديمية وشهود دائمة إلى غنائم مؤتمر الصومال وبعضه المتفاريه:

1. المرحلة التنظيم للثورة. كان يومين بعض في القسم لإعادة الثورة إلى
قريته الصحيح وإلى بعضا الطبيعي على حسب تنظيم وتامم الخمس تحت
رجل بسطة الثورة في مجال التنظيم الثورة بعض مشاغل ومختلج مبادئ أهل
بعض لمسه الأرمية الكريمة منسجدها واقعا وحتى يؤكد يومين بأن حادثة
مع الحكومة المؤقتة ومع هيئات مجلس ليس حادثة من أجل الاستعداد كمن أجل
مبادئ المعول عليهم وهو السيد: محمد العريش بوقليله الاتصال بمختلفات ذلك
يوم حدوث في الوقت ذاته في عهد مؤيد لا الذي في سنة نحو التوجه الاشتراكي الذي
والإسلامي الذي هو هدف التمام الذي بعض يومين لإسائه في الوقت الذي
دوت بوضوح التوجهات الخارجية لدى القيادة الأخرى والذي أغلب أعضاء
الحكومة المؤقتة وهو التوجه ذاته الذي نشأ عليه فحركات عريش. وتظهر بوضوح
نقد يومين لهذا التوجه في رسالته للحكومة المؤقتة وهكذا يتضح بأن أحمد بن
الشيخة لماصرة لمؤسس تلقى مسابقة تقديم من الحكومة المؤقتة هو خروج
من السجن وقد تبين أنها كانت تعزم اعتقاله بالتعاون مع الحكومة التونسية وقد
جاء في شهادة السيد: محمد عثمان العزيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق حول هذه
نقطة بالذات في مذكراته ما يلي: ((بعد خروج الزعماء الخمسة والذين كان من
سنتهم السيد أحمد بن عبد من السجن وكان عضوا في حكومة بن عبد وخلال
هذا الاستعداد التي عقدتها في تونس قررت الحكومة الجزائرية والأجنبية إنشاء
لجاري يومين من مهامه كقائد للجهش قبل دخول الحكومة إلى الجزائر لكن من
في تونس بشدة على هذا القرار ودعا إلى إبقاء يومين إلى حين دخول النظام
الحكومة المؤقتة إلى الجزائر. وحاول من عدة وكريم بلقاسم ومحمود رفيع من سنة

الفرق. ويتواكب ذلك يومئذ بعد خطرا عليهم وعلى من يلة نصيبه لكنه قيس
بوقته وعارضه بقاءه يومئذ من مصبه كقائد جيش التحرير الجزائري وقد قال
من بعد بعد أن الحكومة المؤقتة كانت تعتزم اعتقاله بالتعاون مع الحكومة
الفرنسية. فقرر النجدة إلى سهارك في تونس، عندها اتصل: علي أفندي مدير
السياحة في تونس بالسيدة أوييس الفدائي وزير الخارجية وأبلغه بأن من يلة قد لجأ إلى
السفارة الليبية وضيف وليس الحكومة الليبية قائلا: أمرت بأن يصطحبته سفيرة
تونس السيد "تحت بن يلة" بسيارة السفارة إلى الحدود الليبية ورافقه بالفعل حتى
الحدود في: جوان 1962 وكلفت الفدائي قائد الشرطة الانتدابية باستقبال من يلة
عند نقطة الحدود ومرافقته إلى مقر رئيس الحكومة في طرابلس إذ كانت أسكن
الملك في مولي الناصري، وحوالت إقامة الحكومة إلى بيت الضيافة.

وأخبره من اللواء الجزائري بإعلام من يلة بأنه في صياغة الحكومة، كما أمرت أن
تتم له جميع سبل الراحة والحراسة الأمنية الكاملة، وأخبره اللواء الجزائري بأنه
سوف يجرى له بعد أن يأتى قسطنطين الراحة فريدة القلاء وليس الحكومة في البيضاء
بشي من يلة ثلاثة أيام في طرابلس، ثم انتقل بالطائرة إلى الجزائر وكان في
استقباله في مطار معارفي أوييس الفدائي وزير الخارجية الذي رافقه إلى حيث
كانت أقيم في مدينة البيضاء، وأمرت أن يحضر له جناح في فندق شحات، وفي
البيضاء لمدة أسبوع وكنت اجتماع معه كل يوم على الغذاء وشرح لي من يلة
ملاحظات خلاله مع الحكومة المؤقتة والتي تتعلق قضية إعتناء يومئذ من سيادة.

وأقترحت عليه أن يتحدث مع الدكتور يوسف بن خدة وسأله أن يرافقه ليرى
هو وكترت بلقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة وبعد وصولهما انتدع جمع
وعمل على مصالحته بين من يلة مع الحكومة الجزائرية. وأن من يلة عين الانتداب.

نفس من بالجناح ورهاني أن لا نسلم الأسلحة والذخائر التي تفتقر الحكومة الجزائرية المؤقتة والموجودة في ليبيا تحت حماية الحكومة الليبية للحكومة المؤقتة إلى يتم الاتفاق بينهم على عودته بذلك، وطلبت منه لقاء هذا الأمر لا يدس إلى الجزائر بوجه الاتفاق مع الحكومة الجزائرية بحيث يلتفتون إلى الجزائر بمسعين موعدين بعد شرف بذلك تربية أن لا نسلم الأسلحة إلى الحكومة الجزائرية كما طلب.

كلفت بعد ذلك وزير الخارجية الاتصال مع كريم بقاسم وباللجنة بما تم الاتفاق عليه مع من بلق، وحين علم الدكتور بن عودة هذه التفاصيل أتبعنا عن طريق وزير خارجيته اعتذاره عن الحضور وكانت حجته في ذلك أن الحكومة المؤقتة ليست في الحضور ليعملوا الجزائر، وهي منشغلة في ترتيب الأمور قبل إعلان استقلال الجزائر جاء، وقرع بن عودة بإشادة كريم بقاسم للتفاوض مع من بلق، مع التواعد بأن يترك يتم التوصل إليه معه بواسطة الحكومة الليبية.

جاء كريم بقاسم إلى بنغازي برفقة السيد حمدي السعيد وزير الدولة في الحكومة الجزائرية والسيد أحمد بوذا رئيس بعثة الحكومة الجزائرية في ليبيا واستقبله وزير الخارجية الليبي وكنت قد قررت السفر إلى بنغازي لاستقبال "من عودة" في حالة قبول دعوة الزيارة، وحين تقرر بحجتي "كريم بقاسم"، طلبت من وزير خارجية أن يترتب عقد اجتماع بينه وبين من بلق بمشاركته وإذا طرأت مشكلة فتترحب مشاركتي في الاجتماع فإني على استعداد للسفر فوراً إلى بنغازي، أما ما تم التوصل إلى اتفاق بين من بلق وكريم بقاسم بحضورك، فحين تباركك ويدعمه.

في تلك الأثناء اتصل: "الموسوي الشامي" بواسطة السفارة المصرية في تونس، بالرئيس: "جمال عبد الناصر" وأبلغه بوجود من بلق في ليبيا وشرح له الشكوك التي طرأت بينه وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة، فكلف الرئيس عبد الناصر طرفي رئيس الحكومة المصرية بذلك بالذهاب إلى ليبيا للاشتغال مع من بلق.

اتصل السيد علي في القاهرة "بحلول القلائل" بوزير الخارجية وأبلغه أن السليمان
 نصيرية طلبت تأشيرة زيارة خاصة لرؤس الحكومة المصرية على حدتها وأنظمة
 السفر حول الموضوع ومما يفعل طلبت من وزير الخارجية الانتظار بغيره في القاهرة
 وذلك لبيع فوراً وأخيرة للسيد "علي مصري". ووجه علي مصري بمطالبة جديده
 بخاري وكان من بقاء وكريم بقلامهم ووزير الخارجية السيد محمد بنديق الذي ليس
 بخاري في تلك الأثناء واستقبل وزير الخارجية السيد علي مصري في المطار وحضر
 إلى الفندق، ولم يكن من بقاء قد تحصل إلى حل مع "كريم بقلامهم". وقد أن الحكومة
 لمؤقتة تمكنت بحوثها بضرورة إعفاء يومين من معاشه وإعفاؤه عن الجيش. وفي حين
 ظل من بقاء نحو الآخر متسككاً بموقفه بتحديد اتفاق أي قرار حول الموضوع إلى ما بعد
 دخول الحكومة للمؤقتة للحوادث، وحاول "أويس الشافعي" وزير الخارجية تشجيعه الجور
 وتقريب وجهات النظر ولكن عود حذوياً وبعد ذلك اتساع علي مصري مع لجهه من
 بقاء فوراً وغلب هذا الاجتماع أبلغ من بقاء وزير خارجيتها أنه سيسافر إلى مصر جنسية
 علي مصري. لكن وزير الخارجية طلب منه إرجاء السفر، حتى يتم التوصل إلى حل به
 وبين الحكومة للمؤقتة، واقترح أن يشترك "علي مصري" في هذه المساعي بيد أن من بقاء
 أصدر علي موقفه وقرر السفر إلى مصر. اتصل به الرئيس القذافي هاتفياً وأبغى بالوضع
 فاقصبت بأحمد من بقاء وقلت له أن الاتفاق كان يقضي بمنع الماشركة العقائد بهه وبعد
 الحكومة للتوقيع كما أن الاتفاق كان يقضي كلفاً من عدم تسليم الأسلحة الموجودة في
 ليبيا والتي تخص الثورة الحرة إلا بعد التوصل إلى حل هذه المشكلة.

وتم السيد أن يوم السبت من جمدة إلى ذلك الخلاف القائم بين الحكومة والمؤقتة
 بقيادة الأم كان قائماً (المراتب) عن فرحات عيسى تركه الأوامر المخططة مع القيادة
 التابعة للتحرير الذي كان علي رأسها العقيد شراوي يومئذ.

وكان على حق ما ذكره العقيد: "محمد السعيد" (العقيد ناصر) الاسم
 هواري في شهادته^(١) عن الحكومة المؤقتة والذي كان عضوا فيها: ((التي شهدت
 هذه سياسة تتميز بإفلات الثورة تدريجيا من يد الحكومة المؤقتة ونمت أنه
 إلى هذه الظاهرة لكنني كنت وحيدا فاهميت (النظر)). إلا أنه وأمام عدم
 قدرة المؤقتة عن إقامة قيادة الأركان وتفرؤها على قبول استقلالها في حالة ما إذا
 من لاداء الرأي القائل بتقديم قيادة الأركان للاستقالة فإنها لجأت إلى أسلوب
 تدور مع يومدين وهي الطريقة التي لجأ إليها "كريم بنقاسم" عندما تعرض على
 يومدين هواري يومدين رتبة جبرائيل غير أن يومدين رفض العرض وسجل كفاء لم
 في الشريط على أمواج إذاعة جيش التحرير الوطني التي يدين التسرف ويدعو
 إلى (أوساط وحدات الجيش)^(٢). كان الرئيس المرحوم: "هواري يومدين"
 وقد سقت الإشارة إليه قد عجز وسر حالة المجلس الوطني للثورة الجزائرية مذ
 أنه أول مرة في مؤتمر الصومام يكون جهازا غير متناسق ولا متوافق فهو يضم
 هذه التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية القديمة فكما أشرنا إليه تشكل من
 أعضاء أصليا ومثله إضاهيين وكان الأعضاء الأصليون يشكلون من خمسة
 وكزين وأثنان من العلماء وأثنان من الإتحاد الديمقراطي كما عجز يومدين
 خرجت التي عرق فيها المجلس طوال الدورات الستة التي عقدها.

ذلك يومدين وقيادة الأركان من المفاوضة مع فرنسا:

كان يومدين وبقية مؤيديه يتابعون المفاوضات بالرغم من عدم استصاغتهم لما
 كان يحدثهم الذين همسوا بحقيقة وعملية اتفاقيات إيفيان ولم لا ينتصر تيار
 يومدين بل كان ذلك كما فرنسا قد حققت انتصارا باتفاقيات إيفيان، وجعلت من

(١) محمد بن ناصر (العقيد) (شهادة ١٧ شعبة وطنية من ١٩٦١).

(٢) العربي القوي: تاريخ التحرير الجزائري ج ٢ ص ١٥٥.

استقلال الجزائر يعود استقلال سنكلي بجزء من أية لمة تاريخية أو مسحة حضارية
وذلك فطرح ذلك فيما يلي:

١- من المعروف أنه ومن بين الإجراءات التي تضمنتها اتفاقية إيفيان هو تطبيق
مبدأ طينية مؤقتة فور وقف القتال وهي منطقة تشكل من بعض من الجزر التي
وبعض الترسيم ومن تمديد عن جبهة التحرير الوطني. تقوم هذه اللجنة بالإشراف
على عملية الاستفتاء وإن تم لصالح الاستقلال تشرف على الانتخاب المجلس
القائمي خلال ثلاثة أسابيع لتسلم السلطة إلى المجلس التأسيسي الوطني (التي
هذه السلطة تمتد بقاؤها القوي من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر وخلال هذه الفترة
قامت بمهام وأدوار يعتبرها البعض خطيرة جدا على مستقبل الجزائر إذ أصدرت
أوامر ومراسيم وقطعت بقرائها آلاف الإضرابات التي كلفتها فرنسا مليارات الفرنك
وبإصدار نصوص في مجال الأملاك العمومية والإدارة وإنشاء المرافق والمنشآت
الاقتصادية وفي مجال القضاء. وثلا ذلك توقيع بحدودها من بروتوكولات التعاون مع
فرنسا^(١) غير أنه وعلى العكس من ذلك فبالا يرى بأن مهمة التوظيف لم تخرج
ضمن الصلاحيات الممنوحة لها فوجب ما تضمنه التصريح بعدم المنعاق والاعلان وقطع
إعلاق النار كما جاء في الفصل الأول: سيعهد لمهمة التنفيذية المؤقتة بما يلي:

إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر وعليها أن تعمل الجزر التي باعتبارها على
الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة.

كما أنها وبوجود أشخاص معروفين بفعاليتهم أمثال: بنعيد عبد السلام والشيخ
يحيى ستهد الثوري بقبائنها بالمرحون والملاحظ أيضا أن فرنسا أضافت موازنة

١- تقام على بعد مغلون قنصلية الجزائر في الجزائر العاصمة الجزائرية في جزيرة بوناب
١١

مع تلك الهيئة محافظة سامية يتولى من خلالها المحافظة السامية الفرنسي اختصاصات
سبلة الخارجية والدفاع والأمن والفكر والعلاقات الاقتصادية وتنشكيل الهيئة
الصادرة كما يلي:

- الرئيس: عبد الرحمن فارس، نائب الرئيس: روجي بروت.
 - مندوب الشؤون العامة: الدكتور شوقي مصطفى في كل حينه التحرير الوطني.
 - مندوب الشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام.
 - مندوب الشؤون الزراعية: أحمد الشيخ.
 - مندوب الشؤون المالية: جان منوي.
 - مندوب الشؤون الإدارية: عبد الرزاق شتوف.
 - مندوب للأمن العام: عبد القادر الحصار.
 - مندوب الشؤون الاجتماعية: يومدين حميدو.
 - مندوب الأشغال العامة: شارل كوني.
 - مندوب للشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوش.
 - مندوب البريد: محمد بن تقيفة.
- قد ورد في هامش الصفحة رقم: 112 من المرجع المشار له للدكتور الأمين
شريط أنه ومن ضمن المراسيم التي أصدرتها الحكومة الفرنسية آنذاك في إطار
نظام سامية وكانها صاحبة السيادة فيها:
- مرسوم: 62/03/19 تحت رقم: 62 - 302 المنظم لتنظيم السلطات العامة في
7/1 وكانك مرسوم: 62 - 305 في: 62/03/20 حول استفتاء جوية والمرسوم:
62/03/20 المنظم لإنشاء محكمة النظام العام.

والله اعلم بغيره الإبراهيمية بالقومية العربية والوحدة العربية الإسلامية عندما وهي الفكرة التي لم يمسها يومئذ من قبل البداية وكان قد كلف الشيرازي بوضعها بالسعي إلى إقناع زادة الثورة بالانضمام إلى الفكرة وعارضه بوضائف وأجوب أفكاره "أرشد" بورقا يكون خروج المذكور السعي إلى إرساء تعاون اقتصادي وثقافي مع فرنسا مع من اعير من التي لم قيادة الأركان إلى الاعتراض على اتفاقية إيبان والتي ورد فيها ما يكس ذلك توجه في إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي كسما يلي:

١- تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية
 ٢- تعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقاسم معها الثروة الثقافية والمساعدات المالية
 نسبة الاقتصادية والاجتماعية لتتساوى بتساو مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.
 ٣- السواء الذي يجب أن يتفرع بالحاج: هل كان بالإمكان أن تتصرف وتنظم
 ثورة الشفوية لتتحدث بنفسه التأسيس في ظل التوسع الذي عنه حال قيادات
 الثورة؟ وهل كان ذلك التوسع يسمح باستجابات ديمقراطية في معظم صواعق
 الأشخاص وفي وقت لم يقد فيه بقرار مشروع مشروع؟ هل من المنطق أن يسمح
 أولئك الذين يحملون ويتصورون جزائر مفعلة عن أيديا ومنطقة عن نفسها
 عربي الإسلامي؟ ذلك هو الموقف الذي يجب أن يحسم في الحقل كان منطق الثورة
 أو ليس الشرعية الدولية يدفع الثغور على مستقر الجزائر كان لا يترك المجال لأي
 قسم أو الموقل الداخلي ليبدأ أول توفيقها معني إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية
 الاقتصادية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

علاوة على جرحه المبرهن بالنداء والتأكيد ذلك عارض ما قاله المرحوم محمد بوضاف
 في غير السؤال التالي: هل عرضت عليك هيئة الأركان العامة فعلا الخرافات معها
 تحت الحكومة المؤقتة؟ وأستدرك: لا فعلا عرضت على ذلك تثبت رسالة من يومئذ
 قبل فيها بولغا، فربما لم يحصل مستقر لبقا بوجوده أن نجعل معروضا... وبعد الإخراج علنا

عقوبة وتنفذ بطريق القضاء. قدرت ألا أسلمير يومين ورفاقه لأن القضية برمتها قبل
مطلة بنية لسان البلاد ولم تكن في نظري مسألة إشكالية السلطة بالقانون. (أن جرس
بما كانت على حق والتمسوت بتعمير برنامج على السبيل.

الاجتماع الأعير للمجلس الوطني للشورة الجزائرية في طرابلس وقراء
الفضل في مشروع المجتمع 27 مايو 1962 إلى: 1962/06/05:

كان هذا الشاء بمثابة حوزة استثنائية نظراً لظروف الطارئة والمستجدات التي
تتطلب معالجتها بحزم وهي التكتفل بمهام الدولة بعد إعلان وقف إطلاق النار بين
المتحاربين لهذه الدورة قد بدأ مبكراً وقد أثرنا إلى ذلك من خلال التحضير الذي
أشرفه مجموعة يومانيه، بوظيفة مدعري، والشريف بنحاس، الخياط الشباب
والنصوي بالرائدين: سليمان ومحمدي كما أفتار إلى ذلك: السيد سعد وحسن
الانصار بعض القادة وهو ما أكدته بوضائف كما ذكر أعلاه كل ذلك في إطار
إعداد البرنامج أو ما سمي فيما بعد ببرنامج هذا فضلاً على أن هناك برنامج
آخر حتى: برنامج الخصومات بتونس أكلاته لجهة مشكلة من الساعات

محمد الصديق بن يحيى، محمد حويل، مصطفى الأعرابي، رضى الله عنه، عبد الله بن
عقلم وسوف أن نعلق على هذه الدخلة وعلى التوجيهات الأيضولوجية لأهم
أهم وبين تكون الاجتماع ناقض إلى جانب هذا المشروع مشاريع أخرى منها:
مشروع تقديمه به هيئة الإحصاءات

مشروع تقديمه في هيئة الأركان وآخر من الحادثة مرصداً هذه المشاريع
التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق لإعادة صياغة الملاحظات والتعليقات

أحمد بن بلك، أحمد بن مصطفى، علي حارون، قائد أحمد، وأحمد بن أحمد بن
علاء وعبد الحميد بن محمد بن أبي عبد الله بن أحمد بن علي حارون، سنة ١١١١ هـ، في عهد السلطنة.

١١١ - علي حارون، خليفة عثمان بن علي حارون.

معرض المودة للتفاهل في الجلسة العلنية وبعد التعديلات العظيمة فقد القيت
 اختلافات في الجوانب الإيديولوجية مؤقتا وتمت المصادقة بالإجماع من طرف
 مشتركين على الترتيبات التي حددت وضبطت في ميثاق طرابلس بغض النظر عن
 صيغتها السابقة)). إذن تمت المصادقة على ميثاق طرابلس وشهد شاهد من أهلها
 ذلك ما قبل عكس هذا غير مستصاغ أمام شاهد إثبات معي مباشرة بأشغال
 الاجتماع ويضيف إلى هذا ما قاله محمد دحطب أيضا بشأن هذه النقطة كما يلي:

(صحيح أن ميثاق طرابلس قد وضع بإجماع مشترك محاولة ولكن نعبره في
 عدالة من طرف مجموعة من المناهضين... معروفين كما كانوا يحظون بصفة المجلس
 الوطني للشورى الجزائرية النامة ولا أحد يشك في أخلاقهم وأمانتهم ولم يكن يرى
 نفس أي داع لمراجعة العمل الذي قامت به اللجنة المؤسسية من طرف من سنة
 1962 ويضيف تلك هي مشاعري ومشاعري من جهة)).¹⁴

وبهذا الصدد يضيف العقيد علي كافي والذي كان يرأس الجلسة مع كافي من: من
 هي ومحمد بن داود بأن جدول أعمال الدورة يتضمن نقطتين أساسيتين هي:

1- مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.

2- تكوين المكتب السياسي.

ويقول بأن الشورى صالحت بالإجماع على البرنامج لكنها تعترض في تكوين المكتب
 السياسي. وتورد نسخة من نص اجتماع المجلس كما أوردتها عمار ملاح في
 عدم أنها ويستخلص منه أن النقطة الأولى تمت المصادقة عليها بالإجماع.

14 - محمد دحطب المرجع السابق ص 171
 15 - شهادة العقيد علي كافي ومحمد بن داود عن أعضاء الشورى ص 171

مختصر الاجتماع (1)

المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA

في 07 جوان 1962

سنة ثقل وتعمقة والتي وستين وفي السابعة جوان

أعضاء المجلس الوطني للثورة.

أعضاء الولايات والمجالس المشغولة أميرة الحاضرون طرابلس عاصمة اجتماع المجلس الوطني للثورة دورة 27 ماي 1962.

حيثما تطلب من الحكومة استخدام المجلس الوطني للثورة يوم 25 ماي 1962.

حيث أنه عند افتتاح الاجتماع صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال للنقطة 1- نقطة دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

2- نقطة تعيين قيادة سياسية كما كانت مقرر في البرنامج المذكور أعلاه.

بما أن النقطة الأولى درست من طرف اللجنة وفي الدورة موسعة تم تبنيها بالإجماع.

أما بالنسبة للنقطة الثانية تعيين القيادة السياسية تقرر تعيين هذه ورغبوا اختيار الميمنة طرزال عدة أيام ما نتوصل إلى إقناع كل الإخوان المخلصين لتكون مجموعة لتعمل بصفة جماعية.

وقد استعرض أحد الإخوان الذين يناسبون لخصم مسؤوليات في مناصب القيادة وقبل البيت في موضوع أعضاء القيادة غادر رئيس المجلس السيد من عتابة من يوسف طرابلس في ليلة 06 7 جوان 1962 دون إعلام مكتب المكتب 06 07 جوان 1962

CNRA) صحبة رفقاء أعضاء الحكومة. وأعضاء المكتب المجلس الوطني أمام استعداده إلغاء مهمته في ظروف جديدة وقانونية.

يكون بالتالي هذا المختصر للإثبات في سنة نسخ مرقمة من 01 إلى 06 وقد أُنشِئ
بموجب أو بكتابة:

مجلس الولاية الأولى:

مجلس الولاية الثانية:

1- البراند العربي ب. ح.

2- بلوصيف راجح.

1- الطاهر الزيري.

2- محمد الصالح بجاوي.

3- عمار ملاح.

4- أمراء مصطفى.

5- مصطفى إسماعيل.

مجلس الولاية الرابعة:

1- أحمد بن الشريف.

2- المختار بورقة.

3- يوسف بن خروف.

4- برصادة محمد.

5- خرفيت حسان.

مجلس الولاية الثالثة:

1- سعيد بازورق، داسمة وبناسم.

2- العقيد آكلي محمد أوجاج.

3- الرواد صديقي الطيب وفاضل أحمد.

عروف حميني.

4- حسن عبدوز.

5- محمد وعلي.

مجلس الولاية السادسة:

1- محمد شعالي.

2- محمد أروند.

3- عبد المجيد.

4- الشرف عبد الحليم.

مجلس الولاية الخامسة:

1- بوجور حذو عثمان.

2- فائدي بويكر.

3- عبد الوهاب ملاوي ب. ح.

4- حسان حسان.

- 5- سليمان سليمان.
- أعضاء المجلس الوطني للنشور:
- 1- أحمد بن ملق.
- 2- فريجات عباس.
- 3- خير محمد.
- 4- فريسي أحمد.
- 5- محمد بن أحمد.
- 6- من علة الحاج.
- 7- بشار ربيع تو كليل حيسو.
- 8- محمد بن السعيد.

- 5- ناصر.
- قيادة الأركان:
- 1- علي مصطفى.
- 2- فاطمة أحمد.
- 3- فؤاد يومدي.

إذا كنت تلاحظ هذا كما قلنا وأنتنا على ميثاق عدم المس فيقول نحن بعد ذلك لا شيء
 سيد من تنظيم هذا الاجتماع بار يذكروا به بنتمنى عدم مناقشات أو أن الأمر
 يغفل. يكون الاهتمام منصب على تشكيلات الشكك السياسي كما ذهب إلى هذا
 القول الدكتور العربي الربيعي في مؤلفه: تاريخ الجزائر المعاصر ج 2 وفي هذه الحان
 فإن كل من يصدق في حقه القول بكون من السابق فقط إلى السلطة دون
 الاهتمام مستقبل البلاد الذي يمسده الأمر المخرج للصدق عليه. إذا كان الأمر يوم
 دخلت يؤخذ يومدي وبونظيفة وجماعاتهم حول تأثرهم بأفكار: فرائس هامون
 الاشتراكية وهو الذي قال: (إن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون ثورة
 اشتراكية بشكل الفلاحين، فوائدا السيرة وقد ذكر استراتيجيتها على دور
 الإسلام الذي يحظى الأهمية الجزائرية طامعها الخشنة).

(1) - فرائس هامون أو غير هامون قد اسمي نفسه من كتابه المفقود في المرات.

وبه لا أحد يشك في أن الحاضرين في مؤتمر الصومام يتجهون إلى هذا الحد أو لم يتجاوزوا مفهوم الاشتراكية التي يرمي إليها المثاق كنهرون من النازيين والمثقفين بين الدول الاشتراكية التي تتحياها مثاق الصومام واعتدوها جسداً للثاني الإسلام السمة في الإجماع والمساواة وإقامة العدل بين الناس، وكثرة غلته الخبايا التي كانت في الأذهان عدالة عمر بن الخطاب وقاربت وغاربت بين تلك التباين التي تشد في منح حق الانتفاع بالأرض ((من أسيا أرضاً مواتاً فهي له)) ((وولها بقدره من الطبيعي أن تسلك بلادنا طريق الاشتراكية في سياسة التسمية لأن هذا الطريق هو الذي تضمن من الناحية التخطيطية الاستقلال الكامل وهو الذي يحقق من ناحية العقائدية الترقية والمساواة للجميع، وبذلك يمكن أن تسود الروح الديمقراطية في تشجيع هذا شعبنا تلك الروح التي تستوحى منها المسؤولون سياسة اللامركزية لصالح المجموعات المحلية وسياسة المشاركة في تسيير المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي والصناعي وسياسة إعادة توزيع المدخلات على العمال والفلاحين))⁽¹⁾

أشغال مؤتمر طرابلس تستأنف في تلمسان:

لاحظنا أن الأشغال في الجمعية الأخيرة ليوم الخامس من جوان بطرابلس تنفض بعد مناقشات كلامية حادة وبعد فشل اللجنة المشكلة بإعداد اقتراح حول المشكلة المكتب السياسي ومهامه والمكونة من السادة:

(ساج بن علا، محمد بن يحيى، عمر بوداوير، وقاضي بوبكر)،

رئيسها رئيس المؤتمر نفسه وهو المرحوم محمد بن يحيى⁽²⁾، والملاحظ هنا أن مجلس الحزب شكّل تشكيل المكتب السياسي لتسيير الباءات الأزمات والمعروف أن اتجاهه الإمبريولوجي

(1) - هذا الكلام لأحمد طالع، الإبراهيمي من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962 - 1972 صفحة 101 - 102

(2) - كان الرئيس الشاذلي قد وعد بتشكيل اللجنة أثناء المؤتمر الخامس الحزب فيها يتعلق بوجهة نظر المصيريق بن يحيى.

عزلهما يختلف بعدما هو عليه فريق أو بلة وهو معين والشعوب أيتها أن الإستة لعل في ليرة
 يرا نور شافع مؤخر لعل مالم والذي كما ذكرنا لم قبلها لولاية لاكوني واستكرها من به
 سدة لذل أن السعي للسيطرة على المكتب السياسي يعني بالضرورة الفصل أحد بين
 والعمدة في أحرار الواقع ومن الأمانة التوضيح أن أسرار لثة ورغم ما حصل من حيل
 فخلا كانت غوي تحت حافة الكفون الأندلسي شجيرة الشجرة الوطني الذي يصعب
 شجيرة إلى ميدان الديمقراطية كذا جاء في نص المادة (31) والتي أصبحت تعني به
 بعد بأن كزية الديمقراطية كذا جاء في نص المادة (31) والتي أصبحت تعني به
 سورة حتى انضمت المؤخر ومع انضمامهم جميعا وفرض عليهم واجبات وتصبح على بعض
 الديمقراطية علفت على الديمقراطية في التمسر حسب المادة 31 والامتناع عن التصويت
 مقبول كما أن المادة 32 فتح حق التصويت بالوكالة وفي أشكال شاملة هذا الحق حيث
 نص على أن تكون لوكالة مكتوبة وهذا هو الإجراء الذي يذهب إلى أن يرجع
 المجلس لحد في التفاوض وحصل حيا من التفاوض مسبب التصويت بالوكالة إلى أن
 الأعضاء المقترضوا شدة على شاملة السيد العقيد الطاهر البربري للتصويت بالوكالة
 الأخير إن ذلك حلق مسبقا الحصول على الحق بالتصويت بالوكالة وكالات عن أعضاء
 مجلس لولاية الأولى حسب السيد علي هارون فإن من حدة هو الذي عارض
 البربري بشدة متحدا بعض المادة 32 لتكون لوكالات غير مكتوبة هذا حسب رغبة
 هارون لكن حسب الطاهر البربري هذه فائدة الفصل بقيادة لولاية التي سار حده
 لوكالات وقدمها إلى مكتب البصرة لتكون من الإجابة

معد من يحيى العقيد على كمال وعمر بوزنوه. في كذا السيد علي كمال في مكتب
 المؤخر لطفى لم كالات للكتابة وأحد بعضا لكن السيد البربري حسب أن بعض
 لوكالات لم تكن في صانعة "معد إلى جهة البربري ويبدو أنه قصد من ذلك أن
 11 - محمد طاهر بن حلفاء شجيرة الطاهر البربري

نصار بليد علي حارون ويؤكد بأن الرئيس بن عيادة قد صرح في بعض المناسبات
بأنه في حين تصليب الطاهر الزبيري وطالب بأن تساهم الولاية الأولى في هذه النقطة مع
الولايات، وأوضح بأنه أبلغ الحكومة المؤقتة بأعضاء مجلس ولايته حين عيّنهم والمعلوم
أن الولاية الأولى كانت تعالي هي الأخرى صراعات حادة وكانت قد شهدت الاستمرار
والاستمرار حين شمس طاهر الزبيري كمسؤول عليها العقيد الطاهر الزبيري يؤكد بأنه
حارب طاهر مؤقفاً وحفظاً باقتراحه تشكيلة تكون من السجاء الخمس واللاتاني كرم
وغيره ومن طوبال غير أن هذا الاقتراح لم يتم أمام اقتراح قيادة الأمر كان الذي
يتمس السجاء الخمس زائد العقيد محمد بن السعيد والحاج بن علا

ربما يكون هذا هو الموقف الذي أدى بالولاية الأولى إلى مساندة يومئذ وقبادة
الأركان ضد الحكومة المؤقتة وهي أول ولاية تساند يومئذ وهي الولاية التي
وسطها جسم الموقف

ويشبه الصراع كما سوف نوضح وهكذا يكون هذه الولاية موقف الخيم
والجسم عند بداية الثورة وعند ثنائيتها بالرغم من محاولة البعض طمس دورها
وبكائيتها أثناء الثورة، وبعبارة كيف كان موقف باقي الولايات إذن؟

موقف ولايات الثورة والولاية الرابعة بالذات:

لما تمسد الخلاف وتآزم بعد أن احتدم النقاش في أشغال طرابلس بحجرة إعلال من ردة
عن اتحاد التشكيلة المقترحة لتسكب السياسي تار كرم بواقعه ليصرح في وجهه
بشيء بالانفراد بالسلطة تكن الرجال الذين يعرفون كيف تمارس السياسة وبعد النظر
وحكمة تمكن من تلكه وخيصر هؤلاء الرجال المدعين من قبل قوة عظيمة هي قيادة
أركان من أن يستطروا على الموقف حين قام بين تلكه بغيره الحكومة وكشف غورها

11 - طابعا أكد السيد الرائد حيدر ملاح أثناء مقابلة أجريتها معه بدائية بالصدفة يوم نوفمبر 1964
التي يوم 11/07/2004 بحضور الأستاذ يوسف بلاندة سياسي وأحد المناهدين



وقد لاحظنا تقدم خديعة انضم إليها كل الأعضاء الغير متفهمين مع مسار الحكومة. ومن الملاحظ أيضا أن هناك خلاف كبير وتنافس في كل ما كتب بشأن أعمال طرابلس من حيث تواريخ الحركات أو المقروءات. فهناك من يقول إلى أن التحدث للحزب السياسي تم أعلا وهناك من يؤكد بأن الاجتماع الفعلي أو بقي معلقا. والطلاق من هذه العبارة الأخيرة يمكن الأخذ بالشكوك التي تؤكد استئناف الأعمال بسلامة.

يرى سعد دحطب أن المكتب السياسي لم يتخبر من طرف المجلس لاستمرار حصول على أغلبية التفرع. لكنه يتفاجئ عكس ذلك فالسيد بن جادة صرح بتاريخ 28 جويلية 1962 بأن الحكومة المؤقتة تقبل المكتب السياسي قائلا: "وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اجتماعها يوم 23 جويلية المكتب السياسي. كما اتفق من طرابلس والذي يضم سبعة أعضاء وذلك حرصا منها وبأي لمن كان على أن لا تكون هناك مواجهة دمجية بين الجزائريين. فهو كما أراد أن يصادق على ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية".

غير أن ما أجمع عليه إلى حد الآن هو أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يكون قد حل نهائيا وأصبح في ذاكرة التاريخ. ثم بعد انتهاء أعمال مؤتمر التحرير في طرابلس ليحل محله المكتب السياسي كتنظيم جديد ووحيد لخدمة التحرير الوطني وفي اجتماع آخر يمكن القول حسب بعض الروايات أن المجلس الوطني للثورة يكون قد استأنف أعماله بسلامة فيما بعد لينقل بعدها إلى العاصمة.

بدأت وفود المؤتمرين تعاد طرابلس، السيد "علي غارون" يؤكد أنه بعد يوم 1962/06/07 غادر رئيس الحكومة والوزراء في يوم 1962/06/08 لتقدم هذا الوثيقة بطلانها. نحن نؤمن أن تونس عن طريق البر في حين ينتقل كل من:

"فرح القاسم" و"بوسيف" إلى مقر اللجنة المؤقتة وما يسمى ببعض الحكومات يوم 1962/06/07 إلى أن منطقتهم "أورغاس" كانت مقر اللجنة المؤقتة. كان مسجودا.

تتم مع توقيع المجلة المؤقتة لاتفاقية خطيرة جدا مع منظمة الجيش السري وغلاة
اليمين بتاريخ 17 جوان 1962 وقد كانت هذه الاتفاقية أعظم نكسر لما تضمنته
سلبية احيانا، كان: "عبد الرحمان فارس" قد سدد إلى تونس لإطلاق حركته
بإتفاقية معها من جانب المنظمة العسكرية السرية رئيس بلدية الجزائر السابق
ووزير حكومة "مندريس فرانس" والمسمى: "سوزي" أمامها إقامة اتحاد دولي
تونس جزائري وشترط إقصاء العفلاء كماليا من أي تفاوض واعتبرهم غير
جزائريين وتمكن استخلاص عناصر هذه الاتفاقية فيما يلي:

- 1- يتم التفاوض بين المجموعة المسلحة والمجموعة الخاصة للقانون الأوروبي
مقابل على التوالي من طرف جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية.
- 2- تجري هذه المفاوضات بين الجزائريين وحدهم مع إقصاء كل طرف آخر.
- 3- تخضع الاتفاقيات المترتبة عن هذا التفاوض لمصادقة الشعب الجزائري وحاشا
بأن التوقيع على الاتفاقيات المنبثقة عن مفاوضات ووضع الضمانات العسكرية جز
تتبع، تنظم المنظمة العسكرية السرية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
والاجتماعية التي سوف تتدرج في دستورها البنود والشروط الخاصة بالاتفاقيات
الخاصة وترسخ وحدة الجمهورية الجزائرية (عدم تقسيم الجزائر إلى جزائر الشمال
والجنوب) ووحدة الشعب الجزائري (جنسية واحدة في كامل حدودها). (جزائر).
- 4- المواطنون الجزائريون متساوون في الحقوق والواجبات.
- 5- تصبح المجموعة الخاصة للقانون الأوروبي كل الوسائل التي تملكها في صالح
سياسة تورية ضرورية لتأسيس الجمهورية الجزائرية.
- أما فيما يتعلق مؤسسات الجمهورية، فلها تصور مما يلي:

"استند على..."

- موشة الموشة -

- وجود جيشين: الجيش الشعبي (الجيش الوطني) والجيش الوطني (الجيش الوطني).
- تأسيس لجنة عربية على المستوى الوطني (الجيش الوطني) لتأمين الأمن.
- دراسة مشروعة للاختيار على الحكومة الجديدة.
- في السياسة الداخلية.
- على كل من المنظمة العسكرية العربية وحسين النوري الوطني.
- مع كل حزب شعبي أو ذو نزعة شعبوية (بما في ذلك الحزب الشيوعي الفلسطيني).
- في السياسة الخارجية.
- إلغاء الحزب في العالم العربي.
- إنشاء الأحزاب العربية.
- في السياسة الاقتصادية.
- التنظيم الاقتصادي للدولة (مبارك).
- الاستعمار في كل مصادر الطاقة.
- استثمار بعض الشركات الأجنبية (معمورة) وتعلق بالاصلاح الزراعي.
- الاستثمار وحماية رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والأجنبية في هذه القطاعات.
- في السياسة الثقافية.
- ستكون المدن العربية والفكر القومي العربي في الجمهورية العربية السورية.
- ستكون جامعة البعث في جامعة سوريا في دمشق.
- مع العلم أن هذه المنظمات السياسية والعسكرية تقدم للمجموعات المختلفة.
- الثورات الأوروبية (مثل الثورة) على الاقتصاد في الشرق الأوسط.
- القوى الخفية (مثل القوى الخفية) على القوى الخفية (مثل القوى الخفية).

بعد انقضاء من الحكومة الموقرة لجمهورية الجزائرية وثلاثة أعضاء من اللجنة من المنظمة العسكرية لخدمة إلى جانب الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبكونه شيد
 (ومن رئيسا لمؤسسين):

كانت ضمن الحظ ولدت ضلعاً قباذ الأركان بصرح من لجنة يوم: 13/06/62
 بهم حدوداً هذه المفاوضات كرم القاسم وبوضاه بترجان في تشكيل حلف
 ضد المصالح السياسي وبضمان إليهما قائد الولاية الثالثة والفرقة من أن الحكومة
 تفرقة أبحاث في التلاشي فالسيده محمد حيدر يستقبل في 22 جوان من الحكومة
 لائحة و قبله يتجه: فرحات عباس وأحمد فرنسيس إلى حيف للاستقرار هناك،
 يتفق بهما: أيت أحمد ويستقبل: سعد دحلب.

إنشاء لجنة التنسيق بين الولايات من قبل معارضي المكتب السياسي:

كان كل فريق يسعى إلى تكثيف نشاطه قصد السيطرة على الوضع ونشر الفكرة
 في الوقت الذي يرسل فيه يومين تمثيل إلى الولايات الشرح والإقناع بأسرع
 لأخرون إلى عقد لقاء عام بمنطقة زمورة يوم: 24 و 25 جوان 1962 ويشاركون
 نفس تحقيق ما بين الولايات بحسب بعض تمثلي الولاية الثانية (الشارع القسطنطيني)
 جناح الذي يتزعمه السيد صالح بوبنيدر (صوت العرب).

- الولاية الثالثة منطقة القبائل.

- الولاية الرابعة.

- منطقة الجزائر المستقلة.

ويبدو أن القرارات الصادرة عن هذا اللقاء تجاوزت الزمن ذلك ألقا توجه إلى
 الحكومة لتدعوها إلى السيطرة على الوضع ولترسيم برنامج تعذر فيه مجلس التنسيق
 لولايات أخرى هيبة وهو الزعيم والشهيد معين قيادة الأركان.

و لا خطر من ذلك كله هو ان هذه الفيلة باشرت الى القيام بتصرفات خطيرة
حيث ان هذه الفيلة على السهل الذي اوقعتهم يومئذ الى الداهية التي لم
يتمكن من حياض الولاية الثانية اثر دخولهم من تونس و هذا الشاغل ان حياض
محمد عثمان قائد لحد و الماشي الحرس.

حيث الاركان تصير بتاريخ 62-07-02 ياتنا بعد ان صدر قرار الحكومة ان
لو نفس بقاء الحكومة للوقت قرارا باقائها في: 62-06-00. طالبت قيادة الاركان
العسكريين بان لا يمثلوا سوى لوائح فيادهم العسكرية.

ساعة الحسم تقترب:

وتشاء الاقدار ان تعود الأمور كما بدأت. اول مرة هي الوقت الذي يسبق فيه
كل من بوجياف و كرم المتاسم لما سمي "بلجنة الدفاع عن الجمهورية" بتاريخ
1902-07-27 اتفقا وزو وفي هذه الاثناء فصل الأزمة الى اوجها فقامت الولاية
الربعة و بتاريخ: 1902-07-29 تشر ميليشياها وتستولي على مدينة الجزائر في هذه
الأيام تكون جماعة تاسسان قد رشت نفسها للانتقال الى العاصمة بعد ان لم الشاذة
02 ثارت مع جماعة قبوي وزو لكن بوجياف اعتبر ان المكسب السياسي تجاوز هذه
الانقلابية واستغنى منه كذا. لم يلحق آيت احمد ويوحنا فصل الولاية الرابعة. به
الامكان اني مواطن سيطر ان يتخيل الحالة التي ان عليها الوضع في الجزائر وينساور
ان كان بالامكان اجراء انتخابات مجلس تأسيسي وهل كان بالامكان انما بصفة
العامرين. كلا بومدين وكما اوضحنا متوقفا ما حدث بأنه سرف بعدت وانضم
ان هؤلاء جميعا خرجوا عن تمهيلات مؤلف طرابلس التي تبادوا عليها الانحياز
لذلك كان يحضر الوصال ماديا و معنويا وهذه تتحرك القوة في ان في 1902-07-01
حينها ظهرت بأحداث المعارك والتصميم جميعا الى الولاية الاولى ومن هنا تبدأ مسيرة

في العاصمة وسرعان ما تمت الأوضاع بعد معارك مؤسفة والملاحظ أن
 بعد حدود الولاية الرابعة كانت مكتظة بمقاومي 19 مارس 1964. هؤلاء
 الثوار كانوا قد تسيبوا في مشاكل عديدة للمواطنين يقول السيد/معد وحط:
 إن يوسف أن تشير إلى الأضرار التي يقوم بها البعض من حشدهم الانتحاري
 أثناء التحرير الوطني وتخصيصا منذ 19 مارس 1964 والذي ليس له أي تكوين
 عسكري أو سياسي وذلك بغرض ضربها المالية تحتفظ الرجال وبنقرة
 الجارات، مصائدات تعسفية لشقق والنزول، عدم احترام الأملاك الخاصة
 والأشخاص والمذهاب حتى إلى التعدي على أعراض بعض العائلات (2).

في الوضعية وصداها ميثاق الجزائر: 1964 فقرة 28 صفحة 31 بالقول:

((إن حصول الجزائر على الاستقلال قد فتح بأزمة داخلية عنيفة فتحرب إدارة
 اقتصاد البلاد من طرف منظمة الجيش السري الاستعمارية واعلم إدارة فادرة على
 تدمير البلاد، وتحويل وحدات جيش التحرير الوطني نتيجة انضمامات مقاومي تحرير
 ساحة والشاورات السياسية للهيئة التنفيذية المؤقتة، ولعب قوى الظلام، كلها عوامل
 تسببت في الأزمة الداخلية لجهة التحرير الوطني وأوصت الالتباس إلى ذروته. وفي
 هذه الظروف ظهر المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني الذي يند المجلس الوطني
 الثورة الجزائرية في طرابلس كنقطة السلطة الجديدة واستلم قيادة البلاد. وعين
 أمين للمجلس الوطني وأخرى الانتخابات. ولم تسمح الظروف التي جرت فيها
 الأزمة بالتساير الواضح بين القوى الثورية وقوى الظلام. والمهمة الملحة للتحرير
 بإعادة هي العمل بدون هوادة لإعادة الوحدة بين الجزائريين وأنصارين والتجميع
 أعمار الاشتراكية الذين لم يعرفوا كيف يحددون مواقفهم بوضوح)).

201 - علي حنون، المرجع السابق، ص 201
 202 - السيد/معد، المرجع السابق، ص 202

يستلزم وجود عدد من الدور التي اهم التي اصطلح به الجانب في اوج الأزمة
في عام 1962 في تاريخ الثورة وهي في ممرق الطرق بالإضافة إلى التلويين التي
اصحوا يتكبدون مخطورة كبيرة جراء الأعمال التخريبية والتعدي على المواطنين
وإزعاج النظام العام. يضاف إلى متاورات اللجنة المؤقتة تحت قيادة (المؤقت) عبد
الرحمن قارس مدعومة جهات أخرى وعندها من الاعتدال الأخرى يأتي شرحها في
حياتها في حسم ذلك كما لا تحط ميثاق الجزائر يتصدى حزب جبهة التحرير الوطني
بواسطة مكتب السياسي الذي عينه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس (كما
نجد في) تحت الأوضاع الخلفاء وتسلم السلطة الجديدة. إن الخوض في عمارة
الجنة جبهة التحرير الوطني سنة 1962 يطول وكلمنا حادنا الغرض في الجزئيات تظهر
ملاحظات أخرى مما طبع تلك الأزمة فهي أزمة عميقة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً لكن
تحقيقة تؤكد في هذه الأزمة هي التي وضعت حداً لمعظم المأخوذ بل قطعت الخصال
أما الإقلاق التي رسمتها نظرية مؤتمر الصومام أو ما بقي في ذلك الوقت جبهة
العاصمة ونحن هنا نصله الفكر الإيديولوجي والمفهوم المجتمع لتسائل هل كان
بروس وجماعته على حق أم لم يستعجلوا محتوى الثقافية إيماناً وهل كان غورقه
على حق حين تجاوز ذلك إلى تأييد الثقافية النخبة المؤقتة تحت قيادة عبد الرحمن
قارس مع منظمة الجيش السري العسكري الإرهابية.

إننا وميلنا جملتنا بحملة الزعيم من فإن التاريخ يكون قد سبقنا إلى تسجيل
مواقف الوجدان.

وإن التمسار جبهة التحرير الوطني وتجاوزها لأزمة 1962 هم من الأهمية
تلك أن الأزمة كانت تستهدف الجبهة في حد ذاتها فالتسمية عرطها
كان يقول: (إن كان في تفسير أن الجبهة انتهت سنة 1962) في الوقت الذي
نفس ميثاق طرابلس. كذلك التصويف الأمانيه وكما نجده في المادة الرابعة
(1) من الشان الأساس.

إزاء بنية التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهنتها التاريخية
وتتعدى ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحثيثة والرخاء
الاقتصادي والعدالة الاجتماعية)).

بتاريخ 30 جويلية 1962 يصدر المكتب السياسي أول تعليمات ومن ضمن ما جاء
فيها أن الحكومة المؤقتة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر بخارجها إلى غاية تعيين حكومة
ثابتة من طرف المجلس الوطني التأسيسي هذا السلوك يفسر الدور الإنجابي للمكتب
سياسي ومدى توعية العقلائية والمنطق في تسيير دواليب الدولة في حلقة إعادة
بنائها ورغم أن المكتب السياسي نفسه كان نشأة هيئة مزدوجة حزبية وحكومية
في آن واحد كما يلي:

1- محمد خير الدين الأمين العام للمكتب ومكلف بالذات والإعلام.

2- أحمد بن بلة مكلف بالتنسيق الداخلي مع الهيئة التنفيذية المؤقتة.

3- إبراهيم بيطاط: مكلف بتنظيم الحزب والمؤسسات الوطنية.

4- حاج بن علة: مكلف بالشؤون العسكرية.

5- محمد السعيد: مكلف بالصحافة العامة والتربية.

6- محمد بوضياف: مكلف بالتوجيه والعلاقات الخارجية.

7- آيت أحمد: لم يشغل.

لكن الملاحظ هنا أن بوضياف انسحب بعد أربعة أيام من تعيينه على عرق
سنة 1962 لم يت 62 من طرف المكتب السياسي في حين أعلن آيت أحمد عدم
مشاركته بالمكتب.

بتاريخ 4 أوت يعقد المكتب السياسي أول اجتماع له بالعاصمة ليأخذ قرارات مهمة منها تحديد موعد انتخاب المجلس التأسيسي: 2 سبتمبر والتي أجلت إلى: 16 سبتمبر ثم إلى 20 سبتمبر. لكن الأعمال الخطيرة التي تواظت مع هذه الفترة من خلال موقف الولاية الرابعة التي لا يزال تسيطر عسكريا على العاصمة جعلت المكتب السياسي يبدو ضعيفا ومجرد من القوة رغم مساندة بعض العسكريين والناضلين الوطنيين له أمثال: يانف سعدي يضاف إلى ذلك كله تلك التصرفات الخطيرة جدا جدا والتي كانت تميز يومها ما يصدر عن فرنسي الجزائر وبقايا منظمة الجيش السري هؤلاء كانت اتفاقية إيفيان قد منحتهم موقفا ممتازا جدا وميزتهم عن الجزائريين وعن كل الشر ولذلك وعند قراءة ما ورد بشأن هؤلاء في اتفاقية إيفيان إعلان التصريحات اللاحقة لها يصبح من قبل الاتفاقية في موقف ذل وهوان وعن هذا المنطلق نفى موقف الوفاي لقيادة الأركان فعلى سبيل المثال ورد في إعلان التسميات ما يلي: لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر 1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار.

لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو إجراء معين بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تقوله بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير)).

وربما يكون هذا النص هو الذي دفع بالرئيس: "بن بلة" إلى إنشاء العقيدة المرحوم: شعبابي محمد حول تنفيذ أعمال انتقامية بالولاية السادسة ضد الحركة (1).

كان شهر أوت 1962 حارا على جميع الأصعدة بالإضافة إلى حرارة الصيف تصل ضراوة المعارك بين الإمتوة إلى ذروتها في العاصمة والمناطق المؤدية إليها كانت القوة العظمى تقرب من العاصمة لوضع حد للأحداث المخمريين والشيوعيين (2).

التحرير الوطني المدعم بقوة من رجال وخطباء لوريون لا غير عليهم.
انطلقوا من الأوراس الأشم بعد أن عيّنهم العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى
بمسوا إلى جيش الحدود تحت قيادة العقيد: "حواري بومدين" هذا بدأ أولئك
الشباب بالقوة في وجه المكتب السياسي يشعرون بذكر آجال نهاية النفاذ
والولاية الثانية والثالثة والرابعة وقدالية فرنسا بيان تعرف فيه بأن القوة لا
تدلي للعا ولا تفيد في شيء وأن النقاش والحوار هو السبيل لوضع حد لحاسنا.

وبما يجب تأكيده لتاريخ أنه وحسب ما جاء على لسان بن خدة: ((الحزائر
حتى الاستقلال)) أن أعضاء الحكومة المؤقتة لم تكن لديهم النية في استعمال السلاح
استعادة الشرعية ما عدا اثنان فقط من وزرائها كانوا مصريين على إعلان القتال
عند جماعة للمسان وهما:

كريم بنقاسم ومحمد بوصياف وكذا مسؤولي الولايات الثانية، والثالثة والرابعة
الرغم من أن ذلك القتال سوف يكون في مواجهة الولاية الأولى والخامسة
والسادسة وجيش الحدود.

جاء التصريح المذكور بعد فشل محاولات اعتراض طريق جيش التحرير الوطني
عبر العاصمة: ((فقد عمدت قوات الولاية الرابعة إلى تفجير خمسة جسور من بينها
جسر على الطريق الوطني المؤدي إلى العاصمة (المدينة قصر البخاري) و"وتسارع
الأحداث ويخرج الشعب إلى الشارع متددا بالحرب الأهلية رافعا شعارا: (السمع
من بركات)).

لجان المساندة للمكتب السياسي في الداخل والخارج نشأ بسرعة:
62/09/05: يتم الاتفاق مع الولاية الثالثة والرابعة لوقف القتال.

62/09/06: تم دقت المعارك.

62/09/07: تضم مليشيات الولاية الرابعة إلى جيش التحرير.

62/09/09: قوات جيش التحرير الوطني بقيادة العقيد: يومدين تسيطر على العاصمة.

62/09/10: يجمع المكتب السياسي ويحدد يوم: 62/09/12 آخر أجل لإيداع الترشيحات للمجلس التأسيسي.

62/09/20: تجري انتخابات المجلس التأسيسي وبقدم فيها المكتب السياسي قاعة وحدة الإصفاة إلى قاعة برنسي الجزائر كما تمت على ذلك اتفاقية إيفيان والتي اشترطت في الحقيقة انتخابات تعددية لكن ذلك لم يعد بالإمكان فالمكتب السياسي أصبح مرتبطا بوعديات مؤتمر طرابلس المتصادق عليها بالإجماع والتي تؤكد بأن جبهة التحرير هي وحدها الحزب السياسي في الجزائر (تنفيذا لذلك تصدر الحكومة الجزائرية بتاريخ: 1963/08/14 مرسوما بحمل رقم: 63 - 297 بمنع الأحزاب والجمعيات السياسية).

كانت الانتخابات تشمل في آن واحد عملية استفتاء تحضر مهام المجلس الوطني التأسيسي والمتعلقة فيما يلي:

- تعيين الحكومة ونوبى مهام التشريع ووضع دستور للجمهورية الجزائرية وكانت توزيع السلطة في المجلس أو النسب المئوية المقتربة عن الانتخابات كما يلي:

- 10 عشر مقعدا للثواب الأورويين (أصحاب الامتياز):

- نسبة: 18% من العسكريين.

- نسبة: 18% لأصحاب المهن الحرة.

- نسبة: 14% للتجار.

- نسبة: 12% للمعلمين.
- نسبة: 11% للفلاحين.
- نسبة: 10% باقي الكوادر والطلاب.
- نسبة: 7% للعمال.

و كانت القائمة تضم 195 مترشحا خرج منها 195 منتخبا بعد السحب مرشح واحد وعقب انتخابه كلف المجلس التأسيسي السيد أحمد بن بلة بتشكيل الحكومة وكانت كالتالي:

- أحمد بن بلة: رئيس الحكومة.
- رايح بيطاط: نائب الرئيس.
- عمار تومي: وزير العدل.
- أحمد مدغري: وزير الداخلية.
- العقيد هواري بومدين: وزير الدفاع.
- محمد خميسي: وزير الخارجية.
- الدكتور أحمد فرنسيس: وزير المالية.
- عمار أوزقان: وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- محمد خيري: وزير التجارة.
- أحمد بومصلح: وزير النساء والأشغال العمومية والنقل.
- جميلة لغومسي: وزير التسيير والطاقة.
- الحلو بوعرفة: وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
- محمد فرحان: وزير التربية الوطنية.

- محمد الصحراني وزير الصحة
- مصطفى موسى وزير البريد والمواصلات
- محمد السعيد وزير قداماء المجاهدين وضحايا الحرب
- عبد العزيز بوعليشة وزير الشبيبة والرياضة
- نوفيق بلادي وزير الأوقاف
- حاج محو محمد وزير الإعلام

إذن تتجاوز جبهة التحرير أزمة صيف 1962 وتبدأ مرحلة جديدة وهي:

مرحلة: 1962 - 1965

بدأ النشاط السياسي بوثيرة سريعة وذلك ما يتطلبه الوضع القائم كما يلي:

1962/09/25 المجلس التأسيسي يعقد أول دورة ويتسلم السلطة من هيئة التنفيذية المؤقتة، كما تنفي على ذلك اتفاقيات إيفيان ويتحدث رئيس المجلس وهو السيد فرحات عباس.

62/09/26 يكلف أحمد بن بلة بتشكيل الحكومة وأعداد برنامجه وعرضها بوقتها على المجلس للموافقة (أصبح لها أدلاء).

28 إلى: 1962/09/29 يعطي "بن بلة" بقية الترتيب ويصبح رئيسا للحكومة والمجلسا القديسات الوطنية تشرع في عملها وتنتخب الجمعية الوطنية والبرلمان لمدة تكون من ثلاثين عضوا لإعداد مشروع الدستور.

لكن قبل توضيح ذلك كله يتضح أن هناك مشاكل عدة وحلها يحتاج إلى جهود البثيرة والذات وهو:

على سنان بالإمكان فتح المجال لتعددية الحزبية في هذه المرحلة وهي كذا
 بإمكاننا أن نطلق التيارات والتوجهات السياسية لتعيش داخل جبهة واحدة ذلك
 هو المعنى الذي بات ماثلاً للعيان ومن الصعب تجاوزها بسهولة وليس هناك من حل
 سوى تثبيت وإقرار نظام الحزب الواحد وإن يكون سوى جبهة التحرير الوطني.

جبهة التحرير هي الحزب الواحد والوحيد:

هكذا إذاً تفرض الشرعية الثورية منطقها السليم ذلك أنه ليس لعقل أن يتصور
 تسمية تعددية حزبية في ظل تواجد زعامات وأفكار لا يؤمن بمشروع حضاري
 جامع سوى في ظل التبعة نحو فرنسا ولا تحمل فكراً اقتصادياً سوى توجهها
 وحرارتها بتجاهل الفلاحين والطبقات الشعبية التي احتضنت الثورة وكانت لها
 قوتها دون غيرها فالرجوعية وأفكار الصائونات التي أداما عيثاق طرابلس بتمدة
 زمنية أن تفرض نفسها بالقوة لذلك فإن إرادة الله سبحانه لم ترد للمعاد الشهادة أن
 يروح هترا وإن يكون ذلك في هذه الوطن طيلة أن هناك قوة اسمها الجيش الوطني
 لتبني سبل جيش التحرير الوطني فيوم تحوّل حركة الوطنية ونزول من الطرس تلك
 جبهة المؤنة للمعاناة والتي عايشها الثوار وسط الشعب حينئذ يكون ما يكون.

كانت قيادة الأركان وحدها التي كتشفت عن موقفها وقررت بأن تكون جبهة
 التحرر هي المنظم الوحيد للثورة بعد الاستقلال والذي اعتبره مجرد مرحلة أولية
 من أجل أن تصير قيادة الأركان:

«الاستقلال ليس إلا مرحلة فقط فالثورة هي هدفاً والثورة هي جبهة التحرير
 التي كنظمة وحيدة»، كما أنه وبالرغم من أن جميع أعضاء المؤتمر طرابلس
 اتخذوا بالإجماع على برنامج من المجلس (السياسي) واعتقدوا بحزب المكتب السياسي
 أن أعضاء من الزعماء لم يجمع وطالب بتشكيل أحزاب سياسية والحصول من برنامج
 التحرر الذي اعتمد البعض عمل سادى الشيوعية ومبادئ الإسلام وقد قال أن

خلة". (ريان بونفنج طرابلس كان يتناق مع الإسلام وتمت المصادقة عليه بالإجماع بما فيه أنا شخصيا باللهم انفسر للنفسيع)).⁽¹⁾

لكن إذا كان ذلك حقيقة فكيف يعارض الحزب الشيوعي بشدة جبهة التحرير الوطني ومبدأ الحزب الواحد وهذا المبدأ عارضه الكثيرون أيضا منهم محمد بوضياف آيت أحمد وغيرهم. وفضلا عن ذلك فإن المعارضة بشأنه شملت داخل المكتب السياسي نفسه إذ أن محمد خيضر كان لديه نظرة مغايرة لأحمد بن بلة حول الحزب وكما أنه لم يستصغ فكرة الوحدة فضلا على أن مفهوم الحزب عنده يأخذ طابعاً جهازيّاً عكس رؤية بن بلة الذي يريد حزباً مثاليّاً.

هذا هو الموقف الذي أدى بالأمر العام للمكتب السياسي خيضر بأن يستقيل في: 1963/04/17.

وهكذا يفسح المجال أمام بن بلة بتولي منصب الأمر العام للمكتب السياسي وبدمج بين الحزب والدولة وقيل تأريخ استقالة خيضر كانت حكومة بن بلة قد فصلت غماتها في شأن إقرار مبدأ الحزب الواحد وعصمت إلى إصدار مرسوم يخص رقم: 297 - 63 بتاريخ: 1963/08/14 ج. ر رقم: 59 جاء في مادته الأولى مما يلي: ((تمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الفعلية ذات الطابع السياسي)) وقد تضمن هذا المرسوم في ديباحته تعليلاً ينص المادة الأولى كما يلي: ((نظراً إلى أن نشاط الجمعيات أو التجمعات الفعلية من طبيعته أن يلحق مأساً بالنظام العام والوحدة الوطنية ويحتاج للتوة الاشتراكية وأن يسيء إلى علاقات الجزائر مع القوى الأجنبية فإن مجلس الوزراء

(1) نظراً إلى أنه من أجل تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية والتعبئة، قرر إنشاء المنصب الجهازي في طرابلس إنشاء حزب جهازي قومي وواحد.

(2) نظرا لكون الحزب سيعمل على تحقيق اتحاد ككل الشرائح الاجتماعية للأمة
بهدف تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية.

والملاحظ أن المرسوم المشار له والذي يقر منع التعددية الحزبية أمضى من طرف
أعضاء الحكومة كلهم، إنه وبالرغم من استناب الأمن واستقرار الوضع السياسي إلا
أنه صاغ الأزمة (أزمة صيف 1962) لا يزال يلقى بظلاله على الحفلات الجديدة،
بما أن التوجه السياسي للجهة التحريرية الوطني أصبح واضحا وقد تقرر في مجلس
على مدى حصر من أن يتجسد في الواقع وأنه وأمام ذلك فإن كتب بعض
السياسيين لجماعتهم وتظاهرهم بقبول الوضع القائم لم يدم طويلا سيما وأن المجلس
الأساسي شكل لجنة برلمانية لإعداد دستور يؤسس للنظام الرئاسي ويكرس التوجه
الترابي لم يستطع رئيس المجلس السيد: فرحات عباس أن يبدأ نفسه أكثر من
بما بعد استيضاح موقف المسؤول الأول في المكتب السياسي السيد: عيضر
بوجود رسائل إلى أعضاء مجلسه يؤكد فيها بأن الديمقراطية هي الخلاص وأن النظام
الرئاسي يشكل خطرا ويؤدي إلى الاستبداد.

تاريخ: 1962/08/02 يستقيل فرحات عباس من رئاسة المجلس وتاريخ:
1962/08/20 يستقيل كذلك من المجلس نهائيا بعد أن وجه رسالة لمجلس يعزل
في أسباب استقالته ويحتج على المشروع الدستوري الذي قدم للمجلس وعلى
طريقة التي ترفض بها من طرف المناضلين وإطارات الحزب قبل ذلك.

المعارضة تنمو وتشتد:

في الوقت الذي يصادق فيه المجلس الأساسي على الدستور الجديد في
1962/08/20 يعرض فيما بعد على الشعب للاستفتاء والمعلوم أن الدستور وضع
على خلفية التعددية الحزبية وفصل في الاستقلال السياسي والتوجه الاقتصادي
للنظام السياسي.

١- السيد: فرحات عباس يخرج إلى المعارضة ويؤيد في كتابه الجديد "الاستقلال" الصادر "نقدا نظام بن بلة وتوجيهاته قائلا: ((إن الجمهورية الجزائرية تقتصر على البراف جانتة فهي متروكة علنا بالإسلام لكنها تنام خفية على سرير سنالين)).

وتاريخ: 1963/06/08 أيت أحمد يلحق إلى القبائل ويحل في منطقة عين الخيل معاراه عن تأسيس جبهة المسمى: ((جبهة القوى الاشتراكية)) ويعلم المولى على بن بلة ويجمع حوله قائد الولاية محمد أوجاج. هذه الأحداث يقف على التردد الرئيس الراحل بومدين ويلقي خطابا أمام حشد جماهيري كبير بنفس المكان في يوم الحسام في: 1968/10/21 ومما جاء فيها ما يلي:

((إن وحدة الشعب أقوى من جبال حرجرة نفسها فهذه المنطقة من الوطن مع الأسف عانت ظروفا صعبة بعد الاستقلال مباشرة ف منذ سنة 1962 بدأت جميع مناطق البلاد تنزوي طمع الحزبية والاستقلال والأمن ولكن هذه الجبهة عرفت مشاكل أخرى أتم أدركها وإذا تساءل: هل كانت هذه الاضطرابات تهدم الوطن حقيقة؟ وهل كان القاصرون بما ... يريدون خير هذا الشعب؟

كلا لقد كانت نتيجة واحدة هذه الاضطرابات خلال ثلاث سنوات وهي زيادة الألام سكان المنطقة وإضافة آلام وأيتام ... لكن والحمد لله انتهت هذه المرحلة مع التغيير الذي شهدته البلاد والذي وضع حدا لكل سياسي عتص في الوقت الذي كان الشعب يروض غمار الحرب الثورية... كان هناك أمل بمرحور في الخارج ولو أنهم في السجون يصنعون المنطق لفرض أنفسهم على الشعب الجزائري ولكن كانوا يجهلون ما سي هذا الشعب. وقد كان عواصف من جهنة قد توفيق هو الأهم وبعد البداية في المعارضة وتاريخ: 1962/04/20 التصاريح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي يعلن عن تشكيل حزب سياسي يحمل اسم ((حزب الثورة الاشتراكية)) وتاريخ: جوان 1963 يلقي عليه المنطق أو منطق من السبع وتاريخ: 1963 يصدر رة الشكر في وحكم عليه بالإعدام غنائيا مستمر في المغرب جهوة بتاريخ: 1963/11/11

أرض الوطن ونمأس المجلس الأعلى للدولة ويعتار معنابة في: 2002/06/29. كما أن
 نظام كرم يصبح هو الآخر معارضا شديدا للنظام ويهر إلى الخارج وتزامنا مع
 ذلك كله تبرز معارضة داخلية قوية في الجنوب بقيادة العقيد: شعباني قائد الولاية
 السياسية والذي كان في البداية من المناصرين لطريق التسان ويعتقد أن أسباب
 بخلاف بالنسبة للعقيد: "شعباني" أيديولوجية بالأساس فهو أصبح يرى بأن نظام بن
 بنة الخرف عن التوجه الإسلامي، فالعقيد شعباني الذي يوصف بأنه أحد تلاميذ بن
 نفيس لكن ما يلاحظ أن معارضة شعباني أعتدت منحى خطير إذ أنه وحسب ما
 ذكره سعد دحطب فإنه أصبح يعتبر نفسه قائدا للدولة الجنوب وأصبح يفرض حقوقا
 هركية على حدود الدولة أمام تفاقم الأزمة من جديد ثم نقي إلا الواحية فيل
 منعت أزمة صيف 02 ذلك هو التفسير الذي يمكن إعطاؤه للتوسعة وحكما
 يصدى النظام لإخماد المعارضة سيما وأنها اختارت طريق العنف وبادرت به
 بالسياسة آيت أحمد بدأ بتنفيذ عمليات من منطقة القبائل. ولا أقول: (البلاد
 القبائل) (2) والعقيد: "شعباني" بلغ به الأمر إلى حد الانفصال كلية بمنطقة الصحراء
 لا أن مثل هذه التصرفات تستحق بحاشية حقيقة، كما أن جوشنايف يرفض تماما
 استوار جبهة التحرير في الحكم وبالرغم من أن مقررات طرابلس تؤكد خلاف ما
 يرى. ومقررات عباس لا يؤمن بالنظام السياسي الذي يؤسس له الدستور الجديد
 ولا بالتوجه الجديد فهو الذي يمثل قطب اليمينية واليمينية ولا يعير أي اهتمام للفلاحين
 والعمال وسكان الأرياف الذين عانوا الأمرين وقد أصبحوا محور اهتمام التوجه
 الجديد في برنامج طرابلس فلتحسم الأمور إذن! إذ لا مجال للتعددية السياسية
 والشمولية فالأمر فصل فيه في طرابلس وحظيت هذه النقطة بالاهتمام والإجماع وهم
 هل كان بالإمكان فتح المجال للتعددية؟ ذلك غير ممكن ولا يقبله المنطق ولا

1- سعد دحطب، المرجع السابق
 2- ظهرت بعض التسميات الجديدة والتي كانت مستعملة إبان الاستعمار وهي: منطقة القبائل
 السياسي والقبلي مثلا: كلمة بلاد القبائل تعني منطقة معينة من بلاد الجزائر وليس المجلس

بمنصاعه جافلي في ظل ذلك الظروف. يؤكد ذلك الكثيرون من العقلاء من زعماء الثورة فيقول السيد بن عمر بن مبركة ((لم يكن ممكنا في سنة 1962 إنشاء تنظيم سياسي لنجدة الظروف التي كانت تعيشها البلاد آنذاك كتجاهيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو تشكيل الصراع بين الولايات، وظاهرة الخشونة والإقطاعية يضاف إلى ذلك رسوخ تقاليد الثورة المتمثلة في الشريعة الثورية التي تم إقرارها من مؤيد عوامين والتي أدت إلى استمرار جبهة التحرير الوطني كحزب حلال على مبدأ كان هذا المبدأ راسخا في أذهان مؤسسي الحزب الواحد وكان هناك مجموعة من القضايا تشغل بال المسؤولين كالحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب الفجور الحزبي والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن قادة الثورة كانوا يستبعدون التفكير في السماح بعودة الأحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل تحرير الثورة لأن الصراعات الحزبية تحدثت انشقاقا داخل الحركة الوطنية الجزائرية))⁽¹⁾.

نظام بن بلة يلتفت بقوة لأهمية دور الصراع باستعمال سبل الحوار والقوة في آن واحد بعد نجاح المفاوضات مع العقيد محمد أولحاج بتاريخ: 29/09/1963 وعدم رضوخ آيت أحمد وإعلانه بتاريخ: 09/10/63 بأنه يعلن كفتاحا مفتوحا ضد النظام ويتم القبض عليه بتاريخ: 17 نوفمبر 63 ويسجن ويحاكم على عكس الحدايات بالعاصمة ويصدر ضده حكم بالإعدام غير أنه لم ينفذ فيما بعد وقد استعاد من عفو رئاسي بإزالة عقوبة الإعدام على عكس العقيد: "شعالي" الذي أُحيل على المحكمة العسكرية بهران ونفذ فيه حكم الإعدام ((رغم معارضة بعض من))⁽²⁾ وفيما يخص توضيحات فؤاد وبالرقم من المخطوطة التي كانت تستعملها نفس النظام فضل بن بلة أسلوب الحوار مع هذا الأخير.

(1) - حديث بن عمر بن مبركة لبيروت في الجزائر الأحداث 1963-1964.

(2) - د. العربي زويدي، المرجع السابق ص 100.

فالمسند بوضياف له مكانته بطبيعة الحال ولا سيما الأستاذ العربي الزموري: «أن
 رايك عبد الحميد كحل الرأس تدخل لدى بوضياف غير أنه لم يجره ذلك فاضلة وقد
 خرج من عنده بعد إفاء مطلوب ببقائه بالعاصمة بالنسبة لفتننا بأن الرجل لا ينبغي أن
 تلمحه الوطنية وهو أبعد ما يكون عن واقع الثورة التي يريد فقط التربع على أعلى
 هرم قيادتها» ويضيف بأن بوضياف ذهب بضاً في تجنيد إطلاقات حزبية وتوزيع
 منشورات التحريضية ضد النظام والداعية إلى تمرد الجيش من أجل قلب نظام الحكم¹¹.

ومن بداية حيث كان يتواجد مع كريم بنقاسم ومحمد أولحاج والعديد من ضباط
 لولاية الشلف يعرف بوضياف عن عزيمته على مواصلة النضال بالكتائب والناشرون
 وحتى بالسلاح ضد نظام الاستعمار...» ويضيف: ((وحتى لو قلص وضعنا إلى
 عشر الثواب الوطني ستواصل النضال فوق هذا العرش))¹².

وهكذا ورغم تعرض بوضياف لعملية اعتقال مخطط رأسه بالمسيرة تاريخ:
 30 جويلية 1962 ليطبق سراحه في اليوم التالي فإن هذه المرة لن يكون له ذلك فقد
 ألقي عليه القبض بشبهة التآمر ضد الثورة بتاريخ: 25 جوان 1963 استمر ثم تحول
 إلى معتقل أدرار بالصحرى وكذلك كان شأن فرحات عباس الذي وضع تحت
 إقادة الجوية عند 14 ثوب 1964 ثم يقى نفس المصير إلى معتقل أدرار الذي
 أصبح يضم مجموعة ضخمة من المعارضين للنظام أمثال: المحامين عبد الرحمن فارس
 من تومي الأول كان رئيساً للهيئة المؤقتة التي أنشئت بموجب اتفاقية إيفان وكان
 من بينه فد شكره على مجهوده وقال: ((إننا نضع ثقتنا ودينا في السيد فارس
 وساعدية... فليكونوا على يقين من أننا لن نساهم))¹³.

11- حسب لقاء بالعربي الزموري مع رايك كحل الرأس في: 1997/1998 المرجع السابق ص 100
 12- علي طارق: المرجع السابق ص 107
 13- علي طارق: نفس المرجع ص 117

تحت هذه المرحلة: 1962/07/05 إلى: 1965/06/19 من نظام بن طلة حافلة بال
جانب المخالفة المستمرة للمعارضة نشهد الميدان جهودا مكثفة واتبرت الإقاربات
تدور عليها من طرف النظام على مواجهة المشاكل القوية في ظل وضع حرجي
وعديم وبالرغم من كل ذلك يجب الإشارة أنه تم إرساء النظام العام للدولة وبنية
قانوني للامسات فقد بادرت الحكومة إلى إصدار مجموعة من المراسيم منها
المراسيم: 18 و 22 و 23 مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي في مجال الزراعة
ومرسوم: 08 ماي 1964 الخاص بالتسيير الذاتي في مجال الصناعة وفتح المجال
لإنشاء شركات وطنية هامة مثل شركة "سوناغران" مرسوم: 31 ديسمبر 1963
والشركة الوطنية للتجهيز والصلب (S.N.S.) مرسوم: 3 سبتمبر 1964 وغيرها كثيرة
بما وعلى العموم فقد كانت قرارات التأميم التي عدهت الحكومة آنذاك إلى
اتخاذها فتارة موقف حاسم تجاهه مظاهر الإقطاع والاستبداد فقد نصت المادة
الأولى من المرسوم: 1963/10/01 في مجال الأراضي الخالصة على ما يلي:
(تعلن أملاكاً للدولة الاستثمارات الزراعية العائدة لبعض الأشخاص الطبيعيين
أو الاعتباريين).

وفي الخلاصة فإن هناك قرارات هامة جدا تتعلق بالأمسات تناولت العديد من
القطاعات وهي تدل على الموقف الصارم للحكومة آنذاك في تمكين مختلف فئات
الشعب من استرجاع حقوقها الدستورية. وقد علم التأميم كما ذكرنا عدة قطاعات
وقد تم ذلك بطريقة قانونية وفي ظل الشرعية العامة بعيدا عن الخوض في تحكيم
استثمار وذلك حسب المراسيم التي أصدرتها الحكومة آنذاك.

1- تأميم الأموال الشخصية بصورة غير شرعية. وقد طبق القانون الصادر في
1963/08/26 والذي نص في محله على أن الأموال الشخصية والممتلكات



المشروطة والمخجوزة والمصادرة، لصالح القيادة والأغوات والباشاوت، وكمن
عقلاء الاستعمار أصبحت ملكا للدولة.

وبالتأمينات المترتبة على الرسوم الصادر في: 1963/10/01 والتي ماتت
الاستثمارات الزراعية العائدة للأجانب وشملت في البداية حوالي: 130 ألف
هكتار تتبع فيما بعد بالتأمينات التي تخص الاستثمارات التابعة للحرثيون
وهي المشمولة بأمر: 71/11/08 المتعلق بالثورة الزراعية.

١- والأهم هو ما نص عليه الأمر الصادر في: 1962/08/27 الذي يصرف إلى
مصادرة أموال الأشخاص المحكومين بالإساءة لأمن الثورة وللاستقلال الأمة
والأهداف الثورية الاشتراكية.

لقد كان الحديث عن الاشتراكية يثير حساسية عند البعض وعند هؤلاء كان
لاعتقاد السائد أن الاشتراكية مرتبطة بالانحداد وأن النظام الاشتراكي مناهض للإسلام
بذلك ما تمطت به مقررات طرابلس فقد أدان عيثاق طرابلس هذا التصور واعتبره
من قبل الثورت والجمهورية. إذن كان الأمر يقتضي قرارات شجاعة كذلك التي اتبناها
قيادة في مجال التأمينات: (الأراضي المأجور المحروقات والتجارة وشركات التأمين
والبنك وغيرها...). وقد جاءت هذه القرارات ((عند أدركت القيادة السياسية أنه
بما أرباحها المتحصلة في نظام البنوك والبيروقراطية ونسلط الشركات الأجنبية
وتحكمها في ثروتها الطبيعية كمثل كانتا قويا تجمع انقطاع الجديد من التقدم فقد كان
تسيير الناس هو الحل الأوحد الذي يتحارب مع مظاهر القوات الاجتماعية التي
لمت الثورة على كبرائها وهي أساسا من العمال والفلاحين والمعلمين^(١))).
والأهم من ذلك كله كانت الحكومة: بين تلك تشهد سياسيا إذ كان العمل هو

(١) - الميثاق الوطني، مجلة الديار، العدد ١، السنة ١، الثالثة ١٩٦٤، في تقريره الدكتور الرافعي (أبو
الخير الذي أسس مفرقا على المصادرة الفنية في الجزائر نتيجة للقرع الذي قرعه وحقق المصير
للأمر بوساطة الانتاج، وهو يتفق نتيجة تخطيط مرسوم كما ورد في مقال الجوزان، انظر تاريخ
العلماء والاعمال في الميثاق ج ٢ ص ١١١).

عن ذلك، هناك المحضر المؤرخ التأسيسي للحزب لكن قبل ذلك وكما انشأه
 اعتماد الدستور الجديد، كان قد سبقه المحضرات بتشكيل لفرقة وطنية
 قبل انخراط في الإضافة إلى تشكيل لجنة من داخل البرلمان والذي عرضت عليه كل
 عدة مشاريع منها مشروع من فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ومشروع
 فحات على ولم تؤخذ كلها بعين الاعتبار وربما كان ذلك الخلاف الحاد وطبيعة
 النظام المؤسساتي وراء استقالة فحات على كما أنه أثر نقاش حاد أثناء
 علاقة الحزب بالمجلس التأسيسي وقد اعتبر بعض النواب الحزب غير موجود أصلاً ولا
 يصح أن يناقش مقتضيات الدستور ولا يجب في جميع الحالات أن يعلن الحزب على
 المجلس ويذكر السيد علي شاربون أنه كان ضمن لجنة تشكيل من 30 عضواً تولت
 مهمة المشروع التمهيدية ويؤكد بأن النص المقصود عليه من طرف المجلس هو النص
 المقترح من طرف الحزب وإذا كان البعض يعيب على كون مبادئ الدستور الجديد
 ذات توجه علماني فإنه على العكس من ذلك تماماً فقد أكد السيد عبد الرحمن
 عبيان بأن ((كان من بين الأهداف من أعضاء اللجنة الخاضعة لإعداد الدستور الأول
 للمجلس الوطني التأسيسي)) وأوضح: ((فقد برز في رحاب البرلمان فريقان من
 النواب فريق أصول وفريق تغريسي حاول أن يجعل الإسلام ديناً للملعب لا للدولة
 بحيث لا تنتهزم بأحكام تعاليمه واعتبار اللغة العربية لغة للتعبير لا لغزو
 والمعتقد بتعاليمها ولكن شاء الله أن تكون اللغة العربية لغة للتعبير الأول للعبور على ميثاق
 الأسلاف لتتألف لكل زمان ومكان فظهر الدستور لتصدره المادة الثانية ومادة المادة
 التي نص على أن العربية هي اللغة الوطنية الرسمية))¹¹ وفعلًا فإن م الرجوع إلى
 الدستور الجديد يبين بالإضافة إلى محتوى الموضوع يشير في عيناها إلى السادي
 والتأهلات التي سوف تعمل الثورة على تحسينها وهي:

11 - نصيب النسيج - عبد الرحمن عبيان لجريدة صبيحت المصراع عدد 1429 المصنف 1429
 المقتضى الرابعة والخامسة.

- التشريع في إطار الإصلاح الزراعي وإنشاء اقتصاد وطني يتكفل العمار
بشأنه.

- سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير، لرفع مستوى حياة العمال والمبادرة بترقية
بركة الاشتراكها في تدبير الشؤون العامة وتطوير البلاد وفتح الأمية وتنشئة الطفلة
تربية وتحسين السكن والحالة الصحية.

- سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال الوطني والتعاون الدولي
وإضمان المناطق للتوسع الاستعماري والمؤازرة الفعلية للحركات المناهضة من أجل
استقلال بلدانها وبضرب في اندياحة أيضا:

لقد كان من الإسلام واللغة العربية قوى فعالة في الصمود ضد محاولة التي قام
بها النظام الاستعماري من أجل إلغاء شخصية الجزائريين.

ومن هنا يتعين على الجزائر أن تؤكد أن اللغة العربية هي لغتها القومية الوحيدة،
بما تستند قوتها الروحية الأساسية من العقيدة الإسلامية ومع هذا تضمن
ديمقراطية لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته وحرية ممارسته لشعائره وعلى وجه
الخصوص نص المادة 4 من الدستور على: ((أن الإسلام هو دين الدولة، وتضمن
الجمهورية لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته والممارسة الحرة للشعائر الدينية)) كما
نص المادة 5 على: ((أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرمزية للدولة)) ويوضح أن
المبدأ مبدأ إقرار اللغة العربية كلغة رسمية لغزولة أمر ذا أهمية يمكن ويدل على
الغنية والنظرة الثورية في استكمال المعركة في شقها الثاني وهو استعادة الهوية
الشعبية والتفوية وإعادة ترميم ما هدمه الاستعمار في هذا الجانب وأجل نص المادة
كما من الدستور الجديد يندرج فيه هذا المسعى إذ يقول: ((يهدف تحقيق التعريب في
قرب وقت ممكن في كامل تراب الجمهورية، بيد أنه يحلف لأحكام هذا القانون،

عبر اتصال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية)) لكنه من الواضح
 ذلك لم يمتح بالنسبة للآزم والمضطرب وربما يطول الحديث إذا ما خصصنا في هذا
 الجانب ويتعصبه يضاف إلى ما سبق أن الدستور فصل إشكالية الحرب والصلح
 بشكل صريح بأن: ((جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر))
 وذلك ما نصت عليه المادة 23 كما أن الصلاحيات المخولة لجبهة التحرير الوطني
 والأهداف الموضوعة لتحقيقها سطرت مجازها المواد 24 و25 و26 من الدستور
 بالتأكيد بأن جبهة التحرير هي التي تتحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وترقب
 عمل المجلس الوطني والحكومة وهي تعكس مطامع الجماهير وتعمل على إنجاز
 أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر. لكن السؤال الذي
 يظل مطروحا هل انتهت أزمات جبهة التحرير الوطني؟ الواقع يثبت العكس.

فترة حكم بن بلة من 1962 إلى 1965: كما نشونا واجه فيها بن بلة
 صراعات كبيرة وكانت خارج إطار الدور الذي يدور فيه أو الكتلة الوالية لكن مجرد
 ضمور وانخفاض الكتلة المضادة حتى أعدت أزمة الخلافة بسري في جسم كتلة
 بن بلة نفسه لكن في البداية بشكل غير علني، وربما يفسر ذلك بعدم الاستقرار
 في التشكيلة الحكومية فيعد الحكومة الأولى في: 1962/09/26 والثانية في:
 1963/09/19 والثالثة في: 1964/12/02، وخلال كل تعديل أو تشكيلة كان
 بن بلة يسعى إلى إبعاد خصومه بذلك كما أنه سرعان ما تبين أنه يسعى إلى
 المواءمة من نفوذ الجيش والخروج من دائرة سيطرته فقام لكن قبل ذلك كله
 كان لابد من أن يظل الارتباط بالجيش وشأنه الأمر كانت العقيدة هواري بومدين
 نصيفة حاسمة إلى غاية التمسيد الحشفي المتنازع التي قادها المستور وب
 مقدمتها المؤسسات والأشخاص مؤسسة الحرب، ذلك أن الإبقاء على الجبهة في
 شكلها الظاهري، ووضعها الباطني هو ما يترك المجال مفتوحا للمؤامرات السياسية.

للمناقشة لتتبع من جديد وتخلق وضعاً يصعب معه بناء حزب قوي بين فئتي
اقتراحاً ويحرص على تجنيد الجماهير ونفها جولة. إذن كان يجب أن توضع
أسس اللجنة لحزب قوي وحيد يصبح بمثابة الحركة الواسعة لصالح الجماهير وهو
ما يفرض التحلي ثنائياً عن الصيغة أو الشكل القلبي لجهة التحرير الوطني ذلك
بأنه في تقرير الأمين العام للحزب أمام المؤتمر كما أن اللائحة السياسية
المرادفة عن المؤتمر أوضحت الأبعاد المتوخاة في بيان الحزب.

المؤتمر الأول للحزب: بتاريخ: 16 إلى 21 أبريل 1964 انعقد المؤتمر الأول
لجنة التحرير الوطني حسب الوصف الذي أعطته اللائحة السياسية المسبقة عن هذا
المؤتمر ولعله من الأنسب وبغية الاستغناء عن أي تعليق ندرج فيما يلي لائحة
السياسة العامة كما صدرت عن المؤتمر:

لائحة السياسة العامة

إن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني المجتمع بالجزائر العاصمة من 16 إلى 21
أبريل 1964، وبعد مناقشة وتعديل البرنامج والتقرير الذي قدمه الأمين العام
والالحق بهذا المشروع يتصادق على اتحاد هاتين اللاتيتين اللتين تقران عن الزادة
للشعب الجزائري وحزبه في وضع سياسة البلاد في الداخل وفي الخارج تحت
تعاوي الاشتراكية والتعلق بشخصية العربية الإسلامية.

ويعلم المؤتمر ارتباطه للبيانات التي تقدمت حتى الآن من طرف السلطة والتي
مكنت من جمع شمل القوى الثورية ومذهب الأعمال التي يندرج المعادول الثورية
التي تبنى أو عن طريق مع قوى أحيدة لحد الطريق أمام الاشتراكية.

وشهد بأبطال وتضحياته في كفاح الوطني وفي تلك وقته، لأنكم بعد بضاعة واحدة
شعاع الدفاع عن وحدة ترابنا الوطني فاصفاً العهد عن بلد كل الشعوب لصالح

والرأى والسمع ونحوه جميع الذين ساهموا في انتشار الثورة الجزائرية غير أشقاء العالم
وساحة الحقوق الذين لا زالوا معتمدين لمساهماتهم في تحرير الجزائر.

ويؤكد من جديد ضرورة إتمام استقلالنا في جميع الميادين:

أ- تسير على حلاء مربع للقوات العسكرية الأجنبية المراهطة فوق ترابنا.

ب- تواصل جولة الإدارة بصورة شاملة.

ج- ونأمل أن نلجأ إلى الإغاثة الفنية نحو الأقطار التي جعلها أكثر مساهمة
في تكوين قلوبنا وبنايتنا.

د- ونتمنى تجارنا الخارجية مهما كانت التكاليف.

هـ- وباسترداد مجموع ثرواتنا الوطنية.

ويطرح المؤقت على ضرورة استكمال التعريب في الجزائر:

أ- بالإسراع في تعريب التعليم.

ب- بتقوية الروابط سيما الثقافية مع العالم العربي. وذلك يعني بصيغة خاصة مطابقة
الوسائل الموضوعية تحت تصرف الهيئات المكلفة بإنشاء مثل هذه الروابط.

ج- بالقيام بتوسيع ملحوظ لبحال الدراسات العربية في حظيرة الجامعة.

ويفترض أن يتبنت في الواقع اختيارنا الاشتراكي:

أ- بالتوقف دائما إلى جانب القطاع الاشتراكي لتدعيمه في وجه القطاع الخاص.

ب- بإدماج كل الوحدات الاقتصادية الضرورية في القطاع الاشتراكي لضمان
سائر أفضل.

ج- بتوسيع هذا القطاع ووضع مؤسسات جديدة تحت التسيير الذاتي أو
بالتأميمات الجديدة.

1- تحقيق كافة قرارات مؤتمر التيسير الذي في الزراعي والصناعي.

2- السير على إلتفات الإصلاحي الزراعي للجمعية شرح مسطرة الأحداث وإجراء واج للتلاحيق في تحقيقه.

وإن نعمل بصفة أساسية لتحقيق هذه المهام على تعبئة الجماهير التي يجب أن نحمل في القريب إلى جعل سنة 1964 سنة التطوع.

وبقرار المؤتمر فيما يتعلق بالحزب المبادئ التالية:

1- يجب أن يكون الحزب الحرك الرئيسي لحياة البلاد وعلى أعضائه أن يمثلوا القادة الخد الأعلى الاشتراكي التي تعني أن لا يكون لأي مناهل مهما كان مرتب مرتب أو غيرت تبعده بمستوى معيشته عن الجماهير الكادحة.

كما يجب عليهم في أقرب الأختال أن يقدموا بياناً يعرض على لجنة رقابة الحزب حول الأملاك التي ملكوها أو التي اكتسبوها منذ نوفمبر 1954.

2- أن إحدى المهام الرئيسية لإعطاء الحزب قوى جديدة وفكرية ارتبطة جماهير هو تحسين تركيبة الاجتماعي بتحديد تفضيلي للعمال والفلاحين الفقراء وإتباع مناضلين ثوريين فاضين ما زالوا خارج صفوفه.

وفي الخال يجب على الحزب أن يسهل على إرساء ديموقراطية داخلية حقيقية لانتخاب المسؤولين على جميع المستويات تبعاً للنظام الأساسي ونحلة شرح مشورة والمهنية للبرنامج وبعثوا ومضاعفة نشاطه السياسي والثوري في الشغلات الجماهيرية وخاصة في الشغلات.

كما يجب عليه أن يولي المنظمات الوطنية اهتماماً واسعاً وخاصة نسبة لهذه الحزب القومي والائتاد الوطني للنساء الخوازم باع.

وذهب المؤرخ أن تستهدف سياسة الحزب في ميدان بقاء الدولة إلى تقوية سلطته
حيث يقوم على الوجه الأكمل بالكفاح منته أعداء الاستيرابية:

أ- تبسط الأجهزة القائمة بإصلاح إداري:

ب- بإعادة تنظيم الأحوال على أساس اللامركزية لوضع حد للتدخل
الإداري في المناطق المحرومة خاصة المحلية منها والصحر اوية.

ج- إقامة التفتيش الدقيق والمزيد باستمرار.

د- منع وتصفية البذير والبيروقراطية والفساد وكل تشويه يمكن أن يؤدي إلى
تدهور الروابط مع الجماهير ويشجع نشاط المعادين للثورة.

ويعلن المؤرخ بأن محور الرؤية لسياستنا الخارجية يجب أن يرمي إلى جعل
الثورة الجزائرية قطب إشعاع ثوري في المغرب وفي العالم العربي وفي إفريقيا
ويسعى عليه أن يفرغ كفاها ثابتا وحازما ضد الإمبريالية والصهيونية وأن يفتار
في طريق السعي إلى تشكيل تحالف واسع يضم أقطار آسيا وإفريقيا وأمريكا
اللاتينية ضد الإمبريالية.

- أن يطبق سياسة عدم الانحياز.

- أن يعزز التعاون مع الأقطار التي تريد مساعدتنا على التغلب على صعوبات
التحلف وتثبيت تخلصنا من الإمبريالية.

- أن يواصل تقدم مساعدته إلى حركات التحرير بتفسيح دعم وحدتها
ومواصلة الكفاح العلي ضد جميع أشكال العنصرية وخاصة التي تظهر على
شكل نيز العنصري.

- بضمان مساندتنا لجميع الذين يتعرضون للضرر نتيجة لكفاحهم من أجل
الحرية والتمتع.

في شهر على التطبيق الكامل لقرارات مؤتمر الأمم بآدابا وقرارات مؤتمر القمة
التي تتعلق بفلسطين وبالكفاح ضد الصهيونية.

و يسعى دون توقف من أجل الشفارب بين الشعوب الذي هو الرميطة الوحيدة
لرساء سلام عالمي على أسس عادل ومن أجل وضع حد للشحارب النووية
لوصول بعد ذلك إلى تدمير شامل للأسلحة النووية.

بروز إشكالية العلاقة بين الحزب والدولة: لقد خلاص تقرير الأمين العام
هذا ويشكل مفصل في العلاقة بين الحزب والدولة حيث جاء فيه: ((إنه الجمال
الذي يعم فيه الاضطراب... وإذا لم يشرع في إيضاح جدي في هذا الموضوع
ربما ينتهي من غير شك إلى تحطيم الدولة والحزب، وكل هذا باسم الثورة
والاستحقاقات الماضية)). يضيف الخطاب ما يلي: ((إن حزبنا في الحكم، وهو
ذلك يحتل مكانة قيادية في الدولة)) ربما يبدو هذا متناقضا مع محتوى فقرة
لاحقة في تقرير الأمين العام إذ يضيف: ((لتحاشي الخلط... إن أغلبية أعضاء
الحزب في مستوى الهيئات القيادية يجب أن يكونوا خارج الدولة وإذا كانت
غلبية أعضاء المكتب السياسي أو اللجنة المركزية تتحمل مسؤوليات حكومية،
فإن الخلط بين الحزب والدولة وبين الدفع السياسي والتسيير المباشر سيحدث من
جدي)). إن موضوع العلاقة بين الحزب والدولة هو موضوع شائك جدا
يكثفه الغموض في رأينا ولم نستطع الوقوف على حقيقة عملية أو قانونية
تكون موجهة فبرز حقيقي لهذه العلاقة فنحن نجد فيما بعد أحد المسؤولين عن
حزب الحزب وهو المرحوم محمد الشريف مساعدة يصرح آنذاك بالقول:
الحزب حزب يهود ولا يحكم)) ويبدو أن مبدأ الفصل في المسؤوليات الذي أشار
ليه كان هم الآخر سببا في بروز خلافات منها مشكلة العقيد شعالي الذي
تعب عضوا بالمكتب السياسي وطالب منه بن رة أن يتخلى عن منصبه

تفانيد عسكري، وتظل إشكالية العلاقة بين الحزب والدولة قائمة بالرغم من محاولة التصدي لها بنص المادة 101 دستور 76 وإن انتهت دستوريا فإسها لم تتحدد واقعيا بعد.

كان المؤتمر قد بدأ أشغاله تحت رئاسة السيد بشير بومعزة بحضور ما يزيد عن ألف وخمسة مائة. كان جو المؤتمر مشحونا ومشهودا في تاريخ جبهة التحرير الوطني وتغلقت فيه الحكمة وبعد النظر ولولا ذلك ما كان ليصر بسلام. بالإضافة إلى مشكلة عدم الجمع بين المناصب القيادية في الحزب والدولة أثر مشكل آخر وهو التطهير ونسقية بقايا الاستعمار فضلا عن الطرح الذي جاء به السيد أحمد بن بلة والمتعلق بإنشاء ميليشيات مسلحة تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش تكون مهمتها العمل على متابعة تطبيق مقررات الحزب ولما كانت معارضة شديدة خاصة من طرف بومعزين.

انتهت أشغال المؤتمر بانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي، وكان على المؤتمر أن يتخذ قرارا تاريخيا لا رجعة فيه وينتهي بذلك حالة الصراع الفكري القائم داخل بيت جبهة التحرير وذلك لإقراره لمبدأ الحزب بدل الجبهة ولما يلاحظ أن تقرير الأمين العام للحزب فصل وفسر بوضوح الوضعية والشهامة المستقبلية والمعالجة منها ونشد بالمناولين للخط الاشتراكي ولبدأ وحداوية الحزب حيث يقول: ((أريد أجيرا لأفهي كلمتي أن أحيب الذين يرغبون في أن تكون الدولة حكما بين مختلف الاتجاهات، ومختلف القوى التي يمكن أن توجد في بلدنا والذين يرغبون في أن تلعب الحكومة لعب توازن غريب وبحاجة بين التيار الثوري وبين الذين ما يزالون متعلقين بالنظام البورجوازي)).

نحسب أن يعرف كل واحد أن مثل هذا الوضع لن يوجد مجال من الأسرار أن سياسة الحكومة يحددها الحزب.

ومن الواضح أن المؤتمر يكون قد وسع وفعل فقررات التتوامين وانعقادها بعدا
 ينبغي كما أعطى اهتماما خاصا لشؤون الحزب بالرجوع إلى النظام الداخلي كما
 ورد في ميثاق الجزائر يتبين أن المادة الأولى عرفت الحزب كما ينبغي (إن حزب جبهة
 التحرير الوطني هو المنظمة الطلائعية للشعب الجزائري شعاره "الثورة من الشعب وإلى
 الشعب" منبثق من الشعب، فهو القوة التي تقوده وتوجهه. إن هدفه هو تشييد مجتمع
 حيث تكون ملغية لجميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان أو بمعنى آخر تشييد مجتمع
 تشاركي)) ومن الأهمية أن تشير إلى الأمنس والمبادئ التي أنشأت لتسير الحزب كما
 أوردتها المادة 12 من النظام الداخلي قائلا: (الحزب جبهة التحرير الوطني منظم على
 قواعد المركزية الديمقراطية كمبدأ لتسير مجتمع بين الديمقراطية الحقيقية بالنسبة لكل
 واحد من أعضائه وضرورة قيادة مركزية وبين الانضباط).

مبادئه هي:

أ- انتخاب هيئات القيادة في جميع مستويات الحزب من طرف الجمعيات العامة
 والمجالس والمؤتمرات.

ب- مسؤولية القيادات المنتخبة ديمقراطيا أمام منتخبينها مع تقديم تقارير منتظمة.

ج- حرية المناقشة في جميع المستويات للمشاكل القائمة: هذه المناقشة تجري على
 أساس المبادئ المقبولة بحرية عند الانضمام، بعد المناقشة ترضخ الأقلية لقرار
 الأغلبية ويجب عليها أن تطبق هي نفسها حتى ولو لم تفتنع به.

د- القرارات أو المقررات التي تتخذها الهيئات العليا للحزب يجب تنفيذها وتطبيقها
 من طرف جميع الهيئات السفلى التي تولفت من طرف كل الأعضاء حتى ولو
 كان قسم من الأعضاء أو الهيئات لا يوافق عليها.

هـ- احترام السلم التصاعدي.

والإستعداد والالتزام الذاتي دون اعتبار الشخص في جميع هيئات الحزب قاعدة مطروحة وهي منتج الخصائص المناهضة وبالتالي لدعم الحزب وبصفة أعمدة الاعتدال بالإعطاء والعبور ليس دليلا على ضعف الحزب ولكن على قوته واستقراره. إن كان مناخ الحزب إجراء مقارنة بشأن مبادئ تسيير الحزب إلى الآن وللشراكة فقط عوزة على تعديل الشال تنص المادة 40 ثم نقارنها شئها في القانون المبني عن المؤتمر الثامن الملغى وهي المادة 68.

المادة 40 من مؤتمر 1964 تنص على ما يلي:

((المؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب)) أما المادة 68 من المؤتمر الثامن الملغى فتتنص على ما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر إلا أنه وبإدارة من الأمين العام دون سواه))، ((تتكون اللجنة المركزية تكتيكية عند الاقتضاء أو قصد مطابقة مع القوانين الساري في العمل)).

الاختلاف حول طبيعة الحزب جماهيري أم عائلية:

إذا كان الأمر قد حسم بشأن إلغاء الجبهة التي كانت بمثابة تجميع أفكار متنافسة والائتلاف نحو مبدأ وحدانية الحزب أي الحزب الواحد الذي سوف يستطيع برزوخ واضح ومتمشوخ بتجميع غايته إقامة المجتمع الاشتراكي فإن الخلاف يثار من جديد حول طبيعة هذا الحزب والوصف الذي يجب أن يعطى له والذي على أساسه يبرر وجوده. وإذا كان الاختلاف بالذات بوضوح في التسمية المطلق والمعتدلة بين برنامج طرابلس وميثاق الجزائر فبرنامج طرابلس يؤكد في المبحث المنعزل بالحزب بالوطن (وإنه ومن أجل تحقيق أهداف ثورة التحرير جبهة شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواحد).

وإذا كان الاختلاف من أن مفهوم الجماهيري يعني تجميع الجماهير ضمن إطار واحد وهو الحزب أو عكس الأمر اقتضاء هذا الحزب على الجماهير في حين يعتبر

إلى النخبة أو الطليعة الواعية وبضئف برنامج طرابلس ما يلي: ((الحزب
المتحد وإنما هو منظمة تجمع كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون من أجل
الديمقراطية الشعبية)).

هذا الجدال ثار بحدة وأخذ حيزاً كبيراً بين القادة سيما بين الرئيس بن بلة
بسبب الأمانة العامة للمكتب السياسي السيد خيضر، فهذا الأخير كان يرى
ضرورة أن يكون الحزب جماهيرياً ومفتوحاً لمعارضة دستورية وأن يكون مهيماً
في الدولة في حين يخالف بن بلة هذا الطرح تماماً فالحزب عنده لا تجمع تحت
رؤيته العناصر الجيدة والسيدة في آن واحد بل أنه يجب أن يضم طليعة واعية
ومكونة. وقد كان هذا الخلاف بمثابة أحد العوامل الرئيسة في استقالة محمد خيضر
من أمانة المكتب السياسي في: 1963/04/16 ثم يقضي من الحزب في: 1964/07/04
بعد أن غادر الجزائر في: 1964/06/30 ليستقر في سويسرا. لكن ما يمكن أن
نستنتج فيما بعد هو أن حزب جبهة التحرير الوطني حاول المزج بين المفهومين أو
البيان ((الجماهيري والطليعي) الطلائعي فأصبح الحزب "شبه الكائن الغريب"
الذي هو الحزب وبقية الأعضاء فيه هي المنظمات الجماهيرية)).⁽¹⁾

ومكذلك يتحقق المفهوم الذي نخطط له ميثاق طرابلس حين قال: ((بأن جبهة
التحرير نشأت في لحيب الحركة الوطنية وجمعت بين أحضانها كل القوى الحية في
الامة وحشرت فيه تيارات مختلفة بإيديولوجيات مشتتة حكم عليها بأن يعيش في
عالة واحدة ومن الضروري أن تتحول هذه الجبهة إلى حزب سياسي طليعي
ليس جبهة جماهيرية ويجب أن تجمع أفرادها وحدة فكرية)) ولسم تعد وحدة
أمنية، لكن السؤال الذي يظل مطروحا هو هل أقيم الحزب الطلائعي الذي تجمع
أعضاء وحدة الفكر والرؤيا الإيديولوجية؟. في رأينا لم يحصل ذلك وهو ما
نشرت به قيادات الحزب وأكادته. لنقف مثالا عند خطاب السيد محمد الصالح

1- السيد الخريط مع الفكر السياسي الحديث ص 191.

بما هو الذي ألقاه بصفته منسق الحزب في المؤتمر الاستثنائي المنعقد بالجزيرة
 لفترة من 15 إلى 19 جوان 1980 (أهل سعييا فعلا إلى بناء حزب جلايل
 بالشهيد الذي نص عليه الميثاق الوطني... الواقع أيها الإخوة والأخوات إننا
 نخرج من حصة الجبهة أبدا ولم نحمل بشحاعة مسؤولية البت في موضوع الحزب
 الطلائعي بما يتعلق مع المناهج الثورية، لقد كان مطلب تحرير البلاد أثناء الثورة
 المسلحة هدفا جامعاً لكل الفئات المخلصة لانتمائها الوطني وكان معقولا حين
 أن تلقى حينذاك في جبهة عريضة واحدة لإنجاز مهمة التحرير، والوصول إلى
 الهدف الواحد المتمثل في الاستقلال وذلك بقطع النظر عن المذاهب والسيارات
 والأراء، أما اليوم فإن مهمة التشييد الوطني وتحقيق التنمية الاشتراكية، كما
 حدد في الميثاق لا يمكن تحال من الأحوال أن تتماشى مع طبيعة التنظيم الجوهري
 بالمعنى السائد عندنا أي بكل التناقضات التي ظهرت خلال معركة التحرير
 وتراكمت طوال السنوات التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال.

إن الخلل الواقعي، الذي لا حل سواء إذا بقينا في الحدود التي رسمها الميثاق من
 تحقيق صيغة الحزب الطلائعي الذي لا مكان فيه لأصحاب المذاهب، والنصائح
 والمآرب المتفرقة، والنظام السخصية الذاتية، والتكيدات المتشوهة، ولهما يكن من
 أمراً فإن مشروع الحزب الطلائعي لن يتحقق اليوم ولا غدا مع وجود هذه
 التسييسات المتنافرة التي نعرفها من السيارات، والمذاهب والمآرب... إن هذه
 الوضعية التي يعانيها الحزب على صعيد قياداته هي التي سحقت، وهي التي شلت
 كل طاقات المبدعة، وكلمة واحدة أن التناقضات الدالة التي تعسار نفسها هي التي
 تراكمت في الوضع الذي هو الآن عليه.

لنعزده إلى الوضع الداعي في حكومة بن بنة وأنها أسرت في التعزيرات
 والتعديلات في الحكومة كان لها معطيات وحلقات يستخلص منها من المبادئ الواردة
 السيرة قديما ونحظى سريرة التخليص من نفوذ الجيش، ولقد من نفوذ الجيش الذي هو

الجزائري يومئذ بالمرغم من أن هذا الرجل ومعه الجيش الوطني الشعبي الذي ظل
 يقاتل في الجنوب ولم يعودوا يعد إلى ديارهم ولم يبقوا طعم الراحة إذ أنهم انزوا
 في الجبال وتحالفوا المناوئين والمغامرين أينما كانوا فإن الجيش تصدى بذلك إلى
 وحدة الدولة ملك المغرب واعتدائه على الشعب الجزائري الخريج في
 1963/10، تلك المحجة التي أيقظت نخوة الجزائريين حتى من الحاروا إلى معارضة
 الوحدة الجديدة أين بلة فقد تخلى قائد الولاية الثالثة العسكري "موحيد أوحاج" عن
 "أحمد" وانتحق بفيلقه بالحدود الجزائرية المغربية وروى الجيش سرعة على الملك
 بالعودة إلى بؤكر في العودة إلى فعلته أبداً ((تلك الأحداث وصفها بن عدة بأنها تار
 من الملك الحسن الثاني من الحكومة المؤقتة لأنها رفضت اعتبار موريتانيا جزءاً من
 فكرة المغربية وامتناعها بسبب ذلك عن تنفيذ الوعد بتعديل الحدود)).

لقد بدأ الجيش يتحسس تلك الخطوات التي يقدم عليها الرئيس أحمد بن
 بن من حين لآخر فيعد أن قلص من حجم الحقائق الوزارية المفتوحة للجيش
 بما في التعديل الحكومي الثالث وعزله للمقربين من يومدين والخمسين على
 قيادة الأركان ومنهم: وزير الخارجية والداخلية أحمد مدغوي ويذكر أن بن بلة
 اشغل فرصة سفر يومدين إلى القاهرة ليعدل وزير الخارجية السيد عبد العزيز
 بعلقبة والحقة بالرئاسة ليضم بعد ذلك الوزارات المذكورة إليه شخصياً كما
 قل صديق يومدين الآخر من وزارة السياحة وهو قائد أحمد في حولة 1964
 كانه ومن جهة أخرى فإنه يتضح أن مواقف بن بلة أخذت في التدهور
 والوضوح نحو الهدف فقد انتهز فرصة وجود يومدين في موسكو لعقد صفقة
 سلة ليعمد إلى تعيين الطاهر الزبيري رئيساً للأركان.

لقد تأكد ليومدين وقيادة الأركان أن المفهوم المتفق عليه للاشتراك بدأ يأخذ
 معنى آخر على حساب مبادئ الشعب الإسلامية بسبب أولئك الأشخاص الذين
 انطلقوا من بلة به والذي قال عنهم هواري يومدين ((هؤلاء اليساريين الذين
 هموا إلى الجزائر وأحاطوا بين بلة... دخل بلادنا أنهم أرادوا أن يضعوا أنفسهم

في مكانة المرشحين... فشلوا في بلاد أخرى، وادّوا أنه يقوموا بتجارب جديدة في بلاد... وأبناء الجزائر ليسوا في حاجة إلى مرشدين أجانب ليحطوا دروسا عن كيفية بل... (المشاركة أو بناء المجتمع الجديد)⁽¹⁾

وربما كان يقصد بأولئك المستشارين التابعين للرئيس بن بلة في ذلك الوقت ومنهم... (الترانسكي البوناب م، واليتس والمصري لطيف الله سليمان والمراكشي الطوارق محمد جرجي)⁽²⁾

فكذلك يحمل على الجزائر صيف 1965 كانت منظمة جبهة التحرير الوطني المنظمة الجماهيرية ذات الأهمية بالنسبة لحرب جبهة التحرير الوطني لحظر لإقامة المؤتمر العالمي التاسع للتنشيط والطلاب في سويسرية والذي من المقرر أن يشارك فيه 25.000 شاب من مختلف أنحاء العالم وفي نفس الوقت كانت البلاد تستعد لاستقبال المؤتمر الثاني لثمنين الشعوب الأفروآسيوية (الإفريقية الآسيوية) في نفس شهر جوان 1965 ويصل إلى الجزائر ما يزيد عن 1200 صحفي لتغطية الحدث والذي يؤجل إلى الخامس من نوفمبر وهو الحدث الذي كان يركز عليه بن بلة بعرض اكتساب الدعم العالمي ذلك ما التركة عيسى الثورة حينما أشار في بيان 19 جوان 1965 إلى ما يلي: ((إن الصداقة الخالصة والاحترام الأخوي الذي نحن مديون به لهذه الشعوب ونفادها نعمل من وجه أن يستنكر أمامها المؤامرات المكيافيلية التي نحكم نسجها الدكنامر الجديدة وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ندعم مثلا العليا في التضامن والنظم ولكن لوضع منظمة التم دة والاحتفاء العصور الوطني)).

1- تقيييم يومين لحدث زار الوفد المصري عند طاهر مشعل في الجزائر...
2- تقيييم لحدث زار الوفد المصري عند طاهر مشعل في الجزائر...
3- تقيييم لحدث زار الوفد المصري عند طاهر مشعل في الجزائر...

في الكيرون من أن الحزب لم يكن له دور يذكر خلال فترة من سنة وأنه بات
 من الواضح به القيادة نفسها لا غير وذلك بتفصيل العمل الفردي والارتجائي ومن
 عدم فإن المهم في الموضوع هو أن ضباط جيش التحرير الوطني أدرجوا عملاً لا بدع
 ولا شك بأن من بلة ماض في إقصائهم واستبعادهم الأمر الذي جعلهم يحررون
 سرقة في مختلف الاتجاهات مع العسكريين والسياسيين وما ذلك ما جعل يومين
 وقد بأن العملية ليست انقلاب عسكري وذلك رداً على مقال مجلة روز فيرف
 بصرية حينها قال: ((هناك أناس يقولون أنها حركة عسكرية نحن نفور أنها حركة
 مدنيين يؤمنون بعقيدة ثورية ونكتصر ومستقبل بلادهم الاشتراكي)).

حركة 19 جوان 1965:

في حدود تام وتاريخ 13 جوان 1965 بأمر الضباط في قيادة الأركان الاعتقال
 الذي يمكن أن نسميه بالنسبة للرئيس أحمد بن بلة بكل هدوء وقد كلف بالعملية
 حسب توضيح السيد علي خارون كل من العقيد الطاهر البونوي مرفوقاً بعدة
 ضباط من بينهم: محمد الفصالح بجاوي. وتاريخ: 18 جوان 1965 يستلحي العقيد
 بجاوي يومين وزراء حكومة بن بلة ليطلعهم على الوضع وقد أبدى جميع الوزراء
 فيما عدا الدكتور محمد ماضل إذا وفي نفس الوقت بتاريخ: 19 جوان 1965 يقدم
 لواب لائحة تأييد للإحاطة بالرئيس بن بلة يعلن مجلس الثورة عن ولائته ويصدر
 تصريح التالي: بورد مقتضيات منه فيما يلي:

((... أيتها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس الثورة. وقد أخذ هذا المجلس جميع التدابير والأحيات
 لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة

وسيجعل بنفس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية ومجدي
تجربنا قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وتعني آخر دولة لا تزول بزوار
الحكومات والأفراد.

(...) ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشديدة
بسبب في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال
واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة إلا باتخاذ إجراءات حازمة.

إن النهوض مجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتسليحنا بـ معتقدات واحترام تقاليد شعبنا
الأجيال والتربية ومثلها العليا، وفي هذه المرحلة الجديرة بالثورة ينبغي للثعبان
أن يعمل في ثقة واعتماد على إعادة الاعتماد إلى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي
في ظل الأخوة المستمرة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقديم صحيح وسليم
للمركبة الديمقراطية والتشديد بجمع استراتيجي حقيقي.
أيها الإخوة المواطنين:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن يعقد في بلد من بلدان
العالم الثالث، وإن السعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها
عطف أنظار العالم مما حدا بالدول إلى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي
الأسبوعي، إن كل هذا لا ينبغي التفة التي وضعتها في وطننا المحلى شعبنا، هم بعبء
وأعباء وأمر يكاد لا يصدق.

عذر أن الظروف الدولية مهما كانت خطيرة لا يمكن أن تسمح استعجال
استغلالها لعناية فريدة على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والاحترام الأسوي الذي نحن ملتزمون به لهذه الشعوب
والقادة تجعل من واجبنا أن نستثمر ثورتنا في تحقيق مقاييس أعلى من تلك التي كانت

التي تتطور العاطفة، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا الأعلى
للنظام والسلم. ولكن ليوسع سلطته الفردية والاستعباد الجسدي الوطني.

إنه ليس من بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة، والمغالطة السياسية، يلقى
بصر الذي نعص به التاريخ كل المستبدين وسيطهم انذاك انه لا حق لأحد أن
يعد الأمة، وأن يعتبر ميل الشعب غفلة ومذمومة، وميقهم أنه لن يكون في إمكان
أن يولد أن يقتصب بطرق فاسدة الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الصيوف
أروحياته العظمى.

إن بلدنا سيغنى بجميع التراكمات بأمانة وإخلاص في الميدان الخارجي، وفي كل
الميدان التي قطع فيها عهداً على نفسه أكثر من أي وقت مضى.

إن نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والغرائز الفردية، بل
يكون في الميدان الخارجي صورة متعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد
دولة مستقرة سياسياً ومزدهرة اقتصادياً. ولن نجعلنا اعتبارات السعة الشخصية
في اقتصادنا الأساسية، وهي تدعم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح
الذين هم في أول وأقبل كل شيء.

طبقاً لالتزامات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود
أن نعبرها بحرية وواقعية مستمرة حريها باستمرار من المبادئ التي نص عليها برنامج
الليس وكذلك ميثاق الجزائر).

يشكل مجلس الثورة من 26 عضواً وذلك حسب القائمة التي تمت آنذاك في
الثانية لوجية في 05 جويلية 1965:

عشرة منهم يسمون القضاة آنذاك وهم:

أحمد هوارني، محمد بن راحة.

- العقيد عبد الله بنو شحات قائد الناحية العسكرية.
- السيد محمد بن أحمد (المشهور بعبد الغالي) وزير الداخلية.
- العقيد أحمد بن الشريف قائد الدرك الوطني.
- العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية.
- العقيد عثمان بن جدو (كان مريضا جدا آنذاك).
- السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية.
- السيد شريف بلقاسم: أبعاد سنة 1975 عن الحكومة أين كان يشغل منصب وزير الدولة.
- السيد أحمد دراية مدير الأمن.
- السيد محمد طيبي العربي وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- العقيد محمد الصالح بجاوي قائد الأكاديمية العسكرية بشرشال.
- خمسة أعضاء توفوا:
- سعيد عبيد: قائد ناحية عسكرية متوفي في ديسمبر 1976.
- أحمد بوجهران: (شهر بعلم) عضو القيادة العامة للجيش (1968).
- أحمد مدغري: وزير الداخلية (ديسمبر 1974).
- محمد أولحاج (الاسم الحقيقي محمد آكلي) عضو الأمانة التنفيذية للحزب (65 - 1967)، متوفي سنة 1972.
- مولاي عبد القادر (المنعوت تمار) الأمين العام لوزارة الدفاع في سنة 1975.
- سبعة أعضاء انسحبوا:
- العقيد عبد الرحمن بن سالم عضو القيادة العامة.

- السيد صالح بن بيدر (المدعو حموت الجرس) عضو الأمانة التنفيذية للحزب إلى غاية 1967.

- السيد يوسف عطليب (المدعو بالعقيد جمان) عضو الأمانة التنفيذية إلى غاية 1967.

- السيد أحمد محسني، وزير الفلاحة سنة 1965، وأبعد سنة 1966.

- السيد علي منجلي نائب سابق لرئيس المجلس الوطني.

- السيد السعيد محمدي عضو سابق للقيادة العامة.

- السيد صالح سوفي قائد سابق لخدمة عسكرية.

بوزارة أعضاء انتقلوا إلى المعارضة:

- السيد بشير بوعزة وزير الاقتصاد ثم وزير الإعلام سنة 1965، وأبعد سنة 1966.

- السيد أحمد قائد مسؤول الحزب إلى غاية 1972.

- السيد طاهر الزبيري قائد عظام للقوات المسلحة من سنة 1965 إلى غاية 1967، أبعد على إثر محاولة القيام بانقلاب عسكري.

مزب جبهة التحرير الوطني يشهد مرحلة جديدة من 1965 - 1979:

وتلك هي أهم مرحلة في حياة الشعب الجزائري بشهادة العالم كله لقد رسم مجلس الثورة المخاور التي نجده أن يرتكز عليها العمل كما جاء في بيان 14 جوان 1965 ((لقد تألف مجلس الثورة وقد اتخذ جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على حسن المؤسسات والمرافق العامة، وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وحديثة، تسييرها قوانين تحترم الأخلاق والمنطق العليا ومعنى أهم دولة لا تتوكل برؤس الحكومات والأقاليم)).

ومن يتضح من هذا الكلام أن القيادة الجديدة أدركت استحالة الأزمات في حياة جبهة التحرير الوطني وأن تلك الأزمات التي عمت تاريخها إلى ما قبل مجيء جبهة التحرير الوطني ومن الحركة الوطنية وإن كان مصدرها الخلافات الفكرية والسياسية فإنها في كثير من الأحيان تنبع من الخلافات الشخصية وأن وجه مؤسسات تنظيمية جديدة وتسيرها قوانين هي التي يجب أن تكون مؤسسات فريدة وثابتة لا تزول بزوال الرجال والحكومات يمكن عندئذ الاحتكام إليها لإيجاد وإقامة تلك الخلافات وهو ما أفصح عنه بيان 19 جوان 1965 بالقول: «لقد جاءت الحركة لتتبع حدا هذه المسألة من الأزمات»، فهل انتهت أزمات جبهة التحرير الوطني بعد الآن؟

إن الجدية المشار لها في بيان 19 جوان 1965 سرعان ما لمسها الشعب فتمت الغدور بتاريخ 10 جويلية 1965 يصدر مجلس الثورة الأمر رقم: 65 - 182 والتفويض تأسيس الحكومة.

تاريخ: 1965/07/13 يقدم الرئيس هواري بومدين أول حكومة ويشرف على أول اجتماع لها ويلقي خطابا يرسم فيه الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة وسيير عملها ومن جاء فيه: «(مناسبة الاجتماع الأول لمجلس الوزراء يودي أن يؤكد أن اجتماعاتنا - نأخذ بعد اليوم صبغة لقاءات سطحية عابرة، ولا صبغة ندوات سرية، وإنما تكون جلسات عمل حقيقية عميقة المواقف واضحة الأهداف، يسود فيها تبادل وجهات النظر بكل حرية، ولا يستبد أحد برأيه أو يفرض إرادته على الجميع)».

ونما يلاحظ فعلا أن الرئيس هواري بومدين كان في بيته إغناء الأزمات التي تعصف بجبهة التحرير الوطني وتجاوز الخلافات بين الأشخاص واستنساب العسكريين ولم يفلحهم وهو ما يتضح من حوارات تشككية لمجلس الثورة الذي جاء



فائدة الغالبية منهم وعلى العموم فإنه يتضح أيضا أن مجلس الثورة أصبح بمثابة هيئة
عليا وصاحب السلطة المطلقة وقد جاء ليضمن من المؤسسات القائمة وتدعيم
الاستقرار السياسي وتثبيت الحكم الثوري على أساس التقدير الصحيح والسليم
للمركبة الديمقراطية ومن الواضح أن المفهوم الذي جاء به التصحيح الثوري أدى
بعض السياسيين وفقهاء القانون إلى استبعاد فكرة الانقلاب واعتبار ذلك مجرد
تصحيح لمسار الثورة أو بمعنى آخر إعادة تأسيس جديد للشرعية الثورية وفي إطار
نظريات وتوجهات جبهة التحرير الوطني وحدها كما يشير إلى ذلك في الفقرة
للاخوة بيان 19 جوان 1965: ((و طبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية
إن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها محدية وواقعية مستوحى توجهها
استمرار من المبادئ التي تنص عليها طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر...)).

كان إذن 19 جوان 1965 منعطفا حاسما في حياة الشعب الجزائري الذي يعتقد
بوقف الكثير منه بأن أولئك الرجال الذين قدموا أرواحهم للوطن واجهوا
استعمار من أجل الوطن سوف يكونون حريصين على مستقبل هذا الوطن أكثر
من غيرهم بالرغم مما ترتب في الحين عن إعلان 19 جوان من حل للمجلس الوطني
وتجميد الدستور لكن الشعب سوف يعرف فيما بعد من هم الرجال الحريصون على
مستقبله والمخلصين لخدمته.

إن أساس الأزمة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ربما يكون فضلا عن ضراع
السلطة هو إشكالية ما سبق أن لاحظناه وهو العلاقة بين الحرب والدولة ذلك أن
عمالنا يخاف على الرئيس المخلوع من بلة تكونه أساء استعمال هذه السلطة بالذات
بجعل منها وسيلة لخلق تكتلات وجماعة متشجرة إذ يقول في أولى خطباته: ((إذ
أحد هؤلاء القوم يريد أن يكون زعيم هذا البلد تحت شعار الرسالة التي كانت
أمر تنفيذها لهذا الشعب فهو قد عمل من أجل الانقسام، لكي يضع جماعة في

مواجهة أخرى، تارة يعلن أن الحزب يمثل الجميع في البلاد وتارة أخرى يعلن أن الأولوية للدولة، لقد وقع الحزب في مواجهة الدولة والدولة في مواجهة الحزب (حتى الحزب في مواجهة الجيش) (1).

إن فكرة إقامة دولة ديمقراطية وجديرة لا تقول بربوب الحكومات والأفراد بالحق، بل تقول بكون دولة جبهة التحرير الوطني هي الدولة التي وضعوا هذا شعارهم من أجل جبهة التحرير الوطني ومنهم مؤسسيها هذا فضلا على أعضاء مجلس الثورة هم في الأصل أعضاء القيادة العليا لجبهة التحرير المنحلة المركزية في عهد الرئيس السابق أحمد بن بلة وعلى هذا الأساس فإن كل الآراء المعترضة التي ذهبت إلى الترويج لحزب جبهة التحرير سببا التي ظهرت في الكتابات والمقالات في عهد التعددية تكون قد جالت المسواب، كما أننا نرى بأن عزوف مجلس الثورة عن الاهتمام بدراسة أو تنظيم جبهة التحرير وإعادة هيكلتها كان أمرا محتملا فرضته عدة عوامل منها انصراف القيادة الجديدة (مجلس الثورة) التي هي أصبحت تحسد وحدة القيادة للحزب والدولة والجيش في آن واحد إلى الإسراع وبصفة مستعجلة في إقامة الأساس الدستورية للدولة بضاف لما التكتل السريع جدا بالانشغالات الشعب الذي بات في وضع اجتماعي مأسوي من جراء ممارسات الاستعمار الفرنسي لذلك فإن مجلس الثورة رأى من الضرورة الإسراع في استعمال التدابير التي تعده من الأولوية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، في ذلك الوقت كانت المرحلية الاقتصادية تعمل على تجميع دارفها ونسعى فيها بعد إلى محاولة عرقلة النظام الجديد، مؤكدا أنه إذا كان يمكن عكس هذا أبعاد وعشق هذه الأزمة بقصد الأزمة التي كانت يعيشها الحزب (والبلاد) قبل وبعد مؤتمر التأسيسي لسنة 1964 فإني أعتقد من هذا التاريخ فإن حالة الحزب مع كل المشاكل الانشغالات الدائم مجلس الثورة قد كانت في الواقع جعلت الدولة تتجه عن صعيد الأولويات والحزب كان ينتظر منه أن ينظم طرفه لتسيير شؤون البلاد.

نسبة للدولة عن طريق تحييد الجماهير والمشاركة الحقيقية للشعب في إنجاز المهام الوطنية...)) ويضيف: ((بعد 19 جوان 1965 كان تكوين الدولة بشكل الحزب الرسمي لجهود القيادة السياسية، فقد قطع مجلس الثورة على نفسه إقامة "دولة ديمقراطية لا تزول بزوال الحكومات والرجال" إن هذا السعي كان يتجاوب مع بطلان سياسة السنوات الأولى للاستقلال بكل انعكاساتها على الاختيار الاشتراكي ومصادقة جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾). وهكذا يتجه مجلس الثورة إلى المهام ذات الأولوية في عقد جلسات مناظرية من 22 إلى 26 أكتوبر 1966 تخصص لضبط التدابير الكفيلة بتنظيم الدولة وإعداد مشروع الميثاق البلدي وبحث السبل الكفيلة بتوجه مباشرة إلى الشعب لإشراكه في تسيير شؤونه بنفسه وبذلك أصدرت مجموعة من القوانين وصادق على الميثاق البلدي بعد أن سبق ذلك صدور الأمر المؤرخ في: 02 جوان 1966 الخاص بالوظيفة العمومي وقبله صدر الأمر المؤرخ في: 16/11/1965 المتعلق بتنظيم قطاع العدالة لوضع حيز التنفيذ في: 15/06/1966؛ وغيرها من المراسيم كثيرة. إن أهم عملية شهدتها وسجلتها التاريخ في مسار ومجهود قرار الديمقراطية الشعبية أنجزها مجلس الثورة هي إصداره لمرسوم 18 جانفي 1967 الذي يتضمن الميثاق البلدي، ليعقبه بعد ذلك بأهم إنجاز شعبي وهو انتخابات المجالس الشعبية البلدية في 05 فيفري 1967، تلك العملية التي أشرفت عليها المياكل القاعدية لجبهة التحرير الوطني مباشرة بالرغم من أن القوائم كانت كتاجرية أولى مفتوحة لمواطنين ولم يحتكر منها الحزب سوى نسبة الثلثين (2/3) في القوائم من المندوبين في الحزب والمنظمات الجماهيرية، كانت المهام الموكلة بالمجالس الشعبية حسب الملاحظات الممنوحة لها بموجب القانون واسعة وذات أهمية في حياة المواطن في تلك الأثناء، كانت القيادة العليا تعمل دون هوادة وفي مختلف المجالات لتجسّد بالقطاعات الخيرية، فيتاريخ نوفمبر 1966 يتنقل مجلس الوزراء إلى "ورقلة" عاصمة الراحات

(1) الوثائق بوحارة، جبهة التحرير قوة روح (مجلد العجلان)، لسان الموكيني، الحزب جبهة التحرير الوطني، ص 14

وبعد أول اجتماع له خارج العاصمة ومسطر برنامجه تنحوي للولايات الشمالية
وكانت تلك قاعدة اعتمادها الحكومة فيما بعد في اجتماعاتها عبر العمليات
في الأوراس أواخر 1968 في القبائل، لم توقف وأسم تتوان القيادة العليا للثوار
بالتنظيمات التي بدأت في 1966. إن تجربة المجالس الشعبية بدأت تنحصر وتضيق
فكثرت وتنشأ مهمة تستقطب اعتماد الشعب لذلك أخذت القيادة في العمل
مباشرة في الولاية وأتت في الاجتماع 26 مارس 1969 ثم تنظيم انتخابات المجالس الشعبية
الولاية في: 25 ماي 1969، على ذلك إنشاء وتنصيب المجالس العليا متباعدة على
الكل: المجلس الأعلى للقضاء في: 25 أكتوبر 1969 وبعد ذلك ينشأ المجلس الأعلى
الاقتصادي والاجتماعي في: 11 نوفمبر 1968 وبيان موعد القرارات الموجهة
بعد وكانت سنة 1967 موعدا لانطلاق الخطط التنموية، كما شهد
سنة 1967 أحداث بارزة على المستويين الداخلي والخارجي سجلت في أحداث
موقفا مشهودا أثناء حرب جوان 1967 ضد الصهاينة عبر عنه الرئيس يومئذ
بوعبد الحليم الخوارزمي إلى أرض المعركة يوم: 06/06/1967 ومما خاطبهم به
((أنتم بصفكم طلاب أولي لشعب لم يطأطأ رأسه طيلة الأجيال... أنتم تحملون
وطولات لشعب كامل بدأت بحرب الأمير عبد القادر ولن تنتهي حتى يتطهر
شعب من الوطن العربي)) وفي سنة 1967 ينعقد بالجزائر مؤتمر كتلة 77 في
1967/10/10 ويكون فرصة للجزائر للمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد. كانت
1968 سنة حاسمة ومفعمة جدا بالإفجازات والقرارات الثورية فقبلها بمرور
التسليم الذاتي ويتم إقرار التخطيط والتصنيع وإصلاح التعليم والخدمة الوطنية و
تنظيم العمالات (الولايات) وكانت سنة 68 أيضا موعد الانتخابات نحو الحزب
حان الوقت لكي يتشكل حزب جبهة التحرير الوطني كنهام البناء والتشييد
أساسية وواضحة لذلك اعتبرت سنة 68 سنة الحرب فالرئيس بومدين يفتتح
سنة 68

بعض المهمة الأولى والمستعجلة وهي مؤسسات الدولة، لكن من الملاحظ أنه وقد كان
 يومين نقول الخروج في النهوض بالحزب أثناء المعارضة في فرع بطون.
 يقولون نحن نلقون باليوم على يومين لأنهم يأتون بأنهم الحزب منذ 19
 1968 وإلى سنة 1968 وهذه هي الفكرة التي نروج الآن وعند مدة والعرب أن بعض
 مؤيديها هم من كانوا يؤمنون مبعي وسطه يومين تماما، هل يعتقد هؤلاء أن
 يومين كان غيبا ثم ينقصه الدكاء لكي يتق بسهولة ويستسلم للآخر الواقع ذلك ما
 لا يمكن قبوله أو حتى توجهه بالنظر إلى مسيرة الرجل منذ النهضة الأولى، إن الرد على
 هذا التساؤل نجده في تصريح يومين لأحد الصحف المصرية قبل الاحتفال بالذكرى
 العشرين للاستقلال ((ألى غاية الاستقلال كنا نشكل حبة تحرير حقيقية، أما اليوم
 ونحن بصدد مرحلة جديدة، نجد أنفسنا بحاجة لحزب اشتراكي طلائعي تكون
 أعضائه من إطارات تؤمن بالخيار الاشتراكي)) وقد كان من بين المهام المتظر القيام
 بها من طرف الحزب هي التكفل بعمليات الشرح والتوعية تمهيدا لتطبيق برنامج
 الثورة الزراعية كما جاء في رد الرئيس الراحل أثناء اجتماع اللجنة الوطنية للثورة
 الزراعية في: 17/01/1972، وحول كيفية حملة التوعية أحاب الرئيس: ((إن قضية
 الشرح يجب أن يلعب فيها الحزب، دورا أساسيا وأن يتحرر من الروح البيروقراطية
 ويصل بالفلاحين ليؤكد لهم بأن الثورة الزراعية هي في غايتها، وأن لا تقتصر على
 الخطب وعقد الاجتماعات))، في هذه الأثناء تتحرك المؤامرات

مؤامرات وأزمات أمام يومين (قضية الطاهر الزبيوي):

يشير الرئيس المرحوم هواري يومين إلى أن هناك إشاعات بدأت تروج بدعوى
 أن الوضع بلغ درجته القصوى من الفساد والحالة قد عجزت عن التمسك وركزت الحملة
 خصوصا على الإطارات إذ تصدى أناس من الحزب نفسه إلى انتقاد نظام حكمهم
 وأظهروا الفؤوس ليهدموا هذا النظام وآخرون في الدولة عطلوا هم كذلك إلى
 المهتم)). ويشير يومين إلى أن هؤلاء وعندما تأكلوا بأن إرسال العناصر المؤالية لهم

التي تتضمن الوثائق
 لايات التقييم
 لانت 1968
 طليا الميلاد
 فصحتر وتعطي
 دة في تقصير
 مجلس الشريعة
 ما على سبل
 مجلس الوطني
 الخاصة فيما
 كما شهدت
 حدها الثورة
 ومدين وهو
 به ما يلي:
 معلون أجماد
 يتطهر كل
 77 في:
 كانت سنة
 وز تنظيم
 واعدة
 ب، فقد
 بد بصفة
 من أنه

قد يقال عن فكرة البيت ولم تعد مجدية لتكون الشعب سبق أن رفضها من قبل
ولم لم يحددوا أمام ذلك سوى الجيش الذي أصبح يشكل القوة الرئيسية في
وما يشرح الرئيس يومئذ بكل التفاصيل العملية التي قادها العقيد الطاهر الزبيوري
وكيف أنه حاول إضاعة هذا الأخير باسم الأخوة والصداقة التي تربطها
بعضى عن موقفه لكن دون جدوى وسوف نورد فيما يلي مقتطفات من كتاب
المرحوم الرئيس هواري بومدين كاملة وقد ورد في خطاب القائد يوم: 15 مارس
1968 في الاجتماع الثاني لإطارات البلاد والذي ضم أكثر من ألف إطار
إطارات الدولة والحزب والجيش ومختلف المؤسسات الحيوية في البلاد كما
بالإمكان الاطلاع على تصريح السيد الطاهر الزبيوري كاملا حول الوقائع
والتي أدلى بها لخريدة الشعب في حوارها معها بتاريخ: 89/10/1. يقول بومدين
(... إذن بدأت المحاولة في صفوف الجيش، وظهر الشخص الشائن بترغيبه
الشخص كان صديقا وأخا، وكان مطلعاً على جميع الأسرار، وهناك يوم
اللازمة، وبوجود هذا الشخص لم تعد المسألة سوى مسألة تحديد تنفيذ الأمر
وأقول مؤامرة لأنها كانت مبيتة وتحاك منذ مدة وما من شك في أن الكثير من
سمع عن أحداث وقعت في أول نوفمبر عندما كنا نعد العدة كالعادة للاحتفال
العيد الوطني كنا قد عهدنا إلى الطاهر الزبيوري بتحضير الاستعراض بالاحتفال
بومدين، ولكننا فرجنا عند بدء الاحتفال بتغيب الزبيوري، واعتقدنا أن ذلك يعود
إلى وعكة صحية. ولكن مفاجأتنا كانت أكبر عندما واجهنا بأن سبب تقيده
إلى ((مشاكل سياسية)) حسب زعمه وكان من نتائج هذا التغيب أو غياب
لشماة الشامتين: وقامسات الوفود المنعومة لحضور الاحتفالات، وحاول في
الزبيوري بترك هذه المشاكل جانباً إلى ما بعد الاحتفالات، لكني لمحاول تسوية
بيننا، ولكنه أصبح على التثبث بموقفه، ورفض حضور الحفل الذي هو
الأميرالية، كما فشلت جميع المحاولات التي بذلت من أول نوفمبر إلى ذلك

لإقناعه بالتخلي عن موقفه. ورغم ما استعملناه في ذلك من لغة الصفاة والأخوة والطاعة، بل حتى المسعى الذي قبلت به شخصياً بناءً على الأمر في الجيش معناه التسرع والخروج عن تليفونيا ليلة يوم الأحد 05 نوفمبر أن الظاهر الزبيري موجهة في ثكنة فيلق الدبابات بالبلد، الذي يقوده صهره العياشي، وأنه بدأ يتصل بعارفه لضمهم إليه ونحن على الحالة هذه أن اتخذ إجراءات مستعجلة، وأرسلت إليه أعمرو للخروج من الثكنة حالاً، وبدون أي تباطؤ، والذهاب إلى منزل، لأن مهلة استعمال الدبابات قد فات أوانها، ولأن حكومتنا وقيادتنا الثورية لا يمكن أن تتضع هذا الأسلوب وبالرغم من ذلك تذرعتنا بالحلم، محترمين أواصر الصداقة والأخوة، وبدلنا محاولات أخرى لإقناعه، لكن كان نصيبها الفشل على الأحرى.

ورغم أنه كان في استطاعتنا أن نعلن قرار عزله من منصبه فوراً، أثرتا الفجوة إلى الوسائل الإقناعية، فعمدنا إلى عقد اجتماعات مصغرة طيلة عشرة أيام، ولكن اتضح فيما بعد أن الزبيري عاجز عن أن يقدم مشاكل تتيح لنا الذكر للمناقشة وأن تلك الاجتماعات كانت عقيمة، إذ ظلت الحملة المفروضة ضارية أطناباً، والإشاعات قائمة لم تتغير، وحملات الصحافة الأجنبية مستمرة في تشجيع ماديحي الأميرة، تلك الحملة التي كان يغذيها هؤلاء باستمرار.

وفي الساعة السابعة من مساء يوم 14 ديسمبر أخبرني قائد البادية الأولى أن الحالة سيئة جداً في الأصنام، وأن فيلق الدبابات قد تحرك في اتجاه الجزائر، وكان أن اتخذت إجراءات تفرضها الظروف أمام هذه الحالة، وخاصة وأن الجيش لم يكن في العاصمة، بل كان قسم منه في الشرق، والأقسام الأخرى في مختلف أرجاء البلاد، إذ لم يكن ثمة ما يدعونا للاحتياط، نظراً للثقة التي كنا مبشرين بها. كما بلغني كذلك أن فيلقين آخرين قد انضموا في الطريق إلى فيلق الدبابات،

وكانت أقصد بمبدأ الفريقين بعض الضباط أما الجنود وضباط الصف، فقد
عزروا هم وأمرؤهم بالتحرك بدون تفصيل.

وحسب المقامرون أن الطريق مفتوح بين الأخصام والعاصمة، وأن ليست هناك
قوات أخرى تستطيع صد الدبابات والمصفحات، وأن المسألة مسألة ليلة ولن ينجو
الأمير، ولكنه غاب عن ذهنهم أن الجيش لا يتكون من ثلاثة فيالق فقط، بل من
وحدة متكاملة الحياض ومن هنا ظهر وجه الحياة والمؤامرة، إذ أن الذين تحملوا
مسؤولياتهم في تلك الليلة كانوا في الواقع قد اتخذوا مسؤولية حياة وسفك الدم
خاصة وأنهم كانوا يعلمون أن السلطة القائمة لا ترحبها الدبابات ولا يمكن أن
تستسلم أمام التهديد، كانوا يعرفون أن هناك شبانا بواسطه يعرفون كيف يعطون
الأوامر الصادرة إليهم للدفاع عن حرمة الوطن والثورة. هؤلاء الشبان الذين تلقوا
الأمر بقصد المخاضين ومنعهم من التقدم قيد أثلة من حشر العفرون. وهكذا كان
الأمر، فقد بعثنا هؤلاء الشبان لرد المخاضين عن غيهم، والمحافظة على وحدة الجيش
وسمعة البلاد الثورية، والرضيد الذي اكتسبه في الخارج، والخروج بالدولة قوية
ملحمة من هذه المحنة، وكانت النتيجة أن سقط 30 قتيلًا ما بين جنود ومواطنين
مدنيين، وأصيب أكثر من مائة آخرين بجروح. كما خسروا قائد ناحية، وكانت
النتيجة أن عربت معدات حربية، وكشف عن محاولة لتفكيك صفوف الجيش
والمس بسمعة الثورة، وتعريض الدولة للخطر الداخلي.

لكن كل ذلك لم يؤثر في سر الثورة التي استمرت إلى الأمام، ولم يهر على الإطلاق
أركان دولتنا الفتية، ولم يوقف انطلاقنا نحو تحقيق الأهداف المنشودة، الثورية
منها والبعيدة، بل بالعكس، فإن هذه المحنة قد زادت من تصميمنا على تفتت وحدتنا
ولومئذها، بحيث يستحيل على الزبيري وغیره النيل منها. ومن تراص صفوف
الجيش الباسل!!

(1) - من كلمة الرئيس الراحل هواري بومدين في الاجتماع الثاني لإطارات البلاد بتاريخ 1970/10/10

كان هاجس البناء السياسي لمنظمة الثورة الاشتراكية برأود هواري بومدين يستمر فهو يدرك بأنه من اللازم أن يتكامل الحزب كإطار سياسي بتعبئة الجماهير بالخط ومناخية هياكل الدولة لكن أي حزب؟

مثل يبقى التردد قائما بعد فصل جسم الجبهة وصقله لتحويل إلى حزب واحد بوحيد أسس له غائيا في مؤتمر 1964، إن ذلك بعد غير كاف تماما فالتدوين تتحرك وأبقوا أنفسهم داخل جسم الحزب الواحد بالرغم من عدم إلتفاتهم بوجهاته. كان أولئك المعارضون قد صادفوا بالإجماع على برنامج طرأ عليهم بما فيه وبقوة من أرضية لتطبيق الاشتراكية وقد أوردنا بعض تصريحات أولئك لكن سرعان ما بادروا إلى معارضة شديدة وشرسة بعضهم قال بأن المصادفة كانت من باب المحاملة والبعض الآخر قالوا إننا مخطوعون وضعنا ثقتنا في اللجنة التي كان يرأسها أحمد بن بلة، لقد كان المرحوم بومدين يرى وهو محق في ذلك أن الحزب الذي سوف يقوم بهذا الدور يجب أن يكون رجائه ممن يؤمنون بالثورة الاشتراكية ولذلك قال بومدين في اجتماع الإطارات الذي أشرنا إليه ما يلي: ((لنني أكرر ما سبق أن قلته في اجتماع إطارات الحزب الماضي، بأن عام 1968 سيكون عام الحزب الذي سيشهد نوعا من التغيير، معنى ذلك أن كل من يتفق مع خطتنا سيظل إلى جانبنا نسير نحو الأهداف المنشودة، أما الذين لا يرغبون في العمل طبقا للخط المرسوم فما عليهم إلا التخلي عن الحزب لأن الحزب والديمقراطية قد ولت إلى غير رجعة ولأننا قررنا أن تكون هياكل الحزب مبنية على أساس القاعدة التي هي الشعب))⁽¹⁾

(1) من خطاب المرحوم الرئيس بومدين في الندوة الوطنية الثانية لرؤساء المجالس الشعبية في 1968/06/01

إن الثقة يومئذ في بناء الحزب تعطيها الجدية ذلك أنه يؤمن بأن مصنع الثورة
التي تقومها مرتبطا بنجاح الحزب لكن المشكل أن الأشخاص الذين ضم في الحزب
يبدوا أنهم ركزوا إلى الحياة والتفريج وكأن الأمر لا يعينهم لذلك لا بد من التفتيش
وولذلك يجب أن يتمكن الحزب من ضم عناصر عاملة مؤمنة بالمستقبل والعمل
الذي تقوم به والأهداف التي تتخذ سيرة في طريق البناء الاشتراكي، ويجب على
الذين لا يؤمنون بالحزب أن ينسحبوا عنه ويدعوا أماكنهم للذين يؤمنون به وبالنسبة
الاشتراكية والأهداف الاشتراكية)) كانت نية يومئذ صادقة في تنظيم وتقرير بناء
الحزب كما سنرى فضلا أنه كان يأمل من أجل تحقيق كل ذلك في عقد مؤتمري
الحزب إذ قال هذا الشأن في خطاب القاه بمناسبة إحياء ذكرى الفاتح من نوفمبر
1954 وبالضبط يوم الفاتح من نوفمبر 1967 ما يلي: ((إن مهمة الحزب في التوجيه
والتوعية والتذكير بالمسؤولية وتحريك الضمائر وشحذ العزائم لا تقل وزنا وفعالية
في هذا المجال... لقد تبين أن الجزائر تملك قاعدة تضالعية واسعة، وأن هذه القاعدة
تستطيع أن تلعب دورا هاما عندما تحتاج لها الفرضية.

ولذا فإن المؤتمر عما سينشئ عنه من هيئات ويتبع ذلك من نشاطات هو كاشف بغير
الخوار الذي بدأناه بين التواعد التضالعية والإطارات المسؤولة والقيادة، وهو الذي
سيضمن استمرار هذا الخوار في اتحاد الفعالية والإبداع ونحو البناء الجدي والامتداد
كما أنه هو الذي سيمكن الحزب من القيام بدوره كاملا في مجال التوجيه والإدارة
وفؤدي مهمته الرئيسية المتمثلة في التكوين السياسي والتوعية في جميع المجالات)).

إن ما جاء في هذا الخطاب وغيره يفند بقوة ما ذهبت إليه كثير من الآراء حول
رؤية يومئذ وبمجلس الثورة نحو الحزب ذلك ما نراه فيما عدا موقف أحد أعضاء
مجلس الثورة وزير الداخلية آنذاك السيد أحمد مدغري والذي كانت له رؤية مغايرة
وكان حضوره معروفا، إن كثيرا من الآراء والتحليل المغلوطة تنظر إلى قرارات الثورة
على أساس أنها منعقدة الصلة بحزب جبهة التحرير الوطني وهي مغايرة به وعندها



على تقييدها، وليس هؤلاء سواء عسكريين أم سياسيين، هم أنفسهم مناضلي الحرب
 وهم من أمهات بالدرجعة الأولى إنما يحصل أصحاب تلك الأراء أو المحسون عن
 بخرجة والتي تتمثل في أن هؤلاء المناضلين من قيادة مجلس الثورة يتولون تدار
 واحد له برنامج معروف وهو تحقيق الاشتراكية بما تحسن من ميادين معروفة في
 مجالات الثورة الصناعية والزراعية والثقافية إلى غير ذلك، وأن الآخرين الذين
 اتبعوا أو همشوا إنما هم ممن رفضوا تبني هذا البرنامج وسبقت الإشارة إلى ما قاله
 يومين منذ البداية بشأن هؤلاء، إما تبني البرنامج وإما الانسلاخ عن الحزب، ليس
 من الأهمية بمكان أن يعين مجلس الثورة قادة عسكريين كبار لا يشق لهم غبار في
 تكوين سياسي رفيع للإشراف على بناء الحزب أمثال العقيد "محمد الصالح بنحوي"
 الذي عين بقرار من يومين بتاريخ: 1977/10/30 كمسؤول تنفيذي مكلف بمجاز
 الحزب؟ لذلك فإن القول بأن ((19 جوان 1965 جند إيديولوجية حزب جبهة
 التحرير الوطني التي تضمنها ميثاق الجزائر، كما جند الحزب وأصبحت النسيبة تتم
 بطريقة عشوائية))⁽¹⁾ ذلك قول مردود تماما وغير منبر ويدحضه الواقع.

إن استقالة أو إقالة المرحوم قائد أحمد من رأس الحزب يمكن أن يكون مثلا
 عن رفضوا مواصلة السير وفق الهدف الذي رسمه مجلس الثورة والذي هو تجسيدها
 فعليا لبرنامج طرابلس وما جاء في ميثاق الجزائر، فالثورة الزراعية منصوص عليها في
 ميثاق طرابلس ومؤكدة في ميثاق الجزائر والرئيس بن بلة بأمر تنفيذ الجزء الأول
 منها بتأميم أراضي الأجانب (الكولون) في حين أنير يومين للجزء الأهم وهو
 المنع بأراضي الجزائريين وبطبيعة الحال فإن أصحاب الأملاك العقارية الملاحين
 الكبار ودقوي الزراعة البرجوازية لم يرقهم ذلك نحن لا نشهد المناضل الكبير والفاهد
 المرحوم قائد أحمد فله أفكاره التي تمسك بها بحكم انتمائه إلى عائلة مالكة لأراضي
 فلاحية لكن ما يجب الفصل فيه هنا هو أن الرئيس يومين رحمه الله كان قد فصل

(1) - العربي زيري، المواجهة الكبرى أو إجهاد الثورة، ص 52

في هذه النقطة حين قال في خطاب أمام الملتقى السادس لرؤساء المجالس المحلية
 في 21/02/1972 ما يلي: ((أن هناك محاولة تشكيك وهي أن في
 الحكومة وفي مجلس الثورة أساس مع الثورة الزراعية وأنتمرون ضللتها، وهناك من
 يذكر أسماء ويقول أن فلانا له كذا مكاترات، فعلى هؤلاء أن يبدؤوا بأنفسهم وإذا
 كان لأعضاء مجلس الثورة أو الحكومة بعض المكاترات فأنا أتعهد مع العلم أنني
 أبالي واحد منهم بأنهم سيفقدونها هدية للشعب الجزائري)) وفي نفس الخطاب
 أشار إلى القطاع الخاص قائلا: ((فلنا ما هي مكانة القطاع الخاص وتركناه يعمل
 ويستثمر ويبيع لأننا كنا ولا زلنا نعتقد بأننا في هذه المرحلة من تنمية البلاد
 بحاجة إلى رؤوس الأموال الخاصة)) كانت النظرة نحو الحزب ذات أبعاد حقيقية في
 انتظار ما سوف يسفر عليه المؤتمر المقبل الذي يعول عليه الرئيس يومئذ كما أشهد
 فهو يؤكد في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لانتفاضة 19 جوان وبالضبط في
 19/06/1968: ((بالنسبة للحزب وسيفضل بابه مفتوحا لجميع المنتمين منفتح
 السياسي والمستعدين للعمل على تطبيق هذا المنهج أما غير هؤلاء فما عليهم إلا أن
 يتعدوا عن الحزب ويختاروا أي طريق يشاؤون. إن هذه المرحلة والنفس الحدية
 سيبت في الحزب وسيحدث تجديدا على المنظمات الوطنية والحزب عامة، ونحن قد
 لم نحد عن القاعدة الديمقراطية في العمل أي الرجوع إلى القاعدة بالنسبة لكل
 المنظمات بحيث يكون اختيار المسؤولين من طرف المناضلين حتى نتخلص تدريجيا
 وخاصة بالنسبة للحزب من نظام التعيينات وفرض المسؤولين من طرف القمة)).

كان إذن الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في: 08 نوفمبر 1971 والمتضمن لقانون الثورة
 الزراعية أثرا كبيرا في مختلف الأوساط فقد كان بالنسبة للفلاحين الفقراء في الأرياف
 بمثابة استقلال جديد، كان بالنسبة للآخرين غبطة العصر فقد تأثرت ضجة صحف
 تشهد لها البلاد منيلا في الرغم من وضوح أهداف وتدابير الثورة الزراعية إلا أن



بعض ذهب بعيدا في استعمال الدين الإسلامي بحجة تعارضها مع الإسلام، يجب أن
 يتعامل بأن الكثير من أصحاب الأراضي الزراعية كانوا قد خالفوا الأوامر التي
 أصدرتها الثورة بتحريم وتجريم شراء الأراضي من المتمردين القوميين والغريب أن
 هؤلاء المتمردين كانوا في السنوات الأخيرة أيام مفاوضات (البيان) وبطاعين الملك
 والذين في انصار الثورة وحقيقة الاستقلال فراحوا يجررون عقود بيع لأراضيهم في
 شكل (وعد بالبيع) في حين يلاحظ أن بعض الجزائريين منحت لهم أراضي لقاء
 خدماتهم التي قدموها لفرنسا وقد وردت هذه الملاحظة مكتوبة في عقودهم والغريب
 في أمثال هؤلاء استرجعوا أراضيهم إثر إلغاء قانون الثورة الزراعية، كانت مبادئ
 ثورة واضحة ولا غبار عليها نص عليها ميثاق الثورة الزراعية كما يلي:

((الأرض لمن يخدمها)) والقصد هو إلغاء الريع العقاري وتثبيت حقوق من يخدم
 الأرض في الأرض بنفسه وقد استثنى من التأميم:

- "حالة الملكية الصغيرة" التي اضطر أصحابها للبحث عن موارد تكسيلية خارج
 زراعتهم نظرا لضعف مستوى معيشتهم.

- حالة بعض المالكين الذين قد اضطروا لترك أراضيهم على إثر الحرب ولاسيما
 في مناطق الحدود.

- "حالة الأشخاص المعجزين عن خدمة الأرض".

وبطبيعة الحال فقد أوكلت مهمة الإنجاز للحزب والمنظمات الجماهيرية كما
 نص على ذلك المادة 177 من الأمر المذكور. إن الملاحظات التي أشرنا لها لم تمنع
 الشعب الذي كان يدرك أن وضع البلاد أشبه بما يكون بعام الرعاة الذي اتخذ فيه
 مهديا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إجراءات صارمة وصلت إلى حد وقف العمل
 بالحدود الشرعية والذي قال قوله المشهورة في آخر أيامه: ((لو استقلت من أمري
 الحدود الشرعية والأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء)).

كانت بعض الحالات في محلات أخرى كالمصانع وغيرها تتوجسون خيفة من أن يمتد اليهم التأميم فصارعوا إلى المعارضة، كذلك ما يمكن قوله عن الشيخ عبد الله الذي استنفر جمعية العلماء المسلمين بمحاولة تشكيل حلف معارض ومناوئ للسياسة التي يوصفون إلى جانب كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة وحسين لحول هؤلاء أصدروا بيانات متددة وعقدوا لقاء أشبه ما يكون بالقمع وذلك بتاريخ: 1976/03/09 في الوقت الذي كانت فيه البلاد متعشة ومبتثية في مهرجانات شعبية ديموقراطية لم تشهد البلاد مثيلا لها فقد كان التعايش منصبا على المشروع التمهيدي للميثاق الوطني كانت هذه الكلمة المعارضة تعتبر مجلس الثورة بجسد الحاكم الفردي كما تندد بموقف الجزائر حال التراجع مع المغرب.

وكما تصدى الرئيس يومئذ للمناوئين لبرنامجهم دون تردد، فبادرت القيادة على الفور باتخاذ إجراءات بوضع بعض هؤلاء تحت الإقامة الجبرية لمدة ثلاث سنوات والإقلام على تأميم حيدلية فرحات عباس بتطيف ومضغ البلاستيك التابع للشيخ خير الدين⁽¹⁾.

نعود إلى الحزب لتأكد من أن مرحلة إعداد الميثاق الوطني والنسور كان يعلق عليها الرئيس يومئذ أهمية كبيرة فقد أعلن عن تشكيل لجنة وطنية لصياغة المشروع التمهيدي للميثاق الوطني في خطابه يوم 19/06/1975 بمناسبة إحياء ذكرى 19 جويلية 1963 وهنا أتذكر مقولة سر لي بها أحد الفلاحين ممن كان يحبهم الرئيس يومئذ فقد فجر هذا الفلاح حين كان عضوا بأعلى هيئة للاتحاد الوطني للفلاحين في أورو تشكيلة بأن ينقل انشغاله وما يقلقه من مظاهر أخذت تبرز في المجتمع كالمفسرية والرشوة على مستوى بعض هيئات الدولة فرد عليه بالقول: ((إنهم يحفرون بأروقه مثل الخنازير ونحن نصدد وضع سياج لهم أي الميثاق والنسور))⁽²⁾.

(1) - بن يوسف بن خدة لجريدة أوريون في 1976/10/30

(2) - هو الشيخ هوحمدي بشير رحمه الله من بلدية عين بيبوش ولاية أم البواقي

يعتقدونها وحاولوا تدميرها الطوائف الاقتصادية. كتبت جريدة (الوحدة) الفرنسية
 بتاريخ 1972/01/21 بقولها: (إن الجزائر ضمنت لنفسها السيطرة التامة والتحكم
 بقطاع الصناعة بترولية هامة... فبعد سنة 1967 شرعت الجزائر في تأميم النش كاز
 الأمريكية إثر حرب الشرق الأوسط بحجة تأييد أمريكا لإسرائيل وفي نفس اليوم
 كانت تكس الديون على الشركات الفرنسية التي لم تدفع حرائقها للحرب
 الجزائرية إلى أن جاء الوقت الذي لم تبق فيه شركة أجنبية مهما كانت حسنيتها
 إلا وألغت في جميع مراحل نشاطها من البئر إلى محطة البترول... وفي كل ذلك
 كانت الجزائر تدفع الحساب في المقامرة. وبعد التأميم ماذا أعطيت من التعويضات
 للشركات الأجنبية الفرنسية؟ خمسة مائة مليون فرنك عبارة عن فئات من العملة
 استطاعت به أن تكون أول بلد عربي يسيطر على ثرواته التي تبلغ في سنة 1972
 إلى (12) مليار من الفراكات... أما الحصار الاقتصادي الذي نقيم عليها في عهد
 الأزمة والذي حسرت فيه ربع إنتاجها، فقد استطاعت أن تعمره باستعمار
 وسائلها الخاصة للتشويق لا مع الشرق فحسبه بل ومع الغرب أيضا وخاصة مع
 ألمانيا الغربية، ففداعلت مبيعاتها ثلاث مائة بالمليار ما كانت تبعه من قبل... ولا

قلنا إذن أن المخوم قائد أحمد بشار الحرب خلال جافري 1972 ليحفظه المخوم
 "محمد الشريف مساعدي" هذا الشاب العفوي الذي حفرت حبه الشجر في حبه
 بل أقما تكاد تكون لم تنطه به بالسبب لغيره وكان له قدرة جلاله في البرية
 ويبلغ أركان الحرب لا يعرف مستوى الشغل لكني أقول أنه يمتلك خاصية الملاحة
 أنه لم يخطئ قط مشروعه إلى كلامه ولم يخطئ قط في اكتشافه كان بل في
 فلسطين حتى كان يعرف على عمقها الحرب هناك خلال السنوات الأولى للاستقلال
 لا أنذكر التاريخ بالسطر بعد وفي نفس حنية وسط مخوم محمد بشار في تاريخ
 حركته وأهدافه السرية لم يخطئ قط في حساباته حية حية في حركته إلى حركته



مما يعدها لقد استطاع أن يخوض وجود الحزب ويمكن له في جميع السنوات وحتى
أن كان حضور محافظ الحزب في المجال الوطنية على المستوى القاعدي والولايات
ركبها في بعض الأحيان فإنه كان يحسب له ألف حساب.

إن تأطير الحزب وهيكلة في عهد السيد محمد الشارف مساعداً أصبح حقيقة
لا غبار عليها، فتعيين المحافظين على رأس كل محافظات الحزب كان له وقع هام
في نفوس المناضلين وزاد ذلك من القدرة على التوحيد لمواصلة المسيرة بأن شهدت
لك المرحلة أحداثاً هامة أيضاً منها: استكمال انتخاب نواب المجلس الشعبي
الوطني الإشراف على مهرجانات والجمعيات الشعبية لمناقشة الميثاق الوطني. ثم
انتخاب رئيس الجمهورية.

مرحلة الشرعية الدستورية:

باعتبار الميثاق الوطني والدستوري الجديد سنة 1976 تبدأ على أنقاض الشرعية
النورية الشرعية الدستورية بالرغم من أن البعض يرى أن الشرعية النورية استمرت
نفس المفهوم إلى غاية دستور 1989، المرحوم هواري بومدين كان يتبع
المناقشات الشعبية حول مشروع الميثاق الوطني وفهم منها الكثير فقد كانت
المناقشات تجري في جو ديمقراطي لا مثيل له والكل يقترح ما يشاء ويقول ما
يشاء ومع وضوح الرسالة فإن البرجوازية والمناوئين لم يهدأ لهم بال فقد استعملوا
الدين تارة واستعملوا وسائل أخرى فقد سبق أن وضحنا بأن شأن الثورة الزراعية
لا يستهان به فالعملية مست ما يزيد عن 17.400 من الملاك الكبار للأرض
أدت بعض المجموعات في انتماء الرجل بالإتحاد سيما بعد ما جاء في خطابه أمام
قمة الإسلامية (بلاهور): ((إن المسلمين لا يذهبون إلى الجنة ويترجم حاوره)).

أما قد الجمعيات حضرها في بلدة عين قرون مسقط الرأس والمشاركة في تلبية أم المؤمنين خالداً

الفرنسية
الامة والنحكم
يتم الشركات
نفس الوقت
التيها المخرجة
تحت جنسيتها
في كل ذلك
التعويضات
ت من الخيرة
ب سنة 1972
عليها في هذه
به باستعمال
وعخاصة مع
قبل...)).

مخلفه المرحوم
في جبهة
في التوجيه
صية البلاغة
كان يأتي من
ل الاستقلال
شرح وتام
وفي الحرب

ويرة يومئذ في خطاب فلسطيني سنة 1974 بقوة الكلمة ووضوح الفهم
 ((على كل الذين يهتمون سوي ربح المال أو يتركونوا جيدهم أنهم لا يملكوا مكانه
 في الدولة الجزائرية والجزائريين والجزائريين))، كان الرئيس قد وضع يده على الفهم
 تحت برنامجة بقوة كبيرة جدا وهي الشباب فاجه إلى الجامعة بعد خيبات السرد
 الوطنية حيث تنجز المهام الكبرى السد الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية وسرد
 الجامعة في عهد يومئذ لم تعد حكرا على أبناء الثروات ولا مكانا للنخبة التي
 لم تكن فاعلية التعليم لأبناء الشعب جميعا صدق أو لا تصدق أن عصر
 الشواير والمخرومين والمعدومين صاروا أطباء وأساتذة النخبة لم يرقها ذلك
 ولن نساء أبناء سارت أوجاح الطلبة من الجامعة شرقا وغربا نحو ربيع الوطن
 ووصلت إلى قسم الخيال وعشق الأرياف، لقد حسنا وقتها أن الشواير والعم
 الصادقين مع أنفسهم حتى لا أقول مع طرائف الثورة يكونون عبيدهم أن
 اجتماعات الثورة الزراعية ولا يترددون في نية رأي الطلبة منهم يعلمون
 تقاريرهم تصل إلى الرئيس ويتحققها شخصيا ذلك ما أكدته في الخطاب مع
 الطلبة. إذن لنعود إلى القول بأنه وبالباء الدستوري الجديد تدخل الجزائر ويحس
 حزب جبهة التحرير الوطني عهدا جديدا ينهي في نظر القانون مجلس الثورة
 فقامه فعليا بعد تأييد. وقبل ذلك يجب أن نؤكد بأن وجهة نظر القانون في مرحلة
 يومئذ لما وضع خاص فلم تعد المواثيق السياسية تفي في هذا المستوى ونحو
 إلى الإبقاء عليها كمحمد وثائق سياسية تشرح وضعها أو أهدافها سياسية كصاحب
 شأن ميثاق الصومام 1956 ميثاق طرابلس 1962 ميثاق الجزائر 1964.

وعلى العكس من ذلك فإن الميثاق البلادي 1967 وميثاق الثولاية 1969 لم يلبس
 الوطني 1976 أخذت ظاهرا رسميا باكساسة للشكليات أو الرسمية كما يعرف ذلك
 رجال القانون وذلك بالنظر في الخريطة لم رسمية هذه القوة القانونية جعلت ذلك
 الوطني فساد بعد مصادر القوانين ومرجعها المستند القانوني فسادا فسادا

الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وهو
مصدر التوجه الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الجزائر والدولة على
جميع المستويات، وهو مرجع أساسي في تأويل أحكام الدستور.

الميثاق الوطني والدستور الجديد وحسب ما ورد في أحكامه منذ نشوء تلك
التي تتهم التوجه السياسي لمرحلة يومدين بالانحراف عن مبادئ وثوابت
فلسفة الحضارية فقد أبرز الميثاق خاصة الأهداف التي سوف تحققها الثورة ويعمل
لحفظها الحزب وهي تحقيق الجزء الثاني أو الوجه الثاني من ثورة نوفمبر 1954
وتحرير الأرض بآني تحرير الإنسان وهو ما يعني استعادة الحرية للسلوبة وإعادة
حق الشعب بثوابته: الإسلام واللغة العربية، ليضاف إليها البعد الأمازيغي في موازين
حزب جبهة التحرير الوطني فيما بعد. فالميثاق الوطني أكد بأن الإسلام دين الدولة
وأنه أحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية كما اعتبرت اللغة العربية عنصرا
أساسيا للهوية الثقافية للشعب الجزائري وأن تعميم اللغة الوطنية يعتبر عاملا أساسيا
للبعد الوحدة الوطنية وتحقيق الديمقراطية الثقافية.

بكن ما يجب الوقوف عنده هنا بالذات هو أن المعركة في هذا الجانب وهو التهم
التي تقسم بعد وعلى حزب جبهة التحرير الوطني وزجاله تقع المسؤولية إذ أنه ومع
الأسف الشديد نقول دون مواربة أو نخجل أن الثورة الجزائرية لم تنجح في الجزء
ثاني من الحرب وهو معركة الهوية. إن الصراع اليوم يعود إلى التواجهة بحدّة وهو
تراجعا حضاريا داخل مجتمع واحد وقد نجح الاستعمار في رمي الكرة داخل
الجزائر كان من المفروض أن يكون الفصل في الجانب الحضاري للمجتمع قد فصل فيه
تفوق الصراع فيما بعد في عهد التعددية بين التوجهات السياسية والاقتصادية، هل
هناك هل يتصور أن ينشب صراع في برنامج انتحالي مثلا في إحدى الدول العربية
تصمة بشأن مشروع مجتمع بحث في أصل السكان وفي اختيار اللغة مثلا.

الميثاق الوطني

التفصيل:

ثلاث مكانة

الحقة التي

في الخدمة

في وغيرها

في الثورة

بعض أبناء

ذلك طبعها

في الوطن

بين والغير

فيهم أثناء

لمسكون أن

بأعماله مع

و يدخل

ثورة لكن

في مرحلة

و تركن

كما هو

في الميثاق

في لدى

في الميثاق

في

في

في

منه من ناحية الإشارة إلى نقطة مهمة في دستور 1976 وهو ما يتعلق بالحزب، فقد
جاءت المادة من 94 إلى 103 والتفصيل إلى تعريف الحزب وتحديد مهامه وكذلك العلاقة
بين أجهزة وأجهزة الدولة بعد أن أقرت المادة 94 مبدأ الحزب الواحد عرفت قبل من
المادتين 95 و 97 بالقول بأن جهة التحرير هي الطبقة المولفة من المواطنين الأكثر وضوحاً
وهي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية.

وكما نعلم يتفق تفصيل العلاقة بين الحزب والدولة فقد نص الدستور على ذلك
في المادة 101 منه بالقول أن أجهزةهما تعملان في إطارين متفصلين وبوسائل مختلفة من
أجل تحقيق أهداف واحدة، ومن هذا اتضح أن الرئيس يومئذ أخذ يتجه إلى التخطيط
نوعاً ما من التثنية في تفسير شؤون الدولة إلى الفروع التي وذلك ما يبرزه الخطاب
الذي ألقاه أمام أول مجلس شعبي وطني منتخب سنة 1977 والموجه للأمة.

إن بقاء مجلس الثورة في الوجود يؤكد أنه لا يزال مصادر السلطة وأن الشرعية
الثورية تظل الشرعية الدستورية غير أنه لا يجب تعميم ذلك إذ ربما يكون من باب
الحرص على بقاء وحدة القيادة السياسية والتحضير للمحدث الأكبر والذي سوف
تنتهي عنده كل السياسات ألا وهو مؤتمر الحزب⁽¹⁾ والذي كان يمثل عليه يومئذ
أعمالاً كثيرة جداً وقد بدأ الحديث عنه مبكراً كما سبق أن أشرنا، ربما يرى فيه
الفرصة للتخلص من جميع القيادات أو الزعامات خارج الإطار الدستوري وربما
كان يأمل حقيقة في إيجاد هيئة سياسية قوية تأخذ بزمام الأمور كما نص على ذلك
الدستور فتوجه سياسة الدولة ويتولى مناصبها الوظائف الخاصة في الدولة حسب
المادة 102 ذلك ما يوضح تعيين أحد أعضاء مجلس الثورة لتولي مهام "المسؤول
التفصيلي لشكل جهاز الحزب" بقرار من الرئيس يومئذ بتاريخ: 1977/10/30.

(1) رغم أن المؤتمر التأسيسي 1964 فصل نياتنا في فكرة الجبهة وحولها إلى حزب إلا أنه لم يزل
يطلق التسمية (الجبهة) مستمراً فيها بعد.

صالح نيناوي الرجل القوي سياسيا وعسكريا يستوعب كفاءة عالية شرح على
 دور في العمل وفق الأسلوب العسكري في البداية إذ نادى بحداد ضابط من الجيش
 الوطني الشعبي برتبة رائد عينهم كمحافظين للحزب كما يلي:

محافظ الجزائر: الرائد مصطفى هشماوي.

محافظ قسنطينة: الرائد عبد الله آدمي.

محافظ وهران: الرائد محالدي الحسناوي.

وقد امتد النظام إلى القواعد الحزبية بتنظيم مجالس القسمات والاتحاديات وعلى
 المستوى المركزي أو ما يسمى آنذاك: ((بالجهاز)) تم نصيب اللجان كما يلي:

١- لجنة التنظيم: عبد الرزاق بوحارة.

٢- لجنة المنظمات الجماهيرية: صالح قورجيل.

٣- لجنة الثقافة والتكوين: محمد الميلي.

٤- لجنة التوجيه والإعلام: محمد الشريف مساعدي.

٥- لجنة العلاقات الدولية: سليمان هوفان.

٦- لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: عبد المظيف بن أشنهو.

كانت المهمة المنتظرة من اللجان المذكورة صعبة والتحديات مقلوب من هؤلاء
 الرجال الملتزمين القادم طال انتظاره وفيه معروف تقسم أمور كثيرة بعضها محسوس
 لما كان يتردد ومما يستخلص من خطاب الرئيس كلما تعرض إلى الحديث عن
 العمل القادم، كيف يتم رصد تقييم موضوعي ووجداني لتدريج الساحة ووضع
 لاسم الاتفاق العمل الذي يضاهي بالحرب مستقبلا يبدو أن ذلك ليس سهلا بالرغم
 من أنه يصحح بأن المشروطين على الجانب الحرب من ذوي الكفاءة والخبرة والحسنة

سياسة من ذلك أن رفض لجنة الثقافة والتكوين سبق أن كتب تعريضة المصادق
حول شهر ماي 1968 بقوله: ((إن الخطر يبدأ دائماً بعد الاستقلال... عند
فوز الثورة والوجود العسكري الاستعماري... عندئذ يتحرك الجهاز الثقافي
المخبر بما يؤدي إلى انتصاره في المعركة الحضارية بعد أن يكون قد هزم في
المعركة السياسية)) وبعده قال السيد عبد القادر حجار رئيس اللجنة الوطنية
للتعريب: ((إن الاستعمار لا يستعمل الجيوش فقط للاحتلال وإنما يعتمد كذلك
على احتلال الأفكار والأرواح والقلوب وفعلاً فإن الاستعمار الفرنسي حاول سنة
1883 تسخير الشمال الإفريقي أو إيصاله بالفترة التي سبقت الفتح العربي
الإسلامي الفترة الرومانية وسن قوانين تجارية اللغة العربية))⁽¹⁾.

لكن ما يجب أن نشير إليه هنا، هل أن أزمة المنصب أو الصراع على المنصب
انتهت في جبهة التحرير الوطني؟

يجب على ذلك أحد المحافظين الشباب المرتبطين أو الخمسين آنذاك على السيد
المرحوم محمد الشريف مساعدي وهو السيد كمال بوشامة: ((وكان لتعيين يحيوي
رسالة أمل إلى المجاهدين والإطارات لإشاعة الديمقراطية السياسية لكن ذلك لم
ينجز، وفي هذه الحالة من القصور لم يلجأ المناضلون إلى رفع أصواتهم والاعتراض
على الأساليب الجديدة التي جاء بها المستأجر لزيغود يوسف (مقر الحزب) اللهم
بعض التصرفات مثل ترك الأمور تأخذ مجراها، واللامبالاة، والإهمال وقد كانت
ألاعيمهم فرصاً مع ذلك، للاعتراض لأهم كانوا يرون على الأرض في مساهلة
مسؤولية يحيوي، بأنه بدل التكاتف والشروع في عهد جديد من الديمقراطية، فإن
الزمرة التي نعتت حاجت بصراوة، وبدون تبصر على المسؤولين الذين عازلوا في

(1) عبد القادر حجار رئيس اللجنة الوطنية للتعريب أمام المجلس الوطني الرابع للأمة بـ 21
التحرير الوطني من 21 إلى 21 جانفي 1974.

وذلك بتوجيه الانتقادات إليهم وشجرتهم بغية تعريض الحزب لعنهم
سوى حاد لم يكونوا يلاحقون سوى هدف واحد هو تسمية القدامى⁽¹⁾

في حين في قواعد الحزب نرى عكس ذلك تماماً خرجنا في الشهر من الجامعة كنا
معكم اتبعنا إلى شعبة جبهة التحرير الوطني اجتماعات بعثها الحزب
بصرف عليها المحافظون والقيادات المعينة حديثاً كنت ذات مرة أسمع أحد المندوبين
المسؤول الاتحادية آنذاك في اجتماع عام يشرح أهداف الحزب كانت لدينا نحن
الباب نظرة سطحية عن الحزب وكان يشاع بأن المسؤولين فيه محامى الجبال لا
يسعون بأية ثقافة لكن تبين العكس ووقفاً على الحقيقة كان المسؤول⁽²⁾ يشرح نظام
الناضية ونظام الإقطاع بطريقة تفوق شرح الدكتور الذي تدرسه لنا في الجامعة
عرفت أن ذلك المسؤول لم يدخل جامعة ولا ثانوية وانخرط منذ ذلك في الحزب.

عمل إذن السيد محمد الصالح بجاوي على إعطاء الكفاءة للحزب فالرئيس
يدين نفسه بخرص على أن يصل الحزب إلى مؤتمره فياكل متبة وعاضلين أكفاه.
فهم وبعكم الدستور سوف يكون الأماكن الحساسة كانت هيكل الحزب قد
شهرت إلى الوجود وأصبحت مقصدا ومرقاً يلتقي فيه المناضلون والإطارات الندية
الحزب وبالمقابل كانت إطارات الدولة تتوجه نحو مقرات الحزب بعضها تحكم طبيعة
الانتماء والبعض الآخر عن موارد ومداخلة إذ أن القيادة العليا كاهلها مهتمة بالحزب
خلال هذه الفترة أعماء القيادة العليا للحزب نروح ونحيى لفادات وتغيب
أحوار مقرات الحزب في أبسط قسمة أصبحت مركز إشعاع فكري وثقافي.

(1) هناك وثائق جبهة التحرير الوطني والسياسة لوجبة : جواد صداوي وحاتم حناوي ص 11
Ramel Bouchemme Le 1.1.1961. A-t-il jamais eu le pouvoir

الذي جعله ومسؤول الحادية عين طيلة آنذاك شرح من الجبهة لثبوتنا للحزب وسحر
عن مصر الدولة ليس خليفة

عمر الوطني
ة المجاهد
عندما
الثقافي
هرم في
الوطنية
كذلك
ول سنة
الحزبي
المنصب
السيد
بجاوي
ذلك لم
عقراض
النهم
كانت
مستهل
ية، فإن
الوا في
جبهة

في سنة 1978/12/27 وكانت تلك التاريخ يوما ذهبيا فقد نزل كالتصانعة على
الذين جمعوا كثيرا وصغارا رجلا ولينا شيوخا وأطفالا أيضا وليت وجهك
والنفسا بكى حين الأطفال يكون. أفذكر صورة تلك الطفلة العائدة من
سيرة وقد سويتها كاميرا التقريز الجزائري كيف كانت تبكي بكاء مؤثرا
ذلك ليها كل من كان يتابع نشرة الأخبار.

تذكر الحرب بين الجميع في ليوت وفي السوارع تلك مرحلة لن نغريها حقا
مها فدا أو كذا جاء البعض "العهد الذهبي". لا يمكن من باب التواضع أن ينازع
أحد في الإنجازات الكبرى لنظام يومين فقد توطدت وحدة الأمة، وصارت
سلطة مركزية مهابة ومطاعة وبين الجيش على أسس متين ونشر تعليم جماهيري
إن لم نقل فوعي فهو مضمون وفي الخارج أصبحت كرامة الجزائر محترمة⁽¹⁾.

أزمة السلطة: 1978/12/27 إلى 1979/01/27 موعد المؤتمر الرابع:

كانت الأيام العصيبة أيام الحنة تنوء بكلها على صدر الشعب فردا فردا وتكاد
تكتف الأنفاس من كان يحجم عن السكاء أو حفت عيناه لم يستطع إسكاف دموعه
وهي تنهمر حين وقف الناس جميعا لحظة تأبين الرئيس بكى الجميع حين بكى عبد
العزيز بوتفليقة وهو يلقي كلمة التأبين بكى وهو يقول: ((أين أجد الكلمات يا
يومين؟ ومصابنا فيك فوق ما تؤديه الألفاظ والعبارات، أين أجد الكلمات
لأرنيك. أجدتها في عيون الفلاحين الذين أخرجتهم من الأكواخ وأسكنتهم ديار
العزة والكرامة... أقرأها في جباه الشبان الذين فتحت لهم باب الطموح وشققت
لهم طريق الشموخ... أجدتها في سواعد الكادحين الذين جعلت منهم عمالا

11 - علي هارون، الرجوع السابق، ص 221.

مجلس إلى حواء
كالمصاعقة على
وليت وجهك
مئة العائنة من
في بكاء مؤثرا

ن نوفيها حفيها
زاهدة أن ينارح
أمة، وصارت
عليه جماهيري
مئة

دا فردا وتكاد
مسك دموعه
يون بكى عبد
الكلمات يا
عد الكلمات
سكتهم ديار
روح وشقت
منهم عمالا

يا ابن الشعب المتمدن، بأرواحنا نفديك لو كان اقبل منا اللئاء... ها هي
سبعك يا يومئذ، تحقيق هذا الحلم قات، و تعصرها المساحات قد تافقت
العلم، جاءت تنحصر الفراقك، ونحترق لوعة الانحلال كذاك العالم بأسره
لا يتوقف حال الجزائر وفيه من أجزم وأيقن بأن حال الجزائر لا يخرج عن حال
العالم الثالث فساعة الانفجار قد دقت حسبهم، وتساءل الكثير ألم تكن تلك
دعوة للمعارضة والمناوئين للرئيس الراحل لالانقضاء على الكرسي والإمساك
بسلطة وقد نسي الجميع أن جبهة التحرير بالمصاد وتبقى الخسيع أن للرئيس
لرحوم أن يتم هنيئا كما قالها بتطبيق لأن الدولة التي بناها لا تزول بزوال الرجال
ببها يكن فإن الوضع الآن أمام خيارين أما التصالح الشرعية الدستورية التي أسس
للدستور 1976 أم عودة الشرعية الثورية بالقوة المعهودة. وفي هذا المجال يمكن ما
أن نستخلص بأن هناك ميزة انفرد بها النظام في الجزائر آنذاك وهي المرجع
لثريين الثورية والدستورية، لكن يجب أن لا يخفى علينا أحد أن الصراع الداخلي
للم على أشده لكن في النهاية تنصر على الشرعية الروح الوطنية وهي التي لازمت
بذات الثورة ومنذ أيام الحركة الوطنية في أيام مرض الرئيس يتدخل محسن الثورة
ببدر بيانات ويتخذ إجراءات منها تشديد الحرس على صول وحسن سير
إرسات، يكلف حينها بعض أعضائه بالمؤسسات ذات الأهمية الحساسة، يكتب
أعيد الشاذلي بن جديد منسقا مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ويعهد بالأخ محمد
الحاج عياري بمواصلة تسيير شؤون الحزب والتسيير وزير الداخلية محمد بن أحمد
عبد الغني شؤون الإدارة، بصاف الحاققون بحية أمل. ها قد تبي من خلال
أجراءات التي أخذت تحت طريقتها للتطبيق إن الدستور محترم كما هو الشأن في أي
المنحصر بجمع المجلس الشعبي الوطني وبثب حالة الشعور النهائي لرئاسة
الجمهورية ونفوزي رئيس المجلس مهام رئيس الدولة لمدة خمسة وأربعين يوما طبقا
أحكام المادة 117 من دستور 1976 لكن الإشكال الدستوري الذي يثار وقد أثار

ووجه ذلك هو القناعات بما وهناك في مقر الحزب وفي رئاسة الجمهورية هو مصر
التي كانت من المائدة المذكورة من الدستور والتي تنص على ما يلي: ((يستأجر
مقر استأجر للحزب فقد تعين المرشح لرئاسة الجمهورية...)) لقد تم إقرار
الحزب بأن تقوم الزعماء إلى مؤتمر عادي للحزب وهو نفسه الذي كان يحضره
الرئيس في كل مرة مدة طويلة كما أشرنا له في خطباته سيما وأن مسؤول الحزب
الرابع محمد الصالح بخاري يكون قد خطى خطوات هامة في إعداد الحزب وإظهاره
للهيئة كفؤة سياسية مؤهلة للأخذ بزمام الأمور وتقرر بأن يكون المؤتمر القادم هو
المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني بالرغم من الإشكالات البسيطة حول هذه
النقطة فالبعض يرى أنه المؤتمر الثاني وليس الرابع ويرى الدكتور العربي الزبيدي أن
التسمية المناسبة للمؤتمر هو أن يكون الثاني للتسبب التالي حسب قوله: ((باعتبار أن
انقلاب التاسع عشر جوان 1965 وضع حدا للنظام الحزبي)) (11).

غير أن الواقع ينفي ذلك ونحن نخالف هذا الرأي ذلك أن تسلسل الأحداث
ثبت بأن المؤتمر الأول هو مؤتمر الصومام 1956 والثاني في طرابلس 1962 والثالث
في الجزائر 1964 لكن هذا الربط يكون في حالة ما إذا تمت مجازاة تسمية النظام
الحزبي (الجبهة التحرير الوطني) أما إذا اعتبرنا حقيقة أن تحول الجبهة أو إلحاقها ليتم
التأسيس لحزب جبهة التحرير الوطني في المؤتمر التأسيسي بالجزائر 1964 فإن المؤتمر
الرابع يكون بالضرورة هو الثاني بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني لكن ما
يلاحظ في الواقع هو أن جبهة التحرير الوطني لم تنته واستمر تواجدها فعليا بعد
سنة 1964 وقد أثبت الصراع المستمر داخل الهيئات وجود أفكار متناقضة تدور في
داخل حلقة كبيرة هي جبهة التحرير الوطني وذلك ما أكدته أيضا السيد محمد
جعانة بالقول في حوار مع المجاهد الأسبوعي (أوت 1990) عن السؤال الذي

في الدورة الأخيرة اللجنة المركزية طغيان الحساسيات والمذاتيات مما يعكس
الافتقار إلى حيادية، ما هي حدود تنوع الأفكار في إطار الحزب الواحد؟

كان الجواب: وسبق كانت جبهة التحرير الوطني منغلقة على نفسها لدرجة
إبعاد أو إبعاد كل الحساسيات الأخرى؟ فهي نشأت وتطورت وعاشت ولا
تتجاسر (مما سبق) ⁽¹⁾ وهو ما يرجح مقولة د/عربي الزبيري: ((من أن مجلس الثورة
يؤمن بامن بالفكرة الحزبية لأن أغلبية الفاعلين من أعضائه لم يتكبروا في صنف
من الحركة الوطنية)) ⁽²⁾.

بذلك ومهما يكن من أمر فإن المناضلين في القاعدة لا يعرفون سوى شيئا واحدا
في الوقت وهو أن مجلس الثورة يجسد القيادة السياسية العليا للبلاد وأن ليس
لأحد منهم على مستقبل الوطن والثورة. كان العمل الذي ترتب عن مجهودات
الناضل المخت محمد الصالح يحياوي كما سبق أن أشرنا إليه قلبه هيا الحزب شكلا
بضمونا سيما بعد استكمال عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية وتحديد الهياكل
القاعدية للحزب ولم يبق سوى الإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية التي يترأسها
مجلس الثورة والتي سوف تتولى تحضير المؤتمر الرابع وتشكيل كما يلي:

2- محمد الشريف مساعدي.

4- مولود قاسم نايت بلقاسم.

6- عبد الرزاق بوحارة.

8- بلعيد عبد السلام.

10- عبد الحميد غلاهم.

عبد الحميد مهري.

3- صالح قوجيل.

5- عبد الحق بوارحي.

7- مولود بن حمودة.

9- دليمي آيت وازو.

1- عند مقابلة تشارلي بيشوان وما خطر على باله بيشوان هو
الوزير الأول جبهة التحرير لعدد 119 بتاريخ 20/1/1962

12- عمار معزوز.

14- بوعلام دلوسي.

16- علي بن محمد.

18- الرائد رشيد بن بلس.

20- محمد المليحي ابراهيم.

22- جيلالي شناعة.

24- فاطمة الزهراء جعروود.

26- المقدم عباس غزالي.

28- عبد الكريم حسني.

30- المقدم مرياح قاصدي.

32- صالح لوانسي.

34- عيسى ناجم.

36- أحمد طالب الإبراهيمي.

38- عبد الكريم غريب.

11- علي عمار.

13- عبد القادر بن ابيهم.

15- الرائد مصطفى بلوصيت.

17- محمد الصديق بن يحيى.

19- محمد بورزام.

21- الرائد ابراهيم ابراهيمية.

23- عبد الله دمان ذبيح.

25- محمود قزو.

27- العقيد الخالقي هجرين.

29- سليمان عوفان.

31- عبد القادر كتاف.

33- محمد سعيد معزوزي.

35- بشير رويس.

37- يوسف يعلاوي.

39- أحمد نذير.

ويتشكل مكتبها من السادة:

1- محمد بن أحمد عبد الغاني: عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية.

2- صالح فوريحي.

3- محمود قزو.

4- علي ابن محمد.

5- عبد الحفيظ بولوحجي.

بفكر أن اللجان الفرعية كل من:

1- وعلاء بن حمودة: اللجنة المكلفة بالتصريح.

2- أحمد طالب إبراهيمي: اللجنة المكلفة بالمقررات.

3- عبد الحميد علاهم: اللجنة المكلفة بتنظيم المؤتمر.

في تلبية الوطنية وروح الانضباط مكن مجلس الثورة من تجاوز الصعاب بسرعة
وذلك ولم يحد تلك الإشاعات التي تناور هنا وهناك حول خلافات الرئيس يومئذ
بما تم محاولوا جر بعض القيادات إلى إعلان النزاع حول السلطة منها عبد الحميد
والمليحة ومحمد الصالح بخياوي لكن هؤلاء كانوا رجالاً صنعهم التاريخ ولم يأتوا
بقيادة خطأ.

المؤتمر الرابع للحزب 27 - 31 جانفي 1979:

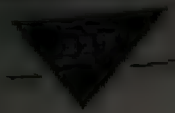
يقع المؤتمر الرابع للحزب في وضع خاص لا يزال تخيم عليه أجواء الحزن لكن
زلة الماضي تجاوزت كل ذلك وكانت تحذوهم رغبة كبيرة في تحقيق أمنية
ليس الراحل أو شيء منها على الأقل وهو عقد هذا المؤتمر.

كذلك مفهوم وحدة القيادة لا يزال سائدا وقد تحدد أكثر في نتائج المؤتمر وحتى
في خلال تشكيلة اللجان المركزية المبنية عنه فهو فسيحاء بسيطة ومروعة غير
كافة القطاعات لم تحرم أية جهة منها. ربما كان ذلك هو التفسير الذي أعطى تلك
الجهات التي صدرت عن الرئيس الراحل، إذ يقول في تدخله أمام اللجنة الوطنية
لحرة الزاوية في اليوم الإعلامي بقصر الأمم بتاريخ 19/02/1979: ((لقد قلت
في خطابي ذكرى أول نوفمبر الأخير أنه لكي يقوم الحزب بدوره الطلائعي لابد أن
يتمتع بكون في مستوى فهم الثورة لأن الإطارات المعينة في الإدارة بما
في خارج التنظيم السياسي فإن ذلك يخرج من حيزه)). ولكن تمت الأمان

مركزة الكتابة المتاحدة للحزب: ((والحزب هو القوة
محصنة في الميثاق الوطني فهو أعطى
القيادة، والتنظيم، والتوجيه، والتخطيط والرقابة)) (1).

تلك الصيغة التي جاء بها ميثاق 1986 لم تتعد عن الصياغة السابقة في
ميثاق 86 التي تؤكد على أن المؤتمر هو الذي يضبط التوجهات الإيديولوجية
والمبادئ العامة للثورة وعدد الأهداف التي يجب تحقيقها وقد جاء في
إطار نصي وتطور المفاهيم حسب ما أورده الميثاق الوطني 86 نفسه بالقول:
((المؤتمر يستطيع تعميق مفاهيم وتوجيهات الميثاق كما يستطيع أن يدخل
عنه التسميات والتصاريح الضرورية على ضوء ما يمليه تطور الثورة في جميع
الميادين)). وهذه النظرة بالذات هي التي كان يراها الرئيس الراحل هواري
بومدين منذ سنوات قبل تحرير الميثاق وصدوره، إذ جاء في خطابه أمام المؤتمر
الربع لقدماء المجاهدين بقصر الأمم بتاريخ: 1973/05/08 ما يلي:

((إن المعركة لم تنته... هذه المعركة ذات المراحل الثلاث: مرحلة الاستعمار،
ومرحلة الكفاح المسلح ومرحلة البناء. قد انتصرنا في المرحلتين الأولى والثانية وبقي
علينا أن نتصر في المرحلة الثالثة... مرحلة البناء والتشييد وتحقيق كل الأهداف
الثورية المكتوبة وغير المكتوبة. وأقول حتى الأهداف غير المكتوبة لأن بيان أول
نوفمبر 1954 لم يحدد كل الأهداف التي يجب تحقيقها وكذلك ميثاق طرابلس لم
يحدد بوضوح ودقة كل الأهداف التي يجب أن نحققها الثورة وهذا ما قصده من
الأهداف المكتوبة وغير المكتوبة" لأن الثورة المستمرة ينتج عنها دائما تطور
الأهداف وتطور في الأفكار وتطور في المفاهيم. ولأن الثورة سنة 1954 هي غير
سنة 1956 والحالة سنة 1962 تختلف عن الحالة سنة 1973)).



أزمة السلطة وإن لم تكن عبر ذات حال بالنسبة للشايفي بتطبيقه ونجاحه في
الأزمات فإن السيد رئيس الدولة رئيس المجلس الشعبي الوطني المرحوم راجح بيطاط
أما أنه تعرض إلى ضغوط من طرف أشخاص رغبوا في تقسيم ترشيحاتهم المسقة
بينكم أنه كان حاضرا في اجتماع مع جماعة الجيش عندما عينوا العقيد الشاذلي بن
بشير مستقلا للجيش وذلك عندما كان المرحوم يومئذى طريح الفراش واعتبر ذلك
إجراء تجاوزا للدستور باعتبار أن الرئيس ووزير الدفاع لا يزال على قيد الحياة وأنه
وقد انتهى مراسيم الدفن للرئيس الراحل طلبوا منه باعتباره رئيس الدولة إنشاء مهام
عبد الشاذلي بن جديد، يقول: ((فأجبت الموضوع وكنت أقدم الشاذلي أثناء
تركب تشييعي التبراري كمنسوق للجيش، ويضيف راجح بيطاط قائلا: ((طلبت بعد ذلك
من الشاذلي في أي وضع يوجد؟...)) ويضيف السيد راجح بيطاط بأن العقيد بن
الشريف عضو مجلس الثورة وقائد الدرك الوطني اقترح عليه أي معنى بيطاط ترشيح
قده لكنه اضطرر بمناخ دستوري كما أنه لم يترك هو الآخر بن الشريف الذي أراء
الوضع نفسه، حظي العقيد الشاذلي باقتراح العسكريين (أو اجتماع نظمه رئيس
الجن العسكري، قاصدي مباح)⁽²⁾ سوف يتبين لنا فيما بعد أن اختيار الشاذلي لم
كن بدون خلفيات لكن قبل ذلك نعود إلى المؤتمر وكيف استطاع المناضلون تجاوز
غمة بالرغم من أن المؤتمر يضم مشارب عديمة وكتل مختلفة كان ذلك ممكنا طالما أن
لكل حق هذه المناضلون بلغوا أوج النجاح بظهور قيادات جديدة للحزب وأمين
عام وهو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية وهذا هو طرف الحبل الذي تمسك به
الأمم ويرون فيه العصا السحرية التي سوف يمشون بها على الطرف الآخر وهو
السيد الذي سوف يوصلهم إلى بر الأمان فاللواتة بدأت تظهر، فالرغبة ملحة عند
اللاء الكونغرس في التخلص من الثورة الاشتراكية بل ومن كلمة الاشتراكية في

في حق القوة
لها وأدائها

السابقة في
يديولوجية

د جاء في
بالقول:

أن يدخل
في جميع

س هواري
مؤتمر

لاستعمار،
ثانية وبقي

الأهداف
بيان أول

لمجلس لم
صداقه من

كما تطور
هي غير

1- راجع بيطاط مع جريدة الجزائر الأحداث في 11/10/1962
2- قال شبيب: بتطبيق الرئيس والتفكير في ترجمة تأويلها عبر الرعياء

من طرف ملكي وملك ثمن وفي المقابل ينشبت السياسوية والشعبية عبادي الحزب
 من دون ملل وبكل ما يتقويه الميثاق الوطني من مبادئ وأهداف، وفوقهم تكمن
 في تلك والدمور لا غير وهم يرون بأن الوقت مناسب جداً للذهاب بعيداً في
 هذه المبادئ وسوف يتضح لنا كيف تمكن هؤلاء من فرض أنفسهم في الدعوة
 إلى الاستثنائي لوضع البرنامج المنقضي الاقتصادي على الطاولة في الوقت الذي
 تعمل اللجنة الأخرى على تعيين من هم أهل لتقويض أركان الاشتراكية وتحميد
 المبادئ المبررية في الميدان. لكن كل ذلك لم يكن ظاهراً بل بالعكس فإن النظام
 الإيمانية للرحلة الجديدة كانت بارزة في البداية. إذن المؤتمر الرابع حقق نجاحاً باهر
 حتى أن بعض المخلصين البارزين في السياسة لم يتمكنوا من فهم الواقع الجديد على
 حقيقته. فهم يسمعون جمجمة الصراع لكن الكمال يكتم في صدره. لم يتفطن أي
 أحد إلى الميزة التي نشأ عليها المناضلون القدامى، وهكذا ينتخب المؤتمر لجنة مركزية
 بمكتب سياسي وقد تشكلت اللجنة وفقاً لأحكام المادة 103 من القانون الأساسي
 للحزب المصادق عليه من طرف المؤتمر الرابع نفسه من 160 عضواً أساسياً و40
 عضواً إضافياً وعدد أعضاء المكتب السياسي سبعة عشر عضواً كما يلي:

- 1- الشاذلي بن جديد.
- 2- رابح بيطاط.
- 3- محمد الصالح بخياوي.
- 4- محمد بن أحمد عبد الحافي.
- 5- بوعلام بن حمودة.
- 6- عبد العزيز بوتفليقة.
- 7- محمد الصديق بن يحيى.
- 8- أحمد بن الشريف.
- 9- محمد أمير.
- 10- أحمد طالب الإبراهيمي.
- 11- بلعيد عبد السلام.
- 12- محمد طيبي العربي.
- 13- فاضل مزراح.
- 14- محمد السعيد معزوري.
- 15- حيلاي غزال عدنان.
- 16- عبد الله بلهوشات.

يتمثل الكتل أن أشغال المؤتمر جرت بإحكام وإنفاذ إلى نهايتها بفضل حركة
المؤتمر وحيدته وهو السيد الدكتور بوعلام بن حمودة صاحب التجربة
عالية الطويلة ماضل شهم ترك بصماته في قطاعات حساسة ذات سيادة منذ
سنة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين فقد عين وزيراً للمعدل وفي
سنة 1986 ليصبح مديراً لمعهد الدراسات الاستراتيجية، كما
بالفصل في تعريف العدالة وتقسيده سيادة الدولة الجزائرية فيها في الوقت الذي
يجز فيه المتظاهرون بالانتماء إلى الحزب حتى عن كبح مظاهر التراجع عن
سيادة في القطاعات التي يشرفون عليها فيتم التراجع عن التعريف حتى في
البط الوثائق التي يتعامل فيها مع المواطن.

أصدر المؤتمر إذن القانون الأساسي للحزب ينص في مادته الأولى بأن: ((جهة
الحزب الوطني حزب طلائعي وهو الحزب الواحد في البلاد والتنظيم الذي يضم
جميع العناصر الواعية التي تصبوا إلى تحقيق هدف واحد، ومواصلة عمل واحد،
غاية الفصوى التصار الاشتراكية)).

بمكنا يجسد المؤتمر مبدأ الحزب بذل الجهة ويحدد أهدافه، بالرغم من أن
شك الوطني والدستور في مادته 95 يؤكد بأن الحزب الواحد الذي يقوم عليه
النظام التأسيسي في الجزائر (هي جهة التحرير) والملاحظ أن التعديلات اللاحقة
للدستور بموجب القانون رقم: 06/79 في: 07/07/1979 والقانون رقم: 01/80
في: 12/01/1980 لم يمس بالمادة المذكورة بالرغم من أنه يفهم من التوضيح
المذكور في المؤتمر الرابع كانت تهدف حسب ما ورد فيها بالدعوة إلى تشجيع
الناس مع مراعاة التوفيق مع قوانين الحزب، وهذا نص التوضيح فيما يلي:

صدر الوطني

الحزب

تكمين

بعيدا في

الدعوة

الذي

وتحسين

المظاهر

سحا باهرا

يبدأ على

فرض أي

مركزية

الأساسي

سيا و40

توصية المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني المتعلقة بمعضلة
التعديلات الدستورية:

في 19 جوان 1965

- يعتبر إصدار الدستور وتطبيقه مثالا من غير شك مرحلة هامة للأعضاء
الكونغريسيون التي أخذت منذ 19 جوان 1965.

- فيص الدستور مبحث البلاد مؤسسات ساهمت في تحويل الأفكار التقدمية
التي حملها الثورة إلى إنجازات إنجابية طبعت الحياة اليومية في البلاد،
وحفظت بذلك انتهاجها سبيل الاشتراكية.

- وقد دعم الدستور هيكل الدولة بضبطه للأسس القانونية التي يقوم عليها
عتمع والسلطة وتنظيمها.

- هذه الأسباب جميعها، فإن تمسك الجماهير الشعبية والقوى الثورية بالدستور،
إثما رجع إلى عزمها على السهر على الثورة الاشتراكية والحفاظ على
مكاسبها والوفاء للخطة السياسية التي رسمها الرئيس الراحل هواري بومدين
لإقامة أسس دولة لا تروى بزوال الأحداث والرجال.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني يدعو اللجنة المركزية إلى النظر
في مسألة تنقيح الدستور مع مراعاة ضرورة التوفيق بين القوانين الأساسية الخاصة بالحزب
وبعض التدابير الدستورية لتحقيق التوازن في المهام واحترام الاختبارات الأساسية.
واللجنة المركزية أن تنظر في إمكانية دراسة النقاط التالية بصورة خاصة:

1- في حالة ما إذا كانت اللجنة المركزية مؤهلة لاقتراح المرشح لرئاسة الجمهورية،
غلابد من النص على ذلك في منطوق الدستور.

2- جعل تعيين الأمين العام للحزب مصادفا لشرعيته لرئاسة الجمهورية ودرس
مسألة مدة المأموريات الرئاسية.

الحص على الموانع المؤقتة التي تعرف رئيس الجمهورية عن الاستقلال فيها: السلطة المكافئة بإثبات ذلك، وكذا السلطة المكافئة بالية المؤقتة. وحصر اختصاصاتها.

1- جعل مسألة تعيين الوزير الأول أمرا ضروريا وتوضيح اختصاصاته في نطاق احترام وحدة الوظيفة التنفيذية.

2- إعادة النظر في تعيين أكثر من نائب واحد لرئاسة الجمهورية مع الإبقاء على إمكانية تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

3- النظر في إمكانية أبطال بعض التدابير التي حذرت غير ذات فائدة.

ويلاحظ أن المؤتمر الرابع لم يعدل كثيرا في مبادئ تسيير الحزب كما جاءت في نص المادة 12 من قانون مؤتمر 1964 فكرس فكرة المركزية الديمقراطية مبدأ لتسيير الحزب في المادة 25 من القانون الأساسي وأضاف مفهوم جديد وهو الجماعة في القيادة وحصر أفكار الأفكار، كأحد مستلزمات المركزية الديمقراطية مرتبطة بمحور واحد هي لبدئ الواردة في الميثاق الوطني وحتى يتسنى لها مقارنة مدى تطور أو التغير في تسيير الحزب نشير إلى نص المادة 125 من القانون الأساسي للمؤتمر الرابع والتي تنص على ما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر وحده تقابلها المادة 40 من قانون 1964) نعيد ذكرها فيما يلي: ((المؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب ليصبح مسار التعديل الأخير في المؤتمر الثامن المنعقد عليه في المادة 68 من قانونه الأساسي)). نعيد ذكرها فيما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر إلا أنه وبمبادرة من الأمين العام فوق موافقة)).

لقد اتفق المؤتمر الرابع مبادئ وقواعد حزبية لا يمكن تجاهلها وأسس لبناء مستقبل الحزب من الممكن أن تجعل منه حزبا بمعنى الكلمة لو لم يعرض عليه مخططات معقدة تحول دون عهده. لقد أصدر المؤتمر الرابع وتوصيات منها:

- لائحة السياسة العامة.
- اللائحة الاقتصادية الاجتماعية.
- لائحة الثقافة.
- لائحة التربية والتكوين.
- لائحة الإعلام.
- اللائحة التنظيمية.
- لائحة السياسة الخارجية.

وإذا كان المؤتمر كما يبدو يستخلص من التوصيات قد ضرب بقوة وفي جميع الاتجاهات حتى لا يترك منفذا للشكوك في قدرة مناضليه، والمناصبين العدا، طيباته فإنه يكون قد وضع الجميع أمام الأمر الواقع ففي كل لائحة أو توصية يستند إلى مرجع أساسي وهو الميثاق الوطني ويذكر بتوصيات الرئيس الراحل في آن واحد إذ جاء في اللائحة النظامية ما يلي:

((إن المؤتمر: إذ يذكر بخطاب المرحوم الرئيس هواري بومدين حول وضع الأمة، والذي دعا فيه إلى ضرورة التحلي بالصرامة لربح معركة الإنتاج، والإنتاجية والتسيير.

ونظرا لما يواجه جهازنا الإنتاجي من أخطار البيروقراطية والانحراف في تطور العلاقات الاجتماعية في الإنتاج كما تحت القيادة السياسية على وضع تشريع جديد يتعلق بتسيير المؤسسات)).

كما أن المؤتمر الرابع نوه علانية بالجهود الكبيرة التي بذلها مجلس الثورة بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين منذ 14 جوان 1963 وحرمته على الاستعظام طوال الفترة التي صاحبته مرض الرئيس الراحل وقد اعتبرت اللائحة السياسية أن للمؤتمر

أهمية تاريخية وهو إذ يشف على الإحازات الهامة للرئيس الراحل إلى رسم
مستقبل ذلك ما أبرزته اللائحة في مقدمتها:

الأولى: يبرز الأهمية التاريخية للمؤتمر الرابع خبز جبهة التحرير الوطني والأمل التي
منها بالنسبة إلى مستقبل البلاد ونعميق ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 كالتذكير بالعمل
الذي أنجز في جميع الميادين، في ظل القيادة الواعية والرشيدة للرئيس هواري بومدين
في تاريخ التاسع عشر من يونيو 1965 إلى أن وافته المنية. لقد عرفت البلاد تقدما هائلا
بفضل الجهود الضخمة، والتضحيات الجليلة التي بذلها الشعب بوحده عام وتحت
بموجبات القوى الاجتماعية الثورية المنظمة تحت إشراف القيادة السياسية.

ويستطيع اليوم، كل واحد أن يلاحظ أن البلاد قد ضمنت لنفسها، في الميادين
السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من الوسائل والأدوات، ما يتيح لها تحقيق نسبتها
لغة وإحراز المزيد من التقدم في سبيل تشييد المجتمع الاشتراكي.

إن المؤتمر إذ يستجلب المكاسب الهامة للثورة الاشتراكية.

يجي بخشوع الشهداء الأبرار الذين وهبوا حياتهم لتعيش الجزائر حرة مستقلة،
يهد بكل المناضلين الذين ما فتئوا يعملون لاستمرار تقدم الثورة الجزائرية التي
سلفت عمارتها في الفاتح من نوفمبر 1954 في طريق البناء الاشتراكي الذي هو
نهارنا المضيء لا يمكن التراجع عنه.

معني بخشوع أمام روح الرئيس الفقيه هواري بومدين الذي قضى عمره
كل ما أوتي من طاقة وعبقرية سياسية، في خدمة الشعب ونورته، وفي خدمة
القطار العادلة في العالم ومما اعتدوا المؤتمر من الأهمية إلى جانب مواصلة
تسريع التنمية أوصى بالحرص على التطبيق الصارم لنصوص الميثاق الوطني في
الأممية واسترجاع الشخصية الوطنية وإعادة تشييد وتعريب عناصرها وفي
التأكد للاحقة السياسة العامة ما يلي:

... الثقافية

إن المأثر: إذا يأخذ بعين الاعتبار تعلق الشعب الجزائري وتمسكه بالروح الإسلامية الذي هو جزء لا يتجزأ من شخصيته وباللغة العربية، التي هي العمود الأساسي لحيته الثقافية.

يوصي بالتطبيق الصارم والناجح لنصوص الميثاق الوطني المتعلقة بالثورة الثقافية عامة وباللغة العربية خاصة.

بطالب: تطبيقا لتوصيات الندوة الوطنية الأولى حول التعريب بأن تتخذ في إطار الفئات الحزبية المختصة، التدابير الكثيفة بإحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في الحزب، والإدارة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإدماج برامج التعريب في مخططات التنمية الوطنية القادمة.

بطالب: بحصوله وتعميق الديمقراطية التعليمية واستكمال الجزائر في مجال التعليم والثقافة وتطوير سياسة نحو الأمة.

بطالب: باتخاذ التدابير الكثيفة بكتابة تاريخ الجزائر الذي يعبر بحق عن كفاحها العربي في سبيل الحرية والاستقلال الوطني، ويبرز على الأخص ثورة أول نوفمبر 1954).

وتتوج المؤتمر بانتخاب هيئته كما أسلفنا وأمينه العام السيد الساذلي بن جديد وتبني أعمال المؤتمر بتاريخ: 1979/01/31 في جو حماسي هياض تخطت تلك الكلمات المؤثرة لرئيس المؤتمر النابعة من الأعماق وهو يشد على أيدي المؤتمرين يعودون حاملين بها إلى قواعدهم.

وبل أكثر من ذلك، ذلك الخطاب البرنامج الذي اعتمده المؤتمر كوليقة عمل هامة كما جاء في لائحة السياسة العامة والذي ألقاه السيد محمد الصالح بجاوي المسؤول التنفيذي بجهاز الحزب: ((إن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني يعتبر أن الخطاب التحليلي والعفاندي الذي ألقاه المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب وأيضاً من الوثائق الهامة للمؤتمر)).

للمجلس المنتخب ويستنهض المهتم لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية السيد
الشاذلي بن جديد في: 1979/02/07.

المرحلة الجديدة في حياة جبهة التحرير الوطني 1979 - 1988 أو الجمهورية الثالثة في الدولة الجزائرية:

بعد انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد في: 1979/02/07 يشرع في تشكيل هياكل
الحزب وحكومة جديدة تتكون من 25 وزيرا أسندت رئاستها إلى العقيد محمد بن أحمد
بن لغلي (كان من ضمن مجلس الثورة الداعمين لترشيح الشاذلي بن جديد، إنه وبالرغم
من وجود عناصر مهمة من الحزبيين الحقيقيين في هذه الحكومة أمثال مهدي عبد الحميد
ومحمد الشريف مساعدي، فإنه يمكن القول أن أفكاراً جديدة بدأت تطل من حيز لآخر
وتزول ومضات تبهر الناظر أحيانا تدعو إلى الإصلاح وإعادة النشر في كثير من الأمور
لكن لم يجعلها لم تخرج إلى العلن ولم تتجاوز دائرة الاحتشام في الطرح.

كانت نظرة القيادة العليا متجهة إلى الجهتين معا وهي الحزب والدولة، ربما ذلك
يؤري تحت تأثير توصيات المؤتمر الرابع للحزب التي ورد فيها ما يلي:

إن المؤتمر: اقتناعا منه بأن تطبيق الاشتراكية، وتنمية الديمقراطية يستلزمان إعمال
الخصائص بصفة كاملة وموضوعية، واختيارا خيارا للرجال،

طالب: باتخاذ التدابير الملائمة لتسهيل جمع المعلومات واستغلالها ومشرها عبر
أولئ الحزب والدولة.

فقر: التطبيق الدائم والعادل للمقاييس الثلاثة: الكفاءة، النزاهة، والالتزام كلما
طلب الأمر ذلك، عند توظيف أو ترقية أو تعيين أو انتخاب إطارات البلاد وذلك
ضمن شاملة في الرامية.

ومضى على الأخص: في هذا الإطار، التحلي باليقظة والحزم عند اختيار
الرجال لمهام المسؤولية في مختلف الميادين والمستويات، وتما أو مشاكل لتسيير

المراسم
في العصر

الثقافية

تتخذ في
الطبيعي في
المراسم

التعليم

حما العريق
(1).

بن جديد
تنفذ تلك
المؤتمرين

عمل هامة
المسؤول
يعتبر أن
ثوب وثيقة

وكمي من اليوم طابعها حاسما. فإن اختيار الرجال ينبغي أن يعطى أكثر من أن
وقت مطلقا بأهمية قصوى.
رأى أنه من الضروري:

- تعزيز الوحدة بين إطارات الأمة. وتسهيل تفاعلهم عبر مجموع مؤسسات الحزب
والدولة لدعم تفاعلهم، وتوسيع معارفهم، وتحقيق إدراكهم.

- شحذ على ترقية أحسن العناصر وسعاقبة القصور والإهمال، والحرص على توزيع
الإطارات بصفة متوازنة باستمرار بين مختلف جهات الوطن، وبين مختلف النشاطات.

- القيام بتحليل عملي وضارم للظواهر البيروقراطية شخاربة النزاعات البيروقراطية في
جميع الميادين.

يؤكد على ضرورة سهر القيادة السياسية على أن تكون الإطارات، في جميع
المستويات، القادرة الحقة باعتماد أسلوب في الحياة مطابق للأخلاق الإسلامية
والسلوك الاشتراكي، وعلى خلق الظروف لشاركتهم الفعلية في نشاطات الحزب
وخاصة الإطارات والمثقفين المنتمين).

لذلك ربما يكون من باب هذا الحزب إجراء الرئيس الشافعي تعديلات مهمة على
رأس قمة قيادة الحزب وفي جهاز الحكومة في مدة قصيرة. فبعد إنجاز أشغال
المؤتمر الاستثنائي في جوان 1980 الذي أوصى بعقد المؤتمر الرابع يصدر الأمين العام
للحزب رئيس الجمهورية قرارا في: 1980/07/17 بتعيين السيد محمد الشريف
مساعدته على رأس الأمانة الدائمة للحزب ويجري بتاريخ: 15 جويلية 1980 تعديلا
في الحكومة بموجب المرسوم رقم: 176/80 والملاحظ أن هذه الحكومة ضمت من بين
أعضائها شخصيات حزبية هامة وذات وزن ثقيل منها السادة:

- م. غلام بن حمودة - عبد الرزاق بوحارة - صالح فوحيل - أحمد عطال
الإمامي - محمد خروم، ولتأكيد هذا التواجد للإطارات المهمة في الحزب والبرج
قائمة الحكومة كاملة وفقا لما جاء في المرسوم المذكور.

Décret n° 80-176 du 15 juillet 1980 portant composition du Gouvernement.

Le Président de la République: Vu la Constitution notamment ses articles 111-5° et 7- 114, 113 et 115

Vu le décret n° 80 - 175 du 15 juillet 1980 portant réaménagement des structures du Gouvernement ;

Décret:

Article 1^{er}. Sont nommés en qualité de:

Premier ministre..... Mohamed BENAHMED ABDELGHANI
 Ministre auprès de la Présidence de la République... Ahmed TALEB Ibrahim
 Ministre de l'intérieur Boualem BENHAMOUDA
 Ministre des affaires étrangères Mohamed Seddik BENYAJHA
 Ministre des industries légères Said AIT MESSAOUDENE
 Ministre des finances..... M'hamed YALA
 Ministre de la jeunesse et des sports Djamel HOUHOU
 Ministre du tourisme Abdelmadjid ALAHOU
 Ministre de l'agriculture et de la révolution agraire Sélim SAAFI
 Ministre de la santé Abderrezak BOUHARA
 Ministre des transports et de la pêche Salah GOUDJIL
 Ministre de la justice..... Boualem BAKI
 Ministre du travail et de la formation professionnelle..... Mouloud OUMEZIAN
 Ministre de l'habitat et de l'urbanisme..... Ghazali AHMED ALI
 Ministre de l'éducation et de l'enseignement fondamental Chérif KHERROUCH
 Ministre de l'enseignement et de la recherche scientifique Abdelhak Rafik BERAULT
 Ministre de l'industrie lourde..... Mohamed LIASSINE
 Ministre de l'énergie et des industries pétrochimiques..... Belkacem SAR
 Ministre de l'hydraulique..... Brahim BRAHIMI
 Ministre de la planification et de l'aménagement du territoire Abdelhamid BRAHMI
 Ministre des moudjabidines..... Djelloul Bakhti NEMMACHE
 Ministre de l'information et de la culture..... Boualem BESSAÏ
 Ministre du commerce..... Abdelaziz KHELLEF

Ministre des postes et télécommunications Abdennour BEKKA
Ministre des travaux publics..... Mohamed KORTBI
Ministre des affaires religieuses... Abderrahmane CHIB
Secrétaire d'Etat aux forêts et à la mise en valeur des terres... Mohamed ROUCHE
Secrétaire d'Etat à la pêche..... Ahmed BENFREHA
Secrétaire d'Etat à la culture et aux arts populaires Mohamed Larbi
OULD KHELIFA

Secrétaire d'Etat à l'enseignement secondaire et technique... Chérif
HADJ SLIMANE

Secrétaire d'Etat au commerce extérieur..... Ali OUBOUZAR

Secrétaire d'Etat à la formation professionnelle Mohamed NABI

Art.2: La charge du ministre de la défense nationale est assumée par le
Président de la République. Sont nommés en qualité de:

Vice. ministre de la défense nationale, chargé de l'inspection générale de l'armée
nationale populaire..... Le colonel Abdellah BELHOUCHE

Vice-ministre de la défense nationale, chargé du soutien et des
industries Militaires..... Le Colonel Merbah KASDI

Art.3: Le présent décret sera publié au journal officiel de la République
Algérienne Démocratique et Populaire.

Fait à Alger, le 15 juillet 1980.

CHADLI BENDJEDID.

نجد أن الشرفاء إلى أن النظام في بلادنا له ميزة خاصة بالإضافة إلى التزام أو
بين الشرعية الثورية والدستورية. ويستمر الصراع بين مبدأ أولية السياسي
العسكري والعكس وتظل الصورة مشوشة وغير واضحة بشأن المناضلين
مكرمين هل كان ذلك مفيد للحزب لقد كان عدد العسكريين في اللجنة
برؤية المولودة في المؤتمر الرابع كما يلي:

الأعضاء الأساسيون 30 عضواً والإضافيون 17 أعضاء. يجب أن لا نستكر
إن على الجيش الوطني الشعبي تسليح جيش التحرير فهو بشكل ولا يزال الجناح
عسكري لجهة التحرير الوطني (كان كل مناضل أثناء الثورة عسكري وكل
عسكري مناضل) ولم يوجد هناك فرق بين السياسي والعسكري¹¹ لم يكن
اللعاب في يوم ما يستنكر وجود الجيش في السلطة لأنه لمس أن العسكري خدم
لدى وأسى بلاء حسناً في بناء الدولة. في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين لم
يكن يوسع أي كان أن يعطى وجهها للمقارنة بين الجيش الوطني الشعبي وجيش
بذلك العالم الثالث التي منحت صوراً قبيحة ومستهجنة.

وأخيراً لم يكن أحد في الجزائر أو في العالم أجمع يجرؤ حتى اليوم على القول
بأنه يمتد العسكري التهم أموالاً أو امتلاك عسكراً.

كان المكتب السياسي الذي أوجده المؤتمر الرابع ذو تشكيلة قوية ومنية في
سلطه يوجد أشخاص لهم وزناً ومهابة وأمامهم تضرع باقي الشخصيات ولا يسعها
أن تذلوا أو يستطيع تحمها بسهولة مثل هؤلاء السيد محمد الصالح يحيوي وعدد
آخرين وبسبب كل منهما تتحلى الناظر فيهما صورة الرئيس الراحل بنظرته ونبرته
من السهل على الجماعة التي تعمل هناك وتؤخر إلى الرئيس بأن يسرع الخطر

¹¹ يجب السيد صالح فوجيل في توضيح هذه النقطة لنا عندما التقينا معه مشكوراً بغير حزب جبهة
الجهل الوطني بحضرة بالعاصمة يوم السبت 2007/03/14

في إعادة النظر في الخروج من دائرة الشراكة بوعدين نحو امر حلة جديدة مؤتمرا
 نتائجها فيما بعد، ليس من السهل عليهم تخطي الحاحر بسهولة وبسرعة فالصراع
 المبرور في جبهة التحرير الوطني يعود من جديد وبعد نتيجة ذلك الرئيس الشاذلي
 بن جديد إلى إبعاد السيد بن عزير بونظيفة ومحمد الصالح يحيوي ويصدر حلا
 من القرارات المتبعة فيها قرار بتاريخ: 1980/07/16 بتعين بوجيه السيد محمد
 الشريف مساعدا مسؤولا للأمانة الدائمة ومرسوما بحمل رقم: 87/80 بتاريخ
 1980/03/30 يقرر فيه تشكيل المجلس الأعلى للأمن. كان ذلك بعد أن بدأت الثورة
 تظهر من خلال المناقشات الحاصلة في: المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في الفترة من
 15 إلى 14 جوان 1980: والذي جاء بناء على توصيات المؤتمر الرابع من أجل تقييم
 نتائج المخططات الوطنية وضبط توجهات المخطط المقبل، هذا المؤتمر الاستثنائي
 الذي رأى فيه المناهضون للشعبون بسياسية الحزب فرصة لكي يتولى الحزب
 الإمساك بزمام الأمور ويتحكم في سير الاقتصاد باعتباره الحزب الحاكم لكن صورة
 الحزب هكذا لا ترضي الأطراف الأخرى لذلك أدرجت ضمن أشغال المؤتمر نقاط
 نظامية لم تكن ذات صلة بموضوع المؤتمر والذي كان مخصصا ومبرمجا بناء على
 توصيات المؤتمر الرابع والتي جاء تجسيدها لما أعلن عنه الرئيس الراحل هواري بومدين
 بإسناد مهمة إقرار البرنامج الوطني للتنمية، هذا هو جدول أعمال المؤتمر الاستثنائي
 في الأصل ويبدو وأن له دلالة كبيرة معناه أن الحزب أصبح يمسك بناحية الحكم
 بمخطط ويشرف ويوجه، ولما كان بعض التكويزات ينظرون إلى دور المؤتمر على أنه
 مجرد تركية سياسية لمخطط التنمية على اعتبار أن المخطط عملا تقني يخضع لنوع
 الاختصاص ومن ثم ليس من مهام الحزب الولوج في حيثياته، لم تكن هذه النقطة
 مخافة على أعضاء قيادة الحزب فقد كان محتوي الكلمة التي ألقاها منسق الحزب
 السيد محمد الصالح يحيوي في ذلك المؤتمر الاستثنائي صدى كبيرا فقد أزلت كل
 الغموض، أوضح فيها مفهوم الحزب للمخطط (إن المخطط إنما أن يدرجه في
 مع (مع)

سلي سياسي وهو الذي تتألف عناصره من المطلقيات الإيمانية لوجية للثورة وإنما قد
 من مجرد منهج علمي وقني لحساب المبالغ المرسودة. ويحصر المشاريع المتوقعة
 في إطار أي واحد من الموقرين)) وقد استخلص هذا المفهوم من الميثاق الوطني
 نص على ما يلي: ((إن التخطيط ليس مجرد وسيلة تقنية للتوقع والرشدة بل
 بل كل شيء، تعبير عن سياسة معينة وتطبيق لها)).

المؤتمر الاستثنائي كان محطة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والعصرية
 صفة وصادق على المخطط التنموي، إذن سوف تكون المرحلة المقبلة مرحلة للغة
 يتطلب تكثيف الجهود ويلزمها رجال من نوع خاص.

ربما يكون الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية قد أدرك ذلك وبشر موقفه
 ذلك أنه اتفقا إلى إصدار قرارات كما أشرنا، منها تعيين السيد محمد الشريف
 مساعدة على رأس الأمانة الدائمة للحزب ثم أنه لا يخفى على الجميع أن المرحلة
 مهمة بالنسبة لمخطط التنمية الذي خرج به المؤتمر الاستثنائي هي مرحلة التنفيذ
 لذلك جاء قرار الرئيس بتعيين الحكومة المذكورة.

أدرجنا قائمة أعضاء الحكومة حتى يتبين لنا بأن أعضائها من اللجنة المركزية ومن
 لواء الحزب فهي حكومة الحزب وربما ذلك يضع حدا للسؤال القديم الحديث: هل
 الحزب في الحكم أم للحكم؟ كما أنه يضعنا أمام صعوبة فهم واستساعة الفهم
 الجديد الذي جاء به مسؤول الأمانة الدائمة السيد محمد الشريف مساعدة (نحن
 حزب بنود ولا يحكم) كما سيأتي توضيحه فيما بعد، وهكذا أعيد تشكيل المكتب
 السياسي بعودة السيد محمد الشريف مساعدة من جديد إلى قمة الهرم الحزبي بعد
 إنشاء ما يسمى بالأمانة الدائمة. لم يكن السيد مساعدة متشددا وحازما كما هو
 لسانه بالنسبة للأح محمد الصالح محامدي وعرف الحزب نوعا من المرونة في العلاقة
 مع أجهزة الدولة الأمر الذي سمح على المدى البعيد بإصلاحات اقتصادية

والتي اختيرت لقيادتها شخص عارف بميوله الليبرالية وهو وزير التخطيط آنذاك محمد الحيد إبراهيم ليشرع على الفور باتخاذ إجراءات تعتبر خطيئة في ذلك الوقت ومنها إعادة هيكلة المؤسسات بلدا، مؤسسات كبيرة اسنمر وجود المرحوم محمد الشريف مساعدية على رأس الحزب حوالي تسع سنوات.

مساعدية يعني مفهوما جديدا للحزب: "حزب ينفذ ولا يحكم":

في هذه الأثناء تكون قرارات خطيرة قد اتخذت ووجدت طريقها للتنفيذ سيما في مجال إعادة هيكلة المؤسسات تسريح العمال الاستجابة لأوامر صندوق النقد الدولي. وعندما كانت بوادر المرحلة تبرز ويريد أصحابها فرضها، بمنعطفهم كان المسؤول المكلف بجهاز الحزب السيد محمد الصالح بجاوي يقف بالممرصاد قائلا: ((نراجع ولا نراجع)) ويؤكد بصراحة المناضل التريه والوفي لمبادئ الحزب في خطاب هام ألقاه أمام المؤتمر الاستثنائي، وقد جاء فيه: ((وبعيدا عن مقتضيات المحاملة أو النفاق: هل الحزب في يوم من الأيام بحق قائدا للمسيرة؟ وهل أتيح له أن يلعب الدور الذي كان يجب أن يلعبه... إننا نستغرب أن بعض الناس يقضون وقتهم في انتقاد الحزب والنيل من أخلص عناصره، وإقامة العراقيل في طريق نشاطه وهم يقوم يعدون على الحزب بل أن المواقع المنازلة التي يحتلونها هي أساسا مواقع مخصصة للمناضلين بالحزب: فلسفة ومبادئ ومنهج سلوك في الحياة...)) ويضيف: ((إن الحل الواقعي الذي لا حل مراه إذا بقينا في الحدود التي رسمها الميثاق هو تحقيق صيغة الحزب الطلائعي الذي لا مكان فيه لأصحاب المنافع والمصالح، والمآرب... ومهما يكن من أمر فإن مشروع الحزب الطلائعي لن يتحقق اليوم ولا غدا مع وجود هذه التفسيرات المناهرة التي تعرفونها من التيارات والمذاهب والمآرب...)) كنا نحن مناضلين صغارا في القاعدة السفلى للحزب لم نفهم ما حقيقة ما يدور، كأن تلك الموجة القوية في التيار والفكر البرمدي لا زالت تدفعنا إلى الأمام وشينا فشيئا بدلنا نذكر حقائق عامة منذ ذلك الخطاب الذي صدر

بداخل الكبر محمد الصالح يحيى في المؤتمر الاستثنائي - أشرنا إليه أعلاه - فيما يعرض كمناديين للعديد من المؤتمرات وفي كل مؤتمر كما كمناديين من القاعدة من الصفوف الخلفية أو الخواشي العلوية في القاعدة البيضاء متركب 15 جويّة في حين تخصص الصفوف الأمامية أو سطحة القاعدة (وسط القاعدة) للإعلانات العلوية من الزوار والمؤسسات الوطنية، كانت الوفود القاعدية تكرر وتنتصب واقفة لتردد كلمات وشعارات موزوجة بالتصفيق مثل: ((من أين لك هذا!)) أتذكر وعلى سبيل لكمة وهي حقيقة أن أحد الأصدقاء المناضلين كان آنذاك منسقي قسم 11 في أحد المراكز وهو يلاحظ ذلك المشهد الذي يبقى فيه من هم وسط القاعدة جالسون بدون لا يجركون ساكناً بينما تكون الوفود القاعدية في الوضع المشار له كان يشير بإصبعه ويقول: ((أنظر إلى هؤلاء إهم بالألوان ونحن بالأبيض والأسود)).

والحقيقة التي لا نروق البعض أننا كنا نشعر بالاعتزاز ننشي بالرجولة حين ننظر إلى هذا الجيش الوطني الشعبي في المربع المخصص له والذي يبدو لنا كقطعة في السماء دلالة بالنجوم. كانت اللجنة المركزية في دورتها الثالثة المنعقدة في الفترة من 03 إلى 07 ماي 1980 تحت إشراف الأمين العام للحزب الرئيس الشاذلي بن جديد قد أجرت فيما للفترة ما بعد المؤتمر الرابع وفوضت الأمين العام في كل شيء يتعلق بالحزب بما في ذلك تسييره الصلاحية في اختيار من يراهم أهلاً للمسؤولية وفقاً لبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب ويعطون التفسير والحديث في مفهوم هذا المبدأ الفضفاض.

قالت اللجنة المركزية بعد أن أعادت تشكيل اللجان الدائمة لتصبح كما يلي:

- لجنة الشؤون الاقتصادية.

- لجنة التربية والثقافة.

- لجنة الاقتصاد.

كما قرر إنشاء أقسام على مستوى جهاز الحزب كما يلي:

- قسم التنظيم.
- قسم المنظمات الجماهيرية.
- قسم العلاقات الخارجية.
- قسم التوثيق والنشر والإعلام.
- قسم التكوين السياسي.
- قسم الإدارة العامة والتجهيز.

وهذه الأقسام تتكفل بتسيير النشاط اليومي الميداني للحزب ومما ورد في اللائحة النظامية للجنة المركزية عن هذه النشرة ما يلي:

- كما أن اللجنة المركزية تساعد بكل قوة ما يتخذه الأمين العام من إجراءات فعالة لتدعيم تنظيم هياكل الحزب وأجهزة التوثيق وتحول كل الصلاحيات لإجراء التعديلات والتصحيحات التي يراها ضرورية لإقامة الهياكل واختيار من يراهم أهلاً للمسؤولية وفقاً لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

- كما نظمت اللجنة المركزية من الأمين العام إنشاء لجنة خاصة مؤقتة لدراسة الهياكل المركزية للحزب وإعداد مشروع تعديل القانون الأساسي في بعض مواد تصادق عليه اللجنة المركزية ثم تقدمه إلى المؤتمر الاستثنائي وفي نفس هذه النشرة قررت اللجنة المركزية موعد انعقاد المؤتمر الاستثنائي في شهر جوان 1980 والذي كان جدول أعماله حسب توصيات المؤتمر الرابع كما يلي:

- تقييم ودراسة مشروع المخطط الخماسي للتنمية 1980 - 1984.

لكن اللجنة المركزية وبناء على نص المادة 91 من القانون الأساسي للحزب كما ورد في لوائحها تدعو الأمين إلى تسجيل النقطة التالية في جدول الأعمال للمؤتمر الاستثنائي وهي:

مفهوم تحديث القانون الأساسي:

في ما يلاحظ بشكل ملفت للاشياء هو أن الخلافات ما بين القيادة السياسية بعد
الزوال الرابع برزت بسرعة فائقة وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال ما يستنتج من
بعض دورات اللجنة المركزية وما قبل المؤتمر الاستثنائي (عدم الانسجام بين تشكيلة
الكتب السياسي، حاول المؤتمر الاستثنائي تدارك ذلك، كان إذن المفهوم الجديد الذي
أعطاه السيد محمد الشريف مساعدية للحزب (حزب نقود ولا يحكم) قد صاحبه
عسك بالفكرة التي نادى بها قيادة الحزب السابقة وهي ((راجع ولا تراجع)) غير
أن هذه الفكرة ومع مرور الوقت تتجاوزها الأحداث. كان السيد مساعدية يقول:
((راجع المشروعات تراجع الأفراد، إن هذه العملية بالنسبة لنا يومية وسنوية ونحن
لنقول دائما أن للحزب بائتين: (الأول لدخول العناصر النقيطة، والثاني لخروج الغير
للزمام) وبخفيف: (نحن لسنا حزبا من أجل الحكم، لا لحكم الشعب وإنما نقوده... لو
كانا حزب حكم لكنا غلاقنا بالجمهير مختلفة، وحتى نكون حزبا نقود ولا يحكم،
كان لابد من اعتبار كل أدوات الإدارة (الجيش، الشرطة، العدالة، التعليم... إلخ)
أدوات في يد الحزب أي أننا بذلك عندما نتحدث عن الحزب نكون كمن يتحدث عن
شعب الجزائري... وهذه الأدوات لا نعتبرها أدوات محايدة كما في الأحزاب التي
تحكم وإنما نعتبرها أدوات حزبية وجزءا منه...))

وهذا مرة أخرى الفرق بين أن نقود وأن نحكم... فهذه ليست أدوات حكم
بالنسبة لنا وإنما أدوات قيادة⁽¹⁾.

والنسبة لمفهوم المراجعة يقول: ((وحتى نحافظ على استمرارية الثورة كان علينا
تواجه السياسات التي أقرها التحرير. إننا لسنا ملائكة... ونصرفات البعض (من
الفرق والمؤسسات) كانت متناقضة مع أوقاظهم... لذلك كان علينا أن نعود إلى

1- الدكتور محمد الشريف مساعدية، مجلة روز اليوسف، 1990، عدد 1241، الجزائر 1990.

السلطة التي كانت عليه أيام الثورة... إن البعض يتهم الشعب أنه تغير... الشعب...
فما هو... نحن الذين نغير ما... الشعب يقلد القيادة ويعتبرها المثل الأعلى له...
لذلك كان علينا باستمرار أن نراجع ونغير القيادات التي تغير سلوكها... وفي نفس
الوقت تلك عنا أن نواجه التطلعات الوحدوية المتنامية... ليست عندنا طبقة
وجودة بل هي التنفيذية، لكن عندنا برجوازية طفيلية، فبحث في تكوين ثروات
كبيرة بسرعة أكبر... وبطرق مباشرة وغير مباشرة... هذا ما يفرض علينا
الرجعة... ويجعلنا نرفع شعار... تراجع ولا تراجع!!⁽¹⁾

كانت الأجواء العامة في أحسن حال هذا ظاهريا لكن تلك الفتنة التي تحدثت
عنها مساعدية كان لها امتداد هام في السلطة فالمعارضة أو ما يمكن تسميته بالسلطة
الموازية التي أصبحت تعمل لصالح الجهة الأخرى وتغلغلها كانت تغلغل في أوساط
معينة وأصبح لها نفوذ فبقي تلك ناصية المال الذي تدره السوق الموازية وزاد
سوءا سياسة الانفتاح في عهد مبكر.

يمتد هذا النفوذ إلى الإعلام خاصة بعض الصحف الناطقة باللغة الفرنسية هذه الأخيرة
ترغم أهلها لسان حال الديمقراطية وكما هو معروف أن تجد المعارضة متفلسا سوى منطقة
القبائل. حيث تجري مغالطة الشباب خاصة وعلى مر الزمن منذ أزمة 1947 الأزمة
التيوية مع حزب الشعب أو الريع الثوري (الأمارية) كما تسمى آنذاك في 11 مارس
1980 يستغل بعض الشباب في الحركة الأمارية فرصة صدور قرار من الولاية (توزي
وزو) بعدم السماح بالقاء محاضرة من طرف الكاتب مولود معمر حول الشعر
القبائلي، وقعت حوادث شبانية امتدت آنذاك إلى العاصمة في أوساط الطلبة بتاريخ أبريل
1980 كانت الأحداث وحسب ما نؤكد حينها مدعومة من حركات سياسية منها:

جبهة الوحدة الجزائرية: التي يتزعمها "علي يحيى" المدعوا رشيد وجبهة القوى
الاشتراكية التي يتزعمها الزعيم: حسين آيت أحمد.

(1) المرحوم محمد الشريف مساعدي، مجلة روز اليوسف المصرية، عدد 24 قاري المجلد 1983

كان هناك أحداث حادة نادت بضرورة أن تشكل هيئة التحرير سلطة جديدة
في القضية وتأخذها مأخذ الجد ولا تتركها بين أيدي أشخاص وجهات داخلية
وساخنة تستعملها كورقة سياسية وقت ما شئت لكن القضية لم ينظر إليها إلا
باعتبار التسوية نحو الأمام إذن عبارة الربيع الأمازيغي ليست وليدة اليوم ولكن
تتأصل على خلفيات وحقائق هذه الأزمة المستمرة من سنة 1949. نسترجع إلى السيد
بن أحمد يقول ما يلي: ((في عام 1949 أرسل "واعلي بناي" إلى فرنسا طالباً فيها
بن ثابو بن عكنون، محمد سيد علي (المدعو رشيد) لجوادل فرامته التي ترفضها
في 1946 عندما وضع نفسه تحت تصرف الحزب بمنطقة القبائل، وصل إلى باريس
ووجد تعاضد فيه بتشاط الوطنيين... أصبح عضواً باللجنة الفيدرالية لحزب الشعب
معرفة انتصار الحريات الديمقراطية... لما التحق بنا في عام 1946 وجدت صعوبة
إدماجه في هيكلنا في قريته أولاً، لسببين: أولهما أنه لم يكن القائد الذي كان
يرى الجميع أنه الذراع الأيمن للإداري الفرنسي (دومونت) إضافة إلى أن أباه
نفع للحالة المدنية الفرنسية ولما بلغ الحزب في نهاية 1948 حالة الخروج من
الأسداد بفعل الجناح الثوري وطرحت آفاق جديدة للحزب التحريرية... قام
ناشرة ثملت في جعل اللجنة الفيدرالية تصوت على قرار يدافع عن تطويرة الجزائر
تحريرية، ويدين أسطورة الجزائر العربية الإسلامية وأدى ذلك إلى حملة شنتها
فدرالية فرنسا لحزب الشعب ضد التوجه العربي الإسلامي للحزب منذ تلك الحادثة
أصبحت بالقبائل قهمة ((البربريزم))¹¹. لم يفلح أولئك المناوؤون وقبحوا جدوغم ليس
عطر تدجيل السلطة لكن بفعل عوامل أخرى نستطيع الجزم أن سوف تظل حائراً
أنه دعاية وهوارة المعاصرة بوحدة الأمة إنها الروح الوطنية وجبل نوفمبر 1954 سوف
تخلص على تلك المنطقة مادام هناك معاهدون ووطنيون على قيد الحياة ومادامت
شجرة الأبطال من أبناء الوطن في تلك المنطقة لم تعادر عملية الأبناء.

... الشعب

الأعلى...

وفي نفس

عندنا طلبة

كثيرين تروا

يفرض علينا

التي تحدث

سميته بالساعة

ت في أوساط

الموازنة وزاد

هذه الأخيرة

سا سوى منطقة

1947 الأزمة

في (1 مارس

الولاية (تجزئ

حول الشعر

بتاريخ ألف

سببها:

وجهة التقوى



قد يبدو أنني أقول موضوعا عاما لما يمكن أن منهم بلغة "الخشب" لكن تلك هي المنطقة التي تتركب يوما بعد يوم منذ 1949 لم يتمكن أحد من تفويض فكرة حزب الشعب الجزائري (FLN). فكرة الثورية العربية ولم تفلح أمامها فكرة ذلك التيار الذي لوحظت فكرة الجزائر جزائرية بالرغم من أغلبية الأعضاء النافذين في التيار. أدرك من منطقة القبائل، إن الزعيم آيت أحمد نفسه لم يستطع إخفاء حقيقة تاريخية مرتبطة بأجداده وبأسرته وبنشأته إذ يقول: ((ترعرعت في بيت كان وما يزال إلى اليوم مقصدا للزيارات بسبب جدي المربط الشيخ محمد الحسين... كان جدي رجلا حكيما وشاعرا كبيرا وكان الناس يعجبون بقدرته في ارتحال الشعر وحتى الترجمة لآيات قرآنية. وكان ينتمي إلى إحدى أكبر الزوايا المغاربية التي قاومت الاستعمار وهي (الزاوية الرحمانية)) "بورد هذا الشرح لكي يكون ردا على أولئك الذين يحاولون باستمرار استعمال ورقة الأمازيغية وإعطائنا صورة سيئة عن أبناء منطقة القبائل "سبق أن تحدثنا عن لالا فاطمة نسومر".

إن الاكتفاء بالقول وفق ما جاء في موائيقا بتحديد عناصر الهوية (ثلاث كنسات: (الأمازيغية والعربية والإسلام) لم يعد كافيا كما أن محاولة البعض فرض منهجية المؤرخ العالمي للأمازيغية (CMA) لم يعد مقبولا أيضا بل يجب أن تأخذ القضية مفهوم أوسع وفي منظور تاريخي وحضاري فما الجدوى من طرح مشكلة اللغة (دسرة الأمازيغية) إن لم يبعد إلى الأذهان تاريخ أجدادنا من يوغرطة إلى ماسينيسا والكاهنة التي خاضت قبل الفتح الإسلامي معارك ضارية مع الفاتحين الجذذ وهمزتهم سنة 72 هجرية مع الصحابي الجليل "عقبة بن نافع" في منطقة مسكينة⁽¹⁾ ولاحتفته بدخولها إلى مدينة القيروان، لندع أبناء تيزي وزو وغيرهم يعرفون على قدر ماسينيسا ولا يزال قائما قرب مدينة الخروب (قسنطينة) وبطاليون

(1) - آيت أحمد المرجع السابق ص 111.

(2) - مسكينة: مدينة ودائرة تابعة لولاية لم البوافي حاليا تقع على الطريق نحو تيسة.

الجلسة "تلك تلك
من تقرض فكرة
أمامها فكرة ذلك
وأعضاء الناخبين في
لم استطع إقناع
مررت في يوم كان
مع محمد الحسين...
بقدرته في الرخايل
الروايات المغاربية التي
تكون يكون ردا على
أنا صورة سيئة عن

ناصر الخوية (ثلاث
محاولة البعض فمن
بل يجب أن تأخذ
من طرح مشكلة
أنا من يوغرطة إلى
ضاربة مع الفاتحين
بن نافع" في منطقة
تيزي وزو وغيرهم
(قسنطينة) وبطاليون

معهاج البوحات المسروقة والموجودة إلى حد الآن في المتحف الديبطني (أشرف)
القام فستعرف على إمدعاسن ونحن نأملون من جمعيات الرقص على أنقاد
روم في نيقاد فهو قريب منها.

تحدث في المدارس وفي أجهزة الإعلام كما كان يحدث الفيلسوف والعلامة
الجزائري الأمازيغي ((مولود قاسم نايت بلقاسم)) حين قال وقد حرر في نفسه ما
في خطاب الجنرال "ديغول" بتاريخ 16 سبتمبر 1958 عن الشعب الجزائري
الجزائري من قبائل وشعوب، ومداسن، وعاصر متعاضدة وليست هناك أمة
هناك شعب، وأنه ليس له تاريخ وأنه لم يكن أمة)) فيقول مولود قاسم:
عندما يقول لنا الفرنسيون لماذا تتكلمون عن العرب وأنتم من أجداد أمازيغيين
فهي تقول لهم: ((ما علاقتكم أنتم بالرومان إن أصلكم السلت والغالليون ولا
علاقة لكم أصلا بخمن الرومان!)).

لنا أن المعارضة والمناورة أخذت في التزايد فبالإضافة إلى حوادث تيزي وزو
بسنطينة وسطياف التي امتدت إلى تلاميذ الثانويات آنذاك برزت المعارضة الشديدة
عبر الإسلامي وكانت الحوادث المنسوبة ((بوي علي)) والتي تنامت فيما بعد، أنه
بالرغم مما يقال عن هذه المرحلة فإنه بإمكاننا تقسيم وضع حزب جبهة التحرير
لأننا باطامة ذلك أن دورات اللجنة المركزية محطات هامة تولدت عنها قرارات
من أهمية كبيرة يمكن تلخيصها بشكل مختصر فيما يلي:

"الدورة الأولى من 06 إلى 08 مارس 1979: وهي دورة تربية للأمر المستقبلية.

"الدورة الثانية من 26 إلى 30 ديسمبر 1979: وأهم ما صادر عنها بالإضافة إلى
الوائح قرار يتعلق بإنشاء خلية المؤسسة والتي جاءت تطبيقا لأحكام القانون
أساسي للحزب وحددت قانونها الأساسي ودورها لم قرار حول السكن وفيه
لكن بشروط الاستجابة العاجلة لانتماءات المواطنين الشرعية في الحصول على

السكن اللائق وسط محيط يوفر حياة ملائمة مما يساعد على القضاء على الفقر
الأكواخ والمساكن غير الصحية وأوصت باتخاذ التدابير الكفيلة بالتهوئة
القطاع وفقا لتوجيهات الميثاق الوطني ثم أصدرت قرارات:

- قرار حول الموارد المائية.

- قرار حول توجيهات التنمية العشوية.

وفضلا عن ذلك تناولت هذه الدورة بالتدخل لقطاعات التربية والتعليم
العالي والتكوين.

- وبما جسده من توصيات في هذا المجال بموجب ما اتخذته من قرارات:

- بقرار برنامج خاص ضمن المخطط الخماسي المقبل لقطاع التربية والتعليم والتكوين
يضم بطابع الفعالية بتحديد الإمكانيات والتنسيق بين الوزارات وإصلاح المنظومة التربوية
والجامعية والتكوينية والشروع في إعداد برنامج وطني وعملي لتعريب في هذه القطاعات
وجعل اللغة الوطنية لغة تكوين فيها واستكمال تعريب الإدارة المدرسية والجامعية وتدريب
متمو قرطانية التعليم وكأولوية العمل على القصور على تحسين الوضعية الاجتماعية لإطار
التربية والتعليم والتكوين ثم حثت على تطبيق نظام المدرسة الأساسية الذي نقره المؤتمر
الوطني وصادق عليه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

الدورة الثالثة من 03 إلى 07 ماي 1980: إن أهم القرارات التاريخية التي
أصدرتها وصادقت عليها اللجنة المركزية في هذه الدورة هي لائحة تتعلق بـ
استعمال اللغة الوطنية وقد أبرزت بأن اللغة العربية هي عنصر أساسي للتعبير
الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتها عن اللغة الوطنية التي
عنها، وأن تعميم استعمالها يهدف إلى تحرير الإنسان الجزائري من التبعية الثقافية
والاستلاب الثقافي الناجم عن فترة طويلة من هيمنة اللغة الأجنبية ويعمل على
التلاحم الوطني وتحقيق الانسجام الفكري والسياسي بين ألسنة.

وقد أدرجت هذا القرار ضمن محظوظات التنمية الوطنية ابتداء من التخطيط
خامس 1980 - 1984 لكي نجد طريقه إلى التخصيص وأخذ في الاعتبار في مجالات
تحويل والإعداد، والبرمجة والتنفيذ والتقييم وأوصت في الهند العاشر بالإسراع
بناء أكاديمية هواري بومدين للغة العربية لتساهم في تمكين اللغة العربية من القيام
بمهمتها بفاعلية ويسر.

ثم قرار حول الفلاحة: وقد أشار إلى التوجيهات النصوص عليها في الميثاق
وطني حول هذا الموضوع لا رجعة فيها والرامية إلى تحويل الفلاحة الوطنية إلى
إرادة اشتراكية وأكدت دعم الثورة الزراعية كاختيار استراتيجي وتسخير الجهود
لحماية الفلاحين الصغار وترقيتهم باعتبارهم حلفاء الثورة.

ثم قرار حول السياحة: ومما تقرر فيه: ضرورة الشروع فوراً في عمل شامل
مشترك بين جميع السلطات المعنية لاستثمار الثروات التاريخية والثقافية والفنية
والسياحية والمياه المعدنية الوطنية وإحصاء كل هذه الطاقات الكامنة بصفة دقيقة
تكون مرجعاً لإعداد خريطة حقيقية للمنشآت السياحية، كما امتد القرار ليشمل
جانب الخزانة المرتبطة بهذا الموضوع.

* الدورة الاستثنائية والتي أعقبت المؤتمر الاستثنائي: وانعقدت بتاريخ 28 - 29

يون 1980:

وقد أصدرت لائحة تتعلق بالسياسة العامة وقرار خاص بالاختيارات الكبرى
لمخطط الخماسي ثم لائحة نظامية.

* الدورة الرابعة من 29 إلى 31 ديسمبر 1980: وقد أصدرت فيها لوائح تتعلق
بسياسة العامة والصحة والطاقة ثم قرار يتضمن إنشاء وصلاحيات مجلس التنسيق
الوطني والوطني.

• الدورة الخامسة من 29 إلى 30 جوان إلى 01 جويلية 1981: وأجتمعت فيها لائحة السياسة العامة وأخرى للسياسة الثقافية ودرست تقريرا حول السياسات الثقافية واتخذت قرارا يتعلق بميزانية الحزب لسنة 79 - 80.

وكانت الدورات تتعاقب بانتظام وسوف نشير إلى ذلك باختصار فيما سيأتي:

- الدورة السادسة من 22 إلى 24 1981/12.

- الدورة السابعة من 15 إلى 17 1982/06.

- الدورة الثامنة من 29 إلى 31 1982/12.

- الدورة التاسعة من 2 - 1983/06/3: وقد خصصت لملف تنظيم الأسرة

وتحضير المؤتمر الخامس للحزب.

ومن الأهمية بمكان القول أنه وعندما نتصفح ذلك الملف والمواضع التي أحرقتها اللجنة المركزية فإننا نجد أنفسنا أمام عمل ضخم، عمل أكاديمي وعلمي وسواء تعلق الأمر بوضع تقييم للإنجازات أو بإصدار لوائح وتوصيات ككل ذلك يدل على مدى الكفاءة العالية التي كانت عليها هذه الهيئة. فلو قمنا بعملية مسح سريع لعمل اللجنة المركزية منذ الدورة الأولى والثانية بدأ بقرار إنشاء خلية المؤسسة ونفسه وضعية قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين وإصدار قرارات بشأن تطوير القطاع وكذا قرارات حول قطاع المياه كما أسلفنا ثم وضع تصور حول توجهات التنمية للعشرية القادمة لاحظنا بأن عمل اللجنة المركزية كان منهجيا أيضا وهادفا ولم يكن أبدا عشوائيا وفوضويا بل إنه يتسم بالجدية النصوى.

لنلاحظ مثلا تسلسل في تناول القضايا حسب أهميتها في كل دورة فاللجنة المركزية كانت تناولت فضلا عن المهام الوطنية العلاقة الخارجية وما يصحبها من ملفات عامة وتدرس دور الجزائر فيها ووجهة نظرها وموقفها بشأنها فبعد أن الدورة الثانية في لائحة السياسة العامة تؤكد غمسة الحزب العمادى وأهداف حركة عدم الانحياز وكما

نظمت الوحدة الإفريقية وتعلن اللجنة المركزية تأييدها في ذات السياق لقرارات مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص قضية الصحراء الغربية وما صدر عن اللجنة التي شكلها مؤتمر المنظمة من قرارات تهدف إلى تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير ميعه بكل حرية والذي أكدته حركة عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة وتشهد بهذا الصدد بموقف بعض الدول الإفريقية (موريتانيا عرقبها اتفاق أوت 1979 مع جبهة البوليزاريو) كما أحييت انتصار شعب زيمبابوي ونجدها مساندة لقرار الغير المشروط لشعوب ناميبيا وجنوب إفريقيا ضد الاستعمار والميز العنصري كما عدت اللجنة المركزية بمقاومة الشعب الفلسطيني البطولية وأكدت مساندة الجزائر حققة للثورة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

كما حيث في نفس الدورة الثورة الإيرانية التي مكنت الشعب الإيراني الشقيق من التحرر من رقة الاضطهاد الإقطاعي والرجعي وفي الأخير ذكرت بالترام والى في السعي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ووضع حد لاختلال التوازن الاقتصادي الذي لارالت بلدان العالم الثالث صحة له.

ثم تأتي مواضيع الدورة الثالثة لا تقل أهمية عن الثانية إذ سجلت ازديادها لجهد التي بذلت في تناول موضوعات الدورة ذات الأهمية منها العلاجية وقضية نص استعمال اللغة الوطنية. والتي تبين بأنها تتطلب عمل سياسي مستمر وتوعية استراتيجية يقوم بها الحزب ومنظماته الجماهيرية، تربط مسيرة اللغة الوطنية بالمسيرة العامة للثورة، ووضع برنامج وطني لتوفير البحوث والدراسات والتعاجم والوسائل الطبيعية اللازمة، والإسراع بإنشاء أكاديمية هواري بومدين للغة العربية، وتقليد وسائل الإعلام في اتحاد تعميم اللغة الوطنية على أوسع نطاق، وأن تكون الضخامة

بأهمية الناطقة باسم الحزب ومنظماته الجماهيرية باللغة الوطنية وحدها. كما تقرر استكمال الإجراءات الرامية لتعميم اللغة الوطنية في المحيط بتتويجه الشامل الساء هيئة عليها توضع تحت إشراف الأمين العام للحزب، تتولى التنسيق والتشابة

الوطني

ت فيها السياسية

مع الأسرة

التي أنجزتها
سي وسواء
يدل على
سريع لعمل
سنة وتقييم
بوير القطاع
بهاات التنمية
دفا ولم يكن

لجنة المركزية
ملفات هامة
رة الثانية وفي
الانحياز وكذا

والشخص لمختلف المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية، وأن تقوم اللجنة المركزية في دورتها الثانية العادية من كل عام بتقييم الإنجازات في هذا الميدان، وأن توفر لها ما يجب العمل في جميع المجالات المخرجين باللغة الوطنية وبما جاء في اللائحة التي صادقت عليها اللجنة المركزية في دورتها الثالثة والخاصة باستعمال اللغة الوطنية ما يلي:-
- انطلاقا من المبادئ الأساسية التي حددها الميثاق الوطني فيما يخص اللغة العربية وتعميم استعمالها في مختلف المجالات.

- واعتمادا على مقررات المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في هذا الميدان.
- واعتبارا للقرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية في دورتها الثانية في ميدان التربية والتعليم العالي والتكوين والتي استهدفت إيجاد وضع منسجم ومتطور لتعميم استعمال اللغة الوطنية في جميع القطاعات، وجعله أكثر تماسكا مع اعتماده وانتشاره.
- واعتمادا على توجيهات الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الواردة في خطابه الافتتاحي، وتدخلاته أثناء المناقشات العامة خلال هذه الدورة.
- واعتبارا للمناقشات الثرية التي دارت خلال الجلسة العامة، والتي أوضحت على ضرورة تعميم استعمال اللغة الوطنية.
- وانطلاقا من المشروع التمهيدي الذي أعدته لجنة التربية والتكوين واللغة للجنة المركزية.

- ونظرا للتقدم الذي حققته اللغة العربية منذ الاستقلال في العهود من المجالات وخاصة في ميدان التربية والتعليم.

- وبما أن اللغة العربية هي عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصياتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، وأن تعميم استعمالها يهدف إلى تحرير الإنسان الجزائري من التبعية المعنوية والاستلاب الثقافي الناتج عن فترة طويلة من هيمنة اللغة الأجنبية.

وبما أن تعميم استعمال اللغة العربية قضية وطنية فهم الشعب الجزائري يكتمل،
وتعمل على دعم التلاحم الوطني وتحقيق الانسجام الفكري والسياسي عز أدله.
وبما أن إحلال اللغة العربية مكانتها الطبيعية وتطورها هو هدف استراتيجي
للثورة الجزائرية، وأن تعميمها جزء من معركة التسمية الشاملة، وأن هذا الهدف
لا يتحقق إلا بتعميم استعمالها كأداة للعمل والتواصل.
فإن اللجنة المركزية تقرر ما يلي:

أولاً: الشروع في تعميم اللغة الوطنية كأداة للعمل في الميادين الآتية:

1- في البيئات الحزبية والمنظمات الجماهيرية.

2- في مؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة.

3- في الإدارات العامة.

4- في المجالات الفنية والتقنية.

5- في محيط الحياة العامة.

ثانياً: يدرج تعميم اللغة الوطنية في جميع المجالات المذكورة آنفاً ضمن مخططات
شعبية وطنية ابتداء من المخطط الخماسي 1980 - 1984 في مستويات التنفيذ،
الإعداد والبرمجة، والتنفيذ والتقييم.

ثالثاً: يتضمن كل مخطط لتعميم اللغة الوطنية، مجموعة من المشاريع مرتبة حسب
ثلاث مراحل: قريبة، ومتوسطة، وبعيدة المدى.

رابعاً: يراعى في وضع هذه المشاريع، التي تنطلق حصراً من قطاعات مختلفة، أن تسم
بمبادئها النهائية بالشمولية والتكامل والتدرج المتواصل حسب طبيعة النشاط.
خامساً: تعطى الأولوية في مشاريع تعميم اللغة الوطنية للقطاعات التالية:
المجالس السبادة الوطنية ومظاهرها المختلفة في الداخل والخارج،

ب) مؤسسات التكوين وخاصة مؤسسات التكوين الإداري، لضمان إمداد قطاعات النشاط المختلفة بالإطارات القادرة على استعمال اللغة الوطنية استعمالاً وظيفياً ناجحاً.

ج) المصالح المتعاملة مع جمهور المواطنين في جميع الميادين.

د) إعطاء الحالة المدنية ومصالحها المختلفة أولوية وعناية خاصة، وقدراً كبيراً من الدقة في التصميم والإعداد والإنجاز.

سادساً: يعزز العمل الإداري والتشريعي الذي لا بد منه لتنفيذ مخططات تصميم اللغة الوطنية بعمل سياسي مستمر، وتوعية إيديولوجية تربط مسيرة اللغة الوطنية بالمسيرة العامة للثورة. ويقوم بهذا العمل الحزب بمختلف هيئاته والمنظمات الجماهيرية، والاتحادات المهنية التي يجب إشراكها في مختلف مراحل إعداد المخططات والمشاريع.

سابعاً: تجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى، وترشيد الطاقات المتاحة باستثمارها في أفضل مواقعها، وتوفير أحسن الظروف للاستفادة منها.

ثامناً: تعزيز الوسائل البشرية المتوافرة في كل قطاع، بعمليات التطوع وإسهامات الخدمة الوطنية، وفق برامج مدروسة تشرف على وضعها وتطبيقها الهيئات المعنية.

تاسعاً: وضع برنامج وطني لتوفير البحوث والدراسات والمعاجم، والوسائل التعليمية اللازمة للأوضاع بهذه المهمة الوطنية، بمساعدة هيئات البحث العلمي والمعاهد والجامعات والمراكز المتخصصة.

عاشراً: الإسراع بإنشاء أكاديمية حوارية يومدين للغة العربية، لتساهم في تمكين اللغة العربية من القيام بكل وظائفها بفاعلية ومسر.

عاشية عشرة: تطوير وسائل الإعلام في إنشاء تعميم اللغة الوطنية على أوسع نطاق مع مراعاة الظروف الموضوعية التي تستدعي استعمال اللغات الأجنبية.
ثاني عشرة: تكون الصحافة الرسمية الناطقة باسم الحزب والمنظمات الجماهيرية لغة وطنية وحدها.

ثالث عشرة: استكمال الإجراءات الرامية لتعميم اللغة الوطنية في المحيط المنهومي داخل في مواقع العمل والإنتاج، والإسراع بوضع برنامج وطني لتعليم الكبار لغة الأمية.

رابع عشرة: تتولى كل الوزارات والمؤسسات والهيئات وضع تنفيذ المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية في القطاعات التابعة لها. وتشرف على تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها دوريا مصالح فنية تنشأ فيها لهذا الغرض.

خامس عشرة: إنشاء هيئة عليا توضع تحت إشراف الأمين العام للحزب، تتولى تنسيق والمتابعة والتقييم لمختلف المشاريع الرامية لتعميم اللغة الوطنية في مختلف المجالات، والتأكد من تطبيق المشاريع والبرامج في المواعيد المحددة لها.

سادس عشرة: تقوم اللجنة المركزية للحزب، في دورتها الثانية العادية من كل عام بتقييم الإنجازات في ميدان تعميم استعمال اللغة الوطنية. بناء على التقارير التي تضعها اللجنة المذكورة في الفقرة السابقة، ويرفعها لها الأمين العام للحزب.

سابع عشرة: توفر الدولة مناصب العمل في جميع المجالات للمخرجين باللغة الوطنية، مع احترام حق جميع المواطنين في العمل.

ثامن عشرة: تضمن حقوق العمال والموظفين العاملين في مختلف القطاعات، وتوفير لهم الدولة كل الإمكانيات التي تساعدهم عند الضرورة على التكيف مع هذه المرحلة. ويمكنهم من الإسهام في إنتاج هذه العملية الوطنية الكبرى.

الجمهورية التونسية

مجال الإعلام
لغة استعمال

أدب كبير من

قطاعات تعميم
اللغة الوطنية
والمنظمات
أجل إعداد

عملية الوطنية
توفير أحسن

ع وإسهامات
بنيات المعينة.

عم، والوسائل
لبحث العلمي

سأهم في يمكن

تاسع عشرة: تدعو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، المواطنين والمناضلين للعمل بكل جد وحيوية لإنجاز المخطط الوطني لتعميم استعمال اللغة الوطنية.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن فكرة تكفل الحزب بالتنمية بوضع المخططات الموزونة المتكافئة بالرغم من أن هذه المهمة قررها الميثاق الوطني وأناطها بمؤتمر الحزب وأوركبا الدستور نفسه إلى هيئات الحزب ومن ثمة بدأ التخوف يتسرب إلى المناضلين في قيادة الحزب، ويجب أن نفرق في أذهاننا بأن هيئات الحزب العليا مثل اللجنة المركزية كان في مناضلون ممن ينتمون إلى الحزب قلباً وقالباً بينما يتواجد آخرون بحكم المهمة التي يمارسونها في الدولة ومن هنا كان الشعور بخلاف بين الصنفين حول الدور الحقيقي للحزب، فإذ كان قد سلمنا بأن استمرار الحياة والسير غما فعلياً فرضته المرحلة وأن الجبهة استمرت بحياتها العسكري والسياسي، وأن العسكري كان مصدر قوة للجبهة منذ الأيام الأولى للرئيس الراحل يومين فإن هذا الدور بدأ يتقلص فيما بعد أو ربما يكون ذلك نتيجة إبعاد المؤثر بفكر يومين، فاليوم أن قرارات اللجنة المركزية ومع مرور الوقت أصبح يعود حيزه على ورق بل أن بعض الأعضاء الذين ما يزالون متمسكين بالأفكار السابقة جؤصروا مثل السيد "بلعيد عبد السلام"، كانت بعض الجهات تبحث عن أي جبر لصب كافة غضبها على الاقتصاد والتخطيط وما شابه والمتعلق بالمرحلة السابقة، إذ أن البعض كان يعتقد بأن التصنيع جرعة والنهضة الزراعية كارتة، لذلك فإن جهة معينة كانت قد ضغطت في الدورة الثالثة للجنة المركزية لإدراج اللائحة النظامية التي أعطت مفتاح التغيير للمؤتمر الاستثنائي في مسار الحزب في جانبه التنظيمي على خلاف ما قرره المؤتمر الرابع.

لكن ربما كانت مناسلة المرحوم محمد الشريف مساعدية المتسم بالمرونة واستعمال أقصى الأساليب السياسية بالابتعاد عن المواجهة والنجاعة والعمل على جذب الآخرين نحو الهدف هذه كلها مكنت اللجنة المركزية والحزب من البقاء قدما في مزيد من تحقيق أهدافه ولرب حزبية ومرجعية إلا أنها كانت تعطي



الناضحين

لم ترق

وأوكلها

في قيادة

كان في

بمارسوها

فإذا كنا

بجناحيها

لرئيس

عاد المؤمنين

حبر على

مثل السيد

تضيقها على

يعتقد بأن

في الدورة

لاستثنائي في

بالمرونة

والعمل على

من السهم

تحتوي

الحزب دفعها وتوسع من دائرة نفوذه في كثير من الأحيان. نذكر على سبيل
 مثال ما جاء في مقررات الدورة الرابعة للجنة المركزية فيما يتعلق بقراريها اقام
 حول تنظيم وصلاحيات مجالس التنسيق البلدية والولائية. فقد كان لهذا القرار
 أهمية بالغة بحيث أعطى للهيئات القيادية والقاعدية للحزب دورا لم يكنوا
 ينظرونه وفي الوقت الذي كان فيه المحافظون ونوابه يذعنون إلى اجتماعات الهيئات
 التنفيذية على سبيل الاستئناس كما يقال في لغة القانون أصبحوا هم يرأسون
 اجتماعات هذه الهيئات في شكل مجالس تسمى "مجالس التنسيق" تشكل مكاتبها
 في الولاية من المحافظ رئيسا وعضوية والي الولاية وقائد القطاع العسكري
 ورئيس المجلس الشعبي الولائي. لكن لم تترك الدورة الرابعة برذا وسلاما على
 أعضاء الحزب. في اللجنة المركزية ذلك أن ملفا هاما وخطيرا يطرح لأول مرة
 على البساط يحيطه متشابكة، البعض يتهم البعض بالتورط في ملفات خطيرة.

وكانت تلك هي القطرة التي أفاضت الكأس فهذه النقطة تصحبها ملفات
 خطيرة وقضايا شائكة لكن الواضح تماما أن النوايا الغير الحسنة أخذت في الظهور
 وبدأ التنابر والتحرش ببعض القادة من الحرس القديم كما تمت تسميتهم فيما بعد
 في الدورة الخامسة للجنة المركزية تناولت ملف الثقافة الوطنية وتماه من أهمية
 وكان القرار الذي يتعلق بميزانية الحزب له تحديات لم يفصح عنها إلا فيما بعد
 حين ظهرت إلى الوجود لجنة سميت بلجنة مراقبة مالية الحزب أو شؤون الحزب
 والنظمات الجماهيرية ولقد خرجت من هنا محاولات غير بريقة تهدف إلى ملاحقة
 بعض المناضلين أمثال محمد الصالح يحيوي لو لم يتبين للملأ بدهام القرائن وعدم
 فiom شبهات في الموضوع. لكن وكما بدأ كنا نقول دائما فإن جبهة التحرير لا تفلو
 من الأزمات والصراعات فيها هي بذرة الانتقام تبث من جديد.

الدورة السادسة للجنة المركزية وقضوية لجنة الانضباط، قضوية بوظيفية - عبد السلام بلعيد - علي غزالي:

تتعدّد الدورة السادسة للجنة المركزية في دورتها العادية بتاريخ 22 و 23 و 24 ديسمبر 1981 وعشية حلول الذكرى العشرين للاستقلال كما جاء في ديباجة محضرها (لائحة السياسة العامة) وكان مكتب الدورة يتكون من السادة أو الإخوة كما يتداول في الحزب:

صالح الوائلي، علي موحجة، أحمد زمروين، محمد بجاوي.

وبعد الأشغال تصدر اللجنة المركزية لائحة السياسة العامة تدعو فيها كافة الهيئات للاستمرار في العمل من أجل تحقيق نتائج أكبر لتجسيد شعار المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني (من أجل حياة أفضل) إلى واقع ملموس وتنوّه اللجنة المركزية بروح الديمقراطية والمسؤولية التي سادت على جميع المستويات المناقشات حول القطاع الخاص غير المستغل معلوم أن ملف القطاع الخاص ومنذ أن وجد حيزاً في التعديل الذي جاء به الاتفاق الوطني لسنة 1986 على خلاف ما نص عليه ميثاق 1976، فتح ذلك الطريق للمافيا المالية لتدخل يدها وتخلخل القطاع العام وتظهر القطاع الصناعي الضعيف الذي أنجز في مرحلة بومدين على أنه هياكل بلا روح، وتلك هي المبررات التي فتحت الشهية لدى مهنتس الاقتصاد الجديد في عهد الشاذلي بن جديد الوزير ((الإبراهيمي عبد الحميد)) الذي حيى به تخصيصاً لهذا الغرض كان البعض يرى في شعار المؤتمر الاستثنائي ((من أجل حياة أفضل)) حلماً قد تحقق وفجأة أشبع الشعب رغبته في الحلويات والمعلبات المستوردة لكن العارفين بخبايا الاقتصاد والوضع الوطني حز في نفوسهم ذلك التوجه الجديد والذي أخذ يلتهم بسرعة كل ما بقي سابقاً ويحاول إقناع الرأي العام بأن كل ذلك التسابق لم يكن سوى محض خطأ وسوء تقدير وأحسن تعبير للرد المناسب جاء على لسان السيد عبد

العزير بوتفليقة: ((منذ ذهاب يومدين إن الذي أحد مكانه كتيبة لا يستطيع أن
يتمها إلى يومنا هذا، أعتقد بالضبط الطريق المعاكس كان يومدين قد تخطى بنفسه
بناء بلد، بينما كان الآخر يقضي جل وقته في بناء القصور، يومدين غرض على نفسه
التشرف والادخار بينما كان الآخر يتكلم في الرفاهية ويشبع الشعب بالكبرياء)).

تصدر اللجنة المركزية إذن لائحة القطاع الخاص مع أنها تقر بأنه يعمل في
نوعه حين تقول اللائحة: ((نظرا لعدم وجود سياسة واضحة للقطاع الخاص
وتؤكد ضرورة إعطاء الضمانات المناسبة له قصد تجنيد موارده)).

إن اللجنة المركزية وفي نفس الثورة السادسة تورد في لائحته السياسية ما
يلي: ((وتؤكد اللجنة المركزية أن أساس النجاح في كل المهام الكبرى يخضع وجوبا
للاتزام والانضباط واحترام المبادئ والقوانين في جميع المجالات وفي كل المستويات
وتبارك اللجنة المركزية في هذا الإطار المهام التي اضطلمت بها "لجنة الانضباط"
وحصيلة العمل الذي تقدمت به والذي حظي بمصادقة اللجنة المركزية)).

هكذا إذن تسري الروح الشريرة في النفوس، لا أحد كان قادرا يوما على
جهر بالقول أو بحرك ساكنا لإخفاء هذه الشرارة التي تريد أن تحرق رموز شاذة
مثل بجاوي وعبد العزيز بوتفليقة وبلعيد عبد السلام.

* بالنسبة للسيد محمد الصالح بجاوي يعنيه قرار اللجنة الخاص بحرقه وفحص ميزانية
حسابات الحزب لسنة 1979 - 1980 والذي أشير فيه بما يلي:

اعتبارا لعناصر التقدير الواردة في التقرير الخاص بالفترة الممتدة التي تبرز بوضوح بأن
تفسير التفسير ينطوي على أخطاء ونقائص إذ أن هذا الأخير قد تم إعداده بناء على ما
أفرس وثائق ولكنه سرعان ما تبين فيما بعد أن ما ذهب إليه التقرير المذكور لم يكن
شيئا مذكورا وبقي السيد محمد الصالح شائنا كما الطود.

كثافة الهيئات
ثنائي الحزب
لجنة المركزية
نشات حول
حد حيزا في
عليه ميثاق
للعام وتظهر
بلا روح
شهد الشاذلي
الغرض كان
ما قد تحقق
بارفين بجايا
أخذ يلتهم
ما لم يكن
السيد عبد

في القرار الثاني: فإنه خاص بالسيد عبد العزيز بوتفليقة؛ فقد جاء من ان
 بأن أنه غير مستصاغ منطقاً وقانوناً فأسبابه وحديثاته غير واضحة تماماً
 تسمى بسهولة استخلاص الأساس القانوني له فالخطأ المنسوب والمزعوم والفر
 ترجيه على لجنة الانضباط وحتى وإن تمت بحارة أصحابه فيه فإن الخطأ المنسب
 في القانون الأساسي للحزب لا يدرج مثل ذلك التصرف المنسوب له في مس
 كما أنه ومن جهة أخرى فليس من السهولة بمكان اعتبار مثل هذه القضية مثال
 ومحالاً خطأ يستوجب جزاءاً تأديبياً قبل أن يتقرر بشأنها قول من جهات رسمية
 إن القضية تتعلق آنذاك بصندوق الأموال الخاصة بوزارة الخارجية والمودعة بأحد
 البنوك السويسرية تسمى (R.E.B - R.E.A)¹¹ كان وضعها معروفاً ومعلوم
 وليست محل شبهة، كانت الجزائر تستعمله لأغراض تتعلق بسيادة الدولة
 الخارجية وبالمساعدات والدعم الإنساني على الصعيد الدولي.

كان عبد العزيز بوتفليقة بالنسبة للمختصين الآخرين تجسد بقاء المرحلة السابقة
 فلهذا الشخص الوحيد الذي لازم الرئيس الراحل جنباً إلى جنب منذ أيام الثورة هو
 من عظم معه وفكر ورسم تنمية نفس المجموعة المتحدة في الفكر مع يومين معاً
 مشروع المجتمع الذي عرض في طرابلس فيها هو أحد الزعماء الكبار البارزين إلى
 الثورة التحريرية من الذين لم يكونوا ضمن نفس المجموعة وليس من المتحددين معها
 في الفكر وهو حق مشروع له وهو "سعد دحلب" الذي يشير في كتابه ("المهمة
 المنجزة" في الترجمة إلى العربية صفحة 114) معترفاً وفي وجهة نظر منتقدة.
 ((... قد شرع يومين مع مجموعة من ضباطه الشباب المتشككة من: بوتفليقة
 ومدرسين والشريف بلقاسم، والمدعمة بالرائدين سليمان (فائد أحمد) ومنجلي في

نعمل السياسي، ظلنا منهم بأنهم استوعبوا النظريات التي نقنهم إياها التي تقول بأنهم... فقد وجدوا في أنفسهم أهلية لوضع النظريات الاشتراكية سواء كانت علمية أو حقيقية أو نوعية...)).

ويضيف: ((فهم كانوا وراء فكرة "المكتب السياسي")... من هذا يتضح بأن الرجل يحمل فكراً صنعته يده (الفكر الاشتراكي) وأن بقاءه سوف يكون عائفاً كثيراً لأن المرجعية الفكرية التي جاءت بالوئيس الشاذلي بن جديد تعارض مع تلك الأفكار والابتوائية وسوف يثبت لنا الوقت ذلك بالرغم من أن تلك الجماعة لم تكن تصل إلى غرضها إلا بشق الأنفس والذي هو إزالة كلمة الاشتراكية من قاموس جبهة التحرير الوطني ولم يكن لها ذلك إلا بعد المؤتمر الخاص للحزب. إن ما ورد في كتابات أخرى عن تلك الأيام من الثورة بالنسبة لهذا الرجل (بوتفليقة) مع يومين أنه كان يعتمد عليه كثيراً وقد أوكل له مهمة إقناع قادة الثورة الأوائل بالانضمام للفكرة التي هي مشروع المجتمع الذي كان يختصر ((المجتمع الاشتراكي)) وقد سافر إلى فرنسا واتصل بالسيد بوتفليقة، لم يجاب معه ثم اقتنع بن بلة وانضم بقوة فيما بعد إلى المجموعة، ذلك ما أورده أيضاً أحد المجاهدين القدامى (الحامي الأستاذ/ علي هارون) في كتابه أزمة صيف 1962 وأشار إليه في ذلك فرحات عباس في الاستقلال المصادر وغيرهم.

لجنة الانضباط التي تحدوها التحرشات من جهات أخرى لم تجد بدا من أن تسارع ليما بعد إلى الاعتذار هؤلاء الرجال ولم يعد شيئاً يخفى على المناضلين في جبهة التحرير الوطني وعلى الشعب حين يشير الجنرال: عائد غوار في:

((بوتفليقة الرجل والحصيلة)) مستعظما ومشفقا بل ومستصفا صورة عمار بن عودة المجاهد الكبير قائلا: (كان عمار بن عودة يحظى باحترام المناضلين وتقديرهم لأن كان ينتمي إلى الرعيل الأول الذي أشعل فتيل الثورة ونحن ما كنا ندرك أنه لحظة جهلته بالبقاء كان بطمع في نظرية إشفاق من الرئيس).

جاء من عدم
شخصه تماماً ولا
المرعوم والخال
الخطأ المصنف
ب له في صلبه
القضية مثارا
جهات رسمية
والمودعة بأحد
مروفا ومدروما
بسيادة الدولة

المرحلة السابقة
في أيام الثورة هو
مع يومين معاً لم
بار البارزين أيام
من المتحدين معها
في كتابه ("المهمة
منتقدة.

كلمة من: بوتفليقة
أحمد) ومنجلي في

ذلك تأويل خاطئ لما الذي يدفع مجاهدا مثل: عمار بن عوده⁽¹⁾ أن يضعف أو يستجدي الرحمة والشفقة فهو الطمع في منصب أو جاه أو مال كل ذلك لم يعد يعنيه في شيء وهو في آخر أيامه.

كانت له مكانته المرموقة وهو يحظى بالاحترام فعلا. إنما الموقف بالنسبة لمثل هؤلاء الرجال الذين عاشوا الحق والإيمان هو موقف إباء وعزة نفس تأتي إلا أن تكبر عن هفوة لحظة صفاء وإحياء بين إخوة يجمعهم تاريخ مقدس. عمار بن عوده ثم يأتى الذين دفعوه إلى الخطأ في حق بوتفليقة حين أوكلوا له مهمة الانضباط والمراقبة أمام مجلس المحاسبة في شأن الرجل إنما كانوا جبناء ونوابهم غير حسنة فقد كان بالإمكان إسناد المهمة إلى غير مصطفى بن عوده لكنهم أذكاء كذلك في اختيارهم لكون الشاهد بن عوده ليس سهلا فقد لامس الحقيقة وأمسك برأس الحيط الذي يكشف النقاب عن المخبتين وراء التاريخ لهذا كان ذلك الموقف أمام بوتفليقة إننا وبصدد الموضوع نستذكر واقعة جعلتنا نعتز بالسيد بوتفليقة حينها نوردها في إشارة عابرة: ((كنا ونحن مجموعة من الطلبة متواجدين في تونس العاصمة أيام استعصاء الزواغ بين السلاطين الشقيقتين إيران والعراق كان معنا إخوة تونسيون يشاهد الأخبار على التلفزيون أيامها كنا نحن الجزائريين نعتز بالأنفة ومنتشين بالعظمة إلى حد كبير ونحن نشاهد الأخبار على التلفزيون الذي نقل مهر جانا أقيم ببساقية سيدي يوسف بتونس تذكيرا بأحداثها الأليمة والمعروفة لحظتها التي وزير جزائري لا أتذكر اسمه هنا كلمة ويأها من حشمة ((بخصه)) كما يقال عندما لم يتمكن من تركيب جملة باللغة العربية على بعضيها وما كاد ينتهي حتى لاحظت زميلي وهو محام حاليا قد اجهر وجهه وحمس في أذني قائلا إن

(1) - عمار بن عوده، اسمه الحقيقي بن مصطفى بن عوده ولد بعناية بتاريخ: 1925/09/27 انضم إلى حزب الشعب في 1943 من أعضاء المنظمة الخاصة عند تأسيسها شارك في اجتماع 33 وشارك في بعد الاستقلال عين ملحقا عسكريا ثم سقيرا ومضة المؤتمر الرابع لحزب الشعب لمعالجة مشكل الشعب مجلس صنف الاستحقاق



ليرق قد الحمر وغمر حذائي أعقب ذلك الوزير غنطاب الوزير التونسي بلغة قسيحة بلغة مزوجة بحمل من اللغة الفرنسية الزائفة شعرا وكاننا أقزام مع التونسيين، ونجاة واعتقد أن ذلك حدث عندما كان الثفزيون يعرض صورا عن أحداث العراق وإيران المذكورة وفي حديث عن وساطة الجزائر كانت الدبلوماسية الجزائرية آنذاك مشهورة ومشهود لها بالقدرة وكان لها أكثر من دور)).

فجأة يظهر السيد: بوتفليقة عبد العزيز وزير الخارجية الجزائري.

يتحدث لصحفي مصري عند توقف مؤقت بمطار القاهرة لم يسبق أن سمعناه يتحدث بالعربية كانت المفاجأة أن نشاهده يتحدث بلغة عربية أبلغ من البلاغة ويرد على الصحفي قائلا: ((لا تنسى بأن سيويه فارسي)) وهنا انقض زميلي وانفض وغادت له النشوة والنخوة الجزائرية. هذا حالنا مناخلي الحزب المؤمن برسائله بحرف رجال الحزب من التاريخ لا من الجغرافيا لا يسعنا إلا أن نقف بإجلال أمام رجال لا غار عليهم أنحيبتهم جبهة التحرير فكانوا لنا أبناء مخلصين تقانوا في خدمتها والرفع من شأنها فلن يغيب عن الذهن رجل مثل السيد: محمد الصباح بخاويحي وأمثاله.

لكن أن يأتي علينا زمان تقول فيه الأقاويل ويكتب بقايا الإنكشاريين والكراغلة كلاما ليس أبلغ منه في الانحطاط والإسفاف في حق رجال الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 54 العظمى. فذلك ما سنوف يدعى وبطل قلعا تحرمه الشرائع وتحرمه القوانين.

القرار الثالث ويخص السيد بلعيد عبد السلام:

السيد: بلعيد عبد السلام⁽²⁾ هو الآخر من الكوادر التي لا يستبدن غاشب على البقال وتقرس في غياهب السياسة في جبهة التحرير الوطني وفي عضده في مواقع حساسة في الدولة.

1 - إشارة إلى كتاب بن شيكو: حول الرئيس بوتفليقة.

2 - بلعيد عبد السلام / متواليد: 1928 كان في 1953 - 1954 رئيس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين.

أن يضعف أو
ذلك لم يعد

سبة مثل هؤلاء
أن تكفر عن
عودة شعر بار

ط والمرافعة أقدام
كان بالإمكان
فهم لكون المجاهد

شف النقاب عن
بصدد الموضوع
يرة: ((كنا ونحن

ع بين الدولتين
الثفزيون أيامها
نشاهد الأعبار

تذكيرا بأحداثها
ويألفها من حشمة
على بعضها وما

في أدبي قائلا إن

انضم إلى
عشاع 72 وشارك في
مواجهة مشكل التسليح
في الانضباط ثم رئيس

رئيس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين

كان نشاطه مشهودا منذ الخمسينات في اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ثم في جبهة التحرير الوطني ليصبح بعد الاستقلال عضوا في مجلس الثورة ثم في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير ثم يكتلف بمصائب وزير.

كان له ضلع كبير في إيصال قضايا هامة حساسة في مجال الخروقات إلى قمة النظام وإخراجها من عنق الزجاجة لم تشبه الضغوط المنطلقة من الضفة الغربية من وراء البحر.

تعد لعبت فرنسا الرمح دورا كبيرا جدا مباشرة بعد وفاة يومدين لقلب الموازين وخلق الأوراق في مجال الخروقات وفي ذلك يشير السيد عبد السلام بلعيد في كتابه (الغاز الجزائري) ((ولا ننسى العمل البارع الذي قام به (فرانسوي متران) سنة 1982 حينما راوغ لمساعد أولئك الذين قاموا بنقل سياسة يومدين البترولية، حتى وإن لم يعود ذلك بأدى فائدة للاقتصاد الفرنسي، فالمهم بالنسبة لهم هو طعن سياسة يومدين الإنشائية... والغريب في الأمر أن الفرنسيين يحاولون كذبا إفتاغ الرأي العام الجزائري بأن معركة الغاز هي في صالح الجزائريين))⁽¹⁾.

من المعلوم أن "سونطراك" حققت في عهد بلعيد عهد السلام إنجازات هامة بعد أن خلّص يومدين الخروقات الجزائرية من النفوذ الفرنسي فالعقود المبرمة مع أمريكا وإيطاليا (عقود الباز وأنبوب الغاز الجزائري الإيطالي). لم تكن تحت الوصايا الفرنسية لذلك فهي لا تغفر للجزائر هذه المبادرة كما يؤكد بلعيد عبد السلام منها في جويلية 1992.

إنها عملة التاريخ تدور والشعب لا يزال يراوح مكانه ولم تمسسه نار ولم ينجب عنه الدخان ذكريات الماضي الجيد إنه يحتضن السيد عبد العزيز بوتفليقة

(1) - بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري ص 146 وبعد الاستقلال: 79 - 80 عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وعضو مجلس الثورة وبعد الاستقلال وزير الصناعة: 65 - 1977. وزير الصناعة الحقيقية: 1977 - 1979 تم في: 1992/07/08 رئيس الحكومة بعد استقالة أحمد قناتي

ويبلغ حوزة كما فعل مع يومه بين تمامه ومكتبة في التلاميذ المتبحرة في أبريل 2004 بنسبة 84,99 %.

الذين تم في المكتب

وأذكر على سبيل النكتة حادثة رواها لي أحد الأصدقاء محادها أنه في أيام السيد الشحاني هدام وزير الصحة آنذاك في بدايات الاستقلال أشرف على مهرجان شعبي بمدينة باتنة وقف قبله ممثل العمال يلقي خطبا ولما وصل إلى كلمة إن الجزائر تندور... هبت ريح قوية على المنصة فاقتلعت منه الورقة وأخذ يبحث عنها تب واحالا وهو لا يزال يردد كلمة: تندور وتندور... تندور وتندور وإذا بالتدوير الشحاني هدام يخطف منه مكبر الصوت ويقول بأسلوبه التيكومي المعروف: ((هات سوق لن تقى تندور سندفعها إلى الأمام)).

ت إلى قمة الغربية من

سب الموازين

مد في كتابه

ستران) سنة

رولية، حتى

م هو طعن

كذبا إقناع

وهكذا كلما يرح هؤلاء يوضع الجزائر في دائرة مبهمة وجعلنا تندور باقي من يدعها بقوة إلى الأمام.

القرار الرابع حول قضية السيد /سيد أحمد غزالي: وهو منتضا كما يلي:

- إن اللجنة المركزية وبناء على التقرير المقدم من طرف لجنة الانضباط المركزية للحزب تقرر ما يلي:

هامة بعد أن

ريكا وإيطاليا

ذلك فهي

19

أولا: توقيف السيد: سيد أحمد غزالي من عضوية اللجنة المركزية ريثما يتم إنجاز من طرف المؤتمر طبقا للبند السادس من المادة 106 من النظام الداخلي للحزب.

ثانيا: يلتزم المعني بالأمر بإعادة ممتلكات ووثائق الحزب والدولة التي في حوزته.

نار ولسم

وزير بوتفليقة

القرار الخامس:

يتعلق بقضية السيد: عالي عبد القادر ويحمل نفس صيغة القرار المتصلة بالسيد /غزالي.

المنتخب السياسي

1977، وبعد

الحزب

إن التعليق على مثل هذه القرارات لم يعد مجديا بعد أن جرحها التاريخ ورمي في وجه صانعيها فهي لم تعد عبد السلام يعود على رأس الحكومة ليستغل فيها السيد: سيد أحمد غزالي الذي استقال منها.

إن السيد بن عودة وبعد أن أنجز مهام الانضمام بكافا بترؤسه الدورة السابعة للجنة المركزية التي تعقد من: 15 إلى 17 جوان 1982 بقصر الأمم وكالعادة تستمر اللجنة المركزية على نفس المنوال الاستماع إلى خطاب الأمين العام وتنتهي بالولوج والتوصيات وقد كانت أشغال هذه الدورة منضبة على ملقي:

الشباب والإعلام ومسائل تنظيمية من ضمنها مشروع ميزانية تسيير الحزب لسنة 1982 وحوصلت في لائحة السياسة العامة آتية تلك الملفات والتبهرت فرصة لقائها لترحم على روح المرحوم ((محمد الصديق بن يحيى))⁽¹⁾.

اعتبرت اللجنة المركزية قضية الشباب هامة ووعفتها بالاستراتيجية بعد أن أثبتت إحصائية تفيد بأن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة تصل إلى 70% أي ما يقارب 14 مليون شخص وأن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 17 إلى 27 يصل تقريبا إلى: 4 ملايين شاب أي خمس مجموع السكان، إن ما يمكن الوقوف عنده بصدد نظرة اللجنة المركزية للسياسة الوطنية التي سوف تتكفل بالشباب والتي تعزز القيادة السياسية تعديدها سوف يكون مرجعها الميثاق الوطني وقرارات مؤتمرات الحزب والهدف حسيها هو إيجاد الحلول الملائمة في قضايا الشباب في التعليم والتربية والتكوين على الصعيد المهني والإيديولوجي.

وهنا يمكننا أن نقف كثيرا عند هذه النقطة بالذات ونسائل هل تكفلنا بالجاب الإيديولوجي صحيح؟ إن الأرقام والوقائع تثبت التكفل بشريحة الشباب في الجوانب الأخرى وإلى حدود قصوى.

(1) - الأمين العام للحزب كان قد وعد بكشف الحقيقة بشأن وقال إن الملف بين أيدينا كما جاء في كتيبه أيام المؤتمر الخامس للحزب.

إن إعتقال جانب التربية الإيديولوجية كُنّا ودرست في لاتحاد المتحدة الأمريكية
تأثرت به نتائج وعظمة جدا أهمها التوصل من التاريخ والأنساق وراء أهواء وآراءه
في نوال بصطنعها أناس في هذا الوطن يخيل إليك أن نسلهم لا يتغير بتغيير
التيارات الأوروبية إلى أبعد الحدود داخل مجتمعنا العربي المسلم، فقلنا كذا أيام خرج
كتاب في بعض الثانوية بالعاصمة في تظاهرة مدادين: (التاريخ في الميزنة).

د. محمد راد الفيلسوف الجليلي مولود قاسم بصوت عال التاريخ يا تاريخ

وبعدها أحداث كثيرة توجت بأخطرها في أكتوبر 1988 والتي سوف نمرح
عليها وعلى العموم فإن المرجح الذي هو الميثاق الوطني آنذاك حدد الإطار العام
لساسة الشباب أشار إلى ما ورد في اللائحة اللحة المركزية:

((... بالقيام بإصلاح اجتماعي عميق... حتى يتمكن الشباب من الاستفادة من
التعليم والتكوين والترفيه السليم وحتى يتربى في بيئة اجتماعية مفعمة بقيمتها
الروحانية)). ويضاف إلى ذلك أن اللجنة المركزية لم يثنها وهي تتناول نظرية النفاق
البرطاني حول سياسة الشباب لتؤكد بأنه حدد أهداف الثورة الثقافية وهي:

- التأكيد على الهوية الوطنية وتوحيدها في الميدان القومي والتاريخي والديني وهذا هو ربط القوم كما يقال كم هو جميل جدا ما ورد في لوائح اللجنة المركزية لكن شأن بين القول والفعل إنه لا يمنعنا أحد وقد يخالفنا القليل فقط القول بأن الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير نجحت في بعث الدولة الجزائرية من جديد ووحدة الشعب وأثبت أنه شعب واحد له خصوصيته وأقامت المؤسسات والمجرات لكنها لم تنجح في الشق الثاني من المعركة وهي معركة الهوية أو بمعنى آخر الثورة الثقافية نرجع الآن أهمية السؤال الذي طرحه الدكتور عثمان سعدي (رئيس اللجنة الوطنية للدفاع عن اللغة العربية) على الأستاذ المحامي (جاء فرجاني) خلال محاضرة ألقاها بمناسبة إحياء ذكرى انطلاق الثورة المنظمة (أحداث 20 أوت 1955 يوم 10)

المجلس القومى

البريد

تأثير المبيدات الحشرية

يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصل إلى

نہاں ما یکن

تف تكفل
أق الوطني

في قصص

نا باجانب

کے لئے جہاں

أوت 2004 بالمركز الدولي للصحافة بالعاصمة جاء فيه: ((... ألا ترون أن الثوار
وغير التاريخ لما هدفين الأول وهو الاستقلال وطرد الاستعمار والثاني هو إلغاء
السيادة والشخصية والهيبة السلوية أو المسووعة؟))، ألا ترون بأن هذا هو حال
ثورتان عظيمتان في التاريخ وهي الثورة القيتنامية والثورة الجزائرية وقد نجحت الأولى
في تحقيق الهدفين فيما لم تنجح الثانية سوى في الجزء الأول أو الهدف الأول. كنت
قد حضرت وناعت المحاضرة والمناقشة من أوطا. حضرها الحامسون المجاهدون أمثال:
بن تومي وبن موهوب زرداني التي كنت معجبا جدا بتدخلها النابع عن الأعماق حين
صورت شنتها وزيلاتها المحاضرات في اللقاء أيام سجنهن وتعذيبهن من طرف قوات
الاستعمار الفرنسي وشكرن جميعا الأستاذ: "جناك فرجاس" عن دور الدفاع الذي
أداء لصالحهن مذكرات بتفاصيل الإجراءات والمرافعات لكن ما لفت الانتباه إلي
سمعت امرأة تقف أمام الأستاذ: عثمان سعدي وتقول له لم أر إلا ثلاث جزائريين في
هذه القاعة وهم: أنت والسيدة بن موهوب (الحامية والجاهدة) والسيد ((جناك
فرجاس)) لقد عبرت هذه السيدة الغترمة عن واقع شاهدها بعينها وفحصت مستوى
وقيمة التدخلات والأسئلة المطروحة لم يجرؤ أحد على ذكر جبهة التحرير الوطني ما
عدا "جناك فرجاس" كان هناك مواطنا قد حضر من مدينة سكيكدة وأهدى لوحة
برسوم زيتية للأستاذ /جناك فرجاس وهذا المواطن شاهد إثبات ممن حضروا وقائع
الجريمة الإنسانية الكبرى سكيكدة على خلفية أحداث 20 أوت كانت موازينه قد
ثقلت على المستمعين بالقاعة والسبب يبدو اهتماما إلا القليل منهم وهو يروي الحادثة
فعدم الاهتمام وعدم الاكتراث بالتاريخ ظاهر وتلمسه من الوجود بل أن كلام الرجل
يكاد يكون غير مرغوب فيه. كل ما قلناه ليس بهدف الانتقاص من مجهود جبار بل
في هذا الوطن لصالح أبنائه لكن النتائج في مجال خدمة الفكرة والثقافة وترسيخ الهوية
مبادئها متروكة وكانت بالنسبة للمجتهدين والمجاهدين من أجل تحقيقها كمن يحفر في
الرمال انه يتعين علينا أن نخرج المستنار على الحقيقة لنترى وجهها: لقد سبق أن أوردنا
ما قال الجنرال دوجول عن الأهداف التي رسمها لها بعد الخروج من الجزائر وروى أن

ببساطة لم يفهمها البعض وهي أنه يمكن في مرحلة ما أن نطلق المصنع الذي يبتدئ أو
نقوم ببنائه لكننا لا نستطيع بناء إنسان كما نريد نحن ولا يستطيع هو هذه بنا
ببناء، لذلك ركز على الثقافة منذ اتفاقيات إيفيان، وبعدها.

أن الثورات
في هو إعادة
هذا هو حال

صحت الأولى
الأولى كنت
معدون أمثال:

الأعماق حين
طرف قوات
الدفاع الذي

الانتباه: إنني
جزائريين في
سيد ((جاءك

صت مستوى
ير الوطني ما
وأهدى لوحة

حضرنا وقائع
ت موازينه قد
يروي الحادثة

كلام الرجل
يود جبار بذل
وترسيخ الهوية

كمن يخفو في
سبب أن أوردنا
ووصل إلى

كان موضوع الإعلام ملفاً ذا أهمية بالغة وكان محل اهتمام اللجنة المركزية في
نفس الدورة والذي اعتبرته قطاعاً يتعلق بالسيادة الوطنية وله دوراً أساسياً في
الاتصال والحوار بين الجماهير الشعبية والقيادة السياسية وبشكل قاعدة اتصال
حيوية مع العالم المعاصر وأنه يعد جزءاً من مؤسسات الثورة يساهم في صنع القرار
سياسي وله دور أيضاً في معركة التنمية الوطنية ومن ثم فقد اعتبره مقروناً
بالسياسة الثقافية مما يستوجب ضرورة التنسيق بينهما في مستوى التخطيط والتنفيذ
وكذا تأكيد العلاقة بين السياسة الإعلامية وبين قرارات اللجنة المركزية المتعلقة
بعميم استعمال اللغة الوطنية والإسراع في تطبيقها في مجال الإعلام وكانت الاتفاقية
قد ذكرت وقيمت بمجهود الإعلام الوطني منذ أيام الثورة لتصل إلى التوجيه لقانون
الإعلام الجديد الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ومع كل ذلك فإن اللجنة
مركزية استنتجت بأن عدم التنسيق الدائم بين مختلف الهيئات المسؤولة حال دون
تطبيق النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير فيما يتعلق بقطاع الإعلام.

أما الدورة الثامنة والتي انعقدت في الفترة من: 29 إلى 31 ديسمبر 1982 فقد
كانت تحت إشراف المكتب المتكون من السادة:

- محالد نزار - عبد الله فاضل - محمد علي عمار - مصطفى بن زارف.

إن هذه الدورة كانت من أهم الدورات من حيث المنعرج الذي بلغته جبهة
التحرير الوطني وبدأت معالمه في الظهور.

كان جدول أعمال هذه الدورة يتمحور حول قطاعات: الملاحية والري
السكن والسياحة والطاقة. كما أصدرت اللجنة للسياسة العامة وتوصية حول

تعميم استعمال اللغة الوطنية ليس منهما أن يبرز جدول الأعمال نقاط معينة وعنوانين برفقة إذ صحيح أن النتائج لا يجب إنكارها لكنها في الغالب نتائج مرحلة سابقة كانت وليدة تدفقات سياسية التقشف التي اعتمدت منذ الأيام الأولى. لم يكن بالإمكان أن تتوسع حركة البناء وأن يتم محاصرة أزمة السكن ويتم الحد منها نوعاً ما لولا الإمكانات والمواد التي يوفرها مصنع الحجار و وحدات إنتاج الإسمنت والتحكم في التوزيع من قبل شركات وطنية ومحلية.

لم يكن بالإمكان أيضاً للفلاحة أن تسير ولو سير الأعرج لولا مصانع الجرار والخصبات ((وان ليس على الأعرج حرج)) فقد كان بالإمكان أن تزدهر كل القطاعات وقد كانت فعلاً، لو لم يبادر الأحذب إلى عرقلة الأعرج ويرمي حجراً في طريقه، كان طوعاً آخر يرى بعين واحدة ويتصور خطأ أنه لسوف لن يكون للقطاع الخاص مكان ما دام القطاع العام قائماً وشاحناً بالرغم من أن الميثاق الوطني وحتى قبل تعديله ظمأن هذا القطاع وأعطاه مكانته وفق مقتضيات المرحلة آنذاك تلك المبادئ التي جسدها لائحة القطاع الخاص التي أصدرتها اللجنة المركزية في دورتها السادسة المعقّدة في الفترة من: 22 إلى 24 ديسمبر 1981 والتي اعتبر إدراجها تحسباً لتوصيات المؤتمر الرابع والاستثنائي وتوجيهات الميثاق الوطني وكلها أكدت:

بأن القطاع الخاص الوطني يملكه مواطنون جزائريون في الفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة والبناء وفي سائر الخدمات الاجتماعية يساهم في تنمية البلاد وهو مضمون في إطار القانون، ولكن نوجز نتائج هذه الدورة الثانية في إشارات قصيرة:

يتعين الإشارة أولاً إلى ما ورد في لائحة السياسة العامة والتي أشادت بالنشاط الذي قام به (حزب جبهة التحرير الوطني) خلال سنة 1982 في مجالات التوعية والتعبئة في تدعيم هياكل الحزب وتأطير المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والثقافية من خلال عقد مؤتمراتها الجمهورية والوطنية وتحديد هياكلها فضلاً عن ذلك يتضح أن هناك نقاط تبدو هامة أثبتت لأول مرة وذلك هي التي جعلتنا نعبر هذه



الدورة هي المتعرج نحو التغيير الشامل فقد أشادت وأيدت ارتباطا يشجع على تفعيل
توجه الحديد فيما يلي:

- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى: انطلاقا من مبدأ اللامركزية نشيط
المجموعات المحلية.

- التحقق من الإجراءات الإدارية والمالية.

وفي لائحة القطاع الفلاحي سجلت اختتام المرحلتين الأولى والثانية من الدورة
الزمنية وأشادت بالجهودات التي بذلت بشأن تطبيق القرار الخاص بإعادة هيكلة
المزارع المستقرة ذاتيا.

وفي لائحة الري قيست الدورة مدى تطبيق قرارات اللجنة المركزية في الدورة
ثانية حول هذا القطاع ووقعت على النتائج المحققة واعتبرتها إيجابية خاصة في
محلات التالية:

- جرد وجمع كل الدراسات وإنشاء بنك المعطيات.

- الشروع في وضع المخطط الوطني الطويل المدى للموارد المائية وذلك بإجراء
مخططات رئيسية جهوية.

- الديناميكية الجديدة لتحقيق برنامج واسع في بناء السدود.

- تدعيم وسائل الدراسات والإنجاز على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

- تحسين محسوس في إيصال وتوزيع مياه الشرب وصرف المياه المستعملة.

كما أوصت اللائحة بما يلي:

1- تفعيل ناسن قانون للمياه وإصدار النصوص التطبيقية.

2- اتخاذ التدابير والإجراءات الناجمة لصيانة وحماية الموارد المائية من التلوث والتجفيف.

* إعطاء العناية المتزايدة لبناء السدود الصغيرة والبرقي الصغيرة.

* الشروع في إقامة محطات لتجلية مياه البحر عند الضرورة.

وفي لائحة السكن قُيِّمت الدورة القرارات المتخذة في الدورة الثانية التي انعقدت في 26 إلى 30/12/1979 وسجلت ارتياحها لما تحقق من إنجاز وفيما شهدته القطاع من تحسن في مجال التمويل لمواد البناء وكذا بالوسائل المالية عن طريق تحسين استخدام الادخار الوطني وما صاحب ذلك من إجراءات دعت اللجنة المركزية إلى تدعيمها وتوسيعها كما قُيِّمت هذه الدورة القرارات المتخذة سابقا في الدورة الثانية التي انعقدت من 3 إلى 7 ماي 1980 حول القطاع وعُبرت كذلك عن ارتياحها للنتائج المحققة وأوصت في هذا الإطار بوضع وتطبيق سياسة حقيقية في مجال الملامركزية تتمثل في:

1- التنازل لفائدة البلديات عن الممتلكات السياسية الموكلة لها سابقا.

2- إسناد استغلال وحدات فندقية ومطعمية ذات الحجم الصغير لفائدة المجموعات المحلية.

كما تعتبر لائحة الطاقة الصادرة عن هذه الدورة تقييمها لقرارات المتخذة في الدورة الرابعة وعلمت اللجنة المركزية إلى كون القطاع لا زال يحتاج إلى مزيد بالنظر إلى الأهمية والطابع الجد حساس تجاه المواطن لهذا القطاع وأوصت بالعناية بقطاع الطاقة بشكل عام وإخفاء الأهمية على الصادات سيما البيروول النظام كما تسجل تطبيق نظام إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات قطاع الطاقة وتحسين إنشاء المجلس الأعلى للطاقة الموضوع تحت الإشراف السامي لرئيس الجمهورية الأمين العام للحزب. ثم أصدرت هذه الدورة توصية خاصة بتعميم استعمال اللغة الوطنية جاء فيها يلي:

إن اللجنة المركزية في دورة انعقادها الثامنة بعد الاستماع إلى التقرير المقدم إليها من المجلس الأعلى للغة الوطنية توصي بما يلي:



أولاً: دعوة المسؤولين في الأجهزة التنفيذية إلى مضاعفة الجهود لتطبيق قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة الوطنية.

ثانياً: العمل على توحيد النصوص القانونية المتعلقة باللغة العربية في قانون موحد يحدد مبادئ وكميات استعمال اللغة الوطنية، انطلاقاً من لائحة اللجنة المركزية الصادرة عليها في الدورة الثالثة.

ثالثاً: توحيد الإطار التنظيمي المكلف، في الأجهزة التنفيذية، بالإشراف على نسيج استعمال اللغة الوطنية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للغة الوطنية...

إنه من الصعب جداً فهم الحقيقة أو الوصول إليها حتى وإن اختلفت الآراء فإن حكمة التي تقول: ((الحقيقة وليدة اختلاف الآراء)) لم تعد مفيدة هنا يبدو لنا كلما لنا في مقررات وتوصيات اللجنة المركزية هامة ومفيدة ومعبرة بصدق عن شعور المواطن ورغبته في تجسيد مبادئ الثورة لكن سرعان ما يضرب الإنسان بإحباط عندما يؤول إلى الواقع. إن هذه التوصية مثلاً الخاصة بتعميم استعمال اللغة الوطنية لم تجد طريقها إلى التطبيق في نهاية المطاف كما كان مرجو منها بالرغم من صدور العديد من اللوائح والتوصيات منها اللائحة التي أشرنا إليها سابقاً والتي صدرت عن الدورة الثالثة للجنة المركزية المنعقدة بتاريخ: 3 إلى 7 ماي 1980 والأكثر من ذلك صدور قانون خاص بهذه النقطة صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بالإجماع سنة: 1986 ثم قانون رقم: 91 - 05 المؤرخ في: 16/01/1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة الوطنية، غير أن ظروفًا وعوامل معروفة عرقلت بشدة تطبيق هذا القانون إذ صدر مرسوم تشريعي يحمل رقم: 92 - 02 بتاريخ: 04/07/1992 يحدد الأجل المحدد لتطبيق القانون: 91 - 05 إلى أجل غير مسمى ليعقب بمرسوم رئاسي رقم: 92 - 303 مقرر في: 04/07/1992 والذي اعتبر كأن لم يكن.

إن ما نريد التوصل إليه هو أن هناك كثيراً من قرارات اللجنة المركزية بقيت كما هي عبارة عن مخطوطات مخبئة في الأدراج بالرغم من أن جوب جبهة

تت في:
القطاع
تخصيص
كثيرة إلى
درة الثالثة
ارتياحها
في مجال

مير لفائدة
المتحدة في
إلى مجهود
بالعناية أكثر
الخام كما
إنشاء المجلس
لعام للحزب
كما يلي:
المقدم

التحرير الوطني يستمع آنذاك بقيادة ذات وزن من لجان ومجالس عليا غير أن ما لا يمكن استبعادها هو أن بعض العناصر الحزبية إما عن ضعف أو عن قصص عملت على عرقلة تلك القرارات بشهر المرحوم: مولود قاسم بأن: ((مجمع اللغة العربية كان مشروعه جاهزا من جميع الجوانب إلا أنه أقيم وآخر من دفعه السيد عبد الحميد مهري ومولود حمروش))⁽¹⁾.

الدورة التاسعة للجنة المركزية من 2 - 3 جوان 1983:

وكان مكتب الدورة يتشكل من السادة:

- فاطمة الزهراء جفروود.

- الأمين زروال.

- صالح الوئشي.

- أحمد فريجة.

ولم تقل أشغال هذه الدورة أهمية عن الدورات السابقة بل ربما تكون أكثر أهمية ذلك أن المؤتمر الخامس على الأبواب وأن الساحة السياسية تفتح بأفكار لم يعهد المناضلون سماعها حتى أن تلك المناقشات التي شهدتها القاعدة الشعبية مناسبة ملف الأسرة فتحت شهية البعض إلى طرح أفكار غريبة لم يألف الناس سماعها وهي في مجملها لا تتماشى مع قيم المجتمع ومبادئه ومع ذلك كان الحزب يسار الناس ويتوصل إلى حصر انشغالات المواطنين وإعداد ملف شامل للسياسة الوطنية للأسرة اعتمادا على اللجنة المركزية في دورتها التاسعة هذه وأوصت اللجنة المركزية بموجب ذلك على أن تؤسس الأسرة الجزائرية على قواعد سليمة ومتينة تقوم على الرضى والتفاهة ومنسجمة من روح الشريعة الإسلامية التي تتماشى ومتطلبات العدالة الاجتماعية والمعاصرة والتطور وربما يحتوي الملف على دراسة تشافية وواقعية مدعمة بأيات قرآنية وأسانيد صحيحة يمكن الرجوع إليه في مواليق حوث جبهة التحرير الوطني⁽²⁾.

(1) - د. أحمد بن تشاري مؤلفه قاسم. رمز غطاح ل. من 1983.

(2) - قرارات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى الخامس الجزء الثاني من المجلد 1 والنشاط بالحزب.

مختار من الوثائق

تجديد أن ما لا
عملت على
اللغة العربية
دفعه السيد

كما أصدرت اللجنة المركزية في هذه الدورة لائحة خاصة بحول حضور المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني أما الدورة العاشرة فقد تمكنت على استعراض الاستعدادات وضبط التدابير الكفيلة بالانعقاد المؤتمر الخامس.

الاعتناء بتدخل الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية بالقول ((أعتقد بأن القيادة السياسية قد تحملت مسؤولياتها كاملة وأدت واجباتها وكانت في مستوى شرح المناضلين والمواطنين وخاصة بالنسبة لقرارات التي اتخذتها والتي ساهمت مساهمة فعالة في توضيح الرؤية فيما يتعلق بالاختيارات وفي إثراء النقاش)). ثم ختم: ((أعتقد بكل إخلاص بأننا قد أنجزنا الكثير على درب تحقيق شعار المؤتمر الرابع (الوفاء والاستمرارية) وتحقيق شعار المؤتمر الاستثنائي (من أجل حياة أفضل)).

إن ملامح المؤتمر الخامس بدأت في الظهور مبكرا وربما يكون ذلك ابتداء من الدورة الثالثة للجنة المركزية ففيها تم تعميق إعادة هيكلة المؤسسات وفيها وضعت معالم تنظيم جديد للحزب تطبيقا للائحة العسكرية والتي تبنتها اللجنة في مسج
تلاحيات تعيين القيادة السياسية، المكتب السياسي والأمانة الدائمة للأمين العام
وكان ما كان بعد ذلك من ترتيبات أو ما يسمى بالتطهير من إطار الحرس القديم
كما يسمونه وفي مقدمتهم المتشددون المنحازين لتوجهات الرئيس الراحل. يلي
ذلك ما اتخذ من إجراءات جرى تنفيذها بسرعة وطم تمريرها على المجلس الوطني
للدولة قائمة من أهمها ملف القطاع الخاص والقانون المتعلق بالاستثمارات الخاصة
التي صادق عليها المجلس الشعبي الوطني في شهر جويلية 1982 لم يكن ذلك القانون
إلا هو المؤشر نحو الانفتاح والانبطاح كما يقول البعض بل قطار الانفتاح
الاقتصادي السريع كان قد انطلق بقوة منذ مجيء الرئيس بن حديد، ربما كانت له
مسيرة في الرئيس السادات وما حدث بعد جمال عبد الناصر، لقد حدث ما حدث

ون أكثر أهمية،
أفكار لم يعهد
ية بمناسبة ملف
مفاعها وهي في
يسائر النقاش
الوطنية للأسرة
ية بموجب ذلك
الرضى والتفاهم
أصالة الحضارية
عامة بآيات قرآنية
الوطني (2).

القطاع الإعلام

وربما لا يهم كثيرا ما حدث. فالأفكار بالنسبة لنا نحن المواطنين الجزائريين غلب عليها الزمن وتكون قد تغيرت لكن بنسب مختلفة من شخص لآخر، ربما نكون غافلين إذا لم نقبل سياسة الاقتصاد الحر في جميع جوانبه فذلك من قبيل التزم والوقوف في وجه التطور لكن ما يغيب ويحز في النفس هو تلك الهجمة التي يتعرض لها هذا الوطن في مقوماته وثوابته لم يكن يجزو أحد من اليهود أو ما يسمى باليهود الجزائريين بالحديث عن الوطن الأم (سبق أن قدمنا وثيقة وهي ملخص في رسالة جبهة التحرير الوطني إلى يهود الجزائر).

لكننا نعتقد بأن هذه القضية سوف لن تبقى في الأرشيف بل سوف تجدد وبقدرة وسوف يطرح بقوة أيضا في يوم ما على الجزائر وقد بدأت ملامحها تظهر إضافة إلى ذلك هناك ملف (الحركي) الذي يتزامن مع ترميم دور المجاهدين بل محاولة إضفاء نوع من النسيان على التاريخ عموما فالاحتفال بالذكرى الوطنية العظمى أصبح يجز في احتشام فلا ترى سوى مجموعة من المجاهدين يحملون باقة زهور يتجهون بها نحو مقبرة الشهداء هكذا أصبح حال أعظم ثورة في القرن العشرين، حتى الإعلام الوطني لم يعد يعطيها ما تستحق، أحيانا يخيل إلينا أنه وحتى التلفزة الجزائرية أو اليتيمة كما سميتها البعض تحجم أو تتحلى من عرض أفلام تزامنا مع تلك المناسبات ربما ينفرج ذلك كله في سياق محاولات تعديل النشيد الوطني وحذف المقطع المتعلق بفرنسا (...يا فرنسا قد مضى وقت العتاب....) بل أنه وأبعد من ذلك فهناك من يطالب اليوم ويحتاج بحذف المقطع الخاص بجبهة التحرير (جبهة التحرير أعطيك عهدا...) وربما ذلك قد يكون هو الدافع إلى المطالبة برمي جبهة التحرير وحملها إلى المتحف هكذا إذن نصل إلى المؤتمر الخامس متهمين ومتعيين. لكننا لا نزال تلك حق الانتصار بالتاريخ والثواب، ربما ذلك هو الدافع إلى طرد جبهة التحرير من الميدان حتى يتساوى الجميع وتكون اللغة واحدة تنسب بأي شيء.

المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني: 19 - 22 ديسمبر 1983 بمقتضى شعار العمل والحصانة لضمان المستقبل: - المناضلون بين التمتع والتمتع:

كانت المرحلة السابقة عن المؤتمر الخامس تدور في حقلية واضحة رسمتها أحداث 1976. وبدا للكثيرين وكان البلد كله محاط بسياج يصعب نفضه أو الخروج منه. لكن المناضلين البسطاء في القواعد الحزبية المخلوعين والمثبوتين إلى المبادئ والبراهين ظلوا يتساءلون وفي أنفسهم شيء من الخيرة، ألهم يرون بأن القيادة العليا بما هي عليه من تداخل بين أجهزة الحزب والدولة تحمل أعضائها في كلتا الجهتين عضوية اللجنة المركزية أو المكتب السياسي هناك لجان في الحزب تابعة للجنة مركزية على رأسها أشخاص لهم وزنهم لكن مع ذلك كله فالتساؤل يظل قائما كيف يجري الحديث عن عرقلة قرارات القيادة السياسية في مجال الثقافة والهوية والإعلام... الخ. كيف تبرز قرارات جديدة في مجال الاقتصاد وإعادة نظر في بياض المؤسسات الكبرى بتفتيتها تحت عنوان إعادة الهيكلة وترويج أحداث باندما الواقع عن التنازل عن أملاك الدولة وتستعمل العنوان كغطاء لاقتسام ثلثات الشعب، في هذا الجو الملوث يتروى البعض من هؤلاء المناضلين وهو يعيد قراءة ذلك الخطاب الذي ألقاه السيد محمد الصالح بجاوي المكلف بجهاز الحزب في المؤتمر الاستثنائي المنعقد في: 15 - 19 جوان 1980 ونسترجع ما جاء فيه:

(أيها الإخوة...)

أيها الأخوات...)

حين نتحدث عن الحزب وقياداته، فإن هناك مسألة ما زالت تطرح على الساحة الحزبية بالبحر وقد بلغت اليوم من الخلة بحيث لم يعد السكوت عنها مقبولا، ولا يجوز منكم، لأنها أحدثت تشويشا لا نظير له في عقول المواطنين المناضلين، فليكن المبدأ، وأعني بها قضية الأموال التي اكتسبت بطرق غير شرعية وأساليب

غير شريفة وهذا أقل ما يقال... ويزيد في خطورة هذا الموضوع، أن أصابع الاتهام تشير أكثر فأكثر، إلى عدد من الإطارات السامية، والمسؤولين في أعلى المراتب القيادية)) ويضيف في الخطاب: ((... ونعتقد أنه من مصلحة الثورة، ومن مصلحة البلاد وانتصار الروح المسرولة وأخلاق الموقع القيادي في هذا الوطن، أن يفتح هذا الملف بصفة فورية، وأن ينظر فيه بكل دقة وبكل جدية، فأما المظلومون الراقعون ضحية الإشاعات الكاذبة فصرأ ذمتهم أمام الملأ وتسل كل الطريق إلى النيل منهم، وأما الذين ثبتت إدانتهم وتقوم الحجة على إغراقهم، فيطبق عليهم حكم العدالة بكل صرامة مهما كانت. ومهما كان الذين يساندونهم، ومهما كانت المسؤوليات التي يتولونها)).

أما القسم الآخر من المناضلين أو المنتسبين للحزب فقد فهموا الوضع حينئذٍ واندفعوا منذ البداية في التيار الذي أصبح شعاره المذهب ((الميكافيلي)) الغاية تبرر الوسيلة. هؤلاء هم الذين أصبحوا فيما بعد يشكلون الأغلبية من القمة إلى القاعدة وأقول القمة لأنها هي التي أعطت النموذج والفدوة، لم يعد أحد يتنصع أو يتنحس حيثيات القرارات وأهداف التوضيحات بل لم تكن المناقشة تعني شيئا بالنسبة هؤلاء فهم ينتظرون اللحظات الأخيرة فقط هذا في المؤتمرات والجمعيات والاجتماعات التي فيها تعيينات أو توزيع المناصب.

فوجد الأتباع مشربية إلى عضوية اللجنة المركزية أو... أو... إن فرض تقرير القرارات وأخذها المصادقة وهكذا تم، ربما يكون هذا حال هؤلاء الذين اجتمعوا في طرابلس في: 05 من جوان 1962 ((اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية)) حين أكدوا بأنهم صادقوا بالإجماع على التقرير أي ميشاق طرابلس (أشرنا آنفا إلى تلك الملاحظات). لكنهم اختلفوا في النقطة الثانية وهي ((انتخاب القيادة)) فالاهتمام كان منصبا على القيادة ولم يعط أهمية للتقرير الذي أصبح محل خلاف كبير وترتب عنه أمورا خطيرة فيما بعد وإلى الآن لم يخرج أحد الآن ليزيل الغموض الذي ظل يغطي هذه القلعة العجيبة.



الأمانة الدائمة الحزب جبهة التحرير الوطني يبدو أن الجميع يحوم حولها في
من الطريق السيار نحو المقام الرفيع الذي يفتح المنافذ ويدبر المناهج.

كان المؤتمر الخامس قد أدرج في جدول أعماله تقييم مسار التنمية المستهدفة
والانتخاب قيادات جديدة، كان المؤتمر تحت شعار "العمل والصرامة لضمان
مستقبل" ربما يكون هذا الشعار مصوغا من واقع الآثار المترتبة عن شعار المؤتمر
الاستثنائي ((من أجل حياة أفضل)) والذي أضفى نقاش مليئة نتيجة الانفتاح
اقتصادي خلص المؤتمر عقب تقييمه للحزب السياسي ومسار الحزب منذ المؤتمر
الرابع والاستثنائي إلى ما يلي:

- (1): أن المؤتمر الرابع كرس وحدة القيادة في الحزب والدولة والتي أصبحت تتجسد
في شخص الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية.
 - (2): تعميم مبدأ الديمقراطية على جميع المستويات.
 - (3): إرساء دعائم الاستقرار السياسي في إبرازة لقيادات منسجمة.
- أما المؤتمر الاستثنائي والذي انعقد تحت (شعار من أجل حياة أفضل) فقد أكد
على القرارات التي رسمت الدور القيادي للحزب ويمكن مما يلي:
- أ- إجراء تقييم موضوعي وديمقراطي في نطاق الاختيارات الجوهرية للدولة.
 - ب- يمكن من التحكم الرشيد في زمام الثورة وأبرز مواطن القوة والضعف.
 - ج- عقد التجربة ورسم أبعادها الثورية الوطنية الأصلية.
 - د- جعل التنظيم النظامي للهياكل والرجال أسلوب عمل من أجل:
 - أ- توفير السبل الملائمة لتطبيق الاختيارات الأساسية للثورة.
 - ب- إحداث أساليب جديدة للتنسيق بين أجهزة الحزب والدولة على جميع
المستويات.

بيع الاكل
المراتب
من مصلحة
يفتح هذا
الواقع
منهم، وأما
بكل صراحة
يتولوها)).

وضع جيدا
الغاية تبرز
إلى القاعدة
أو يتفحص
النسبة هؤلاء
الاجتماعات

ن فرض تمرير
الذين اجتماعوا
رة الجزائرية))
أشرنا آنفا إلى
حزب القيادة))
مع عمل خلاف
الآن لينزل

5- تدعيم المنظمات الجماهيرية وتوسيع قاعدتها من أجل تعبئة وتنظيم مختلف الفئات الاجتماعية.

ويمكن تلخيص النقاط الإيجابية التي رصدها المؤتمر كنتاج إيجابية للمرحلة السابقة بما نتج عن المؤتمرين الرابع والاستثنائي من تطبيق لللائحة النظامية وقرارات اللجنة المركزية:

- تعميق المفهوم الاشتراكي المنبثق من الواقع الاجتماعي والتاريخي والحضاري والسياسي للثورة، تجسيدا لإرادة الشعب المعبر عنها في الميثاق الوطني.

- تجسيد الدور القيادي لحزب جبهة التحرير الوطني باستكمال البنية السياسية الوطنية المتمثلة في القيادة السياسية من طرف المؤتمر.

- صدور القانون - الأساسي الذي ضبط أساليب العمل النضالي وأرسى دعائم الاستقرار النظامي.

- إقرار وتطبيق مبدأ إشراف الحزب على مجالس التنسيق.

- إشراك القاعدة النضالية في صنع القرار من خلال مناقشة وإثراء الملفات الفنية والاضطلاع بمهمة توجيه المخطط التنموي للبلاد ومتابعة وتقييم تطبيقه.

- إنشاء خلايا الحزب في المؤسسات التي ياورت المفهوم النضالي في عالم العمل.

- التطور النوعي والكسي للتركيبة البشرية للحزب بإقبال العنصر الشاب والمؤهل للعمل النضالي.

- ترسيخ التحالف الهيثم الحزبي للنجاح ومكاتب المحافظات.

- تدعيم الحياة الديمقراطية داخل الحزب بالمشاركة الفعالة للمناضلين في الحوار والتشاور وممارسة الديمقراطية المسؤولة.

- إنشاء العنصر الكفاء في القيادات الحزبية واختيار الشاغلين المؤهلين وترشيحهم
بمجالس المنطقة.

بموازاة تنظيم عمال

- تبني الخطات الحزبية لقضايا الجماهير والسعي لإيجاد الحلول الناجعة لها.

بموازاة إيجابية للسرعة

- تعبئة الدائمة للمناضلين حول مختلف القضايا الحساسة للبلاد.

بموازاة النظامية وقرارات

- النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمات الجماهيرية في مؤتمراتها الأخيرة وعلى
الصعيدين السياسي والنظامي وبروز قياداتها من بين المناضلين وما تمحنت
عنده هذه المؤتمرات من قرارات مكنت من توحيد المقاهيم وإزالة الغموض
وتكليف تنظيمات كل منطقة وفقا للمبادئ العامة للحزب ومعالجات التطور
العام وخاصيات كل منها.

بموازاة التارخي والخطاري

بموازاة الوطني

بموازاة البنية السياسية

- تنظيم الفئات العلمية والثقافية والمهنية لاعتبارها امتداد للمنظمات الجماهيرية.

بموازاة وارسى دعائم

- إنشاء وتنصيب المجلس الأعلى للشباب باعتباره الإطار المناسب لاستيعاب كل
قضايا واهتمامات الشباب.

- توسيع التطوع كعمل نضالي وإرساء قواعده في تقاليدنا الاشتراكية وتنظيم
محالاته ومدى مشاركة كل القوى الاجتماعية للثورة فيه.

بموازاة وإثراء الملفات العامة

بموازاة تطبيقه

بموازاة في عالم الشغل

بموازاة العنصر الشباب والمؤهل

كما أن المؤتمر أوصى كذلك بتدعيم الدور الريادي والقيادي للحزب وذلك
بمطابقة الصفة النضالية في إسناد المسؤوليات في المناصب العامة للأجهزة التنفيذية
لأنه يكون ذلك مثار جدل بشأن تطبيق المادة 120 التي شكلت قضية وأصبحت
محل جدل كبير لفترة في حياة الحزب سوف نوضحها فيما بعد لكن ما يجب
أشارة إليه هنا أن هذه التوجيهية جسدت وطبقت في الواقع بطريقة عكسية فإما
العلوم أن الحزب كان محايدا وهذه حقيقة ما عدا ما لاحظناه من تراج وتراجع
في مهمة فقد أدى الأمر بحزب في مناصب المسؤوليات إلى تقاسم ملفات الأفران
في الحزب وهو التجزؤ الضطرابي ولم يكن عن قناعة وهذه الحقيقة لا يغفلها

بموازاة للمناضلين في الحوار

فيها أحد فقد عايشتها بنفسه أثناء ممارستها مهمة كاتب عام محافظة أم لا
فيل أن انتخب فيها فيما بعد إلى عضوية مكتب المحافظة مكلما بالنسبة
وتضيف التوجيهات الصادرة عن المؤتمر ما يلي:

- تدعيم الدور القيادي للحزب باشتراط الصفة النضالية في إسناد المسؤوليات و
المناصب الهامة للأجهزة التنفيذية.
- العمل على حماية المناضل حتى يتمكن من أداء مهامه في شحارة الانتخابات
والسياسات وإبداء الرأي.
- التأكيد على تدعيم صلاحيات جمعية الخلية في الاختيار والترشيح حسب
الانتخابات.
- إيجاد ضيغة خاصة بالتنظيم الحزبي داخل المؤسسات الثقافية والاجتماعية
والاقتصادية.
- التقسيم المستمر للمناضلين والمسؤولين وفق خطة مضمونة وتطبيق مبدأ الحزم
بالكفاءة أو العقاب.
- الحرص على التوزيع العقلاني للمسؤولين واستغلال مردوديتهم وذلك بقبلي
تعدد المسؤوليات للشخص الواحد في الحزب والدولة.
- السهر على تكوين المناضلين تكوينا مستمرا بواسطة التريصات والمكتبات
والنشرية الإعلامية وتوفير الوثائق والتأكيد على إنشاء مدارس حزبية لتكوين
الحزبي والسياسي.
- تدعيم الديمقراطية داخل الحزب وضمان تطبيق مبدأ النقد والتفقد الذاتي.
- العمل على الصلة بين الخلية الإقليمية وجماعات محيطها بتنظيم جمعيات شاملة دورية
تحت إشراف مكتب الخلية.

- العمل على توفير الشروط المعنوية والمادية اللازمة لممارسة النشاط الحزبي.
- إنشاء جهاز حزبي على المستوى المركزي للرقابة النظامية والسياسية وتحديد وتنفيذ صلاحياته.
- تهيئة قواعد العمل والصرامة في النشاطات اليومية والحياة النظامية للحزب والسياسة.
- إعطاء المزيد من العناية لتنظيم الحياة الجزئية في الخارج وتعزيز ارتباطها بالحياة الوطنية.
- الحرص المستمر على اختيار العناصر المناضلة في تشكيل المجالس المنتخبة.
- تدعيم مبدأ التنسيق وتنفيذ صلاحياته وتعزيز اللامركزية لتحقيق الانسجام بين أفراده والتطبيق.
- يوصي المؤتمر بتدعيم المسجد باعتباره المركز المفضل لنشر التعاليم الإسلامية.
- تسمية ومبادئ ثورتنا الخالدة وفيما الوطنية كما يوصي بالعمل على أن تكون وظيفة المسجد مسيرة البلاد وتطور المجتمع.
- إعطاء العناية الكافية للمنظمة للمجاهدين من أجل تمكينها من مواصلة مهامها في جبهة النضال البطولي وكتابة تاريخ الثورة.
- الاهتمام والمتابعة والتقييم المستمر للمنظمات الجماهيرية تدعيمًا لتكاملها وانسجامها مع الهيئات الحزبية.
- ضرورة التكامل في المهام بين منظمي العمل والفلاحين اعتبارًا لأهميتها.
- علاقة كل منها لاقتصاد والتنمية وإعداد دراسة تحدد المفهوم الدقيق للعامل الفلاح بغية حصر القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بكل من منظمي العمل والفلاحين.

مركز الوثائق

م. الميراثي
بالتنظيم

قوانين في

الانحرافات

شيخ لجميع

والاجتماعية

في مبدأ الجراء

وذلك بتفادي

سات والملتقيات

حزبية للتكوين

في الثاني

هيئات عامة دورية

- تكيف هيكله الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات لضمان فعاليتها في نشر وتوعية المرأة.

- ضرورة إنشاء الفروع القاعدية لمنظمي النساء والمجاهدين.

- تدعيم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية من أجل تحديد وتعبئة كل الطاقات الشابة والعمل على إنشاء صيغة فعالة لتنظيم الشباب في الجامعة والمؤسسات التعليمية الأخرى وضرورة تعميم التنظيم الكشفي عبر جميع البلديات والأحياء لتطبيق الشريعة بالقيم الوطنية الإسلامية والتوريق.

- اصطلاح المجلس الأعلى للشباب بتوجيه ومتابعة السياسة الوطنية للشباب والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض حسن تطبيقها.

- تثقيف وتكثيف التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية في أطر متشعبة ومتطورة وتوعيتها ماديا ومعنويا وتحديد أهدافها في المساهمة في نشر الثقافة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية وتطوير العلوم والمعرفة ورفع مستواها وتوضيح علاقاتها العضوية والتنظيمية بالمنظمات الجماهيرية.

- التحسين المستمر لمنهجية تنظيم التطوع وترسيخ مجالاته وجعله وسيلة لتجسيد التضالي ودعم الحبس الوطني وترسيخ فكرة التضامن والتعاون.

كل ذلك جميل في حياة الحزب لكن ما الفائدة؟ فهو سيصبح بمثابة الرجل العرجاء في حين تقوى الرجل الأعرج على السير بسرعة وتقذف بكل حصاة ترمى في طريقها إنما التخطيط والاقتصاد هما هو السيد عبد الحبيد الإبراهيمي والذي عينه الرئيس الشاذلي بن جديد وزيرا للتخطيط. وأسند له مهمة رئاسة اللجنة الوطنية المؤكول لها بمهمة متابعة التخطيط الوطني الخماسي: 1980 - 1984 وكان المؤتمر قد قيم مسار التنمية الاقتصادية للبلاد خلال المرحلة السابقة والتي شهدت إعادة تفعيل قرار إعادة هيكلة المؤسسات وشملت 20 مؤسسة كبرى مبدئيا. توجبل التقييم إلى أن

هذا صعوبة تواجه الدولة في هذا الجانب وأبرز نقاط سلبية وقد تبين ذلك في أن
 وفيما ورد بخطاب الأمين العام لحزب رئيس الجمهورية:

«إن التقسيم الموضوعي لأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أكثر من ضروري خصوصاً
 الوقت الذي نعرف فيه أن مواردها من المخزونات سائرة تدريجياً نحو النفاذ، وأن
 نغرها انخفضت. فكيف إذا أضفنا لذلك كون ثورتنا بما خططت من مشاريع وما
 من منجزات، وما دعمت إليه من عدالة اجتماعية قد ضاعت. الاستجابات
 ليست للمستوى المعيشي بصورة قل أن يوجد لها مثيل في بلدان من العالم الثالث يعرف
 بوفرة بلدنا من نمو ديموغرافي، وما يطرده في السوق سنوياً من سواعد تطلب عملاً
 يسكنها وأفواه تريد قوتاً، وأطفال لا يعقل أن يحرموا من مقاعد الدراسة وفرض التعليم
 على عشرين عاماً على الاستقلال الذي حققه أبائهم بتضحيات جسام».

ويمكن استخلاصه وبصفة مختصرة هو أن المؤتمر الخامس للحزب توصل إلى
 في هذا الجانب أهمها:

1- أن السياسة المنتهجة في الصناعة في المرحلة السابقة لم تحقق الأهداف
 لخدمة للأسباب التالية:

أ- أن طريقة الإنجاز وحجم المشاريع نفسها لم يستوجب التكنولوجيا
 ولم يهيئ ويكيف بالتالي حسب قدرات البلاد الأمر الذي أدى إلى:

1- عدم القدرة على التحكم في الإنتاج والتسيير والصيانة وأدى إلى:

أ- الاعتماد أكثر فأكثر على الخبرات التقنية الأجنبية وأدى إلى:

ارتفاع حجم الديون الخارجية.

ب- اختلال التوازنات بالنسبة لهذا القطاع بشكل خطير أصبح له تأثير
 على المحيط.

ج- مركب الروبوت للسيارات الصناعية كان يضم تسعة آلاف عامل.

والخلاصة أن التقييم الذي خرج به المؤتمر الخامس للحزب في هذا المجال ذكر بأن الثورة وهي: ((العبارة التي كانت تستعمل آنذاك)) وضعت منظور سياسة التنمية المستقبلية في جميع المجالات وصاغها في الميثاق الوطني: 1976 إلا أن الواقع أبرز حالة اختلال من شأنه عرقلة مسار التنمية مما يستدعي إعادة النظر وذلك ما أشار إليه خطاب الأمين العام في المؤتمر نفسه:

((وقد عمدت الثورة في 1976 إلى صياغة منظورها للتنمية والمستقبل في الميثاق الوطني الذي كان جهدا نظريا بلور أيضا الاتجاهات الأساسية للثورة الجزائرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)).

لكن المرحلة التي تمتد من 1967 إلى عام 1978 أفرزت عمليا سلبيات وعقبات اختلال كان لابد من مواجهتها واستخلاص الدروس اللازمة من تحليل الأسباب التي أدت إليها.

فقد ظهرت الاختلالات وتراكمت بصورة أصبحت معها تشكل عرقلة مسار التنمية الوطنية اقتصاديا واجتماعيا من شأنها أن فتور إلى تحديد خطير، وقد صحح تقسيم مظاهر الخلل تلك أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان سنة 1980 بالكشف عن طبيعتها، وأسبابها ونتائجها وطرق معالجتها في كل ميدان النشاط الاقتصادي والاجتماعي)).

إذن كانت هذه الحفلة التي يشير إليها الخطاب الخماسية التي خرج بها المؤتمر الاستثنائي آنذاك ذات أهمية وقد جاءت على أنقاض تقسيم ما سبقها لكن السؤال المطروح: لماذا التركيز من جديد على المرحلة: 1967 - 1978 في المؤتمر الخامس؟ لم يتم القضاء على القطاع العام فضاء كما يفهمه البعض أو لم يخطط له لا يعني شيئا إذا فقد أشار السيد بوعلام بن حمودة في خطابه الاستعراضي لأشغال المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني ما يلي:

الأوهناك من اعتبر تحرير المبادرة الاقتصادية مرادفاً للرأبغ الفعاش ومرادفاً
لتكسر كل ما هو قطاع عام بدون التمييز بين القطاعات الناجحة والقطاعات
خاسرة وهناك من اعتبر تحرير المبادرة الاقتصادية مرادفاً لتخلي الدولة عن الاهتمام
بالشغال الكبري التي تلعب دوراً أساسياً في اختصاص البطالة ومرادفاً بتترك القطاعات
بحرمة تخطيط في مشاكلها في حين أن العدالة الاجتماعية مكمل أساسي لكل
منه تنموي ولكل تنمى اقتصادي)).

لكن هذا الكلام جاء متأخراً جداً ذلك أن المفهوم السابق والصادر له وحد
بأنه إلى التطبيق وتبين أن كثيراً من أولئك الذين كانوا يتغنون بالمبادئ المسبقة
من الثورة إنما كانوا يظهرون ما لا يظنون وقد ساروا في التفاف والتفاف بشك
كبري منهم من التوقع والاستمرار في الموقع الذي هم فيه لكن ومع الأسف
تبيد فإن التغيير أو التكسر لم يأت على الاقتصاد وحده فلو كان على الجانب
أول وحده هانت الأمور. فالفكر الاقتصادي القالب في العالم كله وربما يظن
لفظ بين المفهوم والمقصود الذي كانت ترمي إليه الجزائر بالمطالبة بنظام
تصادي دولي جديد وبين النظام الجديد في مجال عملة الاقتصاد فقد كان الرئيس
أحمد هواري بومدين أول من نادى بضرورة إقامة نظام دولي جديد يضمن حق
الشعب في اختيار النظم الاقتصادية والسياسية التي تلائمها ويضمن تكريس
الاستقرار الاجتماعي. لقد تبين أن حرباً حضارية استهدفتنا دون أن نشعر ولم
تجر الثورة لتخطوا خطوات لتراجع من حيث بدأت ذلك أن هناك تفصيلاً كبير في
عملية الفكر والثقافة وتلك هي رسالة حزب جبهة التحرير الوطني التي كان
أول شروط أن يضطلع بها بقوة بالأمس واليوم. إن ما نعيشه اليوم هو حرب
حضارية داخل مجتمع واحد ولقد تكون بين مجتمعين مختلفين متصارعين. كان
استمرار الفرنسي متخصص عبر التاريخ في زرع مثل هذه الألفام وإذا كان
منه الطامهي في لبنان الذي وضعت فرنسا أو تركته هناك حقق عروضة بالشمال

الحرب الأهلية فإنها لم تتحلل بذلك على الجزائر فلولاً رجال الثورة الذين ما زالوا
يعيشون عهد الثورة ولولا بقايا حرب جبهة التحرير الوطني ما بقيت الجزائر، وكان من
الأسهل أن نخدم التاريخ وتبلغه للأجيال بأمانة وأن يعمل الجميع على تحقيق
مشروع الجميع في الجانب الحضاري ولا أقول الاقتصادي المتغير بل القرار الخائب
الأول بما فيه من ثوابت لا تتغير فنحن في اختلاف شديد حول اللغة منذ الاستقلال
ونعيش واقعاً مشتركاً بين النصوص والقوانين وبين الواقع لذلك فالأجيال لم يتوسع
في عقولها حقيقة ثابتة فإذا كانت الدساتير الجزائرية تنص على أن اللغة الوطنية هي
اللغة الرسمية فإن الوقائع خلاف ذلك وأن معنى النص الدستوري أن اللغة جزء من
السيادة الوطنية سبق أن أشرنا آنفاً إلى نظرة الفرنسيين إلى اللغة ومدى أهميتها
كعنصر فعال لتكريس وبقاء التواجد الفرنسي بعد الاستقلال.

هل نتصور أن تغير فرنسا لغتها أو أي دولة أخرى وتستبدلها بلغة أخرى في يوم
ما؟ لذلك اعتبرت اللغة من الثوابت، إن ما يدعو إلى الحيرة هو أنه كيف لم ينس
جبهة التحرير أن تحقق وتكرس هذا الثابت فعلياً وواقعياً منذ خمسين سنة من
وجودها؟ قد يشير البعض مشكلة قميش الحزب كما يقولون وتخصيصه منذ 19
جوان 1965 وهذه مقولة مضحكة وغير مقبولة منطقاً وعقلاً؟ أليس من تولوا الحزب
هم أنفسهم مؤسسه وبعد 79؟ ألم يكن على رأس القيادات العليا المسؤولة
أشخاص حزيون ومناضلون في الحزب؟ كان بالإمكان أن تستفيض الأمانة الدائمة أو
تتغير إلى مناضليها في القاعدة بالانقضاء وذلك بمجرد التنديد و... الخ من أجل
إجبار الآخرين على تنفيذ قرارها لماذا لم تستعمل المجالس المنتخبة في ذلك وهم من
مناضلي الحزب؟ ثم لماذا هذه الأسئلة كلها؟ ها هي مظاهر التراجع عن أبسط
الجزئيات في عمل المؤسسات في مجال استعمال اللغة الوطنية في الوقت الذي يوجد
على رأسها قياديون من حزب جبهة التحرير الوطني قد يقول قائل أن إعادة تحرير
والثورة الحائظ مثلاً باللغة الفرنسية فيروا باستعمال الوسائل الحديثة.

التحريض والتفوق

الذين ما زالوا
كان من
على تحقيق
إقرار الجانب
عند الاستقلال
يال لم يترسخ
الوطنية هي
اللغة جزء من
ومدى أهميتها

أخرى في يوم
كيف لم يتسن
سنة من
منذ 19
من تولوا الحزب
العليا المسؤولة
ثمالة الدائمة أو
الح من أجل
ذلك وهم من
جمع عن أبسط
الذي يوجد
أن إعادة تحرير

فذلك عذر أقبح من ذنب فلنعطي مثالا بسيطا فقط يمكن لأي مواطن أن يطلع
على حين يذهب إلى الجمهورية التونسية (تونس) فالتورات الكهربائية والغاز والماء
بذلك محروقة بالعربية تعطي هذا المثال البسيط هدف الوصول إلى نقطة معينة وهي
الذين يتصنون باسم الحزب إنما هم غير متميزين إليه إيديولوجيا وعقائليا.

إن مؤسسات دولتنا لم تبدل مجهورا في إيصال البضاعة التي أنتجها الأولون وهي
صناعة التاريخ إلى الأجيال فلم فعلت ذلك ما نجرا أحد على تعزيز العلم الوطني.
ولعل ذلك لشاهدنا أناسا شبايا وكبارا يهرولون إلى مقابر الشهداء في الفاتح
من نوفمبر و5 جويلية لكننا نشاهد فقط مجموعة من المجاهدين أو قداماء المجاهدين
كما يستقون يعدون على الأصابع يسرون وحدهم ويعودون كذلك من مقابر
الشهداء وعلامات الحسرة تعلو محياهم. لقد تبه الرئيس الراحل هواري بومدين إلى
هذه النقطة حين خاطب المجاهدين أو قداماء المجاهدين في مؤتمرهم الرابع
تاريخ 1973/5/8: ((... إن تاريخ بلادنا يجب أن يكتب بكل آمانة وصدق،
وكذلك يجب أن يعاد النظر في كتابة تاريخ بلادنا القديم لأنه كتب من طرف
الستعماريين الذين كان هدفهم أن يقضوا على كل ما يسمى تاريخا أو حضارة لهذا
الشعب، وليقضوا بالتالي على كل ما يمت بصلة للشخصية الجزائرية وجذورها.
تاريخية... فلا بد إذن من كتابة التاريخ الحديث للشورة حتى لا نترك المجال لبعض
أحر السياسة من الأجانب أو من الجزائريين لكي يستغلوا هذه المرحلة التاريخية
ليجلبوها طبقا لأغراضهم وحسب أهوائهم ومفاهيمهم الشخصية والتاريخ ملك
لشعب الجزائري وهو أحسن ما نعتز به...)).

لقد تطرق تقرير الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس كذلك إلى هذه النقطة
التي أحرمتها ومما جاء فيه: ((... ينبغي أن يتكفل قطاع الثقافة بالاتصال مع المنظمة
التي للمجاهدين من جهة ومع المعاهد الجامعية المختصة من جهة أخرى. بتبينة
التي في الأجيال الحاضرة والمثلية...)).

وقد أخذت هذه النقطة أيضا السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الحالي: ((ليس التاريخ سلسلة من الأحداث فقط، إنه يكسب تماسكه جوهريا من مآثر الرجال الذين يضعونه ويكتبون صفحاته، وفي كثير من الأحيان بدمائهم)).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ما ورد في خطاب الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس حول استرخاع الأرشيف الوطني وهذه نقطة هامة فيها كثير من الكلام وربما تفوق أهميتها كثيرا من القضايا الأخرى فهي وإلى حد الآن تثير الحساسية وليس من السهل الخوض فيها.

إن ما يمكن الوقوف عنده بقوة هو أن الصراع الذي يخوضه حزب جبهة التحرير الوطني أخذ منحى آخر منذ المؤتمر الخامس ذلك أن مناضليه تشبعوا بأفكار الميثاق الوطني وتوجهاته ومن الصعب محوها بسهولة.

في الوقت الذي كانت فيه جهات أخرى تسرع الخطى نحو التغيير السريع والتخلص من العديد من الأفكار منها على الخصوص ((كلمة الاشتراكية)) وما تتبعها فالمناقشات حول الميثاق الوطني خلال سنة 1976 أظهرت مدى تماسك مناضلي الحزب بتلك الأفكار لذلك لم يكن خطاب الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس إلا تعميقا لتلك الأفكار فقد رسم آفاقا هامة للحزب تشيّد لمستقبل واحد يكون فيه "في الحكم لا للحكم" كما جاء في الخطاب لكن لكي يصل الحزب هذه المكانة يتعين أن يتخلص من جملة من الأمور التي تحول دون تطوره وقد قال الخطاب بشأنها:

((...ولهذا يجب أن نبدأ ما عرّف بالتمثيل الجهوي الذي أصبح مطية عند البعض يستغله لتغطية عجز أو إخفاء تفصيل، إن المرشح لمنصب قيادية يختار لقيّمته أولا وليس بسبب انتمائه الجهوي أو علاقته العشائرية.

لقد عانت بلادنا كثيرا من هذه الظواهر التي تعكس جانبا من جوانب التخلف الذي تسبب في عجزنا خلال القرن الماضي. عن مواجهة الاستعمار مواجهة مظفرة.



من الجوانب واحدة وأبناؤها الذين تتوفر فيهم المقاييس والشروط يتكون تكتل استراتيجي). إنه من الملاحظ أن الأفيين العام للحزب وعند ما يقول... حتى شكك من تبنيهم الحزب وبعده حزبا في الحكم لا للحكم فهو يعترف صراحة بأن الحزب كان متفردا به وفارس به وباسمه وظيفه وهي الحكم.

رؤية الحالي: ((ليس
بأثر الرجال الذين

للحزب في المؤتمر
أكثر من الكلام
لأن تغير الحساسية

وضعه حزب جهة
تسليه تشبعوا بأفكار

تغير التغيير السريع
شراكية)) وما تبعها
سك مناضلي الحزب
من الخامس إلا تعميما
يكون فيه "في الحكم
كأنه يتعين أن يتخلص

أي أصبح مطية عند
بقيادة يختار لقيمه

من جوانب المختلف
تعمار مواجبة منظره.

وإنه من الممكن أن يصبح في الحكم إذا تحققت الشروط التي من شأنها تطويره
تلك إلى تلك الدرجة. وهذه في الحقيقة قمة الصراحة، لكن تتساءل هل أن
حزب. تلخص من تلك السلبيات المشار لها فعليا وواقعا من استعمال الحصرية
والعشائرية؟ إن الحقيقة تفرض نفسها، إن تلك الممارسات تكرست أكثر فأكثر
والسبب في ذلك ربما يكون واحدا فقط وهو تطور عمل الحزب من العنصر
تكري وفشل الثورة الثقافية في داخله مما أدى إلى عجزه عن الفهم بالثورة
الثقافية يمكننا هنا أن نرجع ودون عقدة إلى رؤية الرئيس الراحل هوريي بومدين
إلى هذه النقطة بالذات في أكثر من موقف عبر عن ضعف الحزب، وتكادى المثقفين
والشباب إلى الانخراط فيه وتدعيم صغرته واعتبر جميع مهام الثورة موكولة
للحزب قال في المؤتمر الرابع للمجاهدين في: 1973/05/08: ((أن مؤتمر هذا
هو كذلك تحديد لحزب جهة التحرير الوطني، هذه الجهة، جهة التحرير وحزب
التحرير التي هزت بالأمس أركان الاستعمار... أصبح البعض مع الأسف يراها
أقل من مستواه ولهذا فهو خارجها وأقول لهؤلاء بأنه إذا كان هناك شيء يتحجر
فهو اتساعا لجهة التحرير ولجيش التحرير لأننا نتيجة لهذه الجهة... وعلى
الأجيال القادمة أن ينخرطوا في هذا التنظيم الثوري وأن يصبحوا أعضاء عاملين
نفسين فيه)). إنه ليس من العيب أن نمارس النقد الذاتي كما رحمت به موافق
الحزب وقوانينه الأساسية كنصل إلى القول أن اجتماعات هيكل الحزب في كثير
من المناطق أشبه ما تكون أو أقل مستوى من جمعيات كتلة الثورة وليس في جدول
أعمالها موضوعات فكرية للنقاش أو الإثراء ولا تضاد الآراء والأفكار. لما بعد

الناشطون في الحزب يدركون ماهية مشروع المجتمع الذي هو بحوزة حزب جبهة التحرير الوطني الآن ربما البعض لم يستوعب فيما إذا كان الحزب لا يزال على خطى مشروع المجتمع كما رآه بيان أول نوفمبر 1954. وعلى العموم فإن نتائج المؤتمر الخامس بقدر ما كانت مردا وسلاما على مناضلي الحزب بعد أن زالت المخاوف من الانحراف بالمؤتمر إلى النتائج التي خطط لها في تلك الأثناء ظهرت مقالات في بعض الصحف بلغة جديدة ومهذبة تعتبر ما يكون من كلام في الحزب هو لغة الحشبة وأن التثبيت بمبادئ الميثاق الوطني عرقلة للاقتصاد الوطني والحديث عن الثوابت الوطنية من لغة زدين يصب في خانة التراجع والتخفيف، إن الابتعاد عن التوجهات المحددة معالمها بموجب الميثاق الوطني بدأ واضحا فعندما أشرنا إلى حصر عملية التقييم في الفترة ما بين عام 1967 و 1978 خلال المؤتمر الاستثنائي ثم التعرض لها في المؤتمر الخامس وأشرنا في ذلك إلى ما ورد في خطاب الأمين العام للحزب والذي أبرز السلبيات التي أفرزتها هذه المرحلة، فرمما كان الهدف من ذلك هو التمهيد للمرحلة اللاحقة والتي ينتظر أن تكون إيجابية طالما أنها سوف تقوم على أنقاض مرحلة سلبية لكنه وعندما نرجع إلى لائحة التقييم التي أصدرها المؤتمر الاستثنائي المنعقد في الفترة من: 15 إلى 19 جوان 1980 نلاحظ أن هذا المؤتمر والذي كان في الأصل مقروا مسبقا ومنذ المؤتمر الرابع لمناقش أعمال واضح يتضمن نقطة واحدة وهي دراسة ومناقشة وإعداد المخطط الخماسي: 1980 - 1984 ثم أضيفت نقطة نظامية بناء على توصيات اللجنة المركزية في دورتها الثالثة (بناء على لائحة العسكريين المؤيدين للرئيس الشاذلي بن جديد) والتي منحت صلاحيات تعيين المكتب السياسي ومسؤول الأمانة الدائمة هذه الصلاحيات جسدت في القانون الأساسي المعدل في المؤتمر الاستثنائي، إذ نجد في لائحة التقييم المذكورة تنويها وإشادة بالمرحلة السابقة التي شملها التقييم (1967 - 1978) وجاء في اللائحة ما يلي:



١٠ (١) إن المؤتمر الاستراتيجي للحزب، بحسب توجيه التحرير الوطني بعد تقسيمه للعشرية الماضية، تنمية الوطنية أولاً، يشهد بالتمكاس السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي منحتها الجزائر في بحر هذه الفترة الماضية كما يشهد بالخطوات التي قطعتها البلاد خلال العشرية الماضية في ميدان وضع الهياكل والمؤسسات والأطر القانونية التي وجهت النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... كما سجل المؤتمر ارتفاعه الإنتاج الذي حققه القطاع العام في مختلف الميادين والموقع الاستراتيجي الذي يكتسبه بالنسبة للنشاط الوطني باعتباره القاعدة المتينة والواسعة لانتاج المطلوب من الإنتاج والتسيير...)) لكنه ويبدو أن هذه الصورة تبدلت وتسمت بالحوادث السياسية المترتبة على المرحلة التي قيمت كما أشرنا كما أن الاختلاف في وجهات النظر المستقبلية بات الاختلاف فيها واضحاً أيضاً فمن خلال ما نعتق بعض الملفات العامة والتي تثير بعض الإشكالات وينظر إليها بحساسية ملف القطاع الخاص ومكانته في الوقت الذي يدينه المؤتمر الاستثنائي بسبب اتجاهه إلى أعمال تجارية والبحث عن تحقيق أرباح هائلة أدت إلى تضخمه بصفة غير وظيفية كما حاول الأمانة التقييم (١).

نتيجة استغلاله أيضاً لظروف انعدام استراتيجية واضحة تحدد مكانته نجد أن نفرة لهذا القطاع اختلفت وتطورت، في تقرير الأمين العام للحزب في المؤتمر الخامس للحزب المنعقد في 29 إلى 30 مارس 1983 إذ يشهد بدور القطاع الخاص الذي أصبحت له مكانة سيما بعد صدور قانون الاستثمار الخاص والذي صادق عليه البرلمان في 1982 وأنه يستحق نفس الدعم الذي يحظى به القطاع الاشتراكي (2).

١- المؤتمر الاستثنائي للحزب وثائق لجنة الإعلام والثقافة والتكوين للحزب ص 23
٢- خطاب الأمين العام للحزب أمام المؤتمر الخامس للحزب بقبوروات الحزب ص 70

الحزب بحسب
لا يزال على
مصر فإن نتائج
بعد أن زالت
الأثناء ظهرت
من كلام في
ورقة للاقتصاد
معاونة الرّحيمين
في الوطني بدأ
1967 و 1978
بذلك إلى ما
أغرزها هذه
والتي ينتظر أن
وعندما ترجع
15 إلى 19
مسبقاً وعند
رأسة ومناقشة
بامية بناء على
مكرمين المؤيدين
مكتب السياسي
السي المعدل في
إشادة بالمرحلة

إن مرحلة ما يسمى بالإصلاحات صاحبها بعض السلبيات التي أثرت بشكل كبير على الفصائل الإيجابية لمرحلة البناء والتشييد وامتدت إلى ضرب وهم مؤسسات كبيرة وذات سمعة وطنية ودولية يدعوى إعادة الهيكلة كان هناك العديد من المناضلين في الحزب من القاعدة إلى القمة متدمرون لما يحدث ولهم مستقبلهم في فعل شيء فالقيادة هي قيادة الحزب وتتصرف باسمه فقام وجاء في خطاب الأمين العام للحزب أمام الدورة الثالثة للجنة المركزية المنعقدة في 28/09/1989 ما يلي: ((... وفي اعتقادي أن ما قمنا به كان باسم جبهة التحرير الوطني لأن الظروف والمعطيات ووضع الأمة يستحق هذه التغييرات بإشراف جبهة التحرير الوطني لأنها هي صاحبة الفكرة والرأي... لقد اكتملت الصناعة بضرورة فتح المجال أمام كل أبناء الأمة في إطار منظم للتعبير عن رأيهم بكل حرية)).

من المعروف أن تلك الإصلاحات تربت عليها وخبية مزرقة جراء عوامل داخلية وأخرى خارجية.

وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج بالنسبة للجزائر جراء انهيار أسعار المحروقات، ومهما يكن فإنه واستنادا إلى ما جاء في خطاب الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية المشار له لا يمكن لحزب جبهة التحرير أن يرى نفسه بسهولة وأن يتصل من المسؤولية ذلك ما جعل الشعب أو جزء منه يتحمل المسؤولية وتكون الفرجة بذلك ساحة لأعدائه ليفعلوا فعلتهم في أكتوبر 1988.

إن الأسد يخيف ويرهب وهو نائم كما يقال فبالرغم من أن الأمور انقلبت عن بد الحزبيين الحقيقيين (تجب التوضيح هنا أن قيادة الحزب كان بها مناضلون ممن يتسبون تنظيميا أي إخراجيا وعقائليا إلى الحزب، يؤسسون بإيديولوجيته ويستوعبون بآفاقه برنامجهم ويحضررون الاجتماعات والمقارنات ويتبادلون الأفكار مع المناضلين وهم يشكلون في رأينا الأقلية في حين تشكل البقية الأغلبية وهم أولئك الذين فتح لهم العضوية بحكم المنصب أي أنهم لا يفقهون شيئا عن مشروع انخراط الخاص بحزب

جبهة التحرير الوطني ولا يعرفون شيئا عن توجهاتها، وهؤلاء لا تربطهم أية صلة بالحزب ماعدا العضوية التي يتقمضونها وتمنحها لهم المؤتمر.

ولم يعد المناضلون يشعرون في واقع يروونه بتجسد حرفية أمامهم في الوقت الذي لا يزالون يناقشون في اجتماعاتهم موضوعات أكل عليها الدهر وشرب، إن المثقفين لم يرضيهم أن يعرض أحد من الحزب عليهم بل أنهم يرون من الضروري إزالة كل ما من شأنه العودة إلى الماضي ومن ثم يجب قطع الخيال الذي تربط الجسر المعلق ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة النظر في الميثاق الوطني 1976 ذلك أن المؤتمر الخامس لم يبلِّغ فيه الآخرين مرادهم.

انضح أن المناضلين الذين يأتون من قواعد الحزب لا يزالون متمسكين بقوة المبادئ التي يحتويها الميثاق الوطني لكن من الجانب الآخر يبدو أن هذه المبادئ لم يجد لها مكان في العالم الجديد ويتعين إزالة عبارات اشتراكية الثورات الثلاث... الخ.

يطرح الميثاق الوطني للنقاش ويتولى الحزب مهمة تأطير العملية والإشراف عليها كالعادة سوف لن تنطرق إلى عمل الحكومات المتعاقبة بالرغم من أن هناك ما يقال بشأنها فبعض رؤساء الحكومات كانوا يحسبون على الحزب مباشرة بالرغم من أن أغلبهم ليس له به صلة شكلا ومضمونا فكرا وثقافة وإيديولوجية وما يهتما هو مسيرة الحزب وأزماته والوضع يتطلب إعادة النظر في الميثاق الوطني وجعله يستوعب المعطيات الجديدة.

كانت مرحلة مناقشة الميثاق الوطني فرصة ثمينة لتوجيه النقاش من جهات معينة إن كان هدفها الذي لم يتحقق إلى حد الآن فهي حثفت الكثير بتغيير نمط الاقتصاد وإعادة النظر في ثوابت الأمة لتصبح كما هي منصوح عليها من لغة... في الدستور مجرد شعارات مفضوطة بين دفتيه إن هدفها الأسمى هو التمسك على جبهة التحرير الوطني لأنها تشكل عقدة هؤلاء تذكرهم بالتاريخ وليس لهم تاريخ ذلك يورقهم بقاؤها على قيد الحياة فلو كانت الجبهة شخصا مائلا أمامهم لاندلوه حننا لكنها فكرة وفلسفة ومبادئ سوف يورثها الأجيال جيلا بعد جيل

تت يشكل
رب وهدم
شاك العديد
م يستطيعوا
باب الأمين
19 ما يلي:
أن الظرف
وطني، لأنها
أمام كل

مراء عوامل

مختيار أسعار
حزب رئيس
وأن يتصل
مرصة بذلك

انفلتت من
اضلون ممن
ويستوعبون
اضلين وهم
من تمنح لهم
حزب

ولم يستطع أحد أن ينقلها وينقلها إلى المتخلف لأن المتخلف يستبعد. فمن يتخلف
وهو حي يترك ذلك هو حال جبهة التحرير الوطني. لقد تم طرح الميثاق الوطني
للتفاوض إذن بعد عشر سنوات من وضع ميثاق 1976 وهي المدة المقررة لمحتوى
الميثاق الوطني 76 نفسه لمواجهة التطورات كل عشر سنوات.

وكانت صائفة 1985 مسرحا لنقاشات واسعة انتهت بمؤتمرات وإلالية وكانت
ثمالة فرصة ديمقراطية مفتوحة لطرح كل الأفكار وما يجب التذكير به هو أن
الإثراء كان كإجراء سياسي. يأتي وفقا للمدة المحددة للميثاق الوطني لكن الخلاف
طرح بمدة حول المخاور التي سوف يتسببها الإثراء أو تطرح للنقاش والإثراء وهذه
هي النقطة التي كانت محل صراع حاد بين أمانة الحزب وجهات أخرى آنذاك.

لنتم التوصل فيها في النهاية بموجب التعليمية التي أصدرها الأمين العام للحزب
والتي تحمل رقم 27 والتي حددت نقاط الإثراء. وأولكت المهمة إلى محافظات
الحزب والقسمات والتي تولت تأطير المناقشات في الأخر النظامية للحزب وفي
المهرجانات الشعبية وما يمكننا حوصلته كخلاصة لذلك أن المرحلة ما بعد مناقشة
وإثراء الميثاق أضفت تصورا مشطورا نوعا ما على المفاهيم السابقة في الوقت الذي
كان ينتظر من الصياغة الجديدة إلغاء كلي: لكلمة اشتراكية وإزالة ما يتعلق
بالثورات الثلاث لكن النقاش والإثراء يأتي عكس هذا التيار ليبقى على التوجه
نفسه ويعتقي عليه نوعا من المرونة.

فقد جاء في الميثاق الوطني⁽¹⁾: ((... وهكذا انتشرت الثورة الجزائرية النضال
الاشتراكي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وبوصفها وسبلتها المتعددة لتحقيق
العدالة الاجتماعية)). والميثاق الوطني يعتبر معركة النقاء هي في الأصل معركة
حزب جبهة التحرير الوطني ويورد بهذا الصدد ما يلي: ((... ولقد كان على
حزب جبهة التحرير الوطني أن يخوض هذه المعركة على واجهتين متبادلتين من

(1) - الميثاق الوطني: 1986 ص 28.

بعد المطورة، إحداهما خارجية من أجل القضاء على مخلفات الاستعمار في كافة مجالات: والثانية داخلية تتمثل في تهيئة الشروط الضرورية لحسن استعمال الموارد الوطنية، بعد تحريرها من التبعية الأجنبية، وفي وضع هياكل اقتصادية ثابتة تسمح انطلاق عمليات التنمية في عدة اتجاهات دون قيود من الخارج أو قصور من الداخل (1) والميثاق الوطني عندما يركز هاته المهام إلى الحزب فإنه أعطي نظريا بحزب مكانته حين قال: ((وهكذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني حزب وطني يضم العناصر الواعية التي يتم اختيارها عن بين صفوف الفلاحين، العمال، والشباب، والوطنيين الثوريين وفقا لمقاييس النزاهة والكمادة والاستقامة اعتبر الميثاق الوطني بأن الحزب بهذه الصفة يكون قد قاد ثورة في المجتمع وأدبر تحولات عميقة مكنت المجتمع من تجاوز مفهوم مجتمع القبيلة والعشيرة، والتعددية العرقية إلى مفهوم يعتمد في قراراته على مبادئ المؤسسات التي أحدثتها جبهة تحرير الوطني وعلى صوابيتها لكن الواقع يطرح تساؤلا حول ما إذا كان الحزب قد أثمر هذه الرسالة بالفعل؟ فإذا سلمنا بأن حزب جبهة التحرير الوطني قد ساهم إن لم نقل نجح إلى حد كبير في المعركة الداخلية كما أشار إليها الميثاق الوطني في البناء والتنمية فإنه أخفق إلى حد بعيد في المعركة الثانية وهي القضاء على مخلفات الاستعمار سيما في مجال تحرير الإنسان وإعادته إلى هويته أو استعادة هويته إليه لأن المعركة ذات شقين فالإنسان الجزائري بهذا المفهوم نوعان:

الأول: سلبت منه شخصيته وأخذت منه هويته بالقوة والعنف فهو مسلوب مطرب على أمره ولا بد أن يعاد له ما سلب منه ليندمج في وطنه ويشتع سيادته، فاللغة جزء من السيادة وتعبير عن الهوية والشخصية.

والثاني: هو شخص مملو من شخصيته ومخرج عن هويته وشكره إنسانا إنسانا يتظاهر بظواهره يظهر حضاري لا يخصص ويشعر في داخله بنفسه وإنسانا في

بعد دفن شخص
ساح الميثاق الوطني
المقررة بمحتوى

ولائية وكانت
مذكور به هو ار
لكن الخلاف
والإثراء وهذه
جري آنذاك.

بين العام للحزب
سنة إلى محافظات
أمية للحزب وفي
لغة ما بعد مناقشة
في الوقت الذي
وإزالة ما يتعلق
يبنى على التوجه

الجزائرية النج
المفضلة لتحقيق
في الأصل معركة
ولقد كان على
متساويين من

الشخصية والفرقة بينه وبين الفرنسي خاصة لا يكون إلا من خلال الاسم فقط وليس الشخص بلا وطن ولا هوية ويجب تحريره من نفسه وإعادته إلى وطنيته بشئ الوسائل.

ذلك هو العمل الذي كان من الواجب أن يقوم به الحزب ويذكر عليه فلو تكامل الحزب بالثورة الثقافية كما قررنا موافق الثورة لأهمل المشكل ذلك أن النزاع لم يعد مطروحا في جانب الاقتصادي فالمناضلون في حزب جبهة التحرير الوطني من أكرهم إلى أصغرهم لا يعرفون الخطوط العريضة لهذا البرنامج أو هذا التوجه هل هو اشتراكي أم ليبرالي؟ ربما سوف تتضح الرؤية مستقبلا. إنما الصراع اليوم هو صراعا حضاريا داخل مجتمع واحد وقد سبق أن شرحنا هذه النقطة. إنه يمكن رد التفسير المسجل على الحزب إلى عوامل كثيرة لكن ومهما يكن فإن الحزب يظل متهما بالتفسير وربما يكون ذلك ما أدى إلى إدانة عمل الحزب واعتباره معيبا ومنقوصا.

وذلك على لسان الأمين العام للحزب نفسه في المؤتمر الاستثنائي حين قال:

((فقد اقتصر نشاط أجهزة الحزب في جميع المستويات على ترديد كلمة الموافقة،

بينما كان التأطير السياسي لبرنامج العمل ومتابعة تطبيق اللوائح والتوصيات نادر الفعالية... وكانت المناقشات السياسية داخل الهياكل محدودة نسبيا، كما كان إشراك مناضلي القاعدة في الشرح والتفويص والرقابة هو الآخر ضعيفا، وهذه الظواهر نفسها تنطبق على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية)). إن ذلك التفسير لا يحول دون التأكيد بأن اللجنة المركزية للحزب ظلت تعكف على دراسة ملفات مهمة تتعلق بالتنمية الوطنية في مجالات السكن والفلاحة، والشباب والصحة وغيرها وقد عقدت ما يزيد عن اثني عشرة دورة منذ المؤتمر الخامس وإلى السادس غير أن عملها كان محدودا الفعالية لعدة أسباب أدت كثتها إلى الانقسام واختلاف الرؤى وفي العمل السياسي وانعكس ذلك على سير الجهاز الإداري والاقتصادي وكل ذلك كان له تأثير على عرقلة ومحاولات تعميد الإصلاحات الاقتصادية مما جعل



بلاد تشور في حلقة مفرغة أدت إلى الانفجار أمام تراكم المشاكل على المواطنين في
 خضم تلك الصراعات يأخذ الأمين العام للحزب المبادرة بنفسه آنذاك كما أكد في
 صياغة أمام المؤتمر السادس ليعلم عن الخطة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية بحلول
 سنة 1986 ويعقد الندوة الوطنية للتنمية سنة 1987 ثم يشرح في خطابه أمام
 المجلس الشعبي الوطني في نفس السنة 1987 وهكذا تأخذ الإصلاحات الجديدة
 يرافقها لكنها ودون تخويف قد تحصل معها الخير إذا انتهجت بشأنها أساليب نافعة
 بدرجة لكن الواقع بدأ يفرض سلبيات عديدة تضرب مباشرة المواطنين وتضع
 لهم وضعاً مزمياً يصعب تجاوزه، مظاهر يصعب استيعابها تبدو في شكل خفايا
 يجب تصديقها، هل يعقل أن ينقد الحيز ولا يعثر المواطن على كبس من الدقيق؟
 وهي جحافل من المواطنين تدافع نحو مخازن شركة توزيع الدقيق فقدان شبه كلي
 لبرود الغذائية، كل ذلك كان في ظل وضعيات أخرى ناتجة عن الأزمة الاقتصادية
 بالمرسع البرول وتسريح العمال وغلق أبواب التشغيل أمام الشباب، كانت
 سلطة تفرج وكأن الأمر لا يعنيها، هنا فهم المناضلون المتمرسون في الحزب
 أن في الأمر إن "كما يقال كيف تفسر القواعد الحزبية المواقف إذن؟ وكيف
 وجه وتجاه الوضع الذي يندرج بالخطورة؟ إنها النتيجة التي آل إليها الصراع بين
 الحزب ومصادر سلطة القرار، هذه الأخيرة كانت تصطدم كل مرة بمواقف
 حزب الذي يقف أمامها حجر عثرة كلما أرادت تجسيد مشروعها (مشروع
 الجمع الجديد) وحذف مشروع المجتمع الذي وضعت معاداة جبهة التحرير في
 نوفمبر 1954 وتعمل لتحقيقه باستمرار! لم يبق الآن سوى إثارة الجهاد
 ضده الجبهة أو كما يقول المثل الشعبي ((عليّ وعلى أعدائي)).
 كل الصراع قد بلغ أشده في دول السلطة وحصار القرار في الجبهة الأخرى أزمة
 المسيرة إلى مجتمع جديد تسود فيه الميراثية يستمر فيه أصحاب الأموال أموالهم

فقط فيهم
 مسائل
 لنو تكمل
 ع لم يعد
 أكبرهم
 هل هو
 صراعا
 التقصير
 ظل متهمها
 موصا
 قال:
 الموافقة،
 سيا، نادر
 كما كان
 وهذا
 إن ذلك
 على دراسة
 والصحة
 إلى السادس
 واختلاف
 والاقتصادي
 دية مما جعل

علانية وينشون صحفا فهي تعمل إذن كل ما في وسعها لعرقلة الإصلاحات، وفي الضفة الأخرى ينفذ ذلك الشيخ الوقور الذي بدأت تظهر عليه علامات العبد وتكاد تنهار قواه... حزب جبهة التحرير الوطني يمسك بعضا موسى يلف برنوس على مبادئ الثورة ويلوح بعصاه في وجه كلاب مسعورة تحاول الانتفاض على ما تحت البرنوس... فهكذا يتيقن هؤلاء جميعا أنه لا مناص من إسقاط هذا الشيخ بعصاه وإزاحته من الطريق...

كان الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد وهو يخطي بعطف جزء من المواطنين الذين يرون فيه الشخص ذو النية الحسنة الملتزم والمحكم بقوة خفية لا يعلمها إلا الراسخون في السياسة وفي كواليس النظام كان قد أدرك حقيقة الوضع بعد قوات الأوان وحاول إظهارها للشعب وإلقاء القنبلة حتى يعرف كل مسؤوليته. فأنجز إلى إلقاء خطاب حماسي ومؤثر بتاريخ: 1988/09/19. وفي نفس الخطاب دعا كل مواطن بأن يتحمل مسؤوليته ويحدد موقفه وأعطى مثالا:

((حين تحدث عن موقف سكان حي في بلد ما ضد أحد الباعة (جزار... الخ) هكذا إذن يبدأ الانفجار)) كل شيء بدأ في الصباح، ورجال الشرطة الذين جردوا من أسلحتهم ليلا أمس على ما يبدو، توزعوا في الشوارع الكبرى في العاصمة، وطلبوا من التجار، أما سراء وإما علانية ((بأنزال الأبواب)) ماذا يعني ذلك ببساطة... إن كل شيء معد سلفا، ويأدق التفاصيل... أطفال المدارس كانوا يخرجون في كل مكان بعدما سرحوا من مدارسهم قبل الوقت))⁽¹⁾ الآن وبعد الكارثة يفسح الطريق للإصلاحات والمجتمع الجديد، بدأت إثر ذلك الآراء المختلفة والتفسيرات والتأويلات حول تلك الحوادث ومن وجهات نظر مختلفة لبعض الكتاب صورت تلك الحوادث على حقيقتها

(1) - كمال بوشامة جبهة التحرير الوطني والسلطة أو جبهة التحرير الوطني، د. رقم أبدا في السلسلة ترجمة جواد سداوي، حاتم سليمان ص 228.

على أنسان: د/برعمر برامة ما يلي: ((كنت أسكن في باب الواد خلف محافظة
عزب سابقا توجد بها قوات الشرطة لا يبعد عنها محل الأندية الرياضية بلا تبعد
قشرات الأمتار، تابع للأملات العمومية، هاجمت جماعة من الشباب قبة وعزبتهم
بعضهم أمام أعين الجميع بما فيهم رجال الأمن... سيارات من نوع "استافيت" كانت
تصحب المتظاهرين وفي بعض المرات تقادهم حاملات رجالات البوليس وأدوات
وتحزيب تضمن النيران في المحلات)). كانت هذه السيارات تنقل من مكان إلى آخر
عن الأملات العمومية... هذه السيارات لم تكن لطولاء المدفعين في الشارع وإنما
في منطقة معينة ميسورة الحال كما يبدو من جملة المتواجدين بداخلها... سيارات من
نوع بيجو 404 كانت تطلق النار بطريقة عشوائية على الجمهور وحتى على أفراد
ليس مستقرة الجميع قصد المزيد من الفوضى والاضطراب، تصحبها في هذا العمل
بعض الدراجات النارية⁽¹⁾. إن وقائع الخامس من أكتوبر قبل عنها الكثير وما يفسدنا
بأنها هو تأكيد شيء واحد وهو إضافتها إلى قائمة الأزمات التي تشهدها جبهة
تحرير والتي عاشتها من الداخل ومن الخارج واستطاعت تجاوزها والتغلب عليها. من
كل يصدق بأن تنجو جبهة التحرير الوطني من هذه المحنة الخطيرة التي حيكمت من
الخارج ووجدت لها أيادي الخفي في الداخل لقد أكدت أغلب التحليل السياسية
الإعلامية لأمن مفكرين متخصصين أن المخاطر الفرنسية والإعلام الفرنسي كلهم
كلوا يعملون عن قرب ويتابعون بحماسة ذلك المشروع الذي طرح وانعقد بإقامة
اجتماع مع ليبيا وقد أشير إليها في خطاب الرئيس المشار إليه في 19/09/1988.

كان هذا الموضوع يشكل خطرا كبيرا وسابقة ليس لها مثيل على الصعيد
الداخلي والخارجي بالنسبة للداخل، كان التيار الموالي للغرب وفرنسا على
مضامين قويا ولا يزال ويبدد قوة السلطة يخشى فقدان موقعه لأنه يريد في أي
وجه نحو الشرق هدم المصلحته وتهديدا لموقعه. في الوقت الذي تكون فرنسا قد

الإصلاحات، وفي
الأممات العباد
يلقب برنوسه
ساض على ما
هذا الشيخ

يد وهو يحظى
فروع والمحكوم
كان قد أدرك
لغة حتى يعرف
1988/09 وفي
على مثلا:

(جزائر... إلخ)
لذين جردوا من
سعة، وطلبوا من
أطمة... إن كل
كل مكان بعدما
يق للإصلاحات
يلات حول تلك
ث على حقيقتها

تبقى في المنطقة

حسرت غالباً مستعمرة المنيعة في إفريقيا والتي لا تزال تحت نفوذها ولا يمكنها تجاوز الخط الأحمر إلا بأذنها في كل ذلك لا يمتلك الحزب إلا سلطة القرار السياسي وهو يحل بيده باستمرار ريشة ووعاء فيه طلاء يقوم بواسطتها بتلطيح النواحي كلها علاها صداً أو شابها لتظهر بمظهر الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية أو (الاشتراكية) ذات المبادئ الإسلامية)) كل هذا لا يمنع هؤلاء المناوئين فأصروا على معاقبة السيد محمد الشريف بمساعدة وطرده من على رأس الحزب وبعد أن ألصقت به ثم عرقلة الإصلاحات وإفشال التسير... إلخ.

وهكذا يتم عزله منذ أن أعيد إلى الحزب بتاريخ: 1980/07/16 من كان يتوقع لحزب جبهة التحرير الوطني أن يجتاز تلك الأزمة وتعود له القوة والعظمة، ينسا يزوي الآخرون ويبنون في شكل أقزام بعد أن ظهر أول مرة كأسود من ورق)) شرع في الإصلاحات السياسية موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية تنقيدا لما وعد به الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية، وكما يلاحظ بأن الأمين العام لم يتنج بعد ولم يعلن انفصاله عن حزبه مما يؤكد بأن الإصلاحات مستمرة وباسم الحزب، إذن حزب جبهة التحرير الوطني يقبل التحدي.

فور تعيين السيد عبد الحميد مهري على رأس الحزب في خضم تلك الأزمة كان الاعتبار موقفاً إلى أبعد الحدود فمن ذا الذي يقدر على مواجهة هذه الأزمة، مثل هذا الرجل الذي عاش أزمة حزب الشعب بتفصيلها وشاب قراءه في جبهة التحرير الوطني وعرف كيف تمسك بزمام الأمر غفني الوقت الذي كان الجميع ينتظر انشطار حزب جبهة التحرير الوطني وانسحاب مناضليه واختفائهم بيعت فيه السيد مهري الروح من حديد ويتعش بالرغم من أن الشهاب لا تزال تظاير نحوه من جميع الجوانب ويوصف مناضلوه بأبشع النعوت ويشار إليهم بالأنصاب لتسرع قواهم الحزب في تحضير الموقر السادس والذي يعتقد رغم ما كان.

المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني من 27 إلى 28 نوفمبر 1988:
تحت شعار "التزام واقعية عمل":

1 - المؤتمر لتأصيل جبهة التحرير الوطني والعودة بها إلى نقطة البداية:

كان للظروف التي ينعقد فيها المؤتمر السادس تأثيرا كبيرا على أشغاله وبدايتها وصحافتها لأحداث التي جرت منذ فترة قصيرة لا تزال آثارها حاضرة وماثلة في الواقع في الأذهان. كان الخطاب الافتتاحي للأمين العام للحزب قد سبق ذلك السكون الذي حيم على قاعة المؤتمر وكأني به يلقي عصا موسى ((وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِهِ تَفُتًا مَا صَعُورًا...)) (سورة طه، الآية 69). بدأ الرئيس وهو يلقي خطابه شاحب الوجه في حالة قصوى من الانفعال، يبدو غير متماسك استعرض الوضعية وما لهداه البلاد من إنجازات ونشاطات وما قامت به اللجنة المركزية خلال التي عشرة سنة كما أشار إلى أعمال دراستها وتمحيص ملفاتها هامة.

ليادر الرئيس إلى التذكير ببرنامج الإصلاحات التي باثرها سنة 1986 سياسية واقتصادية مذكرا بالخطوط العريضة التي رسمها التعديل في الميثاق الوطني الجديد وفي دستور ثم ما شهدته القطاع التنموي والاجتماعي من تدهور جراء الأزمة الاقتصادية في كانت آثارها وعيصة سيما بعد انهيار أسعار البترول، ذكر الأمين العام للحزب وتلخيصا سبق له أن قاله في خطابه حول وضع الأمة في شهر ديسمبر 1987 قائلا: لقد قلت وكررت، خصوصا في خطابي حول وضع الأمة في ديسمبر 1987، إن هذه الإصلاحات سوف تلاقي لدى تطبيقها عتبة "عادات التهرب من المسؤوليات"، لا سيما كل أولئك الذين يستغلون بغير حق مناهج التسيير القديمة).

قد خطاب الرئيس يبعث برسائل مشفرة وقات دلالة قوية بغض منها واضحة للعيان والخلف. فالأمين العام للحزب وفي لحظة غضب أشد يرمي في جميع الاتجاهات من أجهزة الحزب ومؤسسات الإدارة فكشف للمؤتمرين بأن هناك من غفل نقرة على

نقودها ولا يمكنها
بإلا سلطة القرار
يوم بواسطتها بتلخيص
مهورية الديمقراطية
هذا لا تمنع هؤلاء
طرده من على رأس
لتفسير... إلخ.

1980 من كان يتوقع
القوة والعظمة، سيما
رأس كاسود من ورق))
نادية تنفيذا لما وعده به
ممن العام لم يتنح بعد
متمرة ويأسم الحزب:

عظم تلك الأزمة كان
جبهة هذه الأزمة، مثل
فرغاد في جبهة التحرير
ي كان الجميع ينتظر
فأنتهم يبحث فيه السيد
تزال تتطير نحوه من
بالأصابع تشرح قواعد

عرقلة الإصلاحات. بالقيام بمحاولات تجميد ملفات الإصلاحات كما اعتبر عمل أجهزة الحرب في جميع المستويات ضعيفة ونادرة الفعالية ونفس الكلام ينطبق على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية (سبقت الإشارة إلى ما قيل في الموضوع). إن الشأن المستقبلي كما يراه الأمين للحزب ويشرحه للمؤتمر يجب أن يركز على جهة من العوامل من أجل الرقي وفي مقدمتها ما أشير إليه في الخطاب بالقول: ((لابد أن نكافح بلا هوادة نزعة استحواد الأجهزة على السلطة لأنها مصدر كثير من المشاكل التي يتخبط فيها مجتمعنا وتقوي روح الانتكاس، واحتقار المواطن، والفرقة الفردية)).

ومما يلفت الانتباه أن الأمين العام للحزب أدرك بعد فوات الأوان أن المسار كله لم يخدم الثقافة ولم يعر اهتماما طابعا الجانب فقد أكد بالقول: ((ومما أننا ما زلنا نغني اليوم نستورد التكنولوجيا وحتى الثقافة فليس لنا مورد آخر غير استخدام الطاقة الثقافية، قوة التغيير، وقوة المعرفة والابتكار...)) ويضيف: ((... وهكذا تبدو أهمية المسائل المتصلة بالثقافة شيئا فشيئا، إحدى الظواهر الكبرى في عصرنا التي تطلع البلدان عهنا تكن درجة تسميتها)).

تقرير الأمين العام للحزب بالرغم من الضعف والتقصير الذي لاحظناه على الحزب فإنه يرى بأن يجب أن يتكفل الحزب بالمهام المستقبلية بما يطبع المرحلة من الخطورة لكن بشرط تطوير هذا الحزب وإعادة تشكيله وتنظيمه بما يتماشى ومقتضيات المرحلة حسب ما يستخلص من تقرير الأمين العام ولأن يكون ذلك إلا بتأهيل الجبهة أي بالعودة إلى أصل نشأة الجبهة والحقيقة أن هذه الفكرة ليست جديدة فقد سبقتها بوادر وإشارات فهو ترسيخ هذا المفهوم منذ المؤتمر الخامس إذ جاء في خطاب الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية آنذاك ((... فلا يعقل أن يبقى هناك بعد مرور أكثر من عشرين سنة على انتزاع الاستقلال، من المواطنين من لا يجد إطارا يمكنه من التعبير عن آرائه وأفكاره...)).

العودة إلى تنظيم جبهة التحرير الوطني بدل شزبه جبهة التحرير:

مكنا إذن وبعد أن قمم الرئيس الأمين العام للحزب حالة الحزب وحصل إلى
 به من ضعف واقتصر دوره على التصديق وتبريد كلمة الموافقة بأن من
 ضرورة التحلي عن فكرة الحزب الواحد كما أقره المؤتمر التأسيسي المتعقد في 16
 21 أبريل 1964 والعودة إلى نظام الجبهة أي إلى الحالة التي كانت قبل مؤتمر
 1964 ويرجع الأمين العام الرجوع إلى هذا التنظيم إلى عامل الضعف الذي أصبح
 به الحزب ويستشهد بالأحداث الأخيرة (أحداث أكتوبر 88) التي عاشتها البلاد
 والتي هي شاهد على الأخطار المحدقة بالمجتمع وسببها ضعف التحاور مع المجتمع
 تحليل غريب وعجيب فهل أن حوارا كان قادرا على إقناع الشعب بأقوال مختلفة
 رواه ويعيشه في الواقع. هذا الواقع الذي لا يتحكم فيه الحزب، لقد آل زمام
 السير والتنفيذ إلى أيادي أخرى تقرر وتنفذ، لم يبق بيد الحزب سوى مناير
 خطابة والكلام لا غير، إن تأصيل الجبهة معناه فتح الحزب إلى التيارات الأخرى
 ذلك ما أورده خطاب الأمين العام بالقول:

((... جعل جبهة التحرير الوطني أوسع جبهة مفتوحة على المجتمع تبني
 غريبتها وقوتها من قدرتها على التجدد والتكفل بأوسع التطلعات الشعبية، كما
 فتح الجبهة مكان التقاء قوى التقدم بتصوراتها المختلفة وتكامل مشاريعها...))
 الخطاب يحمل في طياته تصورات مختلفة لهذه الجبهة التي تحل محل الحزب (حزب
 جبهة التحرير الوطني) منها:

1- أن هناك تيارات سياسية سوف تندمج داخل الجبهة ذات جبهات مختلفة
 أن هذه التيارات الجديدة لها قدرات وإمكانات للتجديد والتعبئة.
 أن حزب جبهة التحرير الوطني وصل حد الضعف والخرال ولم يستطع القيام
 الدور المطلوب به ذلك ما يبرر من قول الأمين العام نعيده فيها إلى ((فقد اقتصر

اعتبر عمل
 ينطبق على
 (وضوح). إن
 كثر على جملة
 ((لا بد أن
 من المشاكل
 (فردية)).

أن المسار كله
 بما أننا ما زلنا
 غير استخدام
 ... وهكذا
 رى في عصرنا

يلاحظ على
 طبع المرحلة من
 بما يتماشى
 يكون ذلك إلا
 الفكرة ليست
 المؤتمر الخامس إذ
 ... فلا يحفل أن
 من المواطنين

نشاط أجهزة الحزب في جميع المستويات على ترقية كلمة الموافقة... بينما كان
التأطير السياسي لبرنامج العمل ومتابعة تطبيق الموائح والتوصيات فادر الفعالية...
وينصرف نفس القول على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية...) فما
يستخلص إذن هو أن جميع هذه الميائل السياسية لم تعد قادرة على التعبئة والتوعية
والتنشيط وغير ذلك من المهام التي يجري الزعم بأنها مشددة للحزب ويجب إذن تمهيد
الطريق لبروز التيارات السياسية المختلفة بدخولها إلى حظيرة جبهة التحرير أولا ولكن
يسقط الخطاب المعنى بفرض التأصيل بالقول: ((وبعني تأصيل جبهة التحرير الوطني في
آخر المطاف إلا جعلها مصفاة تعبئة جميع قوى التقدم عن نفسها، لا سيما الشباب
والعمال، ويجب على الجبهة أن تتحلى بالشجاعة السياسية لإزالة التصلبات تنظيمية
وعملية من أجل أن تحقق التجديد)) إن هذا التوضيح يقلل صراحة من الدور الذي
كانت تلعبه المنظمات الجماهيرية مثل منظمة الشباب والعمال ويلاحظ في تسلسل
الخطاب أنه يربط ذلك بضرورة إعادة النظر في قانون الجبهة الأساسي ويجعله يحتوي
على الضمانات الديمقراطية التي من شأنها كفالة مسؤولية الجميع في المشاركة في عمل
الجبهة وتوجيهها وتطويرها)) وثالث هي الحقيقة التي تبرز في تعديل القانون الأساسي
من قبل المؤتمر السادس وفي محتوى اللائحة النظامية التي صادق عليها والتي جاء فيها:
((نظرا إلى أن تأصيل جبهة التحرير الوطني من شأنه أن يسمح للاتجاهات والميول
بالتعبير عن نفسها... اعتبارا لما يكتسبه تطوير الجمعيات من أهمية بالنسبة لجبهة
التحرير الوطني لكونها قنوات تعبير عن حياة المجتمع ونفاعلاته فإن المؤتمر السادس
لحزب جبهة التحرير الوطني يقرر ما يلي:

أولاً: اعتماد صبغة جبهة التحرير الوطني، بما يضمن المحافظة على قيم ومبادئ
ثورة أول نوفمبر والالتزام باختيارات الميثاق الوطني والتفويض على مقتضيات التنوير
السياسي للمجتمع)).

فيمقتضى ذلك يتم تعديل القانون الأساسي وبكفي تحرير نص المادة الأولى منه كما يلي: ((جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي يستفيد مختلف الطوائف السياسية القائمة بالوحدة الوطنية، والمتمسكة بمصالح الشعب، والعاملة لتحقيق مبادئ وأهداف ثورة نوفمبر 1954 وتحقيق الاشتراكية)).

بعد أن كانت صياغتها في المؤتمر الرابع كما يلي: ((جبهة التحرير الوطني حزب سياسي وهو الحزب الواحد في البلاد...)) وقبله في المؤتمر التأسيسي 1964 صيغت المادة الأولى في القانون الأساسي كما يلي: ((إن حزب جبهة التحرير الوطني هو السلطة الطلائعية للشعب الجزائري شعاره "الثورة من الشعب وإلى الشعب" ميش في الشعب، فهو القوة التي تقوده وتوجهه. إن هدفه هو تشييد مجتمع حيث تكون ثلاثة جميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان أو بمعنى آخر، تشييد مجتمع تشاركي)). وما يجب ملاحظته هو أن التعديل الجديد في القانون الأساسي للمؤتمر السادس تخلى عن مضمون المادة الثالثة في القانون الأساسي السابق للمؤتمر الرابع وبكفي نص على أن: ((الميثاق الوطني هو المرجع الإيديولوجي للحزب...))

كما ظهر الخلاف فيما يتعلق بالقوى البشرية التي يحول منها الحزب وتشكل رصيده البشري باستمرار فنجد أن المادة الثانية من النظام الداخلي الذي وضعه المؤتمر التأسيسي 1964 تنص على أن: ((حزب جبهة التحرير الوطني يستمد قوته من الجماهير الفلاحية والجماهير العاملة ومن المثقفين الثوريين...)). فإن المادة 5 من قانون المؤتمر الرابع تنص على أن: ((الحزب يستمد قوته من العمال والفلاحين والشبيبة والجنود والوطنيين الثوريين)) في حين تنص المادة الزمنية من قانون المؤتمر السادس على: ((... وتستمد جبهة التحرير قوتها من كل الوطنيين لا سيما الجماهير، العمال والفلاحين، والشباب، والمثقفين)).

ولعل المتبعين في نصوص القانون الأساسي يلاحظ التدرج المتدرج في التعديل الذي مر به النصوص والأهداف الخاصة بالتنظيم حسب المراحل في الوقت الذي

... بينما كان نادر الفعالية... المهنية...)) فيما في التعبئة والتوعية... ويجب إذن تمهيد... التحرير أولا ولكي التحرير الوطني في... لا سيما الشباب... التصلبات تنظيم... من الدور الذي... يلاحظ في تسلسل... أساسي وجعله يحتوي... المشاركة في عمل... القانون الأساسي... إليها والتي جاء فيها:... للاتجاهات والميول... أهمية بالنسبة لجبهة... فإن المؤتمر السادس... نظمة على قيم ومبادئ... مقتضيات التطور

يُدرج فيه المؤتمر الرابع فئة الجنود كقوة للحزب باعتبار تواجد هذه الفئة بالأغلبية في القيادة العليا للحزب. ذكرنا آنفا عدد أعضاء اللجنة المركزية بالنسبة للتحرير الوطني الشعبي في المؤتمر الرابع والذي يسميه البعض مؤتمر العسكريين، لكن يلاحظ أن المادة 2 من قانون المؤتمر السادس تحذف الجنود وتقتصر على كلمة المثقفين وتزيل عنها كلمة الثوريين.

ربما يظن الشرح والتعليل مع المقارنة والمقاربة، ونفضل ترك ذلك للقارئ ليستنتج بنفسه وفي الخلاصة أن المؤتمر السادس بالتوازي مع إدراج تنظيم الجبهة بدل الحزب والابتعاد عن ربط الفكر السياسي للجبهة بالاجتماع الوحيد السائد سابقا وهو الميثاق الوطني يلاحظ أن الميثاق لم يعد هو المرجع في التوجهات الرئيسية لسياسة التنمية بعد أن اعتفت كلمة "اشتراكية" وحلت محلها عبارة "العدالة الاجتماعية"، وفقا لما جاء في توصيات المؤتمر كما يلي:

إن المؤتمر: يحدد التوجهات الرئيسية في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: لجبهة التحرير الوطني كما يأتي:

- يجب أن يستهدف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... في إطار العدالة الاجتماعية).

فإنه وفي الخلاصة يبدو أن الرأي السائد يبتئ لشيء من أكثر بكثير من فكرة إزالة حزب وتحويله إلى جبهة، فيما جاء في اللائحة السياسية التي صادق عليها المؤتمر يؤشر بنوع آخر من العمل السياسي بعد أن أقحم مصطلحات جديدة في الميدان. وركز عليها كثيرا، منها: حقوق الإنسان، الحريات الأساسية ومشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية فاللائحة تشير بالقول:

- ((وهكذا فإن الديمقراطية في الجزائر لا تقتصر على الحياة السياسية فقط بل تنبني على الكفاح الفعلي من أجل رعاية المصلحة العامة ومشاركة جميع المواطنين في ...



التيمة السياسية)) كان هذا النموذج الجديد لتنظيم الحزب في شكل جبهة قد انتهى
 به الأمر دون حرج في أوساط المناضلين ذلك أن صورة هذه التهيئة كانت موجودة
 فيها وما فعله المؤتمر هو تقنينها فقط بل يمكننا الذهاب بعيدا إلى القول أن الجبهة أو
 حزب الجبهة كان عبارة عن تجمع عمومي يشمل التيارات السياسية وحتى
 أشخاص الذين لا علاقة لهم بالسياسة ولا بممارستها ولا يفقهون فيها شيئا منهم
 "مكرفراط" الذين نجد أن بعضهم لا يحمل من الجزائر سوى الاسم فقط ولا
 شيء حتى فكريا أو حضاريا إلى هذا الوطن بل أن بعض هؤلاء ظلوا إلى وقت
 قريب يقيمون هناك ومنذ ما قبل الاستقلال وممارسون مهامهم بالتفصيل والمهم أن
 نائب اللجنة المركزية تمنح للشخص بحكم المنصب، يمكن القول أن رجال الحزب
 ينتمون هم رجال حقيقيون وليسوا أشباه رجال فقد استطاعوا في ظل هذا الوضع
 أن يحافظوا على بقاء الحزب حيا يرق ويظل يشكل خطرا على الآخرين في
 داخل وعلى الآخرين في الخارج. ففي أثناء حوادث أكتوبر وما بعدها كتبت
 لصحف الفرنسية الكثير عن الحزب وعن مساعدته واعتبرته المخوف لانفتاح
 (الانفتاح) وكانت تلك الحملة قد أدت إلى إبعاد السيد محمد الشريف مساعدة
 تاريخ نستدل أن أحدا لم يجرؤ إلى حد الآن على التماسه في الاستحواد على
 أموال والممتلكات ويعين مكانه السيد عبد الحميد مهري كما سبق أن أشرنا.

إن ينتهي المؤتمر بتحقيق هدف أولي وهو تهديد الطريق لترشح الرئيس
 انتخابات الرئاسية والانتخاب هيئات قيادية لجنة مركزية ومكتب سياسي وما
 خططها هو أن المادة 50 من القانون الأساسي الجديد المصادق عليه من المؤتمر
 من جملة نصيغ جديدة وهي منصب رئيس الجبهة بالقول: ((يضطلع رئيس
 الجمهورية برئاسة جبهة التحرير الوطني)) ويستخلص منه أن هذا الرئيس يمكن أن يأتي
 من أي تيار أو حساسية سياسية من داخل الجبهة ويصبح رئيسا لها على اعتبار
 أنه في حظيرة واحدة تلك الحساسيات.

الأغلبية
للحزب
يلاحظ
المثقفين

للقارئ
بهدف بدل
ابقا وهو
لسياسة
جماعية

اجتماعية

العدالة

من فكرة
أدق عليها
جديدة في
ومشاركة

فقط بل
المواطنين في

إن ما يدعم الخلط ويضفي الغموض أكثر على نظام الجبهة هو أن رؤساء الحكومات كانوا ينتمون ظاهريا إلى الجبهة بينما تعريضهم قراراتهم ومواقفهم في الميدان، ذلك لا يفيد في شيء فالكامل محسوب على جبهة التحرير وإن اختلفت الميادين والتسميات فبعد حكومة "مرباج" التي سميت (حكومة الميدان) والتي واجهت صعوبات وعوائق كبيرة جدا أصبح مؤكدا أنه ليس بالإمكان تعطي المأزق ما لم يكن ذلك بمقدور السيد مرباج، فهو رجل من الطراز الأول يمتلك القدرة العسكرية والخبرة السياسية يفيض بالوطنية ولا يجهل أحد أنه من كان وراء الجيء بالرئيس الشاذلي ومهندس المؤتمر الرابع لم يكن لأحد أن يشك في مقدرة وكفاءة الرجال الذين عاصروا الرئيس الراحل هواري بومدين وهم لا يزالون يحظون إلى حد الآن بمكانة خاصة في الأوساط الشعبية. إن ما يستعصي فهمه آنذاك هو كيف يتم اختيار الحكومات ويبقى سؤال تصدير المشكلة تلك حكومات جبهة التحرير الوطني أي معنى ذلك أن أعضاء الحكومة من مختلف الحساسيات من داخل الجبهة الواحدة جبهة التحرير الوطني أم هناك جهات أخرى هي التي تدفع بمن يمثلها في الحكومة؟ كان من الواجب أن يلقي التساؤل جوابا مقنعا حتى يتكّن على ضوءه تحمل المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع الحزب جبهة التحرير أم لجبهة التحرير ذات الحساسيات المختلفة أم أن جبهة التحرير بعيدة عن مسرح الأحداث وهي بريئة من كل ما حدث ومحدث؟

لم يمض وقت طويل ويعزل السيد قاصدي مرباج وتأتي حكومة جديدة سميت بحكومة الإصلاحات يقودها عسكري آخر لا يقل قوة عن سابقه وهو السيد مولود حمروش ليزداد الوضع الاجتماعي تدهورا بعد أن أظهرت حكومة الإصلاحات براعة كبيرة في تنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي وبذهب حمروش ليأتي بعده السيد أحمد غزالي العضو القيادي السابق في جبهة التحرير الوطني لا يمكننا أن نفوجس في الحديث عن الحكومات بتشكيلاتها المتعاقبة، فذلك يعودنا إلى

فإننا نأخر لسنا بصدد البحث فيه ولنعد إلى جبهة التحرير فذلك هو موضوعنا ولا
 بأس ونحن بصدد ذكر الحكومات أن نخلص إلى نتيجة وهي: هل أن ضرورة الحزب
 لندمج في الدولة أو "الحزب الدولة" لا زالت قائمة. الملاحظ أن السيد مولود
 هروش وعمره إذاحتته من على رأس الحكومة يعود إلى المكتب السياسي لجبهة
 التحرير الوطني ومن هذا الموقع يتصرف كقائد للحزب ويوجه انتقاداته إلى
 خليفته السيد أحمد غزالي الرجل الأنيق الذي يدخل هو الآخر المعترك ويحاول
 الإمساك بطرفي السفينة التي أخذتها الرياح بعيدا. يفتح الباب على الصحراء على
 يستهوي الشركات الأجنبية نحو الاستثمار في الخروقات ويعتذر لربائته بذلك عما
 تجرت الجزائر على فعله أيام تأميم الخروقات لكنه يوفي آن واحد أبدي جراحة
 كبيرة حين انبرى بالتهجد أمام الشعب بأنه سوف يجري انتخابات تعددية لأول
 مرة تكون "انتخابات نظيفة ونزيهة" أجمعت كل التحليلات فيما بعد أنه ومن
 معه يجهلون تماما ما يجري داخل تلك الحقبة السحيقة التي ينظرون لها من قمة أضرم
 والتي تموج داخلها الشعب بمختلف فئاته، كان المهم الوحيد هو التخلص من جبهة
 التحرير وإزالتها من الوجود وها قد جاءت الفرصة فالتين كانوا يدفعون بالجبهة
 الإسلامية وباقي الأحزاب لضرب جبهة التحرير سرعان ما تحولوا إلى أعداء
 للجبهة الإسلامية في الساحة الوطنية ومن يوم الآخر تظهر قطعان بشرية في شكل
 مجموعات صغيرة تعني متابر هنا وهناك بعد أن منحتها وزارة الداخلية السند
 والمدد بأخذ هؤلاء بادي ذي بدء في إطلاق وإبل من عبارات السب والشتن
 وبعبارات القذف المشين ضد جبهة التحرير الوطني بل أن بعض المخابرات تجرأ
 على نبش قبر الزعيم الراحل هواري بومدين جلّيب الله ثراه. ظل الشعب مشدودا
 إلى جهاز التلفزيون على يترقب أو يتعرف على فارس الإسلام وهو رآكب حصان
 "داوود" قادم لإنقاذ مما هو فيه، لكن كانت جبهة الأمل.

من رؤساء
 أقتضهم في
 اختلقت
 (أن) والتي
 بأن تقضي
 ول يمكنك
 من كان
 يشك في
 وهم لا
 يستعصي
 مشكلة تلك
 من مختلف
 لك جهات
 التساؤل
 أع الحزب
 جبهة التحرير
 ديدة تعيث
 هو السيد
 حكومة
 هم وفي
 لا
 الوطني

لا أحد قدم برنامجاً واضحاً بخطوط مرسومة ومحددة بدقة عن رقم واحد إلى العشرة أو المائة، حتى أن بعض المواطنين أخذ يجزم أن بعض هؤلاء الناس لا يتمتع بكامل قواه العقلية وقد كان على وزارة الداخلية أن تجري عليه حجرة عقلية قبل اثبت في ملف حربه.

يأتي بعد غزالي إلى رئاسة الحكومة السيد بهيد عبد السلام بتاريخ 08/07/1992 (الأشداء يحضر عليهم وقت الشدة) وبعودته يدب الرعب في قلوب شططي ومنقذي حوادث: أكتوبر 88 فيقاؤه يعني العودة إلى مرحلة تأميم الخروقات ودعم المصانع والمؤسسات الاشتراكية لذلك واجهوه بقوة وحرضوا ضده حتى عمال المؤسسات الكبيرة لتنظيم إضرابات مستمرة تحت عناوين وطلبات متنوعة.

في هذا الخضم كانت هياكل جبهة التحرير نحوية إلا من المناضلين المختصين لمبادلتها تفقدهم الحسرة ومحاصره الإحباط لكن ليس من عادة جبهة التحرير أن تستسلم أمام الأزمات المتتالية فسرعان ما تبين الخطط الأبيض من الخطط الأسود وتتعلم القواعد الحزبية لتشد الرحال نحو العاصمة لتعقد مؤتمرها الاستثنائي مؤتمراً الغضب والحسرة.

* المؤتمر الاستثنائي 28 - 29 - 30 أكتوبر 1989:

كان المناضلون في جبهة التحرير قد قبلوا بل رحبوا بالصيغة الجديدة التي عاينوا من المؤتمر السادس وهي تحويل الحزب الواحد إلى جبهة التحرير تضم حسابيات مختلفة ذلك أن الحسابيات كانت قائمة وتعبير عن نفسها فعلياً داخل الجبهة وأن المؤتمر السادس لم يضم سوى بنكريش واقع قائم مسبقاً، غير أنه ولما كانت قواعد الحزب في عقلتها تكون الأحداث قد تجاوزتها بظهور الدستور الجديد عقب استفتاء 23 فبراير 1989 والذي يكون قد تجاوز صيغة الجبهة كلية وجاء بحدة جديدة أثارت جدلاً في تفسيرها ومدلولها وهي المادة 40 منه والتي جاء فيها: ((حتى إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به)). كان الجدل حول مفهوم هذه الجمعيات، هل هي

لن يكون سياسة أم مجرد جمعيات مقيدة في الشكل والمضمون ولا يترك إني مستوى
منه استمر ذلك إلى غاية صدور قانون الجمعيات بتاريخ 1988/07/05 ليضع
في تلك التأويلات، هذا القانون الذي رسم خطوط التماس لنشاط الأحزاب
سياسية بالقول: ((لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي أن تبني تأسيسها أو عملها
على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الانتماء إلى
من أو وضع مهني معين)) وهكذا فإن ما سبق أن قلناه بشأن التطور الأول
للأحزاب لا ينصرف على الجميع، فالواقع أثبت أن هناك أحزابا لها قدرة على
التجديد بالرغم من مخالفتها لمضمون هذه المادة المذكورة، وبما يمكن الاعتراض به أن
حيث التحرير لم تكن ضد التعددية الحزبية بل قبلتها كتحدٍ لإثبات مدى فوقها
بقدرها برنامجها في أوساط الشعب وهكذا يأتي المؤتمر الاستثنائي الذي دعت إليه
لجنة المركزية في وقت كانت فيه القاعدة الحزبية في حاجة ماسة إلى توضيح الرؤية
سبب تهمسار المستقبل لجهة التحرير الوطني والذي ميزه إعادة صياغة مشروع
البرنامج السياسي لجهة التحرير الوطني وينبذ من خلاله أن جبهة التحرير الوطني ما
إن تعتمد الميثاق الوطني كمرجع أساسي لمطلقاتها السياسية ويمكن اختصار محاوره
منقطة من المذكرة الصادرة آنذاك عن الأمين العام للجنة المركزية رئيس اللجنة
الوطنية لتجديد المؤتمر الاستثنائي السيد عبد الحميد مهوري فيما يلي:

الخطبة المرحلة.

- 1- مهام جبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة.
- 2- سياسة الجبهة تجاه التنظيمات الشعبية.
- 3- علاقة الجبهة بالمحيط السياسي العام.
- 4- إصلاح الجهاز الحكومي والإداري (ويعني
- 5- اتفاق العمل المستقبلي في برنامج
- 6- (الجنة).

واحد إلى
لا يستمع
عقلية قبل

1992/07/0

ويعني
ويعني
المصانع
المؤسسات

المخلصين
التحرير أن
الحقيط الأسود
استثنائي مؤتمر

التي عادوا بها
ضم حساسيات
أجل الجبهة وأن
لما كانت قواعد
يد عقب استثناء
ددة جديدة أنارت
إنشاء الجمعيات
الجمعيات، هل هي

6- تحديد كفاءات ممارسة الجبهة المحكم (أي حين تصل إلى الحكم).

7- الاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية (المبادئ والأسس) وتشمل النقاط التالية:

أ- التخطيط.

ب- القطاع العام.

ج- القطاع الخاص.

د- مكانة قطاع المخروقات في استراتيجية التنمية.

هـ- التوجهات الجديدة وتحديد مجال تطوير الصناعة والزراعة.

8- التوجهات المرحية للتنمية.

لم يجد المناضلون في جبهة التحرير الوطني صعوبة في الدراسة والتقسيم للوصول إلى حصر التوجهات المستقبلية لبرنامج الجبهة في ظل الوضعية الجديدة في مرحلة التعددية الحزبية، فالحياة الحزبية بالنسبة لجبهة التحرير كانت زاهرة بالعمل الفكري المرتبط والغادف إلى تطوير المجال السياسي، فقد كانت دورات اللجنة المركزية تنكب على وتائق هامة كانت الأمانة الدائمة للجنة المركزية تغدها بطريقة علمية بالاستناد إلى إشارات كثرمة كانت الجبهة تستجود عليها فقد أصدرت اللجنة المركزية ملفات عديدة مثل ملف الأسرة ملف الطياف ملف التربية والتكوين والتعليم العالي في دورتها العشرين المتعقدة في: 21 - 22 من شهر جوان 1988 وغيرها كثير جدا، ويمكن للمستمع فيها أن يتأكد بأنها بمثابة دراسات أكاديمية ذات تخصص نادر لكنها مع الأسف بقيت في كثير من الأحيان مجمدة ومكدسة في المكاتب.

كان المؤتمر الاستثنائي قد شهد وضعها خاضعا أدى إلى إعادة النظر في تشكيلة اللجنة المركزية تحت ضغط المؤتمرين فقد كان الجو فيه مشحونا تسوده حالات الغضب الناتج الإحتجاج الذي بلغه القواعد الحزبية حمراء العوامل المترتبة عن المرحلة



رابعة حينذاك. كرس دستور 1989 التفتح على التعددية الحزبية مما قد التجزئة
تألفت معها جبهة التحرير الوطني من موقف واضح وموقف حاسم. فهي تمسك
بمبادئ الثورة من بيان أول نوفمبر إلى الميثاق الوطني.

كان الوضع مهيئا ظاهريا لإجراء أول انتخابات محلية تعددية بتاريخ:
1990/06/10، وذلك بعد أن شهدت سنة 1989 إعادة النظر في قانون الانتخابات
مما أدى في المرحلة ما قبل التعددية، كانت الانتخابات تنصب على عدد 1541
مجلس بلدي و 48 مجلس ولائي تحصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 855
مجلس و 32 مجلسا ولائيا، ورغم النداء والأعداء كما يقال تحت جبهة التحرير المرتبة
التي يحرارها على 487 بلدية و 14 مجلس شعبيا ولائيا.

وفي المرتبة الثالثة الأحرار باستحوادهم على 106 مجلس بلدي، وفي المرتبة الرابعة
جمع من أجل الثقافة والديمقراطية بحصوله على 87 مجلسا بلديا وكانت بعض
الأحزاب قد قاطعت الانتخابات مثل: حزب القوى الاشتراكية (F.S) وذلك
بسبب تمسك زعيمه بنفس الطلب القديم الجديد وهو أولية انتخاب مجلس تأسيسي.
بعد أن شهدت سنة 1991 ما شهدته من حوادث، تجري الانتخابات التشريعية
في 1991/12/26 ويسفر الدور الأول على النتائج التالية:

- 1- المرتبة الأولى للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ: 188 مقعدا.
- 2- جبهة القوى الاشتراكية بـ: 25 مقعدا.
- 3- جبهة التحرير الوطني بـ: 16 مقعدا.
- 4- الأحرار بـ: 03 مقعدا.

فيما تبرز الأرقام هناك هو هدف تأكيد المكانة التي احتلتها جبهة التحرير الوطني
بأن يكون ذلك مفاجئا لاعتبارات عديدة لكن ما يهمنا هو كيف كان موقف
الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ يجب أن يعلم الجميع أن الأزمة بالية بحجة

م للوصول إلى
مرحلة التعددية
عسكري المرتبط
ية تنكب على
بالاستناد إلى
المركرية ملفات
تعليم العالي في
ها كثير جدا،
بعض نادر لكنها
تظهر في تشكيلة
تسود حالات
تربة عن المرحلة

التحرير في تلك الظروف هي على شقين داخلية وخارجية، فبالنسبة للداخل فإن التعددية أزعجت الستار عن هؤلاء المنافقين الذين كانوا يرون في الجبهة الجلود على كرسي المسؤولية والحصول على المنافع والمواقع، هؤلاء وجدوا أنفسهم فجأة يفتنون هذه المواقع، وكان من اللازم أن يبحثوا عنها في مكان آخر فسارعوا إلى الالتحاق بالأحزاب الأخرى وأعلنوا الولاء لها بل أن بعضهم اعتلوا منابر السب والشتيم ضد جبهة التحرير الوطني أضف إلى ذلك أن الصراع داخل الجبهة لا يزال قائما وسوف يظل بين القدامى أو ما سمي بالخافظين والمتقصرين للتحديد المحدثين للمجاهدة والمتاكدين من قدرة الجبهة على المنافسة ولذلك لم يخضعهم بتقدير مكانتها في الانتخابات فهم تعلموا من أقوال الزعماء السابقين أن خسران المعركة لا يعني خسارة الحرب. فإذا كانت تصريحات الجبهة الإسلامية قد بعثت الرعب في قلوب بعض الأحزاب الأخرى سيما البعيدة عن التوجه الإسلامي مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (R.C.D) وجبهة الأافاس وغيرها والذين طالبوا بمقاطعة الناظر الثاني والغائه نهائيا فإنه وعلى العكس من ذلك فإن جبهة التحرير الوطني واثقة من نفسها بفعل حصيدها التضالي والتاريخي.

موقف جبهة التحرير الوطني:

جاء هذا الموقف من خلال البيان الذي أصدره المكتب السياسي والذي أكد فيه حرصه على احترام إرادة الشعب وحذر من مغية الانسياق وراء المطالبين بإيقاف المسار الانتحاري ومما جاء في البيان: ((إن جبهة التحرير الوطني تسجل بارئاح وعلى الشعب الجزائري الذي يمكن من إجراء هذه الاستشارة في ظل الهدوء والأمن على الرغم من القنص والقصور والتجاوزات الغريبة المستعجلة...)).

وهكذا وقيل أيام معدودة من موعد الدور الثاني للانتخابات التشريعية والمعروف أن المجلس الشعبي الوطني تم حله من طرف الرئيس "بن جعيد" بتاريخ 30/09/1991.

مستقبل أو يقال الشاذلي بن جديد في: 11/01/1992؟

فيل عن الموضوع الكثير، فهناك من قال بأن الرئيس استقال فعلا في حين يرى البعض بأنه أقيل من أطراف أخرى وتحت ضغطها على اعتبار أنه عارض فكرة إلغاء المسار الانتخابي⁽¹⁾ وإصراره على التعايش مع أي حرب يفوز في انتخابات، يضاف إلى ذلك ما ترتب عن لقائه يوم: 06/01/1992 مع "عشائي" ممثل الجبهة الإسلامية وإلى كل ذلك "حصول توقعات تؤكد بأن الفوز سوف يكون للجبهة الإسلامية بالأغلبية⁽²⁾".

ومما جاء في استقالة الرئيس ((أمام حجم هذا الخطر التام فإني أعتبر في وزارة قسسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن... فكرت طويلا... ووعيا مني لمسؤوليتي في هذا الطرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإني أعتبر الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية)) وليس هناك من كتابات أو تصريحات تفيد فيما إذا كان للرئيس الشاذلي بن جديد سبق أن اتصل مع قيادة جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة وفيما إذا كان قد أطلعها أو استشارها في موضوع الاستقالة فكان مهما يكن من أمر فإن موقف جبهة التحرير جاء واضحا تماما ومكتملا لموقف السابق الذي شمه البيان السياسي بشأن استكمال المسار الانتخابي وذلك ما يستخلص من محتوى البيان السياسي الذي أصدره المكتب السياسي في: 12/01/1992 فور الإعلان عن استقالة الرئيس فقد جاء فيه ((إن الاستقالة المفاجئة للرئيس الجمهورية في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قد تزيد الوضع تعقيدا إذا لم توضع آثارها وتنازحتها ببالغ الحكمة والتبصر من طرف الجميع...)) بتاريخ: 14/01/1992 يعلن المجلس الأعلى للأمن عن إقامة المجلس الأعلى للدولة وتشكيل من السادة:

(1) - راجع ما أشرنا له سابقا خلال حوار الجنرال المفقود خالد نووار مع قناة الجزيرة.

(2) - انظر حوار بوشيايف رئيس مجلس الدولة لوكالة رويترز البوسفونية العربية في: 15/01/1992.

من فإن
ب عيسى
فصاة
عمر إلى
السب
لا يزال
المحدثين
تظهر
المعركة
عرب في
جمع من
مقاطعة
الوطني
أكد فيه
ب بايقاف
تياح وعي
الأمن على

والشؤون

- 1- محمد بوضياف: رئيسا.
- 2- خالد نزار: عضوا.
- 3- علي كافي: عضوا.
- 4- تيجاني هدام: عضوا.
- 5- علي هارون: عضوا.

عودة بوضياف فلتتصيا جبهة التحرير للرجل نحو المتحف أو قلنختفي عن الأنظار

لقد توقفنا في نقاط سابقة في هذا الكتاب عند تلك الأيام السابقة عن لقاء طرابلس التاريخي الشهير ورأينا كيف تم التحضير له وكيف أن رجالا يعودهم الرئيس الرجل هواري بومدين حضرت برنامج طرابلس وعملت من خلاله على تهيئة الأرضية لتجسيد مشروع اجتماع الذي يشير له نداء أول نوفمبر 1954 ((دولة ديمقراطية اجتماعية، في إطار المبادئ الإسلامية)) ذكرنا آنذاك أن قائد الأركان العقيد هواري بومدين أوفد أحد أصدقائه المحول عليهم هو السيد سي عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة) لإقناع القادة التاريخيين الموقوفين في السجون الفرنسية للانضمام إلى الفكرة وكان من الأوائل الذين تم الاتصال بهم هو السيد محمد بوضياف.

ونجد أن بوضياف نفسه يعترف بهذا ويؤكد بأن الاتصال عن طريق الخادبة فرنسا، غير أنه رفض الانضمام لأسباب سبق شرحها. لكن ما نريد الإشارة إليه بادئ ذي بدء هو أن المرحوم محمد بوضياف يعود أحيوا حسب الشرط الذي جعله مقترنا بعودته إلى أرض الوطن إذ يقول: ((لقد تلقيت وعودا من حكومة بومدين سنة 1966 ومن حكومة الشاذلي بمناسبة الذكرى الثلاثين للثورة لكنها لم تكن مرغوبة برفع الحظر الذي أدى لي إلى الخروج وهو التعبير عن رأيي فيما يجري في البلاد بصفتي مسؤولا سابقا وأحد قادة ثورة الفاتح نوفمبر، لقد سألت مبعوث بومدين: هل أعود إلى البلاد كمواطن جزائري عاد أم كمسؤول سابق؟ فذهب ولم يرجع! ونفس الشيء حدث تقريبا مع الشخص الذي اتصل بي سنة 1984)). وهكذا نشاء الأقدار أن يعود المرحوم بوضياف كمسؤول على رأس المجلس الأعلى للديمقراطية والعدالة



تحتوا

عضوا

عن الأنظار

في لقاء طرابلس
الرئيس الراحل
قائمة الأرضية
قوة ديمقراطية
العقيد هواري
ر (عبد العزيز
مقام إلى الفكرة

طريق اتحادية
الإشارة إليه
الذي جعله
سنة يومين سنة
لم تكن مرفوعة
بحري في البلاد
بعوث يومين
ولسم روحا
وهكذا نشاء

قائمة الخمس الأعلى للأمن بموجب إصدار إعلانه المزعج في: 14 جانفي 1992 والباقي
يشكل من خمسة أعضاء كما سبقت الإشارة إليهم.

كان المرحوم السيد بوضياف كما بدا للجميع في عجالة من أمره وهو يريد أن
يعد أفكار قديمة يسترجعها من ذاكرته لكن شد إليه الانتباه حين خاطب الشعب
قائلا: ((هذه يدي أمداها للجميع بدون استثناء أمداها بثقة وأمل وتحديد الجهد من
لحل الصلحة والمساعدة والتعاون لبناء الجزائر)) المتبعون والمهتمون بشؤون السياسة
عرفوا على الفور في تحليل الخطاب الذي يشر به المرحوم بوضياف نهجته البعض
وتر كلمة ((هذه يدي أمداها للجميع دون استثناء...)) أن الأمر يتعلق بصلحة وطنية
شاملة تتجاوز كل الخلافات السابقة لاسيما أن الصراع بل الحرب المدمرة بلغت
أشدها حرب حضارية وكانت تبدو وكأنها بين شعبين مختلفين أحدهما يزعم إقامة
دولة إسلامية وآخر ينتمي إلى حضارة غربية بينما كان من ينتمي إلى جهة التحرير
الوطني بقف وسط هذه الأمواج العاتية هذا هو وضع جهة التحرير الوطني "الإعتدال
والوسطية" وذلك هو منطلق العمل الذي كنا مع كثير من الطلبة أيام الجامعة نمارسه
حين كنا نتدخل من حين لآخر للتوفيق وفك النزاع الذي يبلغ حالات خطيرة أحيانا
بين مجموعات الطلبة من الذين ينتمون إلى ما يسمى آنذاك "بالإخوان المسلمين" وبين
ما يسمى "بالشيوعيين" (تلك المرحلة التي عانى فيها عميد جامعة قسنطينة السيد عبد
الحق براورحي آنذاك صعوبات كبيرة في إقلاقه حسن سير النظام الجامعي)). كان
الناخبون المستوعبون لبرنامج جهة التحرير الوطني من غير المنتمين نظريا لها يرددون
وفي وصف الجهة الآية القرآنية المكرمة: ((وكللك جعلناكم أمة ومبطا لتكفروا
شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا)).

يجب أن نتيقن ولا يستطيع أحد أن يقنعا بعكس ذلك أن الحرب التي
انطلقت في الجزائر والتي وصل الحقد تفجرت بها إلى شفاير ((علي وعلى أعدائي))

كانت مستمرة من أزمة صيف 1962 وعادت لتشتعل في أكتوبر 1988 لتستمر فيما بعد. كان لها هدف واحد وهو القضاء على جبهة التحرير الوطني وإزاحتها من الطريق. ليس هناك هدف آخر غير هذا، فالمشروع الاقتصادي أو الاشتراكية أقيم نهائيا ولم يعد يهتم به أحد لكن الذي بقي وظل صامدا هو المشروع الحضاري وذلك هو توجه جبهة التحرير فالحرب الجديدة يجب أن تأتي على ما حققته في هذا الميدان وما سبق أن وضعه وينتد رسمه الملفات التي انتهت بها أشغال اللجنة المركزية في مختلف دوراتها ملف الأسرة الذي جسده (قانون الأسرة) ملف الإعلام ملف الثقافة ملف اللغة العزبية وما صدر بشأنها من توصيات، أصبحت مقبلة وقال فيها المشروع كلمته إلى جانب ذلك كله. لكن أن يؤدي الأمر إلى التراجع عن مواقف الدولة تجاه قضايا خارجية لم تكن سوى نابعة من مبادئ الثورة الجزائرية وتجسيدها لما تقرر في ميثاقها (مثل قضية الصحراء الغربية) هكذا بدأت النوايا تتضح وبسرعة فائقة، السيد يوضايف يصدر مرسوما رئاسيا يحمل رقم: 92 - 39 بتاريخ: 1992/02/04⁽¹⁾ يحدد فيه صلاحيات المجلس الاستشاري الوطني المنشأ بموجب أحكام المادة 06 من إعلان تأسيس مجلس الدولة المشار له والتي تنص على: ((تساعد المجلس الأعلى للدولة هيئة استشارية وطنية)) وقد نصت المادة الثامنة 08 من المرسوم المذكور على نوعية التشكيلة التي تكون هذا المجلس بالقول: ((يتضم المجلس في صفوفه أعضاء: - مشهورين أو معروفين يحكم كفائتهم أو هم حفظة أو مصداقية في ميدان عملهم.

- متصفين بقداعات وروح التضحية والإخلاص للمقضية الوطنية.

- غير مرتبطين بأية مسؤولية نظامية في حزب سياسي أو جمعية أو تجمع منضوين تحت لواء حزب سياسي أو على علاقة به.

(1) - المرسوم مشور بالجريدة الرسمية عدد 39 بتاريخ: 1992/02/09 معدل بالمرسوم الرئاسي 257/92.

وحشد المرسوم تشكيلة المجلس بستين عضواً (60) يعينون بمرسوم رئاسي، وفي
لوقت نفسه تصدر مرسوماً رئاسياً رقم: 92 - 44 مؤرخ في: 1992/02/09 بإعلان
حالة الطوارئ لمدة 12 شهراً على امتداد كامل التراب الوطني وينشئ بموجب نص
المادة 05 منه مراكز الأمن التي يرجع صلاحيات إقامتها لوزير الداخلية.

لقد سبق للسيد بوضياف أن صرح بأن: ("جبهة التحرير الوطني" في تقديره
نبت سنة 1962) لكن ها هو يجدها أمامه حية ترزق بل لا تزال في ريعان
شباب فهي تتحدد ثباتها باستمرار ويدخلها الناس أفواجا، ربما يكون هذا هو الذي
أثار حافظة السيد بوضياف نحو الجبهة والتي لم تشهد حصاراً مثل الذي فرض عليها
في هذا العهد، فالسيد بوضياف طالب بضرورة حمل الجبهة إلى المتحف فوراً لأن
مهنتها انتهت وهي ملك لجميع الجزائريين وبإمكانهم زيارتها والتبرك بها هناك،
في تلك الأثناء ومن أجل تشديد الحصار على الجبهة يجري إحصاء وجرّد
ممتلكاتها بناء على منشور رئاسة مجلس الدولة بتاريخ: 1992/04/21 في القمة
وفي مستوى الولايات تجرّد الجبهة من ممتلكاتها، يبدو وأن كل شيء أصبح محال
مراجعة فالسيد بوضياف لم يستطع ولم يقنع بالأحزاب السياسية وأخذ يعمل
داخل محيطه الوحيد وهو المجلس الاستشاري.

كانت الفرصة سانحة جداً والساحة مهيأة لأعداء الجبهة لكي يفعلوا شيئاً قبل
فوات الأوان، فما أن أفصح السيد بوضياف عن إنشاء بديل الحزب جبهة التحرير
أو بالأحرى استنساخ جبهة تحرير أخرى وفق التصور الجديد حتى تلقى الفكرة
أناس هم ليسوا من رجال الفكر ولا منظرين، من هؤلاء الذين يعيشون في دواليب
السلطة ليست لهم مهنة معينة، بعضهم ألحق بمنظمات وجمعيات عن طريق الانتخاب
وبقي بثلث الضفة منذ سنوات عديدة. يشكل هؤلاء قطعا أو لوبيات تستغل
حسب المراحل لتحقيق أهداف معينة. كانت فكرة إنشاء التجمع الوطني تشكل
الشغل الشاغل آنذاك، وكان متفقاً أن يشمل هذا الكيان السياسي الجديد

الحساسيات السياسية ضمن حظيرة واحدة. كانت هناك العديد من الملفات الهامة بيد المجلس الاستشاري الذي يرأسه السيد "رضا مالك" بعضها لم يفرط فيه واستمر إلى غاية مخروجه إلى حيز التنفيذ في إطار مجلس الدولة والذي ضم إلى تشكيلته "رضا مالك"، ويتعلق الأمر بالمرسوم التشريعي رقم: 92 - 02 الصادر في: 1992/07/04 المتعلق بتمديد الأجل الأقصى المنصوص عليه في المادة 36 من القانون رقم: 91 - 05 والمتضمن تعميم استعمال اللغة الوطنية والذي أمضاء خليفة بوضياف السيد علي كافي والذي أصدر فور توليه المهام على رأس مجلس الدولة مرسوما تشريعيا بحمل رقم: 92 - 01 يتضمن تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اغتيال الرئيس بوضياف وتشكيل من السادة: مبروك بلحيسن أحمد، بوشعيب محمد، فرحات يوسف، فتح الله كمال، رزاق بارة، غلال الشعالبي. جبهة التحرير الوطني لم تستجب من الساحة بل ظلت بيانات المكتب السياسي تأتي من حين لآخر معبرة عن مواقف الجبهة حيال القضية بتطوراتها بل أنه يمكن اعتبار اللقاء الذي عقدته اللجنة المركزية برئاسة بالهام وهي الدورة التي تمت بتاريخ: 28 إلى 30 أكتوبر 1992، كان الانشغال الوحيد آنذاك هو البحث عن الصيغ الممكنة للخروج من الأزمة وقد أصدرت اللجنة المركزية لائحة أشادت فيها بالدور الذي تلعبه قيادة جبهة التحرير الوطني وبحث اللقاء الذي أجراه المكتب السياسي يوم: 21 سبتمبر 1992 مع المجلس الأعلى للدولة والذي ضم إلى جانب السيد الأمين العام للحزب عبد الحميد مهوري كل من السادة: عبد العزيز بلخادم وعلي بن فليس وقد جاء اللقاء في إطار المشاورات التي دعا إليها المجلس الأعلى للدولة وكان اللقاء مع المجلس الأعلى للدولة فرصة لإعادة تأكيد موقف حزب جبهة التحرير الوطني ووجهة نظر قيادته لحل الأزمة والتي جاءت ضمن التوصيات ولوائح اللجنة المركزية في الدورة التي انعقدت بتاريخ فيفري 1992 وألحت اللجنة المركزية في دورة ثانية على ضرورة مواصلة الحوار ومما يتعين تأكيدده أن المكتب السياسي قام بحوصلة نتائج النقاش والحوار والأفكار المنصبة حول مواقف الحزب ونصوره لحل الأزمة في شكل مذكرة قدمها

المجلس الأعلى للدولة يوم: 30 نوفمبر 1992، كما وزعت على جميع هيئات الحرب والمنظمات والاتحادات المهنية ووجهت كذلك إلى الأحزاب السياسية لتشير في نهاية الأمر إلى الرأي العام ويبدو أن موقف حزب جبهة التحرير الوطني الداعي إلى الحوار لم يرق بعض القادة في المجلس الأعلى للدولة نفسه وفي مستويات أخرى كثيرة وقد اعتبر السيد "عالم نزار" فيما بعد أن الاتجاه الذي تسير فيه جبهة التحرير الوطني بالخطأ والمتخاذل⁽¹⁾ ونظرا لما تكتسبه المذكرة المشار لها من أهمية كبيرة وما يحتويه من أفكار تبرز بوضوح موقف حزب جبهة التحرير الوطني بدون مزاينة أو مناورة أو مواربة نفضل إدراج المذكرة كاملة فيما يلي:

* إن هذه المذكرة تعبر عن استعداد حزب جبهة التحرير الوطني بالمساعدة على حل القضايا الكبرى التي تميز الأزمة التي تعرفها بلادنا منذ سنوات، وتنظم هذه المذكرة ثلاثة محاور:

أولاً: المبادئ والقناعات التي ينطلق منها حزب جبهة التحرير الوطني في تصور الحلول التي تتطلبها الأزمة.

ثانياً: الاقتراحات العملية التي تمكن من العودة إلى الأوضاع الطبيعية في تسير شؤون الدولة ومواجهة الآثار السلبية للأزمة.

ثالثاً: الإصلاحات الهيكلية وقضايا المجتمع الكبرى التي تتطلب حلولاً معينة فورية، وتستلزم بالتالي حواراً معقداً من الضروري أن ينظم ويستمر بعد عودة الأوضاع الطبيعية.

أولاً: المبادئ والقناعات:

إن المبادئ والقناعات التي ننطلق منها في تصور الحلول التي تتطلبها الأزمة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

(1) - أنظر خالد نزار: بوتليقة الرجل والعصيلة ص 155 وما بعده.

1- إن حزب جبهة التحرير الوطني يعتقد أن الوضعية التي تعيشها بلادنا تتطلب تحييد جميع الجزائريين للمحافظة على ثوابت هذه الأمة، وهويتها، ورسالتها الوطنية النضالي والثوري والنظام الجمهوري ودستور البلاد ومؤسساتها الدستورية واحترام إرادة الشعب المعبر عنه بحرية.

2- إن حزب جبهة التحرير الوطني، انطلاقا من مواقفه المبدئية الثابتة، وعاجبة عنها تلك التي تضمنتها اللائحة التي صادقت عليها اللجنة المركزية في شهر فيفري 1992، يعتقد أن الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد لا يمكن التغلب عليها بالحلول الجزئية ولكنها تتطلب حلا متكاملا ومنسجما تغطي جميع أبعاد الأزمة ويمكن أن تشكل قاعدة لمسعى وطني شامل يؤدي إلى إجماع وطني أو إلى صيغة قريبة من الإجماع الوطني.

3- إن إنهاء مسلسل العنف يمثل قضية مركزية في معالجة هذه الأزمة، والمقترحات التي يتقدم بها حزب جبهة التحرير الوطني ترمي في جوهرها إلى تطوير هذا المسلسل الخطير.

إن التنديد بالعنف ورفضه من طرف حزب جبهة التحرير الوطني وكثيرا من الطبقات والأحزاب الأخرى وما تقوم به الدولة من إجراءات أمنية، لا يكفي لتحييد البلاد مغية هذا المثلث الخطير.

4- إن الحوار هو الوسيلة المثلى لإيجاد الحلول الصالحة وإنصاحها وتطبيقها تطبيقا سليما، واعتماد الحوار يقتضي رفض حتمية المواجهة بين الجزائريين. ويقتضي كذلك رفض حتمية التناقض بين الجزائر الوفية لثوابتها وهويتها وبين الجزائر المتفتحة على العصر وحقايقه.

5- إن المجلس الأعلى للدولة، بحكم المسؤوليات التي يتحملها، هو الذي يجب أن يكون أكثر الأطراف حرصا على اعتماد الحوار وسيلة لحل المشاكل الوطنية. ويتولى تنظيمه، ويحرص على نجاحه، وفعالية تطبيقه، كما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

٦- إن الحوار يجب أن يتسع لجميع الفعاليات السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع، ولا يقتصر من الحوار أي طرف يقبله وسيلة لحل الأزمة، واشتراك أي طرف في الحوار لا يعني التسليم بمطالبه وتوجهاته بل يفترض تفتحه على آراء الغير، والتزامه بتنفيذ ما تتفق عليه أطراف الحوار، ويمكن أن تتعدد صيغ الحوار وأساليبه حسب المراحل وتتوسع بها جميع القوى السياسية والاجتماعية من الاضطلاع بقسطها من المسؤولية في إخراج البلاد من الأزمة.

٧- إن الهدف العام من الحوار هو الوصول إلى اتفاق وطني على الحلول التي تتطلبها الأزمة المتعددة الجوانب، وحتى يستجيب الاتفاق لهذه الغاية، يجب أن يعتبره أطراف الحوار، كلاً لا يقبل التجزئة في التصور، والالتزام، والتنفيذ ولكن تطبيقه يخضع بطبيعة الحال، إلى تحديد أولويات ومراحل ضمن رزمة متفق عليها.

٨- إن الاتفاق الوطني يستهدف أساساً تنظيم الفترة التي تمهد للعودة إلى الأوضاع الطبيعية لأن هذه الفترة تزيد المشاكل تعقيداً وخطورة إذا اقتضت على تعييب مؤسسات الدولة أو تجميدها وتعطيل الحياة السياسية، والحد من الحريات العامة، والركون إلى الإجراءات الاستثنائية وبالعودة إلى الجمع بين السلطات وتداخلها.

٩- ضرورة الاتفاق على هيكل للمناخ والتنسيق بين المجلس الأعلى للدولة والأطراف الأخرى المشاركة في الحوار يظل قائماً طيلة المرحلة اللازمة لتطبيق الاتفاق الوطني.

١٠- تلتزم الحكومة بتطبيق الاتفاق المبرم في تسييرها للشؤون العامة، وتلتزم الأطراف التي قبلت نتائج الحوار بمساندة الحكومة والعمل لتحقيق الطاقات الشعبية للمساهمة في الجهد العام للخروج من الأزمة.

١١- تلتزم الحكومة والإدارة بالحياة الكامل تجاه التيارات السياسية، وخاصة في ظل ما يتعلق بتجديد الانتخابات وتنظيمها كما تلتزم باحترام الحريات العامة، وحياة وسائل الإعلام العمومية.

بلاذنا تتطلب
يتها، ورضيدها
بلاد ومؤسستها

تة، وخاصة منها
في شهر فيفري
لا يمكن التغلب
حزمة تغطي جميع
إلى إجماع وطني

أزمة، والمقترحات
إلى تطبيق هذا

لوطني وكثيراً من
أمنية، لا يكفي

ها وتطبيقها تطبيقاً
لجرائتين. وبمقتضى
بوتها، وبين الجزائر

الذي يجب أن يكون
ويعمل

12- يضمن الجيش الوطني الشعبي، الاتفاق المبرم وتطبيقه بتراهة من طرف الجيش، ويبقى ملتزماً بجميع الصلاحيات التي يخولها له الدستور.

ثانياً: الاقتراحات العملية:

إن النقاش حول المبادئ والتوجهات العامة يجب أن ينتهي إلى مقترحات معينة تضمن للاتفاق المرجو الوضوح والواقعية... وسلامة التطبيق وانطلاقاً من المبادئ والقناعات التي أشرنا إليها نرى من الضروري أن نتناول الحوار القضايا التالية:

(1) تطوير مسلسل العنف:

وهذا يتطلب من الأطراف المتناوكة في الحوار:

- الالتزام بعدم اللجوء إلى العنف بجميع صوره، كوسيلة للعمل السياسي.
- الالتزام بالعمل، بمختلف الوسائل السياسية لإخراج البلاد من مسلسل العنف.
- لا يدخل ضمن النقاش مسؤولية الدولة وحدها، دون أي طرف آخر، في حفظ الأمن والممتلكات العامة، وواجباتها في حماية المجتمع والمواطنين من العنف وفق أحكام الدستور والنصوص القانونية المستمدة منه.

(2) العمل لعودة الطمأنينة:

إن استتباب الأمن يجب أن يعزز بحملة من الإجراءات من شأنها إعادة الطمأنينة للمواطنين والمجتمع ومنها:

- التخفيف التدريجي من الإجراءات المنجزة عن حالة الطوارئ بما يسمح بعدم تعديدها إذا تعذر رفعها قبل الأجل المحدد لنهايتها.
- احترام الحريات العامة المنصوص عليها في الدستور.

- تعزيز العمل السياسي من كل القيود باستثناء القيود التي تنشق عليها أطراف الحوار.

- إبعاد النشاط الحزبي والانتخابي عن المساجد.
- إجراءات أخرى تدعى ضمن هذا المنظور.

(3) العودة إلى المسار الديمقراطي:

يكون العودة إلى المسار الديمقراطي بإحدى الطريقتين التاليتين:

مقترحات عملية
انطلاقاً من المبادئ
تتضمنها التالية:

(أ) إتمام البدء بانتخاب مجلس تشريعي عن طريق الاقتراع العام المباشر وبناء على قوانين انتخابية، تتفق عليها أطراف الحوار، ويصدرها المجلس الأعلى للدولة. وتوزع هذه القوانين بالتزامات محددة بين أطراف الحوار لتوفير كل الظروف المساعدة على الاختيار الحر للمواطنين، واحترام نتائج هذا الاختيار، وفي هذه الحالة يبقى المجلس الأعلى للدولة قائماً بجانب المجلس الوطني المنتخب حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية.

عمل السياسي.

(ب) وإتمام البدء بانتخاب رئيس الجمهورية، عن طريق الاقتراع العام المباشر، بناء على قانون انتخابي تتفق عليه أطراف الحوار ويصدره المجلس الأعلى للدولة، ويعزز هذا القانون بالتزامات محددة بين أطراف الحوار لتوفير كل الظروف المساعدة على الاختيار الحر للمواطنين، واحترام نتائج هذا الاختيار، وفي هذه الحالة تنتهي مهمة المجلس الأعلى للدولة بمجرد انتخاب رئيس الجمهورية الذي يبادر بدعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس تشريعي في الأمد المتفق عليه وعلى الأمن المذكورة آنفاً.

مسلسل العنف.

عرف آخر، في حفظ
بين من العنف وفق

وسواء اعتمدت الصيغة الأولى أو الثانية للعودة إلى المسار الديمقراطي، فإنه يجب استكمال هذا المسعى بانتخاب المجالس البلدية والولائية لتمكين الشعب من المساهمة المنظمة بواسطة نوابه المنتخبين، في الجهد العام الذي يتطلبه الخروج من الأزمة.

شأنها إعادة الطمأنينة

أرى بما يسمح به

(4) العودة إلى الحياة الدستورية:

إن العودة السريعة إلى الحياة الدستورية تتطلب من أطراف الحوار الالتزام بدمستور 23 فبراير 1989 وتطبيقه طيلة الفترة الانتقالية.

يتمتع الاتفاق على إدخال تعديلات محدودة على الدستور الحالي إذ يمكن
الرجوع إلى ذلك وعند بعد إجراء التعديلات التشريعية والرقابية.
ممكن وضع دستور جديد أو إدخال تعديلات أساسية على الدستور الحالي إذ
أثبت التجربة ذلك في نهاية الفترة التشريعية، ويمكن أن يتم ذلك إما بانتخاب
مجلس تأسيس أو تحويل المجلس التشريعي الوطني إلى مجلس تأسيس.

5) تجنيد الطاقات للتفكير بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية:

تسعى أطراف الحوار إلى الاتفاق على سياسة موحدة في القضايا التالية:
أ) الإجراءات اللازمة للتفكير الاقتصادي والمالي، وتحديد أولوياتها ومراحل
تنفيذها.

ب) تنظيم التضامن الوطني لمواجهة الأزمة، وحماية الفئات الاجتماعية المستهدفة منها.

ج) الإجراءات الكفيلة بسد مصادر البطالة والفقر السهل والشراء غير المشروع.

د) دور المحروقات في الاقتصاد الوطني.

هـ) موقف مشترك من المديونية وطرق معالجتها.

و) موقف موحد لرسم حدود التعاون الاقتصادي والمالي مع الخارج، وضمان
الاستثمارات الأجنبية.

ز) الاتفاق على برنامج استعمالي لصالح الشباب في ميادين التكوين والإدماج
الاجتماعي والتشغيل.

ح) الإجراءات اللازمة لدعم النشاط والإبداع الثقافي والعلمي.

ط) تحديد محاور العمل لتنشيط مشروع الاتحاد المغربي، وتوضيح معالمه
السياسة الخارجية لبلاد إذ يجب حشد الجهود التحررية الوطنية بعبء أن الاتفاق

على كيفية معالجة هذه القضايا بحل الأرضية المثلى للمحافظة على الوحدة الوطنية، واستقلال البلاد وأمنها، وتنمية المجتمع وإزدهاره في إطاره الحضاري الأصيل.

وإن تنظيم الحوار الوطني وتظوره حول هذه القضايا سيكفينا من تقديم مقترحات مفصلة أخرى للأطراف المشاركة في الحوار.

ثالثاً: الإصلاحات الهيكلية وقضايا المجتمع الكبرى:

إن العودة إلى الأوضاع الطبيعية لا يكفي وحده لتحسين البلاد، وبناء المستقبل على أسس متينة، وإن التغيير الجذري، في كثير من الميادين، مطلب أساسي لا بد أن يؤخذ بالاعتبار بعد استقرار الوضع العام في البلاد، ولكن التغيير المطلوب عملية دقيقة ومعقدة واستمرار الحوار المعقق والرصين بين الجزائريين، على اختلاف توجهاتهم، في القضايا التي يطرحها هذا التغيير هو أهم الضمانات لنجاحه.

ومن الصعب وضع قائمة شاملة للقضايا التي يمكن أن تندرج في هذا الباب التي تختلف من حيث المنظور والثوقيت عن البابين السابقين، ولكننا نذكر البعض منها على سبيل المثال فيما يلي:

- النمو السكاني.
- مكانة المرأة في المجتمع.
- سياسة اللغات.
- دور المسحوق في المجتمع الإسلامي الحديث.
- إصلاح المؤسسات.

- الإصلاحات الهيكلية الكبرى (مثل إصلاح المنظومة التربوية، والإصلاح الإداري... إلخ).

((إن الرغبة في استمرار الحوار في هذه القضايا وأمثالها فؤشر على التوجه لترشيد التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية في بلادنا. وتأكيد الإدارة التي تجمع أطراف الحوار في اعتماد الديمقراطية لبناء مستقبل الجزائر)).

سوف يشهد التاريخ أن رجلا مثل عبد الحميد مهري كان لهم الدور الفعال والرجولي الذي لا ينساه المناضلون المخلصون، فقد حمل في سفينة فيها من كل زوجين اثنين إلى بر الأمان وتخطى بها المرحلة الحرجة لتتأرجح وتتردد في مرحلة الحياة والرخاء. كان موقف الجبهة واضحا من الأزمة وليس مذبذبا ولم يجعل منها إمعة نقلها إلى المعارضة الراديكالية في وضع التفتت فقد قال عن موقف الجبهة ((إن الأفلان يرفض استعمال العنف كوسيلة للعجل السياسي، مهما كان مصدره ومهما كانت ضحاياه، وسهما كانت الظروف ولكن دائما تواجه بالقول أن ذلك غير كاف لماذا؟).

إنهم يريدون منا أن نستعمل مصطلح الإرهاب بدل العنف!

والآن نكشف لماذا؟.. إنهم يريدون القول للعالم أنه ليس لدينا أزمة بل مجرد ظاهرة إرهابية، ويجب أن تتجند كل الرسالة الدولية لمحاربة الإرهاب، ومساندة السلطة القائمة على ذلك، وهذا واضح في الوقت الذي يشرع فيه في تنظيم اجتماعات بين وزراء الداخلية لتنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب.

لقد قلنا أننا لم نستعمل مصطلح الإرهاب، لأنه مصطلح قمعي، ولأن الظاهرة أكثر أهمية وعسقا، وهذا لا يعني أنه ليس خطيرا.

إن ظاهرة العنف عندنا معقدة، ونستدعي خلا سياسيا، لا خلا أمنيا فقط.

إنهم يطلبون منا أيضا أن نكون آفة للتشديد، بمعنى أن نصدر بيان تشديد كل يوم، وعلى إثر كل ضحية، إننا محاولة لإغراق الأحزاب في قضايا ثانوية، بما قد يعطي الانطباع بأننا نقوم بشيء ضد العنف، بالتشديد به وبآثاره، ولكن لا نبحث لنا تقديم اقتراحات عملية لتوقيفه.

إننا نعتقد أن مهمة الأحزاب السياسية ليس التشديد بالعنف، ووصف وحشية لأعمال، ولكن مهمتها هي البحث عن مخرج من العنف، ولأننا نؤكد على الحل، ونقول بأن الحل هو الحوار، يريدون أن نجرونا إلى طرق مسدودة))⁽¹⁾، ويضيف: ((... هل حقيقة ليس هناك علاج للأزمة الجزائرية إلا السياسة الإستراتيجية)).

ويضيف ويبرز السيد عبد الحميد مهري تصور الجهة حول حل الأزمة عن طريق واحد وهو الحوار قائلا: ((والحل الوحيد هو الحوار القوي والعصبي والواقعي بمصروف كل القوى السياسية للبلاد، وبالطبع يجب أن يعقد هذا الحوار في الجزائر، لأنه لا يمكننا أن نعفي السلطة القائمة من مسؤوليتها في إيجاد الحل معنا، إنما نعتقد كل الاعتقاد أننا نملك مفتاح الحل، وتستطيع، إن أردت، أن تشجع على إيجاد مخرج مشرف للجميع، مخرج سلمى وديمقراطي، كما أننا نملك في ذات الوقت وسيلة سد النظام السياسي، وسد كل قنوات الحوار، مثلها هو الشأن عليه الآن. إننا نشاهد عنيفات الغلق والسد على الأصعدة السياسية والإعلامية. وهذا يخلقنا بشدة لكنه يدفعنا إلى الدفاع عما نعتبر أنه مستقبل ومصير الجزائر. فهذه الجزائر ملك للجميع، وليس هناك كائن من كان، مهما كانت مرتبته يمكنه الرقعة بقدرة على تغييرها كما يستمر مريعة خاصة)).

كانت جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري قد لعبت دورا هاما في الدعوة إلى الحوار بين الجزائريين هجعا ودون إقصاء وذلك ما عبر عنه في ندوة روما التي انعقدت بتاريخ: 21 - 22 نوفمبر 1994.

(1) - حوار الشهيد عبد الحميد مهري الأهمير العام للحزب (مجموعة نصوصه) يوم: 11/11/1994.

السيد عبد الحميد مهري، مسجيد الشعرة من العجوة كما يقال في العامية وأفرغ
ما في جعبته من غبض وصرح في أحد المناسبات قائلا: ((إن جميع الأحزاب وأعضاء
الحكومات المتعاقبة نصبوا العداء لجبهة التحرير الوطني فوجدت نفسها تتحمل جميع
الآخطاء المرتكبة من الحكومات التي تعاقبت على السلطة منذ 30 عاما)).

جبهة التحرير الوطني وبحكم مكانتها التاريخية ورصيد رجالاتها النضالي ظلت على
موقفها حيال الأزمة ولا أحد أعرف منها بسرايا وخبايا النظام لذلك أرادت أن تنحصر
في مسعى الحوار بشكل واضح وشفاف، وأمام ضغوط هذه العوامل قاطعت ما يسمى
بأرضية الوفاق الوطني وكان شرطها واضحا هو أن يجمع الحوار الأحزاب الفاعلة في
الساحة فالتس الأعلى للدولة وتوسطه لجنة الحوار الوطني التي أنشأها "علي كافي"
بتاريخ: 1993/10/13، حددت المرحلة الانتقالية إثر ندوة الوفاق الوطني. سنة 1994
قاطعت جبهة التحرير المؤسسات التي أقرتها المرحلة الانتقالية واعتبرت ذلك هدوا
لوقت وقريبا من الاتصال المباشر بالشعب والرجوع لمؤسساته الشرعية.

بتاريخ: 1995/09/19 يصل اللواء العسكري "اليمين زروال" إلى رئاسة مجلس
الدولة ثم يترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في شهر ديسمبر 1995. كانت الدعوة
إلى الصراع لازالت تتأرجح، لكن المجاهد والوطني المخلص "زروال" ابن الأوراس
الأشم يضع حدا لتلك التصورات الطائشة التي تدعو إلى الاستمرار في الخطأ ويدعو
إلى حوار سياسي هادئ يجمع حوله قدماء المناضلين والمجاهدين والتاريخيين ومثال
ذلك أنه عمداً إلى السيد الطاهر الزبيري بالاتصال بقيادة الحزب المنحل (الجبهة
الإسلامية) بسجن البليدة للتحاور معهم.

أصبح الذين كانوا يوجهون هوائياتهم المشعة إلى الضفة الشمالية وراء البحر لا
يشكون من التضايق الضور بشكل جيد، فالرجل الوطني شوش الأفكار فهو لا
يتلقى تعليقات الضور من وراء البحر. تلك عوامل دفعت بجبهة التحرير الوطني إلى
مساندة ومناصرة فقد انبرت لجان من المناضلين أسست نفسها لمساندة الانتخابات
الرئاسية عبر مختلف أنحاء الوطن.

تعامية وأفرغ
أب وأعضاء
تتحمل جميع

ي ظلت على
تست أن تتحرك
تت ما يسمى
أب الفاعلة في
ما "علي كافي"
في سنة 1994
ت ذلك هدرا

رئاسة مجلس
كانت الدعوة
أبن الأوراس
الخطأ ويدعو
تاريخيين ومثال
المنحل (الجهة)

ق وراء البحر لا
الأفكار فهو لا
الوطني إلى
الانتخابات

إن انقشاع شحنة الحقد وروح الانتقام تجاه جبهة التحرير من طرف أناس كتب
هم الوجود على قمة هرم السلطة، فتح المجال لعودة الحيوية والنشاط إلى الحزب فقد
أدرك الشعب حقيقة تلك الأكاذيب والخزيعات التي كانت تحاك وتثار ضد الجبهة.
فماود احتضانها بعد أن تبين له أن لا بديل عنها ذلك ما فعله في تشريعات 05 جوان
1997 والمجالس المحلية في: 23 نوفمبر 1997 في انتخابات تعددية رغم الإجحاف
الواضح في حقها لكن كل ذلك لا يمنعنا من الولوج داخل جبهة التحرير الوطني
لنرى الوضع على حقيقته ولنتأكد هل زالت الصراعات الداخلية داخل الجبهة
وتلاشت الأزمات الداخلية بفعل تلك العوامل الخارجية؟ أم لا لم تحقق ذلك وهل ما
قام به مهري من الابتعاد بالجهة خارج أسوار النظام يعني أم لا أصبحت حزبا معارضا
بالمفهوم التقليدي للأحزاب أم أن ذلك كله لم يكن في صالح الجبهة التي كانت في
الحكم أو للحكم؟ إن الصراع الجديد داخل أجنحة الجبهة تجاه ما يجري من أحداث
منظور مواقف الأجنحة أو الرجال الأقوياء داخل الجبهة تجاه ما يجري من أحداث
على الساحة الوطنية، تنعقد اللجنة المركزية في دورة استثنائية في شهر ديسمبر 1996
ويتم سحب الثقة من السيد عبد الحميد مهري وتعيينه بالسيد بوعلام بن حمودة قد
يكون ذلك مندرجا في الاستمرارية والنوازل داخل جبهة التحرير الوطني لكن
العض أعطاه تفسيراً آخر مفاده مواقف مهري المعارضة بشكل متعنت للنظام القائم
قد يعطي تصريح بعض القياديين في الحزب جهة تفسيراً آخر فقد صرح السيد
/بلياط للصحافة بالقول: ((إن مهري حرم إدارات الحزب من الامتيازات التي كانت
يتمتعون بها يوم كان الحزب حاكما، حيث حرموا من الحقايب الوزارية ومن
مناصب السفراء... لذلك وجبت تنحيته...)). وأصل السيد بوعلام بن حمودة
مسار الحزب ودفع به إلى الأمام وفي المؤتمر السابع تكون محطة يقف عليها الجميع
للتقيد الذاتي ووضع بعض النقاط على الحروف من أجل ضمان انطلاق جديدة في
ظل مغطيات متغيرة كثيفة عن الزوايا السابقة.

* المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني 1، 2، 3 مارس 1998 تحت شعار: "جبهة التحرير أعطيناك عهداً"

ومما يتعين ملاحظته هنا ومنذ البداية أن الحزب يعود إلى صيغته الأولى ويتم التراجع عن صيغة الجبهة وهو ما ظهر به القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر السابع والذي ينص في مادته الأولى على ما يلي:

((حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة، شعاره "من الشعب وإلى الشعب".

على خلاف ما نصت عليه المادة الأولى من القانون الأساسي الناتج عن المؤتمر السادس بالقول: ((جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي يستقطب مختلف الطبقات السياسية المؤمنة بالوحدة الوطنية، والمتمسكة بمصالح الشعب...)).

يلاحظ أيضا تفتح الحزب في هذه المرحلة على الشعب وتخليه عن تخصيص مصادر القوة أو مصادر التسوين البشري (من المناضلين) على فئات الوطنيين من المحاربين والنساء والفلاحين والشباب والمثقفين، فقد نصت المادة الثانية من القانون الأساسي للمؤتمر السابع على ما يلي: ((يستمد حزب جبهة التحرير الوطني وجوده من إرادة الجزائريين والجزائريات الذين يقبلون الانضمام إليه ويمتثلون ببرنامجهم والتضال في صفوفه على أساس مبدأ "الشعب هو مصدر السلطة" وهذا التعني على حق الامتياز للفئات المذكورة سابقا أو تخصيصها دون غيرها، تفرضه سياسة التعددية الحزبية ومدى تبني الشعب للحزب من خلال برنامجهم. فالمقياس هو الاحتكام للشعب وحده ومن خلال المقارنة والتحليل بين نصوص القانون الأساسي الجديد والقديم يتضح لنا التطور الذي بلغه الحزب وتبنيه نظريات جديدة لم تكن معروفة في فئوسه السياسي ولم يسبق تداولها في أدبياته. لقد أفضى الخطاب الانتخابي للأمين العام السيد بوعلام بن حمودة إلى وضع تحليل عميق لمسيرة الحزب خلال تلك المرحلة وإلى

المبادئ التي اعتدلتها كما أنه يستخلص أنه لم يكن انتقاديا لمبادئه بل اعتبر
مبادئ التي بذلت من عوامل نجاح الحزب وعودته إلى مصاف القيادة كما حققه من
نجاح في الانتخابات سنة 1997 ويبدو أن الوثيقة الأهم التي خرج بها المؤتمر هي التي
سمّاها "لائحة المبادئ الفكرية والسياسية" فقد أوردت تقييما دقيقا وموضوعيا
لنجاح الحزب وأبرزت مآثر الوطن بتاريخه المسلسل وحضارته العريقة كما أن اللائحة
حددت حوادث أكتوبر 1988 كظاهرة كان لها حظورة على البلاد والعباد ورصدت
أهدافها والتي لم تكن التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من حواجز أقيمت في وجه
مناضلي الحزب وما حملهم شعار القطيعة من روح عدوانية انتقامية من الحزب
ومبادئ الأمة وثوابتها ولسم تحف اللائحة العيوب التي أفرزها تنظيم جبهة التحرير
بسبب عوامل عديدة ومما قالت: ((إن الحكم كان ينظر دائما إلى الجبهة بعد الاستقلال
على أنها محضنة تفرخ فيها أفكاره أو أفكار الجماعة الخفية التي تخطط وتظر له ولم
يقبل أبدا أن تكون هذه الجبهة مصدر وحيه. إن الإصلاح الذي كان يرفع شعاره
بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يوم أن كان يزعم أن الحكومة هي حكومتها كان ينبغي
أن يشمل كل مرافق الدولة ومؤسساتها، ذلك أن الأدوات التي كانت سببا من أسباب
الفساد والإفساد وأوصلت البلاد إلى الوضع الذي تعرفه، لا تستطيع أبدا أن تتحول
بصفة سحرية إلى أداة إصلاح، وهكذا حول شعار الكفاءة إلى المكافأة والالتزام بالمبادئ
والقيم إلى نوع من الولاء لمراكز القوى والعناصر النافذة في الحكم)).

إن ما استخلصه المؤتمر السابع إلى حد هذه النقطة يعيدنا إلى البداية ويحزنا ما
قاله قبل ذلك السيد محمد الصباح بجاوي منسق الحزب آنذاك قبل المؤتمر الرابع:
فهو الذي رسم تصور تنبأ فيه بهذه النتيجة التي بلغها الحزب باعتراف المؤتمر السابع
فقد جاء في خطاب السيد محمد الصباح بجاوي أمام المؤتمر الاستثنائي المنعقد
بتاريخ: 15 إلى 19 جوان 1980 ما يلي:

((...المشكلة في الحزب ليست مشكلة شخص أو أشخاص وإنما هي بالدرجة الأولى مشكلة النظام السياسي في البلاد، إن الحزب الذي يستحق هذه التسمية بخدرة، لا يمكن أن يكون في مرتبة بين المتزلات. الحزب إما أن يكون حاكما يمارس السلطة بكل معانيها المنبثقة عن إيديولوجيته وأهدافه وإما أن يكون معارضا يسعى بكل الوسائل إلى شق الطريق نحو الحكم لتطبيق إيديولوجيته وسياسته ذلك هو مفهوم الحزبية في العالم، أما الحزب الذي يمارس الحكم باسمه، ويتخذ معيارا للتشريع إلى الانتخابات أو ذريعة لتولي المسؤوليات، فسيتبقى جهازا رديفا لدوائر الحكم الحقيقي يتحرك بإشارة منها، ويتوقف بإشارة منها..... أما الحزب الذي يكون جهازا مكملًا لنشاط الأجهزة الإدارية فسيقبل كل الطاقات النضالية فيه، ومن هنا فلن يبقى ضمن صفوفه في النهاية إلا المتفانون والمغامرون، أي الذين لا يتوجهون نحو الحزب للنضال من أجل المبادئ والأهداف، ولكن من أجل تحقيق الأغراض والمصالح الشخصية)).

ليس من اللازم التعليق على هذا الكلام فهو يفسر نفسه ويسهل فهمه بمجرد رؤيته في الواقع إن ما يمكن ملاحظته أن حزب جبهة التحرير الوطني أعاد وضع نخط برنامجه بشكل يتلاءم مع تطور الحياة الوطنية فأعطى مفهومها جديدا للاشتراكية التي كانت موافقة وقوانينه السابقة توردتها بعبارة ((لا رجعة فيها)).

فاللائحة السياسية الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر السابع تؤكد على أن الحزب وهو يسعى إلى العودة إلى مقاليه تسيير شؤون البلاد ضمن المسعى الديمقراطي التعددي فإن توجهاته ترتكز أساسا على العمل على إقامة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في حين لم يتخل الحزب كما يتجلى من النواحي السياسية انشاقية والخارجة عن مبادئه المعروفة والمنصبة على التوازي الوطنية وفي مقدمتها الإسلام واللغة العربية والأمازيغية كقنات مشترك لجميع الجزائريين ويؤكد المؤتمر بأن الحزب يظل يعمل من أجل تحقيق أهدافه بتشييد مغرب عربي كبير وهو التزام تاريخي مرجعه اجتماع طليعة

1988 ولقاء زائدة 1988 ومعاهدة مراكش 1989 كما ينتمى بالانتماء الحضاري والتاريخي للعالم العربي والإسلامي ويضع في الحسبان جسمية التعاون والمشاركة بين المنطقة الشمالية والجنوبية للمتوسط ويعزز الرسالة الداعمة للشعوب المكافحة من أجل الحرية والسلام إن المؤتمر السابع لم يغتفر الفرصة للتذكير فإنه حزب متفتح وغير مغلق على نفسه فقد كان شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية مباشرة بعد إبرام الميثاق الوطني وأخذ في الانتقال إلى التعددية السياسية منهجية واضحة ابتداء من المؤتمر السادس ولما تبين بوضوح حسب ما خلص إليه المؤتمر السابع بأن أحداث أكتوبر 1988 كانت مطبوعة بطابع العنف والإجرام والعمالة لقوات أجنبية معادية فإنه يذكر بأن المؤتمر السادس كان قد أوصى بالإجماع بتكوين لجنة تقصي الحقائق لتقديم تقرير مفصلا عن أسباب ووقائع وخلفيات تلك الأحداث غير أن هذه اللجنة لم تمر النور إلى يومنا هذا (كما جاء في اللائحة السياسية العامة) ينتهي المؤتمر السابع ويستمر السيد بوعلام بن حمودة على رأس الحزب ليواصل أعمال أخرى وهي المبادرة إلى تحسين مقررات المؤتمر في الميدان لكن الأزمة الداخلية لم تمت، فهي توالى من جديد، وينتهي الأمر بذهاب السيد بن حمودة في دورة اللجنة المركزية التي انعقدت بتاريخ: سبتمبر 2001.

كما جاء تماما ويعتلي مكانة السيد علي بن قيس ويلقي خطابا هاما أمام اللجنة المركزية أطلقت عليه اسم الخطاب البرنامج وتبته في لائحته البرنامج عمل تلك المرحلة كانت فيها جبهة التحرير منتعشة ومنتشبة بالحموية جراء عودتها إلى الميدان ويرجع المناضلون بكل نزاهة ذلك إلى عاملين وهما:

أولاً: نشاط السيد بوعلام بن حمودة الذي قام وقتها بزيارة تكاد تكون شاملة للمهاكل القاعدية للحزب عبر الولايات.

ثانياً: لاعتلاء أحد مناضليها القدامى منصب القاضي الأول في البلاد رئيس الجمهورية وهو السيد عبد العزيز بوتليقة خلال انتخابات 15 أبريل 1999 ومكانة قبل

التي هي بالدرجة
في هذه التسمية
ن حاكما يمارس
ب معارضا يسعى
سياسة ذلك هو
ويتخذ معيارا
أما رديفا لدوائر
أما الحزب الذي
ت التضالية فيه
ن، أي الذين لا
من أجل تحقيق

سهل فهمه بمجرد
وطني أعاد وضع
مفهوما جديدا
رجعة فيها).

د على أن الحزب
سعى الديموقراطي
لا اجتماعية وتكافؤ
الثقافية والخارجية
سلام واللغة العربية
ب يمثل يعمل من
سماح طيبة

ذلك قد أعيد انتخابه في قيادة الحزب بعضوية اللجنة المركزية في المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في الثامن والعشرين أكتوبر 1989 إذ أنه وبالرغم مما تقتضيه الظروف آنذاك من أن يكون مرشحا حرا فإن حزب جبهة التحرير تبناه بقوة وقاد حملته الانتخابية.

فقد جسد أول الأمر إنجازا هاما وعظيما وهو إعادة الحلقة المفقودة بين الجزائريين وهي الأخوة والتضامن اللذين حل محلتهما العداوة والحقد فقد أطرت هياكل الحزب وهيئاته عملية الاستفتاء الشعبي حول "قانون الوئام المدني" بحكم خبرته في التأطير والتعبئة الشعبية تلك العوامل أزالّت المتاريس التي وضعت في طريق حزب جبهة التحرير الوطني ليعود بقوة ويأخذ مكانه بالاستحواذ على الأغلبية في الانتخابات الشعبية بدءا بالانتخابات التشريعية، ويعمل الحزب في إطار عمله التنظيمي على تنظيم المؤتمر الثامن الذي أُلغي فيما بعد بقرار قضائي.

* المؤتمر الثامن الملغى المنعقد في الفترة ما بين 18 - 19 مارس 2003:

الآن ونحن نكتب عن هذا الحدث أو الأحداث كما يقول البعض يكون رجال حزب جبهة التحرير قد أعادوا القطار إلى سكّته وتجاوزوا تلك الخلافات ويجري الآن تحضير المؤتمر الجامع الثامن المانع والأمن، لذلك يجب أن نتجاوز الحديث في معطيات وحيثيات الأزمة غير أن ذلك لا يكون مانعا من إبراز بعض النقاط التي نعتبرها كمناضلين بسطاء قاعدة هرم الحزب أخطاء وجب تصحيحها وعندما نستعرض القانون الأساسي للحزب المنبثق عن المؤتمر الثامن الملغى نجانبنا بعض المواد التي صيغت بطريقة مختلفة تماما عن جميع الصياغات السابقة منذ المؤتمر الأول للحزب وبشكل نراه لا يتماشى مع مفهوم التطور وغير مستصاغ في الوقت الحالي وباختصار نورد تعليقا حول نص المادة 50 من القانون الأساسي المصادق عليه من طرف المؤتمر الثامن الملغى فهي تتضمن العديد من الفقرات تتبدرها عبارة ((يعين الأمين العام أعضاء مكاتب النجان الذاتية والنجان الخاصة وينهى مهامها، يعين

شأنه الذي
آنذاك من
سية.

فقودة بين

الحققد فقد

لام المدني

حتى وضعت

تجراذ على

ب في إطار

رسم 2003

كون رجال

فات ويجري

الحديث في

النقاط التي

بحها وعندما

بعض المواد

المؤتمر الأول

الوقت الحالي

على من

رسم

أنهاء المحافظات وينتهي مهامهم، يعين منسق محافظات الجزائر وينتهي مهامه، يعين
منسق مليات الحزب في الخارج وينتهي مهامها، يرشح المناضلين لتولي المسؤوليات
في أجهزة الدولة ومؤسساتها، يضبط ويعتمد قائمة مرشحي الحزب للانتخابات
البرلمانية يوزع المهام على منتخبي الحزب في البرلمان)). هذه بعض الفقرات من نص
المادة 50 المذكورة وهي في عمومها مناقضة لما استقر عليه العمل فيما يتعلق بتبدي
شؤون الحزب والذي كرسته موثيقه ونصوصه من المؤتمر الأول العادي
المنعقد في الفترة ما بين 16 و 21 أبريل سنة 1964 بل وقبله وقد نصت المادة 9 من
لقانون الأساسي آنذاك على ما يلي: ((طبقا للمبادئ الديمقراطية الداخلية التي
نسير عليها جبهة التحرير الوطني فإن لكل مناضل الحق في عرض آرائه ووجهة
نظره والدفاع عنها في اجتماع المنظمات التي ينتمي إليها.

ونصت المادة 10 على أن لكل المناضلين مساوون داخل جبهة التحرير الوطني
والمسؤول مهما تكن درجته في السلم التصاعدي يخضع لنفس الواجبات والحقوق.
ثم نص المادة 12 تحت عنوان مبادئ الإدارة والتنظيم على ما يلي: ((تتما أن
السلطة الفردية وعبادة الشخصية تعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة الجماعية
مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني...)).

ولتفحص القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني
المنعقد بالجزائر في الفترة ما بين 27 إلى 31 جانفي 1970 لقارن دائما نص المادة 50 من
القانون الأساسي الناتج عن المؤتمر الثامن المسمى، لا نجد هناك هبة الأمين العام ولا
وجود لمثل هذه الصلاحيات بل أن المادة 25 من القانون الأساسي للمؤتمر الرابع نصت
عنوان مبادئ التسيير تنص على أن تسيير الحزب يخضع لمبادئ الديمقراطية والجماعية في
القيادة وتنص المادة 27 على ما يلي: ((تستلزم المركزية الديمقراطية: الانتخابات جميع
المسئلات وجميع المسؤولين في الحزب على جميع المستويات...)) إن مبدأ التسيير

الديمقراطية حزب. جبهة التحرير الوطني ازداد تقدما وتوسعا فيما بعد وتحسنت الممارسة الفعلية فيه بشكل كبير. وكان التنافس قائما في الأفكار والانسجام في الأفعال. وإن تكريس مبدأ الديمقراطية والشفافية أضحي سائلا ولم يعد أحد يجزؤ على التفكير بالتراجع عنه بل أن المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني والذي انعقد بالجزائر من 01 إلى 03 مارس 1998 عمق وأكد مبدأ التسيير الديمقراطي وعزز طريقة الانتخاب على مستوى جميع الهيئات، إذ نصت المادة 46 من قانونه الأساسي تحت عنوان "التشريع والتصويت" على ما يلي: ((كل المسؤوليات في الحزب انتخابية وكل هيئة منتخبة مسؤولة أمام منتخبها)) كما نصت قبل ذلك المادة 45 فقرة 04 على أن حق الأقلية في التعبير عن حقها مضمون وتلتزم الأقلية بتنفيذ قرار الأغلبية في حين لم ترد كلمة تعين في أي نص من نصوص القانون المنطبق عن المؤتمر السابع سيما في الصلاحيات الممنوحة للأمين العام في المواد من 22 إلى 25 بل إن صلاحياته تقتصر على التوجيه والإشراف على تنسيق أعمال الهيئات. إن المجال لا يسع للمقارنة بشكل أوسع وإبراز أوجه التراجع في تسيير الحزب بالاعتداد عن مبادئ الديمقراطية المكرسة فيه ولعل الإشارة لبعض المواد كاف للتدليل على صحة ما نقول وأنه بإمكان أي كان التأكد بقراءة ودراسة القوانين الأساسية للحزب والتي أشير إليها كما أنه يلاحظ أن التوجه الذي سلكه المؤتمر الثامن الملغى ينصب إلى تغيير مناهج التسيير وبيان الزوج نحو إعطاء مفهوم جديد للمركزية الديمقراطية وإضفاء مبدأ جديد أو مفهومين جديدا في تسيير الحزب يتسم بالفردية أو المحورية يجعل أو ربط جميع منطقاته بقيمة الحرم وذلك ما يستخلص من صياغة المادة 68 من القانون الأساسي الذي أنجبه المؤتمر الثامن وهي كما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر إلا أنه ومبادرة من الأمين العام دون سواء)) في حين نجد صياغة المادة (70) من القانون الأساسي للمؤتمر السابع تنص على: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر في دورته العادية إلا أنه يمكن للجنة المركزية تكليفه عند الاقتضاء مع القانون قصد المطابقة)) وفي نفس السياق تنص المادة 125 من القانون الأساسي من

المؤتمر الرابع على ما يلي: ((تعديل القانون الأساسي من اختصاص المؤتمر وحده))
 نصت المادة (40) من القانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر الأول في 1964 على ما يلي:
 ((المؤتمر وحده صلاحية مراجعة أو تعديل القانون الأساسي للحزب)) لذلك يتضح أن
 صياغة المادة 68 المشار لها مخالفة بذلك الأمر 97 - 09 المؤرخ في: 1997/03/06 المتضمن
 لقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية والذي نص بوضوح في المادة الثالثة منه على
 أن كل حزب سياسي يجب أن يمثل في ممارسة جميع أنشطته إلى مبادئ وأهداف منها:
احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وأن تتسلك بالديموقراطية وأن
يجعل منها قاعدة أساسية لتنظيمه الداخلي وعمله في كل الظروف وفي جميع الحالات
 ذلك ما أكدته المادة 11 أيضا من نفس القانون وهي حتمية تفرض ترسيخ المسار
 الديموقراطي وإشاعته والملاحظ أن مبدأ التعيين بدل الانتخاب المكرس في مواثيق الحزب
 امتد إلى أسفل الهرم ليشمل الهيئات الدنيا أمين المحافظة وإلى القسمية فقد نصت المادة 38
 في أحد فقراتها على أن أمين المحافظة يعين مبدئي المحافظة ومنسقي المقاطعات وأمناء
 القسميات وهو يعين من طرف الأمين العام كما سبقت الإشارة إليه ويوزع المهام على
 أعضاء المجلس الشعبي الولائي كما يفعل الأمين العام بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني
 وهي في واقع الأمر صلاحية مخالفة لنصوص القوانين المنظمة للمجالس المنتخبة مما يجعل
 صياغة هذه النصوص تنبئ عن سوء تقدير الأمور فقد حذر ميثاق الجزائر لسنة 1964 في
 باب الحزب والمؤسسات الجماهيرية ص 108 بالقول: ((يتعين أن يقوم اختيار الحزب
 الواحد في جو من الوضوح والدقة بزيلا أن كل التباس فيما يرجع إلى أهدافه ومقوماته
 الاجتماعية ومبادئه وبدون ذلك فإن مخاطر الانزلاق عاجلا أو آجلا إما نحو
 دكتاتورية بورجوازية صغيرة وإما نحو تكوين فئة بيروقراطية تتخلص من الجهاز أداة
 نصابها الخاصة وإما نحو دكتاتورية فردية تجعل الحزب مجرد جهاز شرطة سياسية، إن
 هذه المخاطر تبقى قائمة))¹¹.

11 - ميثاق الجزائر 1964 فقرة 06 ص 108.

بعد وتجسدت
 عام في الأدوار
 على التفكير
 من 01 إلى
 انتخاب على
 وان "الترشيح
 منتخبة مسؤولة
 في التعبير عن
 في أي نص
 للأمين العام
 على تنسيق
 جمع في تسيير
 المواد كاف
 ائتين الأساسية
 الثامن الملحق
 المركزية
 بالفردي أو
 صياغة المادة 68
 نون الأساسي
 تجد صياغة
 الأساسي من
 الاقتضاء مع
 أساسي من

إنه كان من الأولى والأجدر أن يتجه التفكير إلى تحديث نظام تسيير الحزب إلى ما هو أفضل بما يسمح بتعميق ممارسة الديمقراطية بكل أبعادها وعلى شتى المستويات يختلف هياكل الحزب بما يعمق الفعل السياسي والحوار الديمقراطي البناء ويحقق التفاعل بين المناضلين للعمل على تنفيذ برنامج الحزب على أي موقع وجدوا فيه أن هذه العوامل ولدت شعورا بعدم الرضا وعدم استصاغة هذه التوجهات الجديدة مما أدى إلى ظهور نزعة لتصحيح المسار يضاف لها استنكار البعض لظاهرة التقارب الحاصل مع المترعمين للتيار التغريسي كما يقال آنذاك بعد المؤتمر الثامن المنعني بل أنهم انتصبوا للدفاع عن القيادة وتمجيدها مثلما فعلت السيدة: ليلى عسلاوي في: ((السنوات الحمراء)) والذي أبرزت فيه باسم ذلك التيار عداء كبيراً لسياسة المصالحة الوطنية وهي السياسة التي يؤمنها الأمين العام آنذاك رئيس الحكومة عندما صرح من الجلفة بانتقاده لها وهنا كما يؤكد العارفون بخبايا جبهة التحرير الوطني أخذت الأجنحة تتموقع فاللاحظ أن الحزب وإلى حد هذا التاريخ لم يتخلص من صيغة الجبهة من حيث الواقع الفعلي والعمل بالمرغم من أن تغيير العنوان قد تم في المؤتمر السابع وعادت الجبهة إلى صيغة الحزب فكثير من التيارات بقيت متضوية داخل حزب جبهة التحرير الوطني لاعتقاد كل منها أنه يشكل القوة الوحيدة وسوف تمكن من التمتع وتنفيذ الأفكار التي تحملها حساسية أو تيار لذلك فإن ظهور التيار الإصلاحية أو التصحيحية لقيادة السيدة: عبد العزيز بلخادم كان مرحلة الاختلاف الإيديولوجي في الأصل فالسيد: بلخادم معروف انتصاؤه وتوجهه العربي الإسلامي ولا غبار عليه ولعل المتعني في خلفية الصراع يرجع الأذهان مباشرة إلى مخاضات مؤتمر الصومام وكأنها تبرز من جديد، والملاحظ أيضا أن الدليل له معناه في الصراع القائم في حياة جبهة التحرير أو حزب الجبهة أو جبهة الحزب فالمتمعنون للوضع رأوا بأن إعلان التيار التصحيحية لمسار الحزب انطلاقه من مدينة الجلفة له معناه وهو التمسك بخيار المصالحة الوطنية وتدعيم سياسة الرئاس الوطني التي يحملها الرئيس: عبد العزيز بوتفليقة والتي تبارق فيها التيار أو الخناجع المضاد الذي يتزعمه الاستبداديين

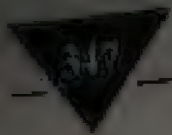
كما يستفوتهم وهم من دعاة مواصلة الحرب الأهلية وتنفيذ الخيار العسكري كطريق
وحيد لحل الأزمة في الجزائر والملاحظ أنه وكما سبق أن أوردنا موقف جبهة التحرير
الوطني أيام السيد: عبد الحميد مهري ويتصريحاته شخصيا فقد كانت متبينة لسياسة
المصالحة والوئام الوطني بشكل واضح بل أن السيد: عبد الحميد مهري ظل يدعو إلى
الحوار وبعد استمجال الأزمة خرج عن صمته وراح يقارن بين أزمة حزب الشعب
بالأمس وأزمة جبهة التحرير اليوم بل ويبرز صورة شاملة عن أزمة الحركة الوطنية
بشكل عام قبل اندلاع الثورة ويخلص إلى أن سليات أزمة جبهة التحرير الوطني
عديدة ومرشحة للتكاثر ويرى السيد: مهري بأن الرصيد السياسي والبشري للجبهة
يمكنها من وضع حد لأية أزمة إذا ما تم تجديد رسالتها ويكون ذلك أولا بفتح حوار
شامل وعميق بين المناضلين والمؤيدين للجبهة⁽¹⁾ والتحذير بالملاحظة أننا سوف نخوض
أو نخوض في معطيات كثيرة كما قلنا لكن ما نؤكد أنه هو أن الأزمة المترتبة عن المؤتمر
الثامن تعد من أخطر الأزمات التي عاشها حزب جبهة التحرير الوطني، لقد أضفى
بظلاله على المساحة السياسية والإعلامية وناء بكلركة على صدور المناضلين، سيما
الجيل الجديد الذي لم يعرف أزمة حزب الشعب ولم يمش أزمة صيف 62
الجيل الجديد كما يقال لقد انبرى مناضلون أكفاء من القدامى ومن
63، لكن الأزمة تلد الهمة كما يقال لقد انبرى مناضلون أكفاء من القدامى ومن
الجيل الجديد إلى طرح أفكار مختلفة حول الأزمة مختلفة في الإجراء والشكل وتكاد
تكون متفقة في المضمون الذي هو مصلحة الحزب ومستقبله فقد نادى السيد عبد
الوفاق بوحدة بالحل الثالث للأزمة وطرحتم موازاة ذلك اقتراحات بحلول كثيرة
ومتنوعة لكن ذلك لم يكن لينهي الأزمة أو يوقف الضخيب لقد عمل التيار
التصحيحي على ضرب التصحيح وعاود هيكله جزء هام من الحزب وتدخل القواعد
النضالية واستقرها ليصل منطلقا من لقاء الخلفة أين يأخذ السيد: عبد العزيز بلخادم
رمام الأمور في هذا الجناح ويعقد مؤتمر بالعاصمة وهو الذي سمي بالمؤتمر الشرجلي.

المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع: 22 - 23 جانفي 2004:

كما مررنا مرور الكرام على المؤتمر الثامن الملغى من هنا كذلك لم يلاحظ المندوبون الذين توافدوا لحضور هذا المؤتمر شيئا يقلل من قدره فالتنظيم محكما ومضبوطا. كما يجري العمل في مؤتمرات الحزب من استقبال الوفود وإيوائها وإيصالها إلى قاعة المؤتمر الذي انعقد بنفس القاعة التي شهدت المؤتمر الثامن الملغى لكن ما ميز حال هذا المؤتمر وكان محل تساؤل المندوبين وحيث الكثيرين وزاد من حيرتهم الانتظار الطويل لإعطاء إشارة الانطلاق لبحر قاعة المؤتمر وعند زوال يوم الافتتاح تتسرب الأخبار عن التدابير التي سوف يسير على متونها المؤتمر وبدأ التساؤل بطرح هل نحن بصدد مؤتمر ثامن يقوم مقام المؤتمر الملغى له كامل السيادة وتترتب عنه نتائج المؤتمر العادي لكن سرعان ما تبددت الخيرة حين تبين من الوثائق الموزعة أن المؤتمر أولي وتهيدي (وهذه العبارة في لغة القانون تعني أن الإجراء هنا لا يحس بأصل الحق ولا يغير من مراكز الخصوم). وأطلقت عليه تسمية: ((المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع)).

كنت مندوبا ومقررا للجنة القانونية في هذا المؤتمر وكان لي شرف حضور المؤتمرات السابقة الخامس والسادس والاستثنائي ولقد وقفنا في تحليل مع بعض الزملاء حين الإطلاع على عنوان: ((المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع)).

إن التسمية هذه ولينة فكر عبثي لن تصدر إلا عن مناضل مقتدر ولديه بعد النظر وحريص فعلا على مصلحة الحزب ومستقبله وقد وقفنا عند العبارة نفسها متساقلين كيف تظن صاحبها إلى صياغتها بهذا الشكل لكن المهم هو أن المؤتمرين وقفوا على حقائق وحققوا نتائج: فالحقائق هي تصحيح وتصويب الأخطاء وإعادة صياغة نصوص القانون الأساسي وإن كان ذلك كما اعتد أجنبية أو تحية لأرضية المؤتمر الجامع القادم والنتيجة هي إعلان ترشيح ومساندة المناضل: عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية أبريل 2004 وحلالية القول في هذا الجانب هو أن



حزب جبهة التحرير الوطني ليس حزبا من النوع العادي فلو كان كذلك لاندثر
حزب أساسياته من الإسمت المسلح والمضاد للزوال فهل بالإمكان زلزلة التاريخ
والأجته من الذاكرة الجماعية لأمة من الأمم فجبهة التحرير تحصل التاريخ وتحسده
ويداخل أسوار هذا التاريخ تنبت ثوابت الأمة والتي يظل حزب جبهة التحرير يدور
عنها وكلما فعل ذلك التف حول الشعب بكامله فهل له دليل؟ إن هذا هو جهاز
المادة الذي مكن حزب جبهة التحرير من تخطي أزماته كانت نتائج الثورية تنطق
بالحملة التي تعبّر عن شخصية رجال مثل السيد: عبد العزيز بلخادم رجل متشبع
بمبادئ وقيم أمته متمرس وجزائري مائة بالمائة استطاع أن يتقل للمناضلين صورة
حقيقية عن الاتجاه الذي سلكه عما كان لينضم إلى دعاة الحرب وإشعال نار الفتنة
فهل كان منتظرا منه أن يكون صدى لصوت: ليلى عسلاوي وغيرها؟ فهو رجل
متدين ومتقف مربوط ومتشدد إلى عمق الجزائر في لحظة الحسم ردد كلمة
الرئيس بوتفليقة ((إن الرثام المدني والمصالحة الوطنية قد عززا طاقتنا وإيماننا في
الكفاح المشروع الذي نخوضه بلا هوادة من أجل القضاء على الإرهاب، فالحق
بين والباطل بين، ومن أراد أن يلحق بالشعب الجزائري فالشعب له قلب كبير
ومن أراد أن يحارب الشعب فنحن له بالمرصاد)) كما أنه أكد ووضح موقف
حزب جبهة التحرير الوطني أمام الملأ وأبرز ثمة بالمثل والقيم والعقيدة ذلك
ما يستخلص من كلمته أثناء حفل توقيع عقد التحالف مع الأحزاب المتحالفة
معه وهي حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي يوم الاثنين: 25 ذو
الحجّة 1424 هـ الموافق لـ: 16 فيفري 2004.

((تريده من خلال توقيع عقد التحالف أن يسموا إلى مراتب أخرى فيما
يمكن أن يسميه:

"بالقطب الوطني" بالمشهور الواسع إن الوطنية بدون احترام للميل والقيم
والعقيدة لا تؤدي معناها في البناء الوطني والعقيدة أيضا أن نعمل من أجل صالح

الوطن، فهذا التكامل بين أحزابنا بعيدا عن الاحتكار وبعيدا عن رفض الآخر نريد منه أن يكون قاطرة تجر عربات في قطار التقدم الذي يركبه مناضلونا، ويركبه الشعب كله من أجل نصر الحق....))⁽¹⁾.

لقد أخذت وجهات النظر في التقارب بين قيادي حزب جبهة التحرير الوطني فكلنا تم ضمور المصلحة الخاصة تعلو المصلحة العامة وهي مصلحة الحزب فيلاحظ أن عوازة مع اللائحة التي أصدرتها اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السابع بتاريخ 21 ماي 2004 تصدر القيادة المنصوية تحت لواء السيد: عبد العزيز بلخادم نداءات إلى تد التمسب والأزوح إلى الحوار وتغليب مصلحة الحزب وهكذا تلتئم اللجنة ويظهر وينهض الحزب شامخا واقفا بكامل أجزاء جسمه ملتزمة بعد أن كانت مفككة.

قد لا يبدو ذلك غريبا إذا عرفنا أن لجنة نصبت لتحضير المؤتمر الثامن الجامع فيها مناضلون رجال أمثال السيد صالح قوجيل يلجأ إليهم عند الضرورة، كان اسمه بارزا في لجنة تحضير المؤتمر الرابع للحزب وتلك أيام عصيبة أيضا لكنها لم تكن مستعصية على مثل هؤلاء الرجال. لقد لاحظنا أن السيد مهري أعاد إلى الأذهان ما وقع لحزب الشعب عام 1947 حين انفصل المركزيون عن مصالي الحاج وكانت النتيجة هي انتقال الحزب إلى الأرشيف وظهور حزب جديد هو جبهة التحرير الوطني.

ذلك هو هاجس الخوف عند السيد عبد الحميد مهري الذي يادر إلى رفع مذكرة إلى السيد: رئيس الجمهورية فشرح فيها وجهة نظره لحل الأزمة وقد سبق لمهري أن كشف عن رؤيته لحل أزمة جبهة التحرير الوطني من خلال مؤتمر وطني وبأبي بعده السيد بوحارة عبد الرزاق وهو قيادي سابق في حزب جبهة التحرير ومن الكوادر ذات الأهمية فيه، وهو يعبر عن وجهة نظر الطرف الثالث في الأزمة أو ما يمكن تسميته بالتيار شبه المخاين ويبدو أن مشروع السيد بوحارة لحل الأزمة يختلف إلى حد بعيد عن سابقه فهو يطرح أفكار جديدة ومنعجة للبعض منها خاصة:

(1) - من كلمة السيد عبد العزيز بلخادم بفاسية توقيع عقد التحالف بمنتدى الأوراس 2004/02/10

١ - إعادة تأسيس الحزب ليصبح متجانسا وقويا وحسيه فإن بلوغ هذا الهدف يستدعي جملة من الأعمال يجب القيام بها لحل الأزمة أولا، ومنها:

أ- عقد ندوة وطنية تضم جميع الأطراف المعنية والتي تهتم بشأن الحزب ومصيره ويمكن أن تشكلها العناصر التالية:

- المكتب السياسي.

- الأمانة التنفيذية.

- أعضاء مكتب المؤتمر المرحلي الذي نظمته الحركة.

- التصحيحية (والملاحظ أن السيد بوحارة كان ضمن هذا المكتب).

- منسقو الحركة التصحيحية في الولايات.

- المناضلون الأعضاء لمجلس الأمة.

- المناضلون الذين مارسوا مهام المحافظ.

- أعضاء اللجنة المركزية المثبقة عن المؤتمر السابع.

- المناضلون الذين مارسوا مسؤوليات سناعية في الدولة أو في المنظمات

الجماعية والنقابية.

أما خطة عمل هذه الندوة ومحاور برنامجها فيجده السيد بوحارة في خمس

مراحل كما يلي:

أولا: تحديد وضبط الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الندوة.

ثانيا: ندوات محلية تتولى إعداد ودراسة المشاريع التمهيدية التي تعرض على المؤتمر وتنعقد خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ انتهاء أشغال الندوة الوطنية ويشرف على هذه الندوات محلية قياديون من القيادة المؤقتة التي تتخبطها الدولة خصيصا لتسوية شؤون الحزب إلى غاية المؤتمر الجامع وتتولى الندوات الولائية على مستوى

تضارعات من جهةها انتخابات قيادة محلية مؤقتة وبجان محلية لتعضير المؤتمر.

وفي الخلاصة أن نهاية هذه المراحل بتشكيلاتها المقترحة تكون بعقد مؤتمر جامع غير أنه يجب أن تسجل هنا نقطة نراها هامة وقد استخلصناها مما عشناه ولاحظناه في مستوى القاعدة وقد لا يخالفنا فيها أحد أن المعطيات التي أفرزتها الأزمة التي عاشتها البلاد وخلال الشبعية الماضية وما ترتب عن ظهور التعددية الحزبية بصفة سريعة وغير منتظمة وشرك هاته بكثيرها وتنوعها في اتجاهات مختلفة، تطبعها ثقافة الحقد والهامم أضف إلى ذلك عزوف الإطارات الأكفأ عن الاندماج في نشاط الحزب وبقائها مرتبطة شكليا بالهيكل الحزبي.

تعلو العمل الحزبي فثابتا من الأعمال الشكرية التي تقدم جانب التكوين عند المناضلين كالمحاضرات والتدورات والملتقيات السياسية والفكرية أضفي على أعمال الحزب وضعا خاصا يتسم بالركود والجفود وأصبحت النقاشات المداورة في الاجتماعات تنحصر في الشؤون الاجتماعية والقضايا السطحية التي لا تمت بصلة إلى عمق الحزب بل أنه وبهذه الصفة فلم تكن تجمعات الهيات أبعد من عمل جمعيات كرة القدم وغيرها.

وشيثا فثيتا أدى غياب الفكر إلى بروز ظواهر غريبة وعظيمة في الأوساط الحزبية وهي اللهث وراء المناصب للمرور إليها عن طريق الحزب فأضحت عمليات التشريع للانتخابات المحلية أو الوطنية حلبة الصراع ونطاع، يفضل بعض الأذكياء من هذه الأوساط استعمال طرق أخرى للمرور بسرعة وبرزت بوضوح تلك العيوب التي حذرت منها مواثيق الحزب واعتبرها قانونه الأساسي من قبل الانحراف الموحب للخطر من الحزب كاستعمال الجهوية والقبلية والمحسوبية وغيرها وأنه لا يتعامل أحد أنه وفي المرحلة السابقة كان المناضل ينجح من رفع يده طالبا للترشح لمنصب المسؤولية مهما كان نوعه وكان المناضلون الآخرون هم الذين يقترحونه إلى غياب العمل الفكري والثراء الإيديولوجي بكل تحله قوة العضلات والعنف في المظهر وعدم الشعور بأي ارتباط بالانضباط الذي هو أساس العمل الحزبي الذي

يقوم على عنصرين الديمقراطي والانتداب. فإمام هذا الوضع لا يمكن القيام بأية عملية ناجحة لأن المتعامل مع من يجهلون الخدع منها. فلو أمعن في تكوين وتوعية الناشطين وتدريبهم ببرنامج الحزب ورسائله وبدور الناشط في تحقيق هذه الرسالة يعرف الجميع كيف يتموقع بحزبه لا بشخصه وانفسه ويعرف أن حزب المرافق هي قاعدة اللعبة في التعددية الحزبية، إذن يصبح من أولى الأولويات أن تشرع قيادات الحزب قبل كل شيء بعملية مسح لقواعدها بإحداث خلخلة في الأفكار من خلال ندوات محلية تخصص أولا لإعادة شرح برنامج الحزب وأفكار وإحياء المنظومة الفكرية بشكل جذري ثم بعد ذلك تسهيل عملية انتخاب المندوبين أو القيادات ويسهل الاختيار ويقع التفاضل والنزول بين الناشطين أنفسهم، فتجد المجموعة تلج على الواحد منها لتحمل المسؤولية ما وتدفعه إليها وبذلك تعيد الأذهان إلى تلك المقولة التي كنا نسمعها في الجمعيات العامة والمأخوذة من الشهيد العربي بن مهيدي ((من يطلب المسؤولية فهو خائن، ومن يرفضها فهو خائن)). حين ذلك يدرك الناشطون في الحزب أن الواجب يفرض عليهم اختبار أحسنهم لينكسر بعضهم موقع الحزب في الريادة من خلال منصبه وتصحيحهم نظرهم إليه كمن يقوم بفرض كفاية عنه ويختفي بذلك صراع المصالح والمطامح والمطامح.

وحين يصبح الاختلاف بين الناشطين رجحة كما أكدته السيد: عبد القادر خجار حين قال:

((اختلاف الرأي رجحة ونحن لسنا نسخا مستسخة من بعضنا البعض، فكل واحد منا رأيته وللتقي في الإطار العام والخلاف ينبغي أن يبقى في هذا الإطار، فمن لا يختلف في البرنامج وخط الحزب، بل تختلف في طموحات شخصية، فإذا كان الاختلاف على هذا الأساس فليذهب أصحاب الاختلاف إلى الجحيم))⁽¹⁾

مؤتمر جامع،
شأنه ولا حشده
في الأزمة التي
الحزبية بصفة
تطلبها ثقافت
ساج في نشاط

التكوين عند
على أعمال
الدائرة في
لا تمت بصلة
بعد من عمل

في الأوساط
تحت عمليات
بعض الأذكياء
بوضوح تلك
قبل الاعتراف
غيرها، وأنه لا
غالبيا الترشح
من فتر حوالة
والعنف في
الذي

(1) - من حوار السيد: صالح قوجيل مع جريدة صوت الأحرار العدد 7985 في يوم الإثنين 06 سبتمبر 2004.

وبإني رأي القيادات في هذه المرحلة متطابقا فالسيد: صالح قوجيل يؤكد من جهته بأن عهد الخلاف قد ولى ((ليس هناك خلافات، فأعضاء اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الثامن يعملون في هدوء ومبدأنا الأساسي هو: الديمقراطية في جميع المستويات... أهم شيء لنا هو وضع حزب جبهة التحرير الوطني في مكانه...)).

إن كلاما كهذا يدفع المناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني إلى التفاؤل. مستقبل حزبهم ووجود هذا الصنف من الرجال في قمته يخدم الفرع الذي تثيره في نفوسهم الهجمات والتحرشات التي تبث من هنا وهناك ضد الحزب ففي الوقت الذي يجري فيه تحضير المؤتمر الثامن الجامع الذي سوف يضع الحزب نفسه في جو الانسجام والوئام تتور أصوات منادية بحقوقها في استرجاع شعار حزب جبهة التحرير الوطني ووضعه في المنحرف على اعتبار أنه إرثا مشرقيا. في جميع الجزائريين لكن الرد الذي جاء من أحد مناضليه وهو الأستاذ: محمود حضري وزير العلاقات مع البرلمان الذي أكد بقوة مفحمة ورادعة لكل من تسوّل له المساس بحزب جبهة التحرير الوطني حين قال: ((إذا كان الحزب يحمل إرث الحركة الوطنية فهو يستمد وجوده وشرعيته اليوم من مناضليه ومن الإرادة الشعبية التي دعمته فتنته كقوة سياسية أولى في البلاد....)).

إن من له النية الصادقة في المحافظة على الأفلان من تسلي الخونة والحركي ومن ولاهم إلى صفوفه أن يظل مناضلا في صفوف الحزب لا أن يركن في بيته ويغادر صفوفه... ملتحقا بأحزاب أخرى ليعود له الوعي فيما بعد ويتذكر أنه نااضل ذات يوم في صفوف الأفلان وكان مجاهدا... ليعطيه هذا الماضي صفة الحارس الأمين... على جبهة التحرير الوطني وتدفعه الغيرة لعضوها بالإحالة على المنحرف))⁽¹⁾. إنه من الأكيد القول أن الأزمة تلاشت عن الحزب وأن المؤتمر الجامع والشامل قاب قوسين أو أدنى أو على مرمى حجر وأنه بات من الضروري التفكير

(1) - من حوار الأستاذ: حضري محمود وزير العلاقات مع البرلمان لجمعية صوت الأحرار العدد 1973 في الأربعاء 25 أوت 2004.

في ما بعد المؤثر فمرسالة الحزب لم تتحقق بعد إلا بتحميد مبادئ ثورة نوفمبر 54 الجديدة وتلك مهمة مناضليه ممن تسند لهم مناصب القيادة في الحكم. إذ ليس من المنطق أن نشيع في أوساط المناضلين مبادئ الحزب ونعمل على إدارة الظهور لها عندما تصبح مقاليد القرار بأيدينا، فإذا زعمنا أن الحزب يتأصل من أجل استرجاع الهوية ويسعى بذلك إلى إعطاء اللغة الوطنية مكانتها الدستورية فكيف نتراجع وبحرفنا التيار المضاد وحتى في أشياء بسيطة مثل التراجع عن تحرير فائزورة المطاف أو الكهرياء والغاز التي توجه للمواطن باللغة العربية بينما نراها في بلد مثل تونس مثلاً نحرر باللغة العربية وهذا مثال بسيط نسوقه، إن المفاهيم تبدأ بحسب ابن خلدون من البسيط إلى المعقد. وعندما نتحدث عن الإصلاحات وننص موائفاً على جعلها اقتصادياً تصب في إطار العدالة الاجتماعية لا نجد لذلك أثراً وغدوفاً في المجال الثقافي والتربوي إلى التعديل والتطوير نحو الأفضل، لكن في إطار قيمنا الحضارية ونستطيع إدخال اللغة الفرنسية في السنة الثانية من المدرسة الابتدائية هذا قد يكون جميلاً وتقرضه معطيات العالم الجديد لكن عندما نقبح عقول أبنائنا في أشياء نجعلهم يعيشون شريدي الذهن مشدودين إلى محيط عيولهم فذلك غير مقبول فلو نأخذ مثلاً بسيطاً جداً للتدليل على ذلك فنلاحظ أن تسميات أشياء وأشخاص بكتاب السنة الثانية ابتدائي بالفرنسية (Le Monde de Didine).

في الصفحة رقم 11 عبارة ((Le Chat de Mire "MISTIGRI") أي قط ميري اسمه: ((مستقري)) فهل في بيوتنا قط بهذا الاسم وعبر الوطن بكامله إن كانت ميري وأسماء أخرى كثيرة قد تكون متداولة ونحن ندرج اسم هذا القط مستحضر ما قاله المرحوم: مولود قاسم نايت بلقاسم عن رئيس الجمهورية الفرنسي ((فاليري جيسكار ديستان)) عندما أطلق اسم يوغرطة على كلبه فقد قال مولود قاسم ماذا سيكون شعوره لو سمى أحد الجزائريين كلبه: ((لويس الخامس عشر)) مثلاً!!

سور التوفيق

تجته
لتحضير
جميع
(..)

تستقبل
فوسهم
تجري
والوثام
تبعه في
أحد
بقوة
((إذا))
ناضليه

ومن
بغادر
ذات
عارس
على
الجامع
فكك

ليوضح إذن أن التوايا الصادقة والجهود الجادة نحو إعادة بعث حزب جبهة التحرير بقوة هي القاعدة الآن وأن ما عدا ذلك يعد استثناء عن القاعدة، لقد نرى أن محيط حزب جبهة التحرير يفتح بكثير عن الأصوات التي تنادي بأنها الأحرار على مصلحة الحزب والأخلص له والأولى به والأقرب إليه لكن ((لكل أمرى ما نوى)) لم يكن حزب جبهة التحرير يعرف هذا النمط من المبطوك المتشدد على الانضباط لرؤوس تشرأب إلى القمة فكلما زاد ارتفاع القمة عن سطح البحر أجهد الخاضعون نفوسهم في التسلق ولو على الأيدي وكلما وصلوا هناك اختلطت الخابل بالثايل وكانت العاية هي بلوغ الهدف وهو التمرکز هناك كيف غابت تلك الضوابط التي كانت تلزم الجميع كل حسب موقعه ومقدوراته؟ لا ينظر نفسه على وفقها ونحبسها يطع هذا لإفادته، لقد كان المناضلون يحضرون في القواعد الحزبية في جمعيات عامة تقدم فيها الترشيحات للمجالس المنتخبة وما رأينا وكما نرى اليوم (شخصا يطلب ويضع في الترشح وليس لديه مؤهلات أو مقدرات ومواصفات ولو حتى شبه بسيطة تؤهله للتعب، في مؤتمرات الحزب: ((لم يحدث ما أشير إليه في المؤتمر الخامس وقلم)).

ترى الناس يدافعون ويتهاقنون ويكاد ينطبق عليهم قوله تعالى: ((وَقَرَى الْقَاسِ سَكَّارَى وَمَا هُمْ بِسَكَّارَى)) سورة الحج، الآية: (2) الكل يريد اللعنة المركزية.

إن المتأيس والضوابط التي رسمتها قوات الحزب لم تترسم في الأذهان بل ذهبت ولسم يعدلها مكان في هذا الزمان فلو سألت البعض من هؤلاء عن أبسط معادى الحزب وأهدافه وبرنامجه فما أجاب عن شيء مطلقا. قد يكون معذورا لم يخضع إلى تكوين أو تحضير فالجميع لا يحتشد إلا أياما معلوبات، حين ينادي المنادي ثم لا يلت أن ينقص باستفاد الغرض الانشائي أو غيره ثم سرعان ما يتولد عن الحزب نفسه تناقض وتناقض بين المناضلين يؤدي إلى تشتت أكثر فأكثر هذه التناقضات الغريبة والجيده عن الحزب تستخلص بأن انعدام الشعور أو التوجه الإيديولوجي الناتج عن الأهمية السياسية

هو الذي يجعل الأشخاص يتحركون في اتجاهات مختلفة ومن متطلبات ذاتية خلق من أي تصور أو توجه سياسي. لقد سبق أن تنبأ ميشاق طرابلس لهذه الظواهر حين أشار بالقول: ((أما عادات السهولة التي جاءت إلى الجبهة من الأحزاب الوطنية القديمة والحروب من الحقيقة وغياب كل تكوين توري والبحث الفردي عن الوضعيات المستقرة، وإرضاء النفس بأوهام الكرامة الشخصية، والأحكام المسبقة التي نكروها عن الفلاحين والمناضلين المتحمسين. وكل هذا يشكل الطابع المدمر....)) إن وحدة الفكر والتصور المنبعث من وحدة الإيديولوجية كان المنطق أن يبعد أي صراع بين المناضلين لكن الفقر السياسي أو الخوة القائمة بين السياسة والفكر هي التي أوجدت هذا الصراع فكما يقول الدكتور عبد الله شريط ((لا ثقافة بدون سياسة ولا سياسة بدون ثقافة)).

إن عدم الاهتمام بالتكوين وتبليغ إيديولوجية الحزب وفكره وبشكل أوسع برنامجه الذي يناضل من أجل تحسيده وهو برنامج المجتمع الذي يتميز وبفردية دون عيوب من الأحزاب والتنظيمات الأخرى وهو تحرير الإنسان بعد تحرير الأرض حال دون تحقيق الانتصار في الجزء الهام والمتعلق بالإنسان فهذه رسالة يقوم بها مناضلون متشبعون بمبادئ الحزب وملتزمون بتطبيقها، وقد وصفهم الميثاق الوطني 1986 بالقول: ((لا يستطيع أن يتحصل على صفة النضال إلا المقتنعون بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني الذين يلتزمون بتطبيقها وينادون أنفسهم للعمل من أجل تحقيق مثلها العليا، ويكافحون بإصرار من أجل ترسيخ مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية...))

لقد أعطت مبادئ الحزب أهمية كبيرة للتكوين السياسي فقد اعتنوه ميثاق 1962 شرط الأول لقوة الحزب ونجاح الثورة ووصفه بالعمل الذي يحتاج إلى النفس الطويل يتعين تحقيقه بانتظام وعمق وأشار إلى الوسائل التي يتعين أن يستعملها الحزب في ذلك ومنها ((الشرح الشفوي عند الاتصال وفي الاجتماعات وفي الصحافة ومنشورات الحزب...)) ومن التكوين يتولد التماسك ووحدة الفكر بين المناضلين والذي يجب أن يحرص عليه الحزب من خلال ضمان توافر عامل الجمع بين الانضباط الصارم وإشاعة الديمقراطية المسؤولة على جميع المستويات.

مفهوم الوطني

أول جبهة
لقد تبين
الأحزاب
إحدى ما
مجرد على
محرر أجهز
بل بالتنازل
وأنشط التي
في وقتها
الحزبية في
كما ترى
مقدورات
ب: ((لم

في الناس
تربية.

دست
مبادئ
تخضع إلى
لا يلبث
سنة تناظر
إعادة عن
السياسية

الخاتمة

إن محاولة إبراز مسيرة جبهة التحرير الوطني وتقني أنوارها ليس بالأمر السهل فهو عمل يحتاج إلى مجهود جبار ولا يسعه كتيب واحد بل إنه يستحق أن يجمع في مجلدات ينبري له أساتذة ومفكرون ومناضلون مقتدرون من القدامى أو الحديثي العهد به ومن غرسوا فيه وعاشوا مراحل الكفاح والتضال على مر الزمن.

إن تلك الأعمال تستحق فيما بعد أن تخلد في أذهان الأجيال بالتواصل الفكري المستمر، بأن ثورة نوفمبر العظيمة المشهودة في التاريخ المعاصر والتي فجرتها جبهة التحرير الوطني تستحق أن تخلد ويعايش وفائدها أبناء الجزائر إلى الأبد، إنه من المؤسف أن يحجم تلقزيون الجزائر عن عرض أفلام عن الثورة وحتى في مناسباتها الرسمية ولا تتناولها الصحف إلا باحتشام، بل أن قراءة الفاتحة على مقابر الشهداء أصبحت مقتضرة على مجموعة قليلة جدا ومحدودة لا يتجاوز عدد أعضاء مكتب قسمة المجاهدين على مستوى البلدية. إن السير على النهج والاستمرار في الالتماسية بالتاريخ سوف يقطع أواصر الأجيال ويهني صلتها بمخاضها فتحرر على المناداة بمقولة ((التاريخ في التربة)) وحينها تجد المؤيدين والمناصرين وما أكثرهم وقد أصبحوا في مراكز القوة والتأثير، إن بقاء حزب جبهة التحرير الوطني حيا وقويا بشكل خطير ومصدر قلق أولئك الذين يعتقدون من التاريخ لسبب أو لآخر ولذلك فلا يرضيهم بقاؤه وهم يلحون من حين لآخر بمقولة مثل ((جبهة التحرير تراث للجميع)) إنه لن يخلع هؤلاء أمام تجلّو حزب جبهة التحرير الوطني في أعماق التاريخ فمحاولة إزالة شعار ((من الشعب وإلى الشعب)) الذي رفعه حزب الشعب وتواصل مع جبهة التحرير أحيطها الشعب في المهدي لقد بادت محاولات الانحراف بالجبهة إلى الاتجاهات أنتمى غير تلك التي رسمت منذ الأمير خالد مبادئ حزب الشعب بالرغم من أن بلاد أو ما يستطيع تسميته بميثاق أول نوفمبر 1954 الذي خلدت به روح الثورة المتغيرة

معالم مشروع المجتمع وهي في الأساس تحرير الوطني ثم تحرير الإنسان
 ((جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية)).

وهي الدولة التي تقرر منذ 19 جوان 1965 بأن تكون ذات سيادة لا تتحول بدول
 رجال والحكومات، فمثلن انجاز الاتحاد منذ مؤتمر الصومام إلى غير ذلك المفهوم الذي
 لم أن تكون عليه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال فإن المؤتمر التاريخي الذي انعقد
 بترابلس سنة 1962 كان محطة لتصحيح المسار وتوحيد التفسير والمحد من التأويل
 حول مفهوم الدولة الاجتماعية بإدراج كلمة ((اشتراكية)) وكان للمناقشين والمعارضين
 أن يحاولوا عرقلة وهرملة مسار الثورة بالتركيز على أن مجرد النطق بكلمة اشتراكية يعني
 الخروج عن الإسلام والارثاء في أحضان الشيوعية وكل ذلك ظل مجرد نقاش في
 شكل ولم يصل إلى المضمون لأن ليس بإمكان أولئك المناوئين أن يثبتوا شيئا بما
 نقلوا في مضمون البرنامج وقد تنبأ عيثاق طرابلس إلى هذا النقاش وتوقعه فقال: ((نحن
 نسي بالطبع إلى الحضارة الإسلامية التي طبعنا بعشق تاريخ الإنسانية، لكننا نؤذي
 خدمة سيئة فهدد الحضارة، عندما نطعن أنه بإمكاننا إحياءها غير امتثالنا لصور سلبية
 شخصية في ممارستنا الدينية العادية، فنحن بذلك نتجاهل بأن الحضارة وهي تشيد
 للمجتمع، قد بدأت منذ زمن بعيد وتواصلت بفضل جهد إنجابي مزدوج يتغل في
 الفكر والعمل في الاقتصاد والثقافة ناهيك عن روح البحث التي نشطتها وفتحها
 العقلاني على العلوم ((... فمن هنا تبدأ كل لحظة حقيقية وإذا استغنيا عن هذا التغيير
 الضروري يصبح الحنين إلى الماضي مرادفا للعجز والعموض...)).

لقد اعتبر ميشاق طرابلس المهمة المنتظرة من الثورة كبيرة وعظيمة ولا يمكن
 تحقيقها في ظل تشتت الأفكار وتنازع الإرادات لذلك قرر بأن يتم التخليص من
 الديولوجيات وأن يتم على أنقاض ذلك بناء حزب قوي ((الحزب بوصفه هو
 طبيعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن يوجد في داخله تعدد في
 الديولوجيات)) لقد أوردنا حلالة تلك المناقشات التي جرت آنذاك في طرابلس

الأمر السهل
 أن يجمع في
 أو الحديثي

صل الفكري
 حرقها جبهة
 يد، إنه من
 في مناسباتها
 ير الشهداء
 ساء مكتب
 الامبالاة
 مادة مقولة
 أصبحوا في
 كل خطرا
 يرضيهم
 ((إنه لن
 لولة إزالة
 مع جبهة
 اتجاهات
 من أن
 المنتظرة

مستخلصة من أقوال الحاضرين في المؤتمر أنفسهم والمحللينا منهم عبارة ((تمت
بمساعدة بالإجماع)) على التصريح المودعة للنقاش في جلسة علنية وهي المشكلة
تم ضبطه في ميثاق طرابلس وبقي الخلاف منصباً على نقطة واحدة هي مشكلة
الكتيب السياسي فقط، فهل كان المشيرون في أزمة صيف 1962 على حق حين
أرادوا الخروج عن ميثاق طرابلس بعد أن صادقوا عليه بالإجماع؟

إن التاريخ ودماء الشهداء لم تشأ بأن يفسح المجال لفرض الاتجاه القاتل يربط الجزائر
بالأفكار البورقينية التي تلور في فلك الدول الغربية وتعتبر أن الارتباط بالتوجه العربي
الإسلامي أن يبقى الجزائر في فلك الرجعية والاضطراب وحتى الذين استعملوا شعارات
جوفاء ناؤوا بها حزب الشعب منذ 1947 باسم الأمازيغية وهي براء منها، لم يفلحوا في
ذلك وقد شاعت الأقايد أن يحبو الرئيس الراحل هواري بومدين آثار تلك الأفكار بعين
الكان في عين الخمام في خطاب ألقاه يوم 21 أكتوبر 1968، ومما قال بعد أن حفل
أسباب وأهداف تلك الأحداث التي ترعيتها آيت أحمد الحسين أثناء أزمة صيف 1962
لقد كانت نتيجة واحدة لهذه الاضطرابات خلال ثلاث سنوات وهي زيادة آلام سكان
المنطقة وإضافة أراميل وأيتام جدد لأعباء ومخلفات الحرب التحريرية لكن والحمد لله
انتهت هذه الحالة مع التغيير الذي شهدته البلاد والذي وضع حد ((لكل سياسي
متعفن))، إن تأكيد المبادئ السامية للأمة والتي أخذت مفهوم الثوابت تجسدت من جديد
في ميثاق الجزائر 1964 ودخلت الدستور الذي أصدره رئيس الجمهورية الجزائرية
بتاريخ: 1963/9/10 بعد أن نص في المادة الرابعة منه على أن الإسلام هو دين الدولة
واللغة الخامسة بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرمزية للدولة، كما أن نفس الدستور
أرسى مكانة جبهة التحرير الوطني وجعلها حزب التعلية الوحيد في الجزائر وهي التي
تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وترأس عمل المجلس الوطني والحكومة وهي التي
تعكس مظاهر الجماهير وتعمل على إنجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية...

لقد بينا أن الجبهة بالأمس لم تتحدد بالسياسة الديمقراطية ولم يطل عليها
 نهوض بالكنيسة الكاثوليكية ولا انتماء إلى اليمين المحافظ ولم يستهويها
 نهوض قسطنطينية ولم تعتبر أو تنحذب إلى مقولة (سلم الشجعان). لقد أكدنا أن
 حزب جبهة التحرير الوطني ومنذ مؤتمره التأسيسي في أبريل 1964 حاول الانتفاضة
 بسط عنه كل تيار وينهض وحيدا ومنفردا بنفسه ينفرد بالتحقيق مبادئه والوصول
 إلى أهدافه وقد أوردنا بدون تحفظ ما بذل من جهود في عهد الرئيس أحمد بن بلة
 وقد ركزنا منذ البداية على إبراز الأزمات المتوالية على جبهة التحرير وعلى الحزب
 منها ورأينا كيف أن جبهة التحرير لم تتمكن من تحرير نفسها من نفسها ولم
 يولد الحزب الواحد من صلبها ولم يخرج إلا مشوها مثل مولود مشوه قيل فيه
 إنتاج جماع وقت محض فالجسدييات استثمرت في جسم الحزب الواحد وأضحت
 لكل تتراعى للأعين ويلمسها الجميع داخل الحزب ولم يحصل أن وقع اتحاد في
 الأفكار وقد جسم وأجزم بعض قادة الحزب ومنظريه وفي مراحل مختلفة أن الحزب
 الواحد والطلائعي لن يحقق أبدا طالما أنه يشكل نفقا وحيدا نحو السلطة وواقعي
 للخدمات. فقد قال الأخ: محمد الصالح يحيى (الله يذكره بالخير) في كلمته أمام
 المؤتمر الرابع ((إن مشروع الحزب الطلائعي لن يتحقق اليوم ولا غدا مع وجود هذه
 التفسيرات المتنافرة التي نعرفها من التيارات والمذاهب والآراء...)).

تلك هي الإشكالية التي أضفت غموضا على مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني
 وحالت دون تمكن المفكرين والسياسيين من رصد تعريف علمي وأكاديمي لحزب
 جبهة التحرير الوطني بالمقارنة مع وضعه هل هو حزب حاكم أم معارض؟ إلا أننا
 نستطيع أن نقف عند التعريف الذي أعطاه المرحوم السيد: محمد الشريف عابدين
 ((نحن حزب يقود ولا يحكم)) وقد وقفنا عند بعض التوضيحات التي تلقى الضوء
 على هذا التعريف وخلصنا إلى نقطة مهمة جدا عارضا من خلالها كل مقولة مفادها
 أن حزب جبهة التحرير تعرض إلى التجسيد أو تم وضعه في ثلاثة كما يقول البعض

الأخير منذ 1968/06/19 وأثينا بالدليل أن المرحوم الرئيس هواري بومدين ومجلس الثورة نفسه يمثلون قيادة شرعية لحزب جبهة التحرير الوطني بعضهم في الجناح العسكري والبعض في الجناح السياسي وأن بيان مجلس الثورة وضع معالم تسيير في الاتجاهين أولهما إقامة دولة قوية ومؤسستها لا تزول بزوال الحكومات والرجال وثانيهما إقامة حزب قوي يجسد الإطار السياسي لرسم سياسة الثورة وتوجيهها.

وأقر دستور 1976 الفصل الأول كاملا لإبراز مكانة الحزب واعتبر أن جبهة التحرير الوطني هي الغالبية المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا وهي تشكل دليل الثورة الاشتراكية والقوة المسيرة للمجتمع وقد أبرزنا الاهتمام الذي أولاه المرحوم بومدين للحزب وأوردنا مقتطفات من خطبه منذ الأيام الأولى لتشكيل مجلس الثورة والحكومة وانتهينا إلى أن وضع الحزب في ذلك الوقت لم يؤهله للمهمة التي أنيط بها مما جعل الرئيس الراحل يدعو الإطارات والمتقنين إلى الانخراط في الحزب وبدأ في استقطاب العديد منهم البعض عن قناعة بمبادئه وبرنامجه والبعض الآخر لحاجة في نفس يعقوب من تيارات مختلفة حتى أنه تبين أن قيادات في الحزب عارضت قرارات الرئيس بومدين واعتبرت أن الثورة الزراعية مخالفة للإسلام وهنا وجد التيار المنتمي إلى الشيوعية أو يزعم الشيوعية فرصة ليثني على الأفكار بقوة بعد أن كان التيار الوطني يتصدى وحده لتمرير تلك القرارات الثورية التي هي من صلب الإسلام، والرئيس الراحل لم يحكم ذلك بل جهر به حتى قال في خطابه: ((أذن تتصدى أناس من الحزب نفسه إلى انتقاد نظام حكمهم المسؤولين عنه واشتهروا الفؤوس ليهدموا هذا النظام)) جاء ذلك في خطاب ألقاه يوم: 1968/01/05 في الاجتماع الثاني لإطارات البلاد وفي خطاب آخر ألقاه بتاريخ: 1968/02/05 في الندوة الوطنية الثانية لرؤساء المجالس الشعبية قال: ((ويجب على الذين لا يؤمنون بالحزب أن ينسلخوا عنه ويدعوا أماكنهم للذين يؤمنون به وبالبناء الاشتراكي... هذا ملخص فكرتنا بالنسبة للحزب الذي يتعين عليه أن يفرض نفسه تدريجيا في ميادينه...)).

إن اهتمام يومدين لاستكمال بناء الدولة التي يراها لن تكتمل إلا بإستناد أمرها إلى ولي الأمر وهو جهة التحرير الوطني حزب قومي وواع.

وقد رأى أمام ضعف القيادات أن يعهد بأمر الحزب إلى إدارات من الجيش وعلى رأسهم السيد محمد الصالح بجاوي ثم إستناد هيئات المحافظات الحزبية بالمدن الكبيرة إلى أعضاء معروفين بكفاءتهم سرخهم كذلك من الجيش خصيصا وكان ذلك من أجل النهوض بالحزب وتحضير مؤتمره الذي فيما بعد المؤتمر الرابع والذي كان يأمل أن يجعله حدا فاصلا بين الثورة وأعدائها وقد كان هو موعد اجتماعهم من جسمها بعد أن أرسى معالم دولة دستورية ووضع الميثاق والدستور.

لقد واجهنا بالحجة كل من يلوح بالقول بإبتعاد يومدين عن الإسلام وفرضه لوثاق اشتراكي علماني بأن الدستور 1976 ينص في المادة الثانية منه على أن الإسلام دين الدولة وأن الشواهد كلها مما ذكرنا ولم نذكر تؤكد أن الرجل له فهم صحيح للإسلام غير مترمت إسلام صالح لكل زمان ومكان كان خلال اجتماعات ضخمة مع الطلبة المتطوعين يلقننا المفهوم الصحيح للحديث الشريف ((الذي كان يكرره البعض فيما معناه من علامات الساعة ((عندما قلد الأمة ربها وأن تولى الحفاة الحركة وعاة إنشاء يتطاولون في البنيان)) أخرجه مسلم في (8، عيد الباقي).

كانت البرجوازية تسارع إلى تفسيره بشكل يخدم وضعها في ذلك الوقت كانت الديمقراطية وممارسة السياسة والاختلاف في الإيديولوجية مسموح لها تماما في الوسط الجامعي الذي يرى فيه يومدين وسطا مثقفا يحكمه الفكر. كانت الكتب الشيوعية ومصنفات الإخوان المسلمين تتداول بدون حرج وكان التيار الوطني من الناشطين في حزب جهة التحرير الوطني والنسبة الخرائطية تتداول الوسيلة (الاعتدال في الجامعة كما نعت ذلك الانشاء.

يومدين ومجلس
قشهم في الجناح
معالم تسيير في
لترجال وثانيهما
اعتبر أن جهة
تشكل دليل
أولاه المرحوم
مجلس الثورة
التي أنيط بها
حزب وبدأ في
حرج الحاجة في
ضت قرارات
التيار المنتمي
كان التيار
ب الإسلام،
صدي أناس
س ليهدموا
حاج الثاني
وة الوطنية
الحزب أن
ملخص

من الإحباط واليأس أن ينكر علي يومدين برحلة إيجاز ومسجد في ألف قرية من فري برنامج الثورة الزراعية ويشجع ويؤطر ندوات دولية كبرى حول الإسلام تتخلل في ملتقيات الفكر الإسلامي ويفرد مشروعا لإقامة الجامعة الإسلامية (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة) تقرر مشروعها سنة 1970.

لم نر إلى المؤتمر الرابع للحزب دون الإشارة إلى ذلك اليوم الحزين الذي لا ينسى يوم تشيع جنازة المرحوم يومدين إلى مثواه الأخير وكيف أبتة السيدة عبد العزيز بوتفليقة بكلمات رثاء أبكت الجزائريين والعالم لأنها خرجت من الصميم لأن عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة) صديق للمرحوم ومرافقه أيام الثورة وبعد الاستقلال وأنه لعب إلى جانبه دورا هاما في وضع معالم برنامج طرابلس بشهادة قياديين في الثورة أمثال سعد دحلب الذي ذكر ذلك في مؤلفه الذي أشرنا إليه وإن كان بغير رضا.

وقد لاحظنا أن أزمة السلطة في جسم جبهة التحرير الوطني تأخذ باستمرار أوجها عديدة وتختلف أسبابا حسب كل مرحلة فقد أبرزنا عملية تصفية قذفاء القياديين من جبهة التحرير الوطني أمثال السيد عبد العزيز بوتفليقة والسيد محمد الصالح يحيوي وبلعيد عبد السلام وكان المنظرون يستعملون لجنة الانضباط ويضعون عليها طابع الخالة والعظيمة بإسنادها إلى رجال تاريخيين كما فعلوا مع مصطفى (عمار) بن عودة ولاحظنا أن هناك ميزة تفرد بها جبهة التحرير دون بقية الأحزاب في عالم السياسة والحكم وهي صفة التكتم وتبطين الخلافات والظهور بمظهر الانسجام أمام الآخرين أيام الحزن ذلك ما حدث عند وفاة الرئيس الراحل إذ تم تغليب الشرعية الدستورية على الشرعية الثورية. وهي نقطة يسجلها التاريخ لصالح أعضاء مجلس الثورة بصفتهم خاصة وبالمرور من تلك الأزمة بسهولة تعيش جبهة التحرير أزمات أخرى طوال المسيرة بعد ذلك، إذ أنها ومنظريهم المؤتمر الرابع يؤز إشتياح العسكري لجبهة التحرير الوطني بقوة وقد أشرنا إلى تشكيلة اللجنة المركزية حسب العدد ووقفنا عند نقطة

بند هذا الجواب الكافي والشافى وهي هل أن جبهة التحرير تحولت فعلا إلى حزب واحد في مؤتمر التأسيس في شهر أفريل 1964؟

وأن الجميع الذين أصبحوا أو بقوا فيه يجمعهم برنامج واحد وفكر واحد؟ والأهم هل أن إلغاء المبدأ الذي أقره مؤتمر الصومام وهو أولية السياسي على العسكري استمر منذ اجتماع القاهرة 1957 وهو الذي يتولى الحكم باسم جبهة التحرير الوطني إلى ما بعد المؤتمر الرابع؟ وهو الذي يقود الجبهة نفسها؟

ربما يعزز هذا التساؤل الأخير كيفيات تحضير المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد بتاريخ 15-19 جوان 1980 والذي تمكنت فيه لائحة العسكريين من منح الأمن العام للحزب (رئيس الشاذلي بن جديد صلاحيات جديدة وواسعة وأضافت إلى جدول أعمال المؤتمر المخصص أساسا لدراسة المخطط التموي بناء على توجيه من المؤتمر الرابع نقطة جديدة تنظيمية في الوقت الذي لم يكن فيه المؤتمر ذا طابع تنظيمي وانتهى إلى الخروج بقرارات جديدة. لم تكن العملية سهلة ومستصعبة داخل الحزب لكنها أزمة تمر بعد أن تلفظ ونعد من طريقها إشارات من الحزب ككل مرة وتركتهم على جانب.

وعند هذا ذكرنا عقولة المرحوم فرحات عباس ((إن الجزائر بلد ليس له حظ، فأناؤه يحسدون بعضهم ولا يملكون روح الانضباط والتضحية، فهم يفضلون المكائد ويلهثون وراء الأمور التافهة...)) إنه وبالرغم من كل شيء فقد وقفنا عند الإنجازات الضخمة التي لا تزال شاهدا على ما حققته جبهة التحرير لفائدة الشعب والوطن وسجلنا بكل اعتزاز الإعدادات المتلفات الضخمة والمهمة التي أخذتها ودرستها اللجنة المركزية في مختلف دوراتها بعضها وجدت طريقها للتطبيق والبعض الآخر بقي رهين الأدراج وسجلنا أنه وقبل سنة 1986 كانت الأمور تسير على وتيرة حسنة وكل شيء يتقرر باسم جبهة التحرير الوطني وكل القيادات تمتنع بعصوية اللجنة المركزية أو المكتب السياسي. كانت العصرية كما أنشأنا قواما وتفتح في

تشكل (كجولة) حسب القطاعات والوزارات والسفارات فقدا يتألفا منكم المناصب من لا يؤمن مطلقا بجبهة التحرير الوطني ولا يعرف شيئا عن برنامجها فجماعة لاحدا كيف هبت رياح التغيير جراء الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول وكان من المفروض أن لا تنطرق إلى هذا الجانب لكنه كان أمرا ملحا فالتعدي لم يتوقف الجانب الاقتصادي يضرب مؤسسات جبهة التحرير الوطني التي أقيمت في الشبكات والزراعة وغيرها بل امتد إلى الجانب الحضاري في توجيهاته جبهة التحرير الوطني وطرحته المبادئ والقيم التي رسختها جبهة التحرير للمزيدة ويأتي تعديل الميثاق الوطني في محاولة لمواكبة المستجدات ويخرج الجمهوريون من المؤتمر الخامس المعقد بتاريخ: 19 - 22/12/1983 شبه منتصرين بفنائهم في الواجهة لكن الواقعين في التغيير لم يكن هدفهم إرساء نظام اقتصادي بوجه جديد على أنقاض الاشتراكية ومن ثم يمتد الصراع مع جبهة التحرير الوطني ويبلغ أشده فحتى الأمين العام للحزب لم يعد يرى في الحزب سوى مجموعة ضعيفة لا تقدر على أي شيء مهمتها التحصير في التصفيق والتهميل دون تحليل أو تحليل فقال في خطابه أمام المؤتمر السادس للحزب المعقد بتاريخ: 27 - 28 نوفمبر 1988 ((نقد اقتصر نشاط أجهزة الية شيدتها البلاد لأول مرة بهذا الحجم وقد أوردنا شهادات إثبات من ثقات تامل على أنها نظمت في الأصل ضد حزب جبهة التحرير الوطني بعد أن ظل قائما رغم ما تعرض له من هزات وأزمات وتلك هي أحداث أكتوبر 1988.

لكن حزب جبهة التحرير الوطني بمن فيه زادت الأزمة قوة وولدت لديه المهمة ولم تفلح محاولة تقوية الحزب خلال المؤتمر السادس جراء ما تقرر إثر تفويض حزب جبهة التحرير إلى صيغة الجبهة تشمل حساسيات متعددة وهي خطوة نحو الانفتاح على الأحزاب تعامل معها المناضلون بذكاء إلى أن جاء الدستور الجديد الذي أراح من عليه كل من تمت بصلة إلى الإيديولوجية والاشتراكية ووحداوية الحزب وضع الحزب

الجمهورية السياسية وهي مرحلة واحدة فيها الكثير على موت جبهة التحرير الوطني
لكن ذلك لم يحصل بالرغم من أن جهات معينة استعملت جبهة الإنقاذ آنذاك بقوة
جبهة التحرير واتبعت الأحزاب الأخرى إلى الظهور ببرنامج واحد يشتمل على
نقاط واحد يتضمن السب والقذف في حق جبهة التحرير لا غير، يقبل حزب جبهة
التحرير إلى عقد مؤتمر السابغ بتاريخ: 01 إلى 03 مارس 1998 ويضع شعاره:
(جبهة التحرير أعطيناك عهداً) وتبدأ جبهة التحرير في جذب أطراف اليرغوس الذي
كان يعطي الآخرين وتقع تعريفهم بتحويل حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة السيد:
عبد الحميد مهري إلى المعارضة كلية وينحاز إلى الجناح الذي اختار سياسة الحوار
كأسلوب لحل الأزمة التي عصفت أو تكاد بالبلاد كلها لم يشهد التاريخ مثيلاً لها
وكادت تصل أو تفوق ما شهدته بعض البلدان الإفريقية المختلفة أمثال رواندا
وأوغندا ويقف البعض حائراً تجاه القوة الخفية التي تستند جبهة التحرير الوطني لتظل
واقفة شامخة فحسب المحاولات التي ساندتها المرجوم بوضياف ومن بعده والداعية
والراغبة في إنهاء الجبهة وحملها إلى المتحف تحت عنوان ((الثرات المشتركة)).

لم تفلح، لقد أبرزنا الأزمات الخارجية التي تفرض على حزب جبهة التحرير
الوطني وأظهرنا في آن واحد الأزمات الداخلية التي ما فتئت تطيح بالرؤوس
والقيادات تحت عناوين مختلفة وأسم يتسن وبالسيرة المتوقعة فيهم ما يجري داخل
الجبهة إلا لمن هو ضالع فيها وعارف بخباياها.

فسمه التكم تصاحب القيادات منذ الأيام الأولى للثورة ولازمت الأحداث
الخطيرة التي عاشها وعاشتها جبهة التحرير منذ ذلك مثل قضية بلوزة: 1957/05/28
ورضية الجبهة مع مصالي الحاج وقضية عبان رمضان وقضية العقدة وهم: العقيد
لعموري، أحمد بواورة (كان قائداً للولاية الأولى 1958) العقيد عواشيرة قائد القاعدة
الشرقية (1958) الرائد مصطفى الكحل العقيد عمار بوقلاز والي أمر إليها أحمد
المجاهدين بتفويضها (لمست للتس) وأكد ذلك المحكمة التي أقيمت لهم فرغت عن

كلم المناصب
عجاة لاحظا
وكان من
لم يشتمل
في الصناعة
تحرير الوطني
لديلا الميثاق
مس المنعقد
الراغبين في
الاشتراكية
لأمين العام
نسي مهمتها
أمام المؤتمر
ساط أجهزة
ب أحداث
ثقات تدل
قائما رغم

الهمة ولم
حزب جبهة
فتتاح على
أراح من
فتح الشمال

بومدين فرحاً وغرورها... بذلك استمرت بنفس الشكل ولم يسم يحدث أن نجراً زعيم
على كشف عباياها من تخلي أو تولي ولو في لحظة غضب منذ المرحوم: محمد عيسى
إلى أحمد من بلة إلى الشريف بلفاسم ثم قاله أحمد ثم محمد الصالح يحيوي ثم المرحوم:
محمد الشريف مساعدي وعبد الحميد مهري وبوعلام بن حمودة وعلي بن فليس
فبالرغم من الصراعات المبنية في الداخل لا يبرز منها سوى سحب الثقة أو التخلي
أو التخلي ثم سرعان ما تخمد الأزمة وتختفي لينحصر الغليان داخل الوعاء (المربطة)
كما يقال، لقد بكتا بوضوح ودون هواري أو مداينة أنه وخلال عودة السيد: عبد
العزیز بوتفليقة وبعد تبني جبهة التحرير لبرنامجها والقيام بالإشراف والتعبئة إثر ترشحه
للاستحقاقات الرئاسية سنة 1999 عادت معه جبهة التحرير بقوة وبفضل تواجد علي
أعلى هرم السلطة امتدت السلطة المعنوية إلى جبهة التحرير فهو أحد مناضليها وقادتها
بلا منازع وتعزز الالتزام المعنوي تجاه الجبهة من جديد فكانت نتائج ذلك واضحة في
انتخابات البرلمان والمحاسن المحلية كما شرحناه ولم يكن لحزب جبهة التحرير
الوطني أن ينكر الحميل أو يرجع عن عهد، فإذا كان ظموح الرئيس عبد العزيز
بوتفليقة هو استعادة السلم المدني بإقرار الوفاق وتقنينه فإن حزب جبهة التحرير جعل
ذلك من ضمن برامج عمله التوعوية وقد كان ذلك خياره في الوقت الذي قاد
السيد: عبد الحميد مهري تسير الحوار والمصالحة إذن لم تكن لحزب جبهة التحرير
الوطني أن يجحد عن هذا الطريق ويتزوي وينضوي إلى زاوية حادة يوشح أنفه فيها مع
دعاة الاستتصال والداعين في العير والتغير إلى مواصلة الاقتتال بين الجزائريتين.

ولما كان الأمر يوشك على الانفلات تعلو كلمة محبي السلام والمصالحة لكل
الجزائريين وما كان سرور الامتثال لإرادة الشعب الذي هو السيد ومصدر السلطة
ومناخها فهو قد جسد برادته بكل صراحة حين استنقبي فأغنى لمصالح الوفاق المدني
وفقد تبين للعالم أن هذا كلام ليس مصدره العاطفة حين انتهت الانتخابات
الرئاسية في فيفري 2004 وانتصر حزب جبهة التحرير مرة أخرى، لكن الاقتتال



لما ان يستمر بالاتفاق إلى حشد جسم الحزب بالمقويات والتأثير سريعاً
 ينتصب بقوة وقد حان الوقت لكي تتجسد من جديد مقولة الرئيس الراحل
 «مدين: ((وعلى الذين لا يؤمنون بالحزب أن يستلخدا عنه ويذهبوا أماكنهم
 الذين يؤمنون به...)) وأنه مع المؤسف حقاً أن نرى ونلمس بقاء من يتصرف
 بوصفات المغادر ولم يغادر الحزب ويستند الولاء من الوجود الحسنة التي
 استفاقت على عودة الحزب بقوة إلى واجهة السلطة فأخذوا في الولوج فيه
 مبادرين على الفور بتقصير الصفوف الأمامية والتطويع لمظهر القائد الحزبي
 والمريض على مصلحة الحزب ومستقبله، إن عدم استيعاب قواعد اللعبة في عمل
 الحزب في رحاب التعددية السياسية سوف تكون عواقبه وخيمة وليس اليوم
 كالبارحة فالمؤمنون بالحزب عليهم مسؤولية كبيرة في الإمسك بزمام الأمر والعمل
 على إرساء قواعد الانضباط والديمقراطية معاً مع العمل بين ذلك كله على
 الوعي والحرص على تكوين المناضلين وتعريفهم بالحزب وأهدافه وكما تكتشف
 تقصير ممن تستند لهم مسؤولية في موقعهم ذاك أو الانحراف عن مبادئ الحزب أو
 التخلي عن تنفيذ برنامجه وحب التقصير لهم في الحال، وليقلع الجميع عن
 الممارسات الشوفينية الاعتيادية التي لا تستند إلى قاعدة في قانون الحزب أو أعرافه
 فهل يعقل أن يختار مرشح الحزب في عصرنا هذا على أساس العرش أو القبلة أو
 الولاء لشخص على حساب مبادئ الحزب ويفتح المجال لكل من هب ودب.

وإنه في الخلاصة نرى أنه سؤالاً مهماً لا يزال مطروحاً وهو: هل أن الطبيعة
 تحولت إلى حزب وهو حزب جبهة التحرير الوطني كتظيم سياسي له برنامج
 واضح في جانبه السياسي بتوجهه الحضاري وإخلاء اقتصادها بمفهوم جديد؟
 وهل تخلى عن الميثاق الوطني كمرجع سابق له؟ وعلى أي مرتكزات تتحضر
 مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وهل هذا المفهوم نفسه هو الذي مفهوم إشراك
 اجتماعية) حسب ما جاء به بيان أول نوفمبر 1954.

أن نجرأ زعيم
 محمد عيسى
 ثم المرحوم
 بن فليس
 أو الشحي
 (المريضة)
 السيد: عبد
 إثر ترشحه
 واجده على
 ليها وقادتها
 واضحة في
 التحرير
 عبد العزيز
 تحرير جعل
 الذي قاد
 التحرير
 فيها مع

لح لكل
 السلطة
 المادي
 تضاميات
 لا تتصل

وهل أن الحساسيات غادرت حزب جبهة التحرير بعد أن فتح لها مجال التعددية؟

وهل بإمكان الحزب أن يحقق برنامجا حقيقيا عندما يكون في الحكم؟

والآن هل الحزب في المعارضة أم في الحكم؟

وهل لا تزال فيه صورة من الجبهة؟، وإن كان لا فهل الصراع الآن ليس على

المبادئ والمفاهيم والبرنامج؟

إنه على المؤتمر الجامع المزمع عقده أن يتصدى لكل هذه التساؤلات ويقرر للحزب من جديد بالخمس ثانيا في (الحزب الجبهة) ويرسم من جديد وبشكل واضح تماما معالم مشروع اقتراع ويقرر ثانيا الفصل بين الحزب المعارض والحزب الحاكم ويتجلى ثانيا عن مفهوم الحزب الدولة أو الدولة الحزب.

لم يعد اللقاء على شاكلة تجمع الحساسيات مفيدا أو محمدا بعد أن انسحب الجناح العسكري لجبهة التحرير من السياسة وحل الجناح مبدأ أولوية السياسي على العسكري وحده.

إن المناضلين المقتنعين برسالة حزب جبهة التحرير الحضارية والوطنية الغيورين على الوطنية والأوفياء لأرواح الشهداء الأبرار مطالبون اليوم بتحقيق ذلك المؤتمر الجامع الثامن فرصتهم الوحيدة لبقاء جبهة التحرير قوية كما يراد لها (لا غنى عنكم ولا ضرع يخلب).

عاش حزب جبهة التحرير الوطني...

عاشت الجزائر حرة كريمة مهابة ومضانة.

الحمد والخلود لشهداءنا الأبرار.

تم بعون الله عيون فكروا ولاية أم السواق.

الملاحق

جدول لمؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني

المؤتمرات	التاريخ
مؤتمر الصومام	14 - 20 أوت 1956
مؤتمر طرابلس	05/27 إلى 05/06/1962
المؤتمر التأسيسي	16 - 21 أفريل 1964
المؤتمر الرابع	27 - 31 جانفي 1979
المؤتمر الاستثنائي	15 - 19 جوان 1980 من أجل حياة أفضل
المؤتمر الخامس	19 - 22 ديسمبر 1983 العمل والصراقة لضمان المستقبل
المؤتمر السادس	27 - 28 نوفمبر 1988 التزام - واقعية - عمل
المؤتمر الاستثنائي	28 - 29 - 30 أكتوبر 1989
المؤتمر السابع	01 - 02 - 03 مارس 1998 جبهة التحرير أعطيناك عهدا
المؤتمر الثامن الملغى	18 - 19 مارس 2003
المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع	22 - 23 جانفي 2003



فائمة بأسماء المسؤولين الذين تداولوا على الحزب منذ الاستقلال

- محمد خيضر (1962/4/21 - 1964/4/22) مسؤول الأمانة العامة للحزب.
- أحمد بن بلة (1964/4/17 - 1965/6/19) الأمين العام للحزب.
- هواري بومدين (1965/6/19 - 1978/12/28) رئيس مجلس الثورة والحكومة والمسؤول عن الحزب.
- شريف بلقاسم (1965 - 1967) مسؤول الجهاز المركزي للحزب.
- أحمد فايد (1967 - 1972) مسؤول الجهاز المركزي للحزب.
- محمد الشريف مساعدي (1973 - 1976) مسؤول الجهاز المركزي للحزب.
- محمد الصالح يحيوي (1977/10/30 - 1980) منسق حزب جبهة التحرير الوطني.
- الشاذلي بن جديد (1979/1/12 - نوفمبر 1988) أمين عام للحزب.
- محمد الشريف مساعدي (1980/7/17 - 1988) مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية.
- عبد الحميد مهري (نوفمبر 1988 - نهاية 1996) أمين عام اللجنة المركزية.
- بوعلام بن حمودة (1996 إلى 2001/09/20) أمين عام للحزب.
- علي بن فليس منذ (2001/09/20 - ماي 2004) أمين عام للحزب.

المراجع

- حزب الشعب الجزائري: الجزء 1 - أحمد اختليل.
- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: 1979 - 1980، الجزء الرابع.
- لجنة الإعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني.
- الميثاق الوطني.
- ميثاق الجزائر: 1964 و 1986.
- النصوص الأساسية للمؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني.
- ملف سياسة الثقافة: (لجنة الإعلام والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني).
- ملف منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي لحزب جبهة التحرير الوطني: الأمانة الدائمة جويلية 1988.
- مختلف المذكرات.
- التقرير التمهيدي لملف السياسة الثقافية.
- مقررات المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني: الأمانة الدائمة جويلية 1988.
- النشرة الداخلية لحزب جبهة التحرير الوطني في عدد 5.
- حزب جبهة التحرير الوطني مواقف كتّيب ديسمبر 1994.
- الجزائر في ظل المسيرة النضالية: ((المنظمة الخاصة محمد يوسف ترجمه محمد الشريف بن ولي)).
- الرجل اللغز (هواري بومدين): رشيد مصالي.
- تقرير الأمين العام للمؤتمر الخامس.
- تقرير الأمين العام للحزب المؤتمر السادس.
- لوائح المؤتمر الرابع.
- لوائح المؤتمر الخامس.
- لوائح المؤتمر السادس.

- القضايا السياسية الجزء 1: اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب: 1983/09/19.

- مقررات اللجنة المركزية لحزب ج.ت: (مشورات قطاع الإعلام والتثقيف).

- النصوص الأساسية: المصادق عليه من طرف المؤتمر الرابع ج.ت. و.

- وثائق المؤتمر السابع ج.ت. و.

- النصوص الأساسية ج.ت. و: 54 - 62 قسم الإعلام والثقافة.

- خطاب الرئيس المرحوم هواري بومدين: منشورات وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمشورات).

- قانون تسيير الخلايا والقسمات: مصادق عليه من طرف مجلس الثورة في جلسته: أيام 11 إلى 13/02/1970 قسم التنظيم ج.ت. و.

- القوانين الأساسية للحزب لجميع المؤتمرات.

- اتفاقيات إيفيانا: بن يوسف بن خدة ترجمة لحسن زغدار.

- مجلة أول نوفمبر: عدد خاص. 1982/56.

- مجلة أول نوفمبر: عدد خاص. 1980/46.

- وثائق المؤتمر الوطني الرابع للإعلام: 21 - 24/01/1975 ج.ت. و قسم الإعلام.

- مذكرة الحوار الوطني رفاعة الجمهورية: ماي 1996.

- مجلة الثقافة: عدد خاص بمناسبة الذكرى 25 لاندلاع ثورة أول نوفمبر وزارة الإعلام.

- مجلة الثقافة: عدد 80 وزارة الثقافة والسياحة.

- تخلص التاريخ من الاستعمار: محمد الشريف ساحلي ترجمة محمد حاد.

- مولود قاسم رمز كفاح أمة: د/أحمد بن نعمان.

- أصالية أم انفصالية: ج 1 مولود قاسم نايت بلقاسم.

- المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية: د/عبد الله شريط.

- مع الفكر السياسي الحديث والفكر الإيديولوجي في الجزائر: د/عبد الله شريط.

- مصالي الحاج الزعيم المقتدى عليه: عتار نهار.
- المختصر في تاريخ الجزائر: د/صالح فرحون.
- تطور النظريات والأنظمة السياسية: د/عبد الوهاب.
- القانون العربي الأمازيغي: حسين بن الشيخ آث ملوينا.
- التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية: د/الأمين شريط.
- المؤامرة الكبرى أو إحياء الثورة: د/العربي الزبيري.
- تاريخ الجزائر المعاصر: ج 2. د/محمد العربي الزبيري.
- الثورة الجزائرية في عالمها الأول: د/العربي الزبيري.
- من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية: د/أحمد طالب الإبراهيمي.
- الاتفاقيات المبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني: د/نجي بوعزيز.
- المقالة الصحفية الجزائرية: (نشأتها وتطورها) ج 1 و 2 د/عبد ناصر.
- ثورات الجزائر في الفترتين التاسع عشر والعشرين: ج 1 و 2 د/نجي بوعزيز.
- الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر: د/عبد القادر جفيل.
- حوار الحضارات: رويحي غارودي.
- الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي: د/عبد ممدوب.
- الثورة الزراعية: كتيب (ج.ج.ت.و) نشر قسم التوجيه والإعلام للحزب.
- الإصلاحات السياسية في الجزائر: حسين بواردة / السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه ثورة الجزائر: د/إسماعيل ديبش.
- عبان رمضان (مرافعة من أجل الحقيقة): حميد عبد القادر.
- خيبة الانطلاق: الأستاذ/ علي هارون.
- العقيد محمد شعبي وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى: د/محمد العيد مفتاح.
- روح الاستقلال: (مذكرات مكافح) حسين آيت أحمد ثم محمد سعيد جعفر.

- جبهة التحرير بعد يومين: د/علي بن محمد.
- توار عظماء: محمد عباس.
- رواد الوطنية: محمد عباس.
- "وما يخطر على بال بشر": محمد جفاية.
- أمر رقم 97 - 09 القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
- عروبة الجزائر عبر التاريخ: د/عثمان سعدني.
- جبهة التحرير الوطني والسلطة: كمال بوشامة.
- الجزائري في المرحلة الانتقالية: د/عمر يرامة.
- المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية: خالد عمر بن قفة.
- شخصيات ومواقف تاريخية: زهير إحدادن.
- الرد الواقعي على مذكرات كافي: محمد قديد.
- عمر بن الخطاب والمعادلة الإنسانية: محمد الرحمن عبد اللطيف.
- آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة: عمر صديق.
- الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال: بلعيد عبد السلام، ترجمة محمد حناد ومصطفى ماجي.
- إيادة الجزائر: للشاعر مفدي زكريا.
- بوتليقة الرئيس وحصيلته التحدي: خالد شبيب، ترجمة كابويا عبد الرحمن.
- المهمة منجزة: سعد دحلب.
- وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس من مذكرات ووثائق الرائد: عمار ملاح.
- بوتليقة الرجل والحصيلة: خالد نزار.
- الانفجار حرب الثلاثين سنة 1967: د/محمد حسين هيكل.
- فرحات عباس رجل الجمهورية: حميد عبد القادر.
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر: د/أبو القاسم سعد الله.
- الثورة الجزائرية: العماد مصطفى طلاس.

محيي بوعزيز.

مزيغ.

م. الحزب.

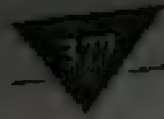
ق. والمواقف.

مطهر.

م.

الفهرس

- 13 الإهداء
- 14 كلمة شكر
- 15 تقدم بقلم المناضل صالح قوجيل نائب رئيس اللجنة الوطنية لتحرير المؤتمر الوطني
- 16 حزب جبهة التحرير الوطني
- 18 مقدمة
- 47 التعددية الحزبية قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني
- 50 عن المحافظين
- 60 جمعية العلماء المسلمين
- 65 نجم شمال إفريقيا
- 72 حزب الشعب
- 78 بوادر ميلاد جبهة التحرير الوطني: اجتماع مجموعة [22]
- الوقائع الأولى كما يرويها المرحوم رابح بيطاط كانت الأوراس بالنسبة لنا
- مدرسة
- 79
- 81 بيان أول نوفمبر 1954
- جانفي-أفريل 1956: التحاق بعض قياديي الأحزاب بصوف جبهة
- التحرير الوطني ليصبحوا قياديين في مؤتمر الصومام.
- قضية الإيديولوجية في برنامج الثورة
- 92
- ثورة نوفمبر هل هي مجرد انتفاضة مسلحة أم ثورة وبرنامج محدد؟
- مؤتمر الصومام: نحو تعميق وإعادة النظر في مسارها الحضاري
- 99 بوادر الأزمة الأولى



أزمة قيادة؟

أزمة إيديولوجية؟

الحساسية نحو علاقة مصر بالثورة.

يومدين يرد الجليل لصر في حرب أكتوبر (مختصر اجتماعه بالقيادة
الروس كاملاً).....

102

موقف بن بلة من نتائج مؤتمر الصومام.....

109

التحضير للدولة العلمانية.

رأي السيد: علي كافي.....

111

رأي السيد: أحمد محسني.....

115

موقف جبهة التحرير الوطني من الأقليات واليهود الجزائريين رسالة جبهة

125

التحرير الوطني إلى حاكم اليهود الجزائريين.....

133

أزمة الحكومة المؤقتة.....

مع بن بلة.

مع قيادة الأركان.

الصراع القائم حذوره قديمة وتعود دائما إلى نتائج مؤتمر الصومام.....

137

مرحلة التنظير للثورة.

يومدين يشرح في شرح الأسس الفكرية للثورة.

الضابط عبد العزيز بوتفليقة يتصل بوضيف وبن بلة.

141

موقف يومدين وقيادة الأركان من الاتفاقيات مع فرنسا.....

144

صراع الملاحظات الأخيرة إيديولوجي.....

146

الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (مؤتمر طرابلس).....

تقرير مشروع الميثاق الاشتراكي

التصويت على المشروع كان بالإجماع.

- 151 أشغال مؤتمر طرابلس تستأنف في نلسمان
- 153 مرفف ولايات الثورة والولاية الرابعة بالذات
- 157 إنشاء لجنة التنسيق بين الولايات من قبل معارضي المكتب السياسي
- 158 مباحة الجسم تقرب

إنشاء المكتب السياسي.

المعارضة نشيء بنيزي وزو لجنة إنتقاد الجمهورية.

الولاية الرابعة تنشر ميليشياتها بالمعاصرة.

بومدين يتحرك نحو العاصمة.

مقاومي آخر ساعة (19 مارس) يعيشون فسادا

- 160 أزمة 1962 تستهدف القضاء على جبهة التحرير الوطني
- المكتب السياسي يفي مع الحكومة المؤقتة كسمثل خارجي.
- المكتب السياسي ينظم انتخابات المجلس التأسيسي.
- مرحلة 1962 - 1965
- 166 جبهة التحرير هي الحزب الواحد والوحيد.

الحكومة الجديدة تصدر المرسوم 279/63. تمنع التعددية الحزبية.

المعارضة تنمو ونشأ.

فرحات عباس: الجزائر مثل امرأة عذائنة.

آيت أحمد: من عين الحمام يعلن الحرب على النظام.

بوضياف: يوزع المناشير ويحرق الجيوش على التمرد.

العقيد شعالي: يستقل بالولاية السادسة ويحرقها دولة الحزبية ويترصد

رسوم جبهة على حدود.

- 172 ربيع أحمد بن بلة بين أسلوب الترغيب والترهيب
- 179 مؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني
- 179 لائحة السياسة العامة (كاملة)
- 183 بروز اشكالية العلاقة بين الحرب والدولة
- 186 الاختلاف حول طبيعة الحزب: جماهيري أو طلائعي؟
- 191 حركة 19 جوان 1965: هل هي انقلاب؟
- ميلاد مجلس الثورة.
- 195 حرب جبهة التحرير الوطني يشهد مرحلة جديدة: 1965 - 1979
- إعادة تأسيس الشرعية الثورية.
- إرساء معالم دولة لا تزول بزوال الحكومات والرجال.
- السعي إلى بناء حزب اشتراكي طلائعي.
- مؤتمرات وأزمات أمام يومدين.
- 201 يومدين يشرح بالتفصيل محاولة انقلاب من طرف الطاهر الزبيري
- 205 يومدين: "... عام 1968 سيكون عام الحزب..."
- مرحلة التأميمات.
- الإعداد للدولة الدستورية (الميثاق والدستور).
- 213 مرحلة الشرعية الدستورية
- الشرعية الثورية تتعايش مع الشرعية الدستورية
- 1977/10/30: محمد الصالح بجاوي يكلف بجهاز الحزب.
- الحزب ينتعش ويهيكل من القمة إلى القاعدة.
- التحضير للمؤتمر الرابع.
- 1978/12/27: وفاة يومدين.

- 220 أزمة السلطة: 1978/12/27 إلى 1979/01/27
- 225 المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير: 27 - 1979/01/31
- سيطرة الجناح العسكري.
- انتصار الشرعية الدستورية.
- 230 توصية المؤتمر الرابع المتعلقة ببعض التعديلات الدستورية
- 235 المرحلة الجديدة في حياة جبهة التحرير الوطني 1979 - 1988
- الجمهورية الثالثة في الدولة الجزائرية.
- 1980/07/17: محمد الشريف مساعدي على رأس الأمانة الدائمة للحزب.
- 240 المؤتمر الاستثنائي للحزب: 15 - 19 جوان 1980
- الاستجابة لتوصيات المؤتمر الرابع برسم توجهات المخطط التنموي.
- الاستجابة للآلة العسكرية.
- مساعدي يعطي مفهوما جديدا للحزب (حزب يقود ولا يحكم).
- ظهور الأزمات.
- الأزمة التبريرية: آيت أحمد يشرح جذور الأزمة.
- أزمة التصفية.
- دورات اللجنة المركزية.....
- 249 ملخص حول الدورات.
- إنجاز ملفات هامة (الأسرة، الثقافة التربوية، والإعلام... إلخ...)
- الدورة السادسة للجنة المركزية وقرارات التصفية خاصة بالسادة: 260
- محمد الصالح بجاوي.
- عبد العزيز بوتفليقة.
- بلعيد عبد السلام.

سيد احمد غزالي.

220.....

غالي عبد القادر.

225.....

المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني: 19 - 1983/12/22 279

المناضلون بين التوقع والتعيب.

أحداث أكتوبر 1988 303

230.....

هل قصت على حزب جبهة التحرير الوطني؟

235.....

المناضلون يتوارون عن الأنظار.

المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني: 27 - 1988/11/28 305

حزب.

العودة إلى صيغة الجبهة بدل الحزب.

240.....

إقرار منصب رئيس الجبهة.

ي.

المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني: 28 - 29 - 1989/10/30 314

مؤتمر الغضب والحسرة.

إعادة صياغة البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني.

جبهة التحرير في ظل التعددية الحزبية.

نتائج الانتخابات التعددية المحلية والتشريعية (الدور الأول).

موقف جبهة التحرير حيال وقف المسار الانتخابي.

249.....

إقالة أو استقالة الرئيس بن جديده: 1992/01/11 319

موقف جبهة التحرير الوطني (بيان المكتب السياسي: 1992/01/12).

1992/01/14: إقامة المجلس الأعلى للدولة. عودة بوضياف.

260.....

عودة بوضياف 320

"فلتر حل جبهة التحرير الوطني نحو المتحف أو تخنفي عن الأنظار".

مرسوم: 44/92: إعلان حالة الطوارئ وإقامة مراكز الأمن (المادة 05).



الأستاذ .. زبيحة زيدان ، ولد بتاريخ : 17-03-1953 ، بعين
فكرون ولاية أم البواقي . اشتغل أستاذ بالتعليم من تاريخ :
01-12-1971 إلى 12-09-1981 ، بتاريخ : 20-09-1981 ،
وُظف كمصرف إداري بمحافظة الحزب بأم البواقي ، ثم كاتباً عاماً

بنفس المحافظة ، مارس مهام قيادية على مستوى الهيئات القاعدية لمنظمة الشبيبة وفي
مستوى جبهة التحرير ، بتاريخ الأربعاء 16 ماي 1984 ، انتخب عضواً بمكتب
المحافظة مكلفاً بالتنظيم والمجالس المنتخبة بتاريخ : 31-12-1989 التحق بمهنة
المحاماة . بعدها انتخب عضواً بالمجلس الجهوي لمنظمة المحامين لناحية باتنة وعين
مندوباً له على مستوى مجلس قضاء أم البواقي ومعتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة .

« .. الحزب إما أن يكون حاكماً يمارس السلطة بكل معانيها .. وإما أن يكون معارضاً
يسعى بكل الوسائل إلى شق الطريق نحو الحكم لتطبيق سياسته .
أما الحزب الذي يمارس الحكم باسمه ، ويتخذ معبراً للترشح إلى الانتخابات أو ذريعة
لتولي المسؤوليات فسيبقى جهازاً رديفاً لدوائر الحكم الحقيقي ...
ومن هنا لن يبقى في النهاية في صفوفه إلا المنافقون والمغامرون ، أي الذين لا يتوجهون
نحو الحزب للنضال من أجل المبادئ والأهداف ولكن من أجل تحقيق الأغراض والمصالح
الشخصية .. » .

السيد محمد الصالح يحيى

« ... إن الجزائر بلد ليس له حظ فأبناؤه يحسدون بعضهم ولا يملكون روح الانضباط
والتضحية ، فهم يفضلون المكائد ويلهثون وراء الأمور التافهة ، إن المستقبل يظهر لي
مريباً ، فالمحتالين والماكرين قد يفرضون قوانينهم ... »

فرحات عباس

ISBN 9947263221



9 789947 262221